العنف الجامعي

University Violence

«وجهات نظر»

جمع واعداد

الأستاذ الدكتور

ربحي مصطفى عليان

الجامعة الاردنية



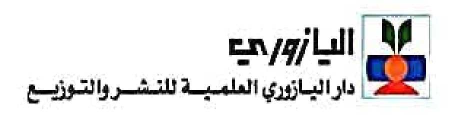
العنف الجامعي

ll

"وجهات نظر"

جمع وإعداد
الأستاذ الدكتور ربحي مصطفى عليان
كلية العلوم التربوية - الجامعة الأردنية

الطبعة الأولى 2014



رقم الإيدع: 2036/6 /2013

الطبعة العربية 2014



عمان – وسط البلد – شارع الملك حسين

هاتف: 4626626 6 962+ تلفاكس: 4185 461 6 962+

ص.ب: 520646 الرمز البريدي: 11152

www.yazori.com info@yazori.com

المحتويات

مقدمة الكتاب

تعد المرحلة الجامعية مرحلة حاسمة للشباب من حيث التطلع نحو مستقبل حياتهم المهنية والأسرية، وفيها تتحدد الأهداف والسعي نحو تحقيقها في عالم متغير متقلب اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً. مما ينعكس على الأمن النفسي للشباب، ولا شك أن الشباب هو عدة المستقبل لأي مجتمع من المجتمعات يطمح نحو مستقبل أفضل، فهو الرصيد الأساسي لكل أمة وعمادها المتين من القوى البشرية. وقطاع الشباب لا يوجد في معزل عن مجريات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية من حوله، لذلك فدوره يؤثر في هذه المجريات ويتأثر بها مما ينعكس على سلوكه وأخلاقياته وشبكة علاقاته الاجتماعية وانتماءاته.

ويعد العنف الجامعي من أخطر المشكلات التي تواجه أطراف العملية التربوية والطلبة أنفسهم على اعتبار أن العنف بأشكاله المختلفة والموجة ضد الطلاب أو المدرسين من الأمور التي تهدد سير العملية التربوية بمجملها.

وقد بدأت تتصاعد حدّة المشكلات السلوكية والانحرافات والمخالفات في الجامعات واستغلال الطلاب للحرّية المتاحة لهم وارتياد الشباب للمقاهي وتناول بعض الحبوب والمخدرات واستخدام العنف وضرب الطلبة لزملائهم، ممّا أدى في إحدى السنوات إلى تعرض أحد الطلبة للقتل على يد بعض زملائه بالجامعة. وقد أدى هذا كله في الآونة الأخيرة إلى ضعف المستوى التعليمي وضعف الاهتمام بالتعليم وضعف الانضباط الجامعي وقلّة وقت التعليم بالإضافة إلى إتلاف الممتلكات الجامعية وحتى العامة.

وانتشرت في جامعاتنا خلال الفترة الأخيرة ظاهرة غريبة عن المجتمع الجامعي، وهي ظاهرة العنف، والتي ألقت بظلالها على المشهد الوطني من شماله، حيث جامعة اليرموك، إلى جنوبه، حيث جامعة مؤتة وجامعة الحسين بن طلال، مروراً بالوسط حيث الجامعة الأردنية وجامعة البلقاء التطبيقية وغيرها من الجامعات الحكومية والخاصة. حتى وصل عدد المشاجرات الطلابية خلال شهري آذار ونيسان 2013م أكثر من 30 مشاجرة أودت بحياة 6 مواطنين.

وقد وصل الأمر إلى أن يتدخل جلالة الملك عبد الله الثاني شخصياً لوضع حد لهذه الظاهرة المجتمعية والجامعية التي أصبحت تهدد أمن الأردن وسلامته وسلامة طلبته ومواطنيه. وقد ساهم

هذا في تغيير الصورة الإيجابية للتعليم العالي في الأردن والتي كنا نفخر بها ونتميز بها على المستوى العربي وربما الدولي.

عندما كنت أعمل في جامعة البلقاء التطبيقية (السلط)، قتل أحد طلبتي على يد زميله بطريقة بشعة جداً، وقد ذهبت إلى بيت العزاء وشاهدت حجم المأساة على أسرته وأهل قريته. ومنذ ذلك الوقت وأنا أفكر في إعداد كتاب عن هذه الظاهرة (العنف الجامعي).

وفعلاً بدأت أقرأ وأجمع كل ما له علاقة بالعنف بشكل عام، والعنف الجامعي بشكل خاص. ثم اختفت الظاهرة لبعض الوقت، وفترت همتي في إعداد الكتاب، ثم عاودت الظاهرة الظهور بشكل واضح في جامعة مؤتة وغيرها، فعدت لجمع وإعداد المادة، ثم اختفت الظاهرة لبعض الوقت، حتى جاءت مأساة جامعة الحسين بن طلال، فعدت إلى العمل ثانية وبشكل متسارع ليخرج هذا الكتاب إلى النور في الوقت المناسب.

لقد وصل الأمر حداً لا يمكن تصديقه، ففي صفحة واحدة لإحدى الصحف الأردنية ظهرت الأخبار التالية:

- مشاجرة طلابية في اليرموك.

- تبادل إطلاق النار خلال مشاجرة عند بوابة جامعة مؤتة.

- إصابة عضو هيئة تدريس في الأردنية إثر مشاجرة طلابية.

إن ما يجري في جامعاتنا يعد صورة غير حضارية سواء لجامعاتنا بشكل خاص أو للمجتمع الأردني بشكل عام. إن المجتمعات المتحضرة تؤكد على أهمية وجود علاقات سليمة وسلمية بين الشباب الجامعي. كما أن ديننا الحنيف وعقيدتنا السمحة والقرآن الكريم وسنة نبينا عليه السلام تؤكد على وجوب التسامح والعدل والعفو والعمل الجاد والمخلص والتواصل والرحمة وحسن المعشر ورفض التعصب، كما تؤكد على التراحم والوفاق والتآخي بين كافة أفراد المجتمع وبخاصة الشباب.

لقد جمعت مادة هذا الكتاب من الكتب المتخصصة في الموضوع ومن الرسائل الجامعية الأردنية ومن الصحف الأردنية وبخاصة الرأي والدستور ومن شبكة الإنترنت ومن مصادر أخرى كثيرة. وقمت بترتيب المادة على النحو التالي:

الفصل الأول ويقدم الإطار النظري للعنف الجامعي. ويعرض الفصل الثاني لأهم الدراسات العلمية في الموضوع من خلال الرسائل الجامعية والبحوث المنشورة في المجلات العلمية المحكمة. أما الفصل الثالث فيقدم وجهات نظر وزراء التعليم العالي ورؤساء الجامعات وعمداء شؤون الطلبة وأساتذة الجامعات وطلبتها، والأطراف الأخرى مثل النواب وأولياء الأمور وغيرهم في المشكلة. ويعرض الفصل الرابع وجهة نظر الصحافة الأردنية في الموضوع من خلال ما كتب في جريدتي الرأي والدستور خلال الخمسة شهور الأولى من هذا العام 2013م. ويقدم الفصل الخامس الحلول والتوصيات المقترحة للمشكلة من وجهة نظر أطراف مختلفة. ويضم الفصل الأخير ملاحق مهمة وذات صلة بموضوع العنف الجامعي. وأخيراً يضم الكتاب قائمة بالمصادر والمراجع التي استفاد منها الباحث في عملية الإعداد والجمع لمادة هذا الكتاب.

أتمنى أن أكون قد وفقت في جمع وإعداد مادة هذا الكتاب الذي يعد من أهم الكتب في هذه المرحلة سواء على مستوى الجامعات الأردنية أو المجتمع الأردني، وأتمنى أن يضيف شيئاً جديداً للمكتبة العربية التي تكاد تخلو من الكتب في مجال العنف الجامعي. كما أشكر جميع طلبة الدراسات العليا التي أعدوا رسائلهم الجامعية في موضوع العنف الجامعي، وإلى جميع الصحفيين الذين استفدت من كتاباتهم.

والله الموفق،،،

الأستاذ الدكتور
ربحي مصطفى عليان
الجامعة الأردنية

الفصل الأول

العنف الجامعي: الإطار النظري

الفصل الأول

العنف الجامعي: الإطار النظري

- مقدمة عامة
- مفهوم العنف
- الميل للعنف بين طلبة الجامعة
- أسباب العنف الجامعي
- أشكال العنف الجامعي ومصادره
- تفسير ظاهرة العنف
- خاتمة

الفصل الأول

العنف الجامعي: الإطار النظري

مقدمة عامة:

العنف ظاهرة اجتماعية عالمية تتعدّى الحدود الجغرافية والثقافية والسياسية للبلدان على اختلاف حدودها وأشكالها من بلد لآخر وتبرز أهمية الموضوع من تنامي ظاهرة العنف إلى المؤسسة التربوية التي ظلت لوقت طويل في نظر البعض حرماً آمناً. كما تنبع أهميته من أن العنف قد أصبح سمة من السمات التي يتميز بها عصرنا الحالي في شتى جوانب الحياة، وتعددت العوامل التي تكمن وراء تنامي الظاهرة: فالمجتمع الخارجي قد تغير تماماً في السنوات الأخيرة، وخصوصاً بعد أحداث سبتمبر، وأصبح العنف هو أداة القوى للسيطرة على باقي الشعوب؛ ليولد عنفاً مضاداً، فأصبحت نشرات الأخبار لا تتحدث إلا عن العنف، مما جعل العنف قاسماً مشتركاً بين كل الشعوب، وقد تأثرت بلادنا بهذا الكم الهائل من العنف فلا تخلو منطقة من العنف إلا ما شاء الله وقد حدث تغير هائل في المجتمع شمل كل المؤسسات المكونة له، ومنها المؤسسات التربوية. **وأصبح العنف ظاهرة لا يمكن تجاهلها** ، وأصبح من المستحيل أن نغمض أعيننا أو نصم آذاننا متجاهلين وجود العنف الماثل أمامنا يومياً. بالتلفزيون، وفي التقارير الإخبارية، وفي الأفلام الخيالية، ويؤكد الكثير من الباحثين أن العنف يمارس في المجتمع المحيط والمقهور والمكبوت واليائس والمتعصب والمستهتر والذي يشعر بالعجز[(1)].

وتتحمل المؤسسات التربوية التعليمية جانباً من المسؤولية عن نمو ظاهرة العنف في المدارس والجامعات بسبب أسلوب التربية الأوتوقراطي الذي يرث أن الحقيقة هي التي تأتي على لسان الكبار فتحوّل الطلاب إلى أواني فارغة في مقاعد دراسية يقوم الأساتذة بملئهم وحشوهم، وتظل داخل هؤلاء الطلاب طاقة هائلة لم يستفد منها أو حتى تصرّفها فتتفجر على صورة غضب فجائي عنيف.

والجامعات الأردنية كمؤسسات تربوية- سعت منذ نشأتها- وما زالت لترسيخ ثقافتنا الوطنية القائمة على مبادئ المواطنة الديمقراطية وثقافة حقوق الإنسان وعلى رأسها نبذ التعصب والعدوان

---

(1) نازك قطيشات. العنف الطلابي في الجامعات الأردنية. – البحث العلمي. – ع3، س3 (2011). - ص110.

والعنف، وتكريس قيم السلام والتسامح والتعدّدية وتقبّل الآخر واحترام الرأي المخالف واستخدام الحوار كوسيلة للتفاهم فيما بين الأفراد والجماعات وغيرها. وبقيت الجماعات الأردنية ممثلة في الإداريين والأكاديميين والطلاب ومعظم الذين ينضوون تحت لوائها، نموذجاً في سعيها للالتزام بسلوكيات مدنيّة رفيعة المستوى فحافظت على سمعتها الجيدة وسمعة خريجها في المجتمع الوطني والعربي والعالمي. إلا أن بعض الجامعات الأردنية شهدت وفي الآونة الأخيرة صوراً مختلفة من العنف إلى أن أصبحت "مشكلة العنف الطلابي" في الجامعات الأردنية تشكّل بدايات مشكلة أمنية واجتماعية(2).

ويعد العنف من وجهة نظر التوايهة ظاهرة معقدة لها جوانبها السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية والنفسية. وهي ظاهرة عامة تعرفها كل المجتمعات البشرية بدرجات مختلفة، وبصور وأشكال متعددة، ولأسباب متداخلة ومتنوعة، تختلف باختلاف المجتمعات والثقافات والمراحل التاريخية. وفي هذا الإطار، فإن العنف قد يمارسه الفرد ضد نفسه أو ضد الآخرين، وقد تمارسه جماعة ما ضد جماعات أخرى في المجتمع، وقد تمارسه الدولة على المستوى الداخلي أو على المستوى الخارجي.

وقد ظهر العنف كتعبير وممارسة عبر التاريخ ، بل إن ظاهرة العنف ارتبطت بوجود العنصر البشري، حيث كانت أول عملية عنف قام بها ابن آدم تجاه أخيه، وفي ذلك يقول تعالى: ﴿ وَاتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ابْنَيْ آدَمَ بِالْحَقِّ إِذْ قَرَّبَا قُرْبَانًا فَتُقُبِّلَ مِنْ أَحَدِهِمَا وَلَمْ يُتَقَبَّلْ مِنَ الْآخَرِ قَالَ لَأَقْتُلَنَّكَ قَالَ إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ ﴿٢٧﴾ لَئِنْ بَسَطْتَ إِلَيَّ يَدَكَ لِتَقْتُلَنِي مَا أَنَا بِبَاسِطٍ يَدِيَ إِلَيْكَ لِأَقْتُلَكَ إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ رَبَّ الْعَالَمِينَ ﴿٢٨﴾ إِنِّي أُرِيدُ أَنْ تَبُوءَ بِإِثْمِي وَإِثْمِكَ فَتَكُونَ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ وَذَلِكَ جَزَاءُ الظَّالِمِينَ ﴿٢٩﴾ فَطَوَّعَتْ لَهُ نَفْسُهُ قَتْلَ أَخِيهِ فَقَتَلَهُ فَأَصْبَحَ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴾(3).

وتعد الجامعة الخلية المكملة في تكوين السلوك الإنساني والركيزة في التفاعل الاجتماعي، ولذلك تتعددد الوظائف الاجتماعية والتربوية التي تقوم بها، **فالجامعة مؤسسة تربوية موجودة في معظم المجتمعات البشرية**. وتعد من أهم المؤسسات وأعظمها تأثيراً في حياة الأفراد والجماعات، وأن الظواهر والمشكلات السلوكية التي تظهر عند بعض طلبة الجامعة تعد انحرافاً عن أهداف السياسة التعليمية لذا كان على المشتغلين بالتربية والتعليم أن ينتبهوا لتلك المشكلات. وأن يدرسوا

(2) نفس المصدر، ص110.
(3) القرآن الكريم. المائدة: [27-30].

أسبابها وطرق علاجها حتى تصبح مخرجات التعليم متوافقة مع أهدافها المحددة في السياسة التعليمية[4].

فالجامعة كمؤسسة أكاديمية تقوم بتدريس أحدث المبتكرات العلمية والنظريات التربوية والنفسية والاجتماعية وتتقدم على المستوى الاجتماعي والثقافي للمجتمع العام، لذا فإن العديد **من علماء الاجتماع ينظرون إلى الجامعة على أنها وكالات التغير الثقافي في المجتمع** . ويعد الطابع التعليمي للجامعة منهجاً حياتياً وليس أسلوباً يمارس من خلاله العمل فقط، فهي نافذة على مفردات الحياة ليتخرج الطالب إنساناً "كامل الأهلية" يمارس السياسة بعد أن تدرب عليها في برلمان الجامعة الصغير لاحتوائه على منظومة القيم السياسية التي يجب أن ينشأ عليها الطالب.

وفي عقدي الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين تزايد حجم العنف الطلابي في مختلف دول العالم إلى حد جعل أحد الباحثين يقوم بإحصائها في المدارس والجامعات في المجتمع الأمريكي، فقدرها بستة عشر ألف جريمة يومياً أي ما يعادل جريمة واحدة كل ست ثوان أثناء الدوام المدرسي والجامعي (Stephens، 1998).

ولم يكن العنف من المشكلات السلوكية عند طلبة الجامعات الأردنية منذ تأسيسها، فقد سعت الجامعات الأردنية ومنذ نشأتها لنبذ العنف والعدوان والتعصب وترسيخ قيم الديمقراطية ومبادئ المواطنة الصالحة، وتكريس ثقافة التسامح والتعددية، وتقبل الآخر واحترام الرأي المخالف واعتماد الحوار للتفاهم فيما بين الأفراد والجماعات، فحافظت على سمعتها الجيدة وسمعة خريجيها، في المجتمع الوطني والعربي والعالمي.

وبدخول الربع الأخير من القرن العشرين، لوحظ أن هناك ازدياداً ملحوظاً لممارسة فئة من طلبة الجامعات الأردنية لأنواع مختلفة من العنف ، كانت في الماضي فردية، وأصبحت اليوم جماعية ومن المؤكد أن دلالات تزايد حجم العنف المرتكب من قبل الطلاب دليل على بدايات مشكلة أمنية واجتماعية. وعليه "تشكلت قناعات متزايدة لدى الأفراد وصناع القرار في الأردن إلى أن الجامعات الأردنية تعاني من مشكلات شبابية متنوعة وهي إلى حد ما مقلقة تستدعي التدخل من قبل الباحثين وأصحاب الشأن في الجامعات والمجتمع.

ونظراً لتعارض العنف مع ثقافة مجتمعنا الأردني وأهداف مؤسساتنا التربوية وتطلعاتها، وانطلاقاً من إدراك الباحثين لخطورة العنف الطلابي في البيئة الجامعية وآثاره السلبية على جميع

---

(4) عباطة التوايهة. واقع العنف بين الطلبة في الجامعات. – مؤتمر جامعة مؤتة. 6-8 آثار 2008م. (الأردن). - ص6.

عناصر العملية التربوية فقد تصدى فريق من الباحثين من مختلف الجامعات الأردنية لدراسة ظاهرة العنف، حيث بدأ الاهتمام بدراسته ميدانياً منذ عام 1989 [5].

وتعد ظاهرة العنف الطلابي والمشاجرات في الجامعات ظاهرة حديثة بدأت في التسعينيات عندما حدثت مشاجرة كبيرة في إحدى الجامعات الرسمية وبدأت هذه الظاهرة في الازدياد من الناحية العددية ومن ناحية انتشارها في الجامعات الأردنية العامة منها والخاصة. وبالرغم من ضعف التوثيق لهذه المشاجرات فقد بلغت (767) مشاجرة بين عام (1995-2007) إلا أنه تم رصد أكثر من (80) مشاجرة جامعية في العام الدراسي 2010/2009م تباينت في حجمها والأضرار الناجمة عنها، حيث كانت أقساها عندما راح طالب ضحيتها في إحدى الجامعات الرسمية في عام 2010م.

ومما لا شك فيه، **أن بعض أشكال العنف موجودة في الجامعات الأردنية** كالاعتداء على موظفي الأمن أو الموظفين العاملين أو أعضاء هيئة التدريس أو الاعتداء على الطلبة، أو الدخول عنوة وعدم الامتثال للأوامر، إلا أن أكثر هذه المظاهر عنفاً من الجامعات وأشدها خطراً هي المشاجرات الطلابية الجماعية التي غالباً ما تبدأ على شكل خلاف بين طالبين على أمور عادية (مثل الخلاف على مكان الجلوس، أو تبادل النظرات الحادة، أو الغيرة)، ثم تتطور بعد أن يستعين كل طالب بمجموعة من الطلبة يلبون بسرعة اتصالاته، واستغاثاته وتظلماته. وقد يصل عدد المشاركين من الطلبة من ذوي القربى أو من ذات المرجعية الاجتماعية. وقد يصل عدد المشاركين من الطلبة في المشاجرات إلى العشرات وتستمر المشاجرة لأكثر من يوم مما يؤدي إلى إفراغ الطلبة، والتأثير على سير الدراسة في الجامعة. إذا لم تعلق الدراسة في الجامعة لحين السيطرة على الأوضاع [6].

إن الملمح الرئيسي في هذه المشاجرات هو أن خلافاً ينشأ بين طالبين، ثم يتسع نطاقه ليشمل فئتين تجمع كلاً منهما "هوية" مشتركة تقوم على بعد ديمغرافي معين يختلف من حالة إلى أخرى داخل الجامعات الأردنية. ويعتمد البعد الذي يتحلق على أساسه الفريقان على انتماء الشخصين المتنازعين أصلاً واللذين يتنازعان على أمر ليس له علاقة بذلك الانتماء. ويبدو أن الشخص الذي تستثار حميته للدفاع عن فريقه ويدخل ساحة العراك إنما يدافع عن ذلك الجزء من نفسه الذي يربطه بجماعته والذي يعطيه الشعور بالقيمة والمكانة. ولعل ما يمهد لظهور ردة الفعل هذه

---

(5) صفاء شويحات. درجة أهمية الطلبة والبيئة الجامعية.. . مسببات للعنف الطلابي في الجامعات الأردنية. - البحث العلمي. -ع3، س3 (2011). -ص98.

(6) صفوان مبيضين. العنف المجتمعي، ص73-74.

اقتصار دائرة التفاعل الاجتماعي للفرد على الفئة التي ينتمي إليها. وعملية التصنيف الاجتماعي وما يرتبط بها من تحيزات عاطفية ومعرفية تقف وراء النزاعات بين الجماعات داخل المجتمع الواحد وبين المجتمعات(7).

ولقد توصل البحث إلى أن **سلوك العنف ظاهرة تهدّد المجتمعات الآمنة وتسلبها استقرارها وتبعث القلق، فتؤثّر في أجوائها الاقتصاديّة والاجتماعيّة والتربويّة والسياسيّة ... وغيرها**، وما يهمّنا هو تأثّر المراكز التعليميّة التربويّة كالجامعات سلباً على مخرجات النظام التعليمي فيها، حيث يعتبر سلوك العنف في الجامعات كوارث إنسانية أصبحت تسود في الكثير منها، وأصبح علامة بارزة لبعض الجامعات، وإن اختلفت نسبتها وطبيعته من جامعة لأخرى، ومن بلد لآخر (8). فضلاً عن إلى ذلك **أن سلوك العنف عند طلبة الجامعة قد يكون بسبب عدم استطاعتهم إشباع حاجاتهم النفسية والاجتماعية والضعف في تحصيلهم الدراسي** . ويصبح الأمر أكثر خطورة حين يرتبط بفئة الشباب المندفعة أصلاً بحكم المرحلة التي يمرون بها، مما يستدعي تعليم الشباب عوامل الضبط الذاتي وتدريبهم على اكتساب مهارات تنمي استعدادهم لأن يكونوا أفراد اجتماعيين وليسوا عنيفين. وأن سلوك الطالب الجامعي العنيف قد يكون نوع من التفريغ والإحباط وعدم القدرة على التكيف الأكاديمي مع الزملاء في الحرم الجامعي ولا مع الجوانب الدراسية والمتطلبات التعليمية مما ينعكس على شكل سلوكيات غير مرغوبة إذ يتراوح من الاحتكاك والنقاش الحاد والمشادات الكلامية حتى يصل إلى مشاجرات. وقد يتخذ سلوك العنف عند الطالب الجامعي أشكالاً جديدة لها ارتباطات عائلية وعشائرية داخل الحرم الجامعي(9).

إن مشكلة سلوك العنف هي نتاج تراكم معرفي وثقافي منذ أمد طويل أصاب المجتمع والمدرسة والجامعة، وأن هذه المشكلة قائمة ومستمرة على بقاء أنواع من العلاقات العنيفة ، وهي ليست ظاهرة مجتمعية بل هي **ظاهرة عالمية أصابت الجامعات في جميع البلدان** ، ذلك حين نحلل هذه المشكلة ونناقشها لا نكون في مجال الإطار الذاتي، بل نحن في مجال نقاش قضية إنسانية تهم ملايين البشر. لقد نشأت المشكلة منذ زمن طويل، وهي ليست نتاج اللحظة، وقد تطورت مشكلة العنف من أصل تصادم الآراء والأحكام الخلقية والتي هي عملية اتخاذ قرار يتعلق بالسلوك القائم بين الأشخاص في مواقف يشتمل على صراع أساس بين القيم لوصف وتبرير ما يتعلق بالعمل الصحيح، وشكل ذلك علاقة بأسلوب الحكم والحياة المعيشية الاجتماعية في الأسرة والشارع

---

(7) نفس المصدر، ص75.
(8) سلمى الناشف. العنف في الجامعات.- مؤتمر جامعة مؤتة، 6-2006/3/8 (الأردن).- ص2.
(9) عباطة التوايهة. مصدر سابق. ص6.

والمؤسسات. أو قد يكون وسيلة من وسائل العقوبة والتأديب أو صورة من صور تأنيب الضمير على خطيئة مرتكبة ويمثل قصور ذهني وفكري للإنسان.

كما يعود ما **يعانيه الشباب من قلق على مستقبلهم**، حيث يأمل كل شاب الالتحاق بالكليات ذات السمعة والمستويات العلمية المتقدمة. فإذا لم يوفق صُدِم في حياته وشعر بضياع مستقبله وقد يراوده الشعور بالذنب والحرج والخجل من والديه والآخرين إذ أنه لم يحقق ما يتوقع منه إنجازه فوجود الفجوة بين ما مطلوب أن يحققه وما أنجزه فعلاً يجعله تحت وطأة مشاعر الذنب والندم.

فضلاً عما تقدم، يتسم الشباب الجامعي بمستوى من النضوج الجسمي والعقلي والانفعالي لذلك فأي شعور بالتقصير يمكن أن يخلق عنده حالات انفعالية ضاغطة كمشاعر الندم. هذا **فضلاً عن ما تحتاجه الدراسة الجامعية إلى درجة عالية من النشاط والجهد والمتطلبات المادية والمعنوية لينهي الطالب هذه المرحلة بنجاح ويتهيأ لحياة العمل** . حيث يشعر الطالب عادة بضرورة مراجعة نفسه ومحاسبتها عما قامت به من سلوكيات أو عن أحاسيس ومشاعر ومعتقدات ويصاحب هذه العملية الأم ومعاناة أو إرضاء وارتياح كل حسب ما سبقه من عمل أو شعور[(10)] .

ومن جانب آخر **يتبلور سلوك العنف عند الطالب الجامعي من خلال تفاعل عدة متغيرات** داخل الحياة الاجتماعية ليقوم المحيط الجامعي بتلقيح جينات العنف عند (الطالب الجامعي). وعندما يعاق طموحه، أو يمنع تعاطفه، أو يحجم تحمسه الوطني في تحديد مواقفه السياسية، أو يلجم حديثه عن الحقوق المدنية والسياسية، فإن ذلك يدفعه نحو الانخراط في حركات عقائدية ويزيد من تكثيف تفاعلاته مع جماعة الأقران والتماثل مع أهدافها وذلك يؤدي إلى تسخين حرارة تحمسه وتعاطفه لكي يخترق المنع والقمع. والمنع الممارس عليه من قبل السلطة حتى تصل درجتها لغاية تدفعه إلى التصرف بسلوك عنيف. فعند دخول الطالب إلى الحياة الجامعية يكون مجهولاً وجاهلاً في الوقت نفسه. مجهولاً بالنسبة لباقي أعضاء هذه المؤسسة الجامعية، لأنه تم قبوله على أساس معدله في الدراسة الثانوية وليس على أساس عشائري أو إقليمي، فيدخل في **مجتمع لا يعرف منهم إلا العدد القليل وغالباً ما تكون المعرفة سطحية أو ظرفية** . كذلك زملائه لا يعرفون عنه الكثير ولا عن خلفيته الاجتماعية والاقتصادية. وعند شعوره بأن الآخرين يجهلون هويته الاجتماعية، يميل حينئذ إلى تقديم وتعريف نفسه لهم من خلال مظهره الخارجي (في الملبس والتأنق فيه) والاشتراك في جلسات ليعرف عن نفسه لهم. الأمر الذي يجعله يبالغ في إبراز مقومات هويته الذاتية والشخصية.

---

(10) ليث محمد عياش. سلوك العنف وعلاقته بالشعور وبالندم، ص29-30.

هذا من جانب ومن جانب آخر، **فإنه لا يعرف مكونات الحياة الجامعية وما فيها من علاقات مختلطة بين الجنسين في الغالب، وتفاوت انحداراتها الطبقية وتباين المستويات الاجتماعية (حضرية وريفية) ومختلفة في جنسيات طلبتها** . بيد أن الجامعة لا تترك هذا التنوع يعيش في حرمها حسب خصوصياته، بل تعمل على تطبيعه أو تنشئته تطبيعاً علمياً ثقافياً يتناسب طردياً مع أهدافها في التربية والتعليم العالي. فإن للجامعة ضوابط علمية وسلوكية تستخدمها في توجيه طلبتها عبر حياتهم داخل الحرم الجامعي تلزم الجميع باحترامها والالتزام بها. **وأن وجود التنوع الاجتماعي والاقتصادي والديني والعرقي في المجتمع الجامعي يجعلنا نتوقع وقوع انحرافات سلوكية عند البعض** منهم فيخرجوا عن الالتزام بالضوابط الجامعية التي أقرتها الجامعة في تحقيق أمنها وأشعار طلبتها بالاطمئنان والحرية واحترام الرأي الآخر وعدم التعصب لأي جانب لكي لا يحصل تحيز فئوي أو طبقي، وعند حصول انحرافات عن ضوابط الجامعة فإن ذلك يكون مؤشر لانجذابهم لمؤثرات الحياة الاجتماعية خارج الجامعة. وبين الشد إلى الخارج والمرونة الداخلية (داخل الحرم الجامعي) يندفع الطلبة إلى استخدام السلوك العنيف في تحقيق غاياتهم وأهدافهم الخاصة[11] .

وتعد المرحلة الجامعية مرحلة حاسمة للشباب من حيث التطلع نحو مستقبل حياته المهنية والأسرية، وفيها تتحدد الأهداف والسعي نحو تحقيقها في عالم متغير متقلب اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً، والطلبة الجامعيون ليسوا فقط أكثر الفئات تعرضاً للتغيير بل إنهم يشكلون أقوى عوامل التغير الثقافي والاجتماعي لما يحملون من رؤى وتصورات تخالف في بعض جوانبها ما لدى غيرهم. ويؤكد النفيسي[12] ، **أن كثيراً من الأنظمة السياسية والاجتماعية لا ترغب في الحديث عن دور الطلبة في العمل السياسي**، فالدولة ترغب أن ترى الطالب ولمدة تتجاوز عشر سنوات وربما خمسة عشر عاماً في معتقله الأليف- المدرسة ثم الجامعة- وذلك تحت مبرر تلقي العلم. لقد أصبحت المدارس والجامعات بالنسبة لكثير من الدول العربية وسيلة من وسائل التنشئة السياسية المتوافقة مع خط الدولة الرسمي، وهي جزء من عملية التطبيع السياسي المتدرج الكامن الخفي للطالب، ودعوة الطلبة للعمل السياسي قد تنظر إليها الدولة -أي دولة - على أنها دعوة تؤدي في التحليل النهائي إلى إفشال المشروع الرسمي في التنشئة السياسية الرسمية للطالب. هذا من جهة،

---

(11) رأفت الشيخ. أسباب العنف في الحياة الجامعية.- مؤتمر جامعة مؤتة (العنف في الجامعات). - 6-8/3/2006. -ص4-5.

(12) عبد الله النفيسي. دور الطلبة في العمل السياسي، 1986.

ومن جهة ثانية فإن دعوة الطالب للعمل السياسي والمشاركة فيه قد تنظر إليه الدولة – على أنه عرض هذا الطالب لرياح الفكر والانتماء الذي قد لا يتوافق في محصلاته العامة مع السياسة الرسمية في خطواتها العريضة. لذا يتم التأكيد دائماً على أهمية التفرغ للعلم.

وتشير منيب [(13)]، إلى أن الشباب قد يستخدم العنف ليس للتدمير والتخريب فحسب؛ لكن بدعوى الدفاع عن ضعيف أو مظلوم أو حق من الحقوق، وقد يستخدمه بعضهم للوصول إلى هدف من الأهداف. **وأياً كانت الأسباب والدوافع وراء لجوء الشباب لسلوكيات العنف، فلا شك أن لهذه الظاهرة انعكاسات نفسية واجتماعية وسياسية خطيرة على الشباب أنفسهم وعلى مجتمعهم** . لذا أصبح التصدي لهذه الظاهرة وكيفية مواجهتها هو الشغل الشاغل للحكومات والهيئات الدولية.

بينما تشير الديب [(14)] إلى أن "ظاهرة العنف موجودة منذ الأزل، إلا أن موجة العنف في هذه الآونة أصبحت ظاهرة لافتة تستدعي الاهتمام بها من جانب الباحثين لدراستها ومحاولة تقديم التفسيرات المتعددة، حتى نتمكن من إيجاد حلول مناسبة للحد أو حتى التقليل منها".

وعلى الرغم من تنوع اتجاهات وطرائق البحث في مجال سلوك العنف، فإن البحوث والدراسات المحلية والعربية في هذا المجال لا تزال في بداياتها، ما يؤكد أن هذه البحوث، والدراسات لا تتناسب مع ما تشكله هذه الظاهرة من خطورة واتساع وتزايد توضح الحاجة الماسة والأهمية الكبرى في هذا العصر لإجراء المزيد من الأبحاث والدراسات.

إن العنف الطلابي في الجامعات هو أمر موجود في مختلف المجتمعات، وتعدد أشكاله كالعنف النفسي بشقيه اللفظي وغير اللفظي، والعنف الجسدي، والعنف الاقتصادي. ويترتب على العنف الطلابي في الجامعات آثار سلبية على الصحة النفسية والجسدية للطلاب، وآثار سلبية اقتصادية على الجامعة والوطن. وتنقسم أسباب العنف الطلابي في الجامعات إلى أسباب: اجتماعية، واقتصادية، وإدارية وأكاديمية. وقد تناولت عدة دراسات أشكال، وآثار، وأسباب العنف الطلابي في الجامعات، ولكن هنالك ندرة في الدراسات التي قدمت برامج إرشادية معنية بخفض العنف الطلابي في الجامعات في البيئة العربية عامة والأردنية خاصة. ومن هنا جاءت هذه الدراسة لاقتراح محاضرة إرشادية لخفض الميل للعنف الطلابي في الجامعات الأردنية عن طريق فنيات العلاج المعرفي [(15)].

---

(13) تهاني منيب. العنف لدى الشباب الجامعي، 2007.

(14) فاطمة الديب. سيكولوجية العنف لدى الشباب، 2000.

(15) ميرفت أبو سعيد. فاعلية محاضرة إرشادية في خفض الميل للعنف بين الطلبة في الجامعات الأردنية، 2011.

* مفهوم العنف Violence:

تقول مجيد[16]: إن الناظر في معاجم اللغة يرى أن **العنف ضد الرفق**، عَنُفَ به وأعنفه وعنّفه إذا لم يكن رفيقاً في أمره. وفي الحديث: [إن الله تعالى يعطي على الرفق ما لا يعطي على العنف]. وتنحدر كلمة عنف من الكلمة اللاتينية (فيولنتيا) (Violentia) التي تعني: السمات الوحشية بالإضافة إلى القوة، والفعل منها هو (Violar) الذي يعني: العمل بالخشونة والعنف أو التدنيس والانتهاك والمخالفة.

ويقصد عادة بالعنف، الممارسة المفرطة للقوة، بشكل يفوق ما هو معتاد ومقبول اجتماعياً. ويتضمن الشق الأول من كلمة عنف (Violence) في اللغة اللاتينية معاني الانتهاك والاعتداء والاغتصاب. مصطلح (العنف) بات كثير التداول في الأوساط والجماعات، سواء أكانت إجرامية أو مسلحة. وقد يكون العنف على شكل كلام أو أفعال أو أشكال أخرى من أشكال التعبير الهادف إلى التجريح والتدمير. وفي هذا السياق، يكون العنف إنكاراً للقواعد الاجتماعية المهيمنة، فهو يتخذ صوراً متعددة داخل الأسرة مثلاً أو في العمل، في الشارع ضد النساء، ضد المعوقين والمهاجرين والأقليات والمهشمين، وبطبيعة الحال ضد صغار السن. هذا، ولم تحدد الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل تعريفاً واضحاً للعنف، مكتفية بإبراز الصور التي يتخذها، التي تنعكس خصوصاً في كل من الفقرات: (19)، (34)، (37). وبموجب هذه الفقرات، **يشمل مصطلح العنف جميع أشكال العنف الجسدي والنفسي؛ والإصابات؛ وإساءة الاستخدام؛ والإهمال والمعاملة المنطوية على الإهمال؛ وسوء المعاملة، والاستغلال؛ والإساءة الجنسية.**

وقد تعددت الآراء والتفسيرات النفسية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية في تناول الظاهرة، فظهر مفهوم العنف من منطلقات مختلفة سواء من حيث السياق اللغوي أو من حيث وجوده كظاهرة لها مسبباتها. **فمن المنطلق النفسي** على سبيل المثال يعرف بأنه: استجابة سلوكية تتميز بطبيعة انفعالية شديدة قد تنطوي على انخفاض في مستوى البصيرة والتفكير. إن العنف سلوك مشوب بالقسوة والعدوان والقهر والإكراه، بعيد عن التحضر والتمدن تستثمر فيه الدوافع والطاقات العدوانية استثماراً صريحاً بدائياً كالضرب وتدمير الممتلكات. يمكن أن يكون فردياً صادراً عن فرد واحد، أو جماعياً صادراً عن جماعات على نحو ما يحدث في المظاهرات التي تتحول إلى عنف وتدمير.

---

(16) سوسن شاكر مجيد. العنف والطفولة، ص37.

العنف إذن هو: استخدام القوة بطريقة غير شرعية لإلحاق الأذى بمختلف أشكاله تجاه الضحية[17].

وهناك ثلاثة اتجاهات في تعريف العنف[18]:

الاتجاه الأول: ينظر إليه بوصفه الاستخدام الفعلي للقوة المادية بشتى صورها، يقوم به فرد أو جماعة، بغية إلحاق الأذى بأشخاص وإتلاف ممتلكات، سواء تمثلت هذه الصورة في القهر والقسر والإكراه بعامة، أو انزلقت إلى أعمال الهدم والتخريب والتدمير والقتل والتعذيب وما أشبه.

الاتجاه الثاني: لا يكتفي بالاستخدام الفعلي للقوة المادية، بل يمتد إلى مجرد التهديد باستعمالها في سبيل تحقيق أهداف غير قانونية أو مرفوضة اجتماعياً.

الاتجاه الثالث: ينظر إلى العنف على أنه نتاج خلل، وتناقض كامن في البناء الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، ويتخذ صوراً عدة، منها: ضعف التكامل الوطني، وتنامي النزاعات الانفصالية، وغياب العدالة الاجتماعية، وحرمان قوى اجتماعية من حقوقها السياسية، وعدم إشباع الحاجات الأساسية من غذاء وكساء وإيواء ودواء لقطاعات عريضة من المواطنين، والسقوط في فخ التبعية لدول الخليج.

وهناك من يرى العنف سلوكاً فطرياً يولد مع الإنسان. وهناك من يرى أنه سلوك مكتسب يتعلمه الإنسان من البيئة الاجتماعية المحيطة به . ويفرق بعض الباحثين بين العنف المادي، والعنف اللفظي، والعنف الرمزي، والعنف المقنع والعنف الظاهر، سواء كان فردياً أو جمعياً. وتؤكد "باربرا ويتمر" أن: "أي سلوك شخصي ومؤسساتي يتسم بطابع تدميري مادي واضح ضد آخر، يعد عملاً عنيفاً. هناك العنف الشخصي الخفي، الذي يؤذي الآخر نفسياً، وهناك العنف المؤسساتي الخفي؛ حيث تنتهك البنى الاجتماعية هوية مجموعات الأشخاص".

ويصنف العنف وفق عدد من المعايير[19]:

أولها: يرتبط بشكل السلوك العنيف وطبيعته، حيث يتدرج من الاضطرابات والمظاهرات إلى أعمال الشغب والتمرد والتصفية الجسدية.

---

(17) نفس المصدر، ص38.
(18) منتدى الفكر العربي. الشباب وظاهرة العنف، ص97.
(19) نفس المصدر، ص98-99.

ثانيها: يتعلق بما يرمي إليه الفعل العنيف؛ إذ يمكن أن يكون الهدف سياسياً أو اقتصادياً أو اجتماعياً، أو دينياً أو إجرامياً.

ثالثها: يتصل بالفئة الاجتماعية التي تمارس العنف، سواء كانت من الطلاب أو العمال أو الفلاحين أو العسكريين.

رابعها: يتمثل في تقدير حجم المشاركين في العنف، الذي يتدرج من الفردي إلى الجماعي بأحجام متفاوتة.

خامسها: درجة تنظيم العنف، وهنا يمكن التفرقة بين العنف المخطط له، وأعمال العنف الفجائية أو التلقائية.

وهذه معايير تتداخل وتتشابك، ولا يمكن الفصل بينها إلا على المستوى النظري والافتراضي، ومن أجل الدراسة فحسب.

مفهوم العنف في اللغة:

جاء في المعاجم العربية المختلفة أن العنف بالضم ضد الرفق، وهو الشدة، القوة، القسوة. لفظ العنف من الفعل "عنف": وعلى ذلك يعرف لغوياً بأنه "عنف به وعليه عنفاً" أي أخذه بشدة وقسوة ولامه وعيره، فهو عنيف، واعتنف الأمر أي أخذه بشدة وقسوة، لامه: عتب عليه، والتعنيف هو التعبير عن اللوم والتوبيخ.

أما في لسان العرب لابن منظور: فيعرف العنف على أنه لم يكن رفيقاً في أمره، واعتنف الأمر أخذه بعنف، وهو يعني الشدة والمشقة، ويقال "كل ما في الرفق من خير، ففي العنف من الشر مثله"[20].

وفي اللغة الإنجليزية فإن الأصل اللاتيني لكلمة (Violence) هو (Violentia) ومعناها: الاستخدام غير المشروع للقوة المادية بأساليب متعددة لإلحاق الأذى بالأشخاص والإضرار بالممتلكات. ويتضمن ذلك معاني العقاب والاغتصاب والتدخل في حريات الآخرين.

ولقد بيّن السمري (2000) **أن هناك ثلاثة اتجاهات فكرية حول تعريف ظاهرة العنف وهذه الاتجاهات هي[21]:**

الاتجاه الأول (القانوني): الذي يعرف العنف قانونياً باعتباره الاستعمال غير القانوني لوسائل القسر المادي والبدني، ابتغاء تحقيق غايات شخصية أو جماعية، وهذا يعني استخدام الضغط أو القوة استخداماً غير مشروع، أو غير مطابق للقانون من شأنه التأثير على إرادة فرد ما؛ وهذا الاتجاه يركز على تحديد المسؤولية الجنائية في العدوان.

---

(20) ابن منظور. لسان العرب، 1956.- ص527.
(21) علي السمري. العنف في الأسرة، 2000.

الاتجاه الثاني (الاجتماعي): ويرى أنه سلوك أو فعل يتسم بالعدوانية يصدر عن طرف قد يكون فرداً أو جماعة أو طبقة اجتماعية أو دولة بهدف استغلال، أو إخضاع طرف آخر في إطار علاقة قوة غير متكافئة؛ مما يتسبب في إحداث أضرار مادية، أو معنوية، أو نفسية لفرد، أو جماعة، أو طبقة اجتماعية، أو دولة أخرى.

الاتجاه الثالث (النفسي): ويعتبر العنف نمطاً من أنماط السلوك ينتج عن حالة من الإحباط، نتيجة لصراعات نفسية لا شعورية تنتاب الفرد وتعوقه عن تحقيق أهدافه، لذلك فهو يلجأ إلى العنف للتنفيس عن قوى الإحباط الكامنة.

وقد جمع عياش[22] التعريفات التالية للعنف:

- السلوك المشوب بالقسوة والعدوان والقهر والإكراه، وهو عادة سلوك بعيد عن التحضر تستثمر فيه الدوافع والطاقات العدوانية استثماراً صريحاً بدائياً كالضرب والتقتيل للأفراد وتكسير وتدمير الممتلكات، واستخدام القوة والإكراه.

- السلوك الذي يستخدم الإيذاء باليد أو باللسان أو بالفعل أو بالكلمة، في الحقل التصادمي.

- استخدام القوة المادية لإلحاق الأذى والضرر بأشخاص أو ممتلكات.

- سلوك أو فعل يتسم بالعدوانية، يصدر عن طرف قد يكون فرداً أو جماعة أو طبقة اجتماعية أو دولة، بهدف استغلال أو إخضاع طرف آخر في إطار علاقة قوة غير متكافئة، مما يتسبب في إحداث إضرار مادية أو معنوية أو نفسية لفرد أو جماعة أو طبقة اجتماعية.

- نمط من أنماط السلوك ينبع عن حالة من الإحباط نتيجة لصراعات نفسية لا شعورية تنتاب الفرد وتعوقه عن تحقيق أهدافه، ولذلك فهو يلجأ إلى العنف للتنفيس عن قوى الإحباط الكامنة.

وقد عرفته منظمة الصحة العالمية عام 2002م: الاستعمال المتعمد للقوة الفيزيائية (المادية) أو القدرة، سواء بالتهديد أو الاستعمال المادي الحقيقي ضد الذات أو ضد شخص آخر أو ضد مجموعة أو مجتمع، بحيث يؤدي إلى حدوث (أو رجحان حدوث) إصابة أو موت أو إصابة نفسية أو سوء النماء أو الحرمان.

أما الزيود[23] فقد جمع التعريفات التالية للعنف: يعرف العنف في اللغة من كلمة عنف (ع، ن، ف) في اللغة هي قلة الرفق، وفي المعجم الوسيط عنف أي الشدة والقسوة. كما عرف في بعض الدراسات لغة: هو كل قول أو فعل ضد الرأفة والرفق واللين وهو الوسيلة الأخيرة في يد الإنسان

---

(22) ليث محمد عياش. سلوك العنف، ص55.
(23) إسماعيل محمد الزيود. العنف المجتمعي، ص19.

للإفلات من مأزق، وتشير بعض الدراسات أن كلمة العنف مشتقة من الكلمة اللاتينية Violence وتعني أن ينتهك أو يغتصب، وهو استخدام القوة استخداماً غير مشروع.

والعنف أيضاً استخدام للقوة استخداماً غير مشروعاً أو استخدام الضغط ويعرف أنه فعل إرادي بقصد إلحاق الضرر أو التلف أو تخريب أشياء وممتلكات، أو منشآت أهلية أو حكومية. كما عرفته الدراسات النفسية والاجتماعية أنه سلوك يهدف إلى إلحاق الأذى والضرر الجسمي بالآخرين، ويمكن تعريفه أنه كل سلوك يشتمل تعدي على الذات أو الآخرين أو تدمير الممتلكات، وترتب على هذا السلوك آثاراً نفسية واجتماعية على من يرتكبه.

ويعرف أيضاً "بأنه الخرق بالأمر وقلة الرفق به، وهو ضد الرفق، وأعنف الشيء: أي أخذه بشدة، والتعنيف هو التقريع واللوم". **ويعرف العنف أيضاً**: أنه رغبة الفرد في سرقة بعض الأشياء والمشاجرة والتدمير والإيذاء ومخالفة القوانين، ورد العنف بالموسوعة الفلسفية أنه كل فعل يؤدي لاغتصاب حق الآخرين واقتحام له ولحقه. ويعرف العالمان الأمريكيان غراهام Graham وغر Gurr، أنه الميل إلى إيقاع الأذى الجسدي بالأشخاص، وهو الاستخدام الفعلي للقوة أو التهديد لإلحاق الأذى والضرر بالأشخاص والإتلاف للممتلكات.

ويوضح المعجم الفلسفي مفهوم العنف بأنه كل فعل مضاد للرفق ومرادف للشدة والقسوة، كما جاء مفهوم العنف في معجم القاموس علم الاجتماع بأنه سلوك لا عقلاني، مؤذ، وغير متسامح. فالعنف سلوك أو فعل يقصد من ورائه رفض الشيء أو المطالبة بالحصول عليه تحقيقاً لرغبة أو حاجة محددة، وقد تستخدم وسيلة مادية عند تنفيذ الفعل. كما يعني العنف استخدام القوة استخداماً غير مشروع أو غير مطابق للقانون على نحو من شأنه التأثير على إرادة فرد ما، أو على مجموعة من الأفراد وقد يكون عنفاً لفظياً أو جسدياً أو مادياً[24].

ويعرف العنف بأنه استخدام القوة المادية بإلحاق الأذى والضرر والتخريب بالأشخاص والممتلكات وقد يكون الهدف من تحدي السلطة. ويعرف العنف أيضاً بأنه كل تصرف ترافقه قوة وإلحاق الأذى بالطرف الآخر والعنف آفة اجتماعية سلبية تسبب إحباطات وتؤدي إلى نتائج غير مقبولة في المجتمع. وبناءً على ما سبق يغدو العنف أحد أنماط السلوك العدواني الذي ينتج عن وجود علاقات قوة غير متكافئة في إطار توزيع أدوار بين الأفراد داخل الأسرة والمدرسة والجامعة وفقاً لما يمليه النظام الاقتصادي والاجتماعي السائد في المجتمع. قال الرسول صلى الله

---

(24) نفس المصدر.

عليه وسلم: (إذا أراد الله بأهل بيت خيراً أدخل عليهم الرفق وإن الرفق لو كان خُلقاً لما رأ الناس خلقاً أحسن منه، وأن العنف لو كان خُلقاً لما رأى الناس أقبح منه).

ومن ثم يمكن تعريف العنف الطلابي بأنه: (أنماط السلوك القهرية والتي تشمل الإيذاء الجسدي والإساءة النفسية والاستغلال الاقتصادي وإتلاف الممتلكات من قبل الطلبة ضد زملائهم أو مدرسيهم في الجامعة)[(25)].

وتعني كلمة عنف القوة وهي الغلظة مشتقة من الكلمة اللاتينية (Violence) والفظاظة والقوة الشديدة في الأقوال والحركات. ويعرف أيضاً بأنه ممارسة للقوة البدنية لإنزال الأذى بالأشخاص أو الممتلكات كما أنه الفعل أو المعاملة التي تحدث ضرراً جسمياً، أو التدخل في الحرية الشخصية، وهو مستويات مختلفة تبدأ بالعنف اللفظي الذي يتمثل في السب والتوبيخ، والعنف البدني الذي يتمثل في الضرب والمشاجرة والتعدي على الآخرين، وأخيراً العنف التنفيذي وهو التفكير بالقتل والتعدي على الآخرين وأخيراً العنف التنفيذي وهو التفكير بالقتل والتعدي على الآخرين أو ممتلكاتهم بالقوة.

وعرف العنف أيضاً بأنه السلوك الذي يتضمن استخدام القوة في الاعتداء على شخص آخر دون إرادته، أو الإتيان أو الامتناع عن فعل أو قول من شأنه أن يسيء إلى ذلك الشخص ويسبب له ضرراً جسمانياً أو نفسياً أو اجتماعياً. **وعرفه الشامي بأنه** : كل سلوك فعلي أو قولي، يتضمن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها لإلحاق الأذى والضرر بالذات أو بالآخرين، وإتلاف الممتلكات لتحقيق أهداف معينة، والعنف بهذا يكون سلوكاً فعلياً أو قولياً، وينطوي على ممارسات ضغط نفسي أو معنوي بأساليب مختلفة، كما أن السلوك العنيف قد يكون فردياً أو جماعياً منظماً أو غير منظم، علنياً أو سرياً[(26)].

والعنف: سلوك يهدف إلى إيقاع الأذى بالآخرين أو ما يرمز له، وقد يكون هذا العنف فردياً أو جماعياً باشتراك فرد مع جماعة من الأفراد في الهجوم اللفظي في أفعال عدوانية تجاه فرد أو جماعة أخرى تمثل مصادر السلطة أو رموزها، ويأخذ شكل التمرد والعصيان أو التظاهر السلبي وتحطيم الممتلكات تعبيراً عن اعتراض نتيجة الإحساس بالظلم والمهانة[(27)].

---

(25) نازك قطيشات. مصدر سابق، ص112.
(26) صفوان مبيضين. العنف المجتمعي، ص34-35.
(27) تهاني منيب. العنف لدى الشباب الجامعي، 2000.

ويقول كشت[28]**:** رغم اختلاف المهتمين والدارسين حول ما يدخل في مفهوم العنف وما يخرج عنه، وما قد يعد عنفاً وما لا يعد كذلك، ورغم اتساع نطاق ما يشمله المفهوم بوجه عام، وما ينطوي عليه من جوانب وتقسيمات وأنواع، أحسب أنه يمكننا القول إن العنف بمدلوله الواسع يشير إلى: كل أذى مقصود وغير محق، يوقعه إنسان على إنسان آخر، سواء وقع هذا الأذى على حياة الآخر، أو على سلامة جسده، أو حريته، أو كرامته، أو أملاكه، وسواء تم ذلك من خلال الفعل أو القول أو الكتابة أو الامتناع عن القيام بواجب، وبغض النظر عما إذا اتخذ شكلاً فردياً أو جماعياً بالنسبة لمن يقوم به أو يقع عليه.

ضمن المفهوم المتقدم، ربما أمكننا أن نقول إن ثمة عنفاً سياسياً وآخر اجتماعياً، حيث يدخل في نطاق العنف السياسي الأفعال التي تقع في الحروب، والإبادة الجماعية، والتطهير العرقي، والإرهاب، وقمع الأنظمة للشعوب، والتعذيب، واقتتال الطوائف والجماعات، وما إلى ذلك.

أما العنف اللفظي: فهو سلوك يعمل على إلحاق الأذى بالذات أو بأشخاص آخرين عن طريق السب، اللوم، النقد، السخرية، التهكم أو توجيه ألفاظ غير مرغوب فيها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

وأما العنف المادي: فهو سلوك يتسم بإلحاق الأذى المادي أو البدني للذات أو للآخرين عن طريق الإيذاء البدني أو تحطيم الممتلكات أو المساعدة في ذلك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة[29]

ويمكن تعريفه إجرائياً بأنه: سلوك يهدف إلى إيقاع الأذى بالآخرين أو ما يرمز له. وقد يكون هذا العنف فردياً أو جماعياً.

والعنف الفردي: هو قيام ومبادرة بالهجوم اللفظي أو بأفعال عدوانية وتحطيم وتخريب للممتلكات الخاصة بمصادر السلطة، أو برموزها تعبيراً عن اعتراضه نتيجة للإحساس بالظلم والمهانة.

أما العنف الجماعي: فهو اشتراك فرد مع جماعة من الأفراد في الهجوم اللفظي في أفعال عدوانية تجاه فرد أو جماعة أخرى تمثل مصادر السلطة أو رموزها، ويأخذ شكل التمرد والعصيان أو التظاهر السلبي وتحطيم الممتلكات تعبيراً عن اعتراضهم نتيجة الإحساس بالظلم والمهانة.

(28) إبراهيم كشت. -لا يوجد عنف دون ثقافة سلبية. - الرأي. 152634 (السبت 34ب 2012).
(29) علا علي الخفاتنة. أشكال سلوك العنف الجامعي المسجل لدى طلبة جامعة مؤتة، ص4.

والميل للعنف: هو الحلقة التي تربط بين العداء كدافع لسلوك العنف الفردي أو الجماعي، وبين العنف كسلوك فعلي، ويتضمن الرغبة في إيقاع الأذى بمصادر السلطة أو رموزها نتيجة الإحساس بالظلم والمهانة[30].

من خلال استعراض التعريفات المختلفة للعنف نجد منها ما ركز على الجانب النفسي، ومنها ما ركز على الجانب الجسدي، والثالث يركز على الجانب اللفظي، ومنها ما ركز على الجوانب الثلاثة معاً، كذلك اختلفت نظرة المجتمع للعنف حسب نوعية وخلفية الباحث.



* الميل للعنف بين طلبة الجامعة:

عرَّف الميل للعنف بين طلبة الجامعة بأنه **مجموعة من السمات الشخصية التي تؤهل الفرد للاستجابة بأنماط سلوكية معينة نحو نفسه أو نحو الآخرين سواء لفظياً أو جسدياً.** ويذكر الفقهاء (2001) أن هذه السمات تخدم مجموعة من الأهداف، أهمها: تحقيق مكانة اجتماعية مهيبة عند الأقران، وتوفير وضع مالي مطمئن، وتعزيز الهوية الاجتماعية، وفرض السيطرة الاجتماعية،

---

(30) تهاني محمد عثمان منيب. مصدر سابق، ص12.

واكتساب القوة والنفوذ، وتحقيق العدالة الاجتماعية بالقوة وبصورة فظة، وتحدي السلطة القائمة والتعبير عن حب المغامرة[31].

وينتشر الميل للعنف بين طلبة الجامعات الأردنية بانتشار أعمال العنف فيها، والتي هي متوسطة الدرجة بحسب نتائج بعض الدراسات. ولكنها شديدة الأثر السلبي، فالعنف الطلابي يؤثر سلباً في الصحة النفسية للطلبة ويؤدي إلى زيادة ضعف الشعور بالأمن بين الطلبة، كما يؤثر سلباً في عملية البناء، وتخريب الممتلكات الجامعية، وخلق سمعة سيئة عن الجامعة.

ويترافق مع تصاعد العنف الطلابي في الجامعات تعدد أشكاله إلا أن أكثرها انتشاراً حسب نتائج الدراسات هو العنف النفسي بشقيه اللفظي مثل: الصراخ، والتحقير والسخرية والشتم والسب بألفاظ سيئة، واستخدام عبارات التهديد. وغير اللفظي مثل: التحريض في عرقلة محاضرة أو تعطيل التدريس (الحوامدة، 2003). يليه العنف الجسدي ويظهر في الضرب باليد أو بالرجل، والدفع والعض، وشد الشعر أو أعضاء من الجسم أو الملابس واستخدام أداة حادة. يليه العنف الاقتصادي كالاعتداء على الممتلكات (المخاريز، 2006).

وخلف جميع هذه الصور والمظاهر المختلفة للعنف تقف أسباب تدفع بطالب العلم لأن يتحول إلى طالب عنيف، فقد بينت نتائج دراسة والكر وبرايت أن استخدام العنف لدى الأشخاص ذوي تقدير الذات المتدني (Low self-esteem) هو حماية لهم من الإذلال، فهم يلجؤون للعنف لتفريغ المشاعر غير السارة المرتبطة بالتهديد، وللرد على الشخص الذي أثار الهجوم عليهم لرفع مستوى الفخر بالنفس لديهم[32].

وتنقسم أسباب العنف الطلابي في الجامعات إلى أسباب : اجتماعية، واقتصادية، وإدارية وأكاديمية. وتتصدر هذه الأسباب الجوانب الاجتماعية بما فيها من مفاهيم ومدركات خاطئة **للعصبية القبلية ومعاكسة الطالبات، وانتخابات مجلس الطلبة، والحمية والغيرة على الصديقة أو الصديق، وقلة الوعي والثقافة لمعنى الديمقراطية لدى بعض طلبة الجامعة، واستخدام بعض الطلبة للألفاظ النابية، وضعف مهارات استخدام الحوار لحل النزاع وتدني مهارات ضبط الذات، وتدني المهارات الشخصية للطلبة وسوء تقدير عواقب الأمور. في حين تتربع المشاكل المادية والفقر والحاجة على قمة الأسباب الاقتصادية.**

---

(31) ميرفت أبو سعيد. فاعلية محاضرة إرشادية في خفض الميل للعنف بين الطلبة في الجامعات الأردنية، 2011.

(32) نفس المصدر.

وتتزعم الأسباب الإدارية تدخل الوساطة والمحسوبية عند تطبيق أنظمة وقرارات الجامعة وتهاون من إدارة الجامعة في اتخاذ القرارات الحازمة بحق الطلبة المشاغبين من ذوي الأسبقيات وقلة فرص الالتقاء بعمداء شؤون الطلبة وسهولة الدخول للحرم الجامعي لغير الطلبة وعدم وضوح مسؤولية رجال الأمن الجامعي داخل الجامعة. وسياسة القبول التي تضطر الطلبة للالتحاق بتخصصات لا يرغبون بدراستها، وسياسة القبول الاستثنائية للطلبة وقبول طلبة بمعدلات متدنية.

وأخيراً الأسباب الأكاديمية حيث يتم في الجامعة إهمال بناء الشخصية والتركيز على الجوانب الأكاديمية، وهنالك ضعف في العبء الدراسي، وعدم استثمار لوقت الفراغ. كما تحدث مضايقات صادرة من المدرسين، والشعور بالإحباط نتيجة قمع الأساتذة للطلبة والشعور بالإحباط نتيجة الأحداث الراهنة في المنطقة وعدم التزام بعض الأساتذة بأخذ الحضور والغياب للطلبة عن المحاضرات، أو التغاضي عمن يتجاوز بنسبة الغياب المسموح بها[33].

ولقد بين الغزالي (1987) أن هناك أنواعاً متعددة للعنف الجامعي أوردها في الآتي[34]:

1. **العنف اللفظي:** ربما لا يكون ملموساً في البداية، ولكنه لا يقل خطورة عن عنف الأفعال والأعمال أي العنف الجسدي والمادي.

2. **عنف الحرمان:** الحرمان قد يكون ظرفياً أو هيكلياً، وما يعنى هو الحرمان الهيكلي من إشباع الاحتياجات والحقوق الأساسية، لا لنقص في قدرات الأفراد، ولا لغياب في حوافزهم واستعداداتهم، ولكن لأن الحرمان مفروض بواسطة قوى أخرى أكبر وأقوى، وهو حرمان يعيد إنتاج نفسه بسبب استمرار الدور الذي تقوم به هذه القوى الأكبر والأقوى.

3. **العنف المحرم غير الرسمي:** وهو نموذج يعبر عن رد فعل الآخر على أشكال العنف المتقن أو الرسمي الموجه من الطرف القوي إلى الطرف الضعيف.

4. **السلوك الانفعالي:** السلوك الضار جسدياً يفرض الشخص مفهومه الانفعالي والجسدي في الموقف العقلاني على الآخر، وفي السلوك المهيمن رمزياً يجذب الشخص جميع شركائه المرتبطين به عاطفياً إلى عالمه الانفعالي أنه يبتلي الآخر بمشاعره الداخلية، وقيمه، ومزاجه، ويجعل الآخرين سجناء عواطفه، ويأخذهم أسرى.

ويمكن تصنيف العنف الجامعي من وجهة نظر قطيشات إلى أنماط أو أشكال منها[35]:

---

(33) نفس المصدر.
(34) أسامة الغزالي. العنف والسياسة في الوطن العربي، 1987.

1. **العنف المادي:** وهو استخدام القوة بشكل سلوك فعلي أو لفظي بطريقة فيها ظلم أو إجحاف بحق الطرف الأخر من أجل إلحاق أضرار جسدية أو اجتماعية أو حقوقية بالطرف الأخر ويمارسه قسم كبير من الناس مع اختلاف مستوياتهم الاجتماعية والثقافية.

2. **العنف الرمزي:** ويعني إلحاق الأذى النفسي بطرف ما من خلال الإخلال بأمنه أو طمأنينته أو الحط من كرامته مما يؤثر على شخصيته من النواحي السلوكية والعقلية والوجدانية والنفسية والجسدية.

3. **العنف الفكري:** ويعد الأساس الفلسفي الذي يقوم عليه العنف والمقدمة التي يعتمد عليها العنف المادي والرمزي ويظهر العنف الفكري على شكل خطاب وثقافة.

4. **العنف الجنسي:** ويعني التحرش الجنسي المخل بالآداب وأخلاق المجتمع وذلك بالتلفظ أو الإشارة أو اللمس.

* أسباب العنف الجامعي:

يقول الأستاذ الجامعي ووزير الثقافة الأسبق صلاح جرار[36]:

لقد كثر في الآونة الأخيرة الحديث عن العنف المجتمعي بعامة والعنف الذي تشهده الجامعات بخاصة، وحاول كثير من المختصين دراسة أسباب هذا العنف ووسائل علاجه، إلا أن من الملاحظ أن تطور أشكال هذا العنف وصوره وأنواعه ودوافعه قد أخذ ينذر بالخطر، وخصوصاً أنه انتشر في الجامعات التي يفترض أن تكون مثلاً أعلى للمجتمع وقدوة لأبنائه، ولئن كان العنف موجوداً بدرجة ما قبل أحداث الربيع العربي، إلا أن هذا الربيع قد زاد من تأجيجه، وأصبح كثير من الناس التواقين للعنف يعتقدون أنهم أصبحوا في منأىً عن العقاب من أي ممارسة يقومون بها تحت ذريعة أن الزمن قد تغير، وأنه ليس من حق أحد أن يحاسبهم على أفعالهم، التي يدرجونها تحت باب الحرية في التعبير والمطالبة بالحقوق الضائعة. ولكن يبقى القول إن استغلال الربيع العربي لممارسة العنف المجتمعي، ما هو إلا مظهر من مظاهر آفة لها جذورها في ثقافتنا وقد آن لنا أن نقر بوجود هذه الآفة وضرورة العمل على اقتلاعها بكل الوسائل الممكنة. ولا بد قبل البحث عن حلول لهذه الظاهرة من محاولة التعرف على أسبابها، ومن هذه الأسباب:

1. **أن جامعاتنا أخذت تقتفي أثر المجتمع في الاحتفاء بالكم أكثر من النوع** وذلك منذ إقرار نظام الساعات المعتمدة سنة 1973، وتتباهى بعدد الطلبة الذين يلتحقون بها أو يتخرجون منها أكثر مما تعنى بمستوى ما يحصله هؤلاء الطلبة، وقد أدى ذلك إلى

---

(35) نازك قطيشات. مصدر سابق، ص113-114.
(36) صلاح جرار. العنف الجامعي: بعض أسبابه ووسائل علاجه. ورقة قدمت في جامعة الزرقاء الخاصة يوم الخميس 2012/4/19م.

كثرة أعداد الطلبة في قاعات المحاضرات واتساع أوقات الفراغ لدى الطلبة، وعدم قيام أعضاء الهيئات التدريسية بواجباتهم من التحضير والتصحيح على خير وجه نظراً لكثرة أعداد الطلبة، بحيث أصبح لدى الطلبة اقتناع بأن من دخل دار أبي سفيان فهو آمن، فأصبح كثير منهم يقضي أوقاته في ساحات الجامعة وممراتها في ما لا شأن له بالعلم.

2. **تراجع الأعراف والتقاليد الجامعية** التي تجعل من الطالب الجامعي عنصراً مميزاً في المجتمع، ومن يلتزم بقوانين الجامعة وأعرافها وتقاليدها يستطيع أن يلتزم بقوانين المجتمع.

3. **نقص العناصر التثقيفية في العمل الجامعي** ولم يعد المسرحيون والشعراء والكتاب والمحاضرين هم نجوم الجامعة كما كان من قبل، فالجامعة ليست مصدراً للمعرفة فقط، وإنما لتخريج أفراد مؤهلين علمياً وعملياً وثقافياً وسلوكياً، وقد نزعت معظم الجامعات في الآونة الأخيرة إلى زيادة العناية بالجوانب الأكاديمية على حساب سائر الجوانب الأخرى.

4. **عدم توجيه العناية اللازمة لتربية الأبناء في المنزل أو في المدرسة على تقبل التنوع الثقافي** ، وتفهم حقيقة هذا التنوع، وأن أحداً من الناس ليس مسؤولاً عن اسمه وجنسه وعرقه ولونه ودينه ومعتقده وعاداته وتقاليده وغير ذلك من الأمور التي يولد وينشأ عليها دون اختياره، وأنه من غير الممكن تغيير ما لدى الناس كي يصبحوا متطابقين مع ما أنت عليه وما ترغب وتحب. وقد نجم عن إهمال ذلك في التربية المنزلية والمدرسة، نزوع الناشئة إلى التعصّب لعشيرتهم وقريتهم ولهجتهم وعاداتهم وتقاليدهم ودينهم ومعتقداتهم وغير ذلك ممّا اختصّ بهم، تعصّباً ينظر إلى كلّ من يختلف عنهم في شيء من ذلك بوصفه عدوّاً يجب تحيُّن أي فرصة للانقضاض عليه والتخلص منه.

5. ومثلما أخفقت المؤسسة التربوية سواءً المدرسية أو الأسرة في التغلب على ظاهرة العنف المجتمعي، فكذلك أخفقت المؤسسة الإعلامية في نشر قيم المحبة والتعاون والتسامح في المجتمع، وذلك نتيجة لضعف الرؤية التربوية والاجتماعية والإصلاحية لدى المؤسسات الإعلامية عبر تاريخ العمل الإعلامي في المملكة. وبدلاً من قيام وسائل الإعلام بدور إيجابي في إصلاح العلاقات الاجتماعية داخل المجتمع فإن بعضها أخذ يقوم بدور سلبي صارخ بإثارة النعرات والفتن واعتماد التهويل والمبالغة والإشاعات للفتك بالمجتمع وعدم تحري الدقة في نشر الأخبار أو التعليقات، وأصبحت وسائل الإعلام من خلال تصفية الحسابات الشخصية أداة لنشر الكراهية والأحقاد والشكوك وعدم الثقة بين أبناء المجتمع، وقد انتقل ذلك إلى الجامعات، حيث تأثرت المجتمعات الجامعية بشكل كبير بهذه الحالة، وأصبحت بعض وسائل الإعلام تبالغ في تغطية أخبار بعض المشاجرات داخل الجامعات، وتمارس تحريض الفئات المتنازعة بعضها ضد بعضها الآخر بل إن ملاحقة المشكلات الصغيرة بين الطلبة تعد من بعض صيادي الأخبار سبقاً صحفياً فيسارعون إلى نشره وتضخيمه دون أي تحقق أو تثبت.

6. **ويتحمل أعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات مسؤولية كبيرة في العنف الطلابي،** وذلك أن هذا العنف دليل على إخفاقهم الذريع في الاضطلاع بدورهم التربوي، لأن التزام عضو الهيئة التدريسية واستقامته ومحافظته على القيم الأكاديمية

والاجتماعية هو الذي يقطع الطريق على الانحرافات الطلابية المختلفة بما فيها المشاجرات الجماعية، غير أن عدداً غير قليل من أعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات ينضمون إلى صفوف الهيئات التدريسية وهم ليسوا أهلاً لذلك لا من حيث المستوى العلمي ولا السلوكي، بل ينضمون للجامعات عن طريق الواسطات والضغوط المختلفة من ذوي النفوذ وغيرهم، ومتى جرى اختراق صفوف الهيئات التدريسية على هذا النحو فإن هؤلاء الأعضاء يمارسون الواسطة والتحيز والمحاباة في عملهم ويفرقون بين الطلبة ويحرضون بعضهم ضد بعض، وفي هذه الحالة يسقط النموذج والقدوة ويغدو الطالب بلا قدوة من أساتذته، فيجد قدوته في بعض زملائه من الطلبة غير المنضبطين سلوكياً وغير المتفوقين علمياً.

إن اختراق صفوف أعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات من قبل العناصر غير المؤهلة يؤدي إلى حدوث نزيف أخلاقي وقيمي داخل الحرم الجامعي ويؤدي إلى دخول ثقافة الشارع والسوق والمصالح الخاصة إلى الجامعات، وهو ما يلحق أضراراً بالغة بمؤسسات التعليم العالي وصورتها.

7. ومن الأسباب الاجتماعية للعنف الطلابي عدم نجاح الجهود التربوية والإعلامية في الأردن في توجيه قلوب أبناء المجتمع ومشاعرهم نحو قضايا مشتركة يلتقون عليها، حتى القدس الشريف أصبحنا نسمع أخبار اقتحام المستوطنين والجنود الإسرائيليين للمسجد الأقصى دون أن تهتز لنا شعرة في أبداننا، إن عدم وضوح سياساتنا جعلنا غير قادرين على جمع كلمة الناس إزاء أي قضية من قضايا الأمة، وأصبحنا غير قادرين على تحديد من هو صديقنا المشترك ومن هو عدونا المشترك وما هو حلمنا المشترك، ومثل هذا المناخ من عدم اليقين السياسي يشكل تربة صالحة للتفكك وانتشار النزاعات والفتن.

8. **عدم سلامة العلاقة بين الجامعة والمجتمع**، فالأصل أن تكون الجامعة رائدة في تطوير المجتمع ومعالجة آفاته، أما ما يحدث في الواقع فهو أن الجامعة قد أصبحت مصدراً للآفات، وأصبح مدخل المجتمع إلى الجامعة مدخلاً غير حضاري ومدخل الجامعة إلى المجتمع غير صحي [37].

ويمكن تحديد العوامل المسببة للعنف الطلابي في الجامعات كما يأتي [38]:

أولاً: عوامل نفسية:

وهي مجموعة العوائق النفسية والاجتماعية التي تواجه الطالب في البيت والجامعة والمجتمع المحلي ومن بينها:

1. الشعور بالإحباط نتيجة العلاقة التسلطية بين الطالب وعضو هيئة التدريس مما يؤدي إلى تفريغ الغضب والخوف والعنف.

---

(37) نفس المصدر.
(38) نازك قطيشات. مصدر سابق، ص116.

2. كبت المشاعر التلقائية والانفعالات وعدم توفير الفرص المناسبة للتعبير والحوار وقبول الرأي الآخر والتنفيس عن هذه المشاعر والانفعالات. مما يؤدي إلى تنفيس هذا الكبت عبر القوة والعنف وإيذاء الآخرين والتقصير في أداء الواجبات واستخدام ألفاظ غير لائقة مع الزملاء والحماس والغيرة على الزميلة.

3. الأعراض الاكتئابية المرافقة للمرحلة العمرية لهؤلاء الطلبة الشباب مما تؤدي إلى اضطراب في السلوك وضعف الحس الاجتماعي وعدم الاهتمام بمشاعر الأخرين وحقوقهم وعدم الالتزام بالقواعد والقوانين.

ثانياً: العوامل الأسرية والاجتماعية والاقتصادية:

1. وجود تاريخ في العنف الأسري والتعرض للإساءة الجسدية أو الانفعالية.

2. التنشئة الاجتماعية الخطأ في تربية الأجيال التي تعوق الاستقلالية وتقدير الذات.

3. انتشار أمية الآباء والأمهات مما قد يؤدي إلى إهمال الأبناء وعدم التوعية والمراقبة.

4. القهر والإحباط الناتج عن تدني مستوى معيشة الأسرة والفروق المادية والاجتماعية بين الطلبة مما يولد الحقد في نفوس بعض الطلبة من طبقات المجتمع.

5. عدم تقبل الطلبة للرأي الأخر وانضمام الطلبة إلى مجموعات وشلل تلبي احتياجاتهم وتسعى إلى إثبات وجودها عن طريق العنف كما قد يحصل أثناء الانتخابات الطلابية.

6. المفهوم السلبي للعشائرية والتعصب الإقليمي والجغرافي والمتمثل بضعف النصح الاجتماعي وعدم الشعور بالمسؤولية لدى فئة من الطلبة لاعتمادهم على المحسوبية والواسطة والاحتماء بالعشيرة مما يؤدي إلى السيطرة والصلافة واستغلال الآخرين وتخويفهم وعدم الشعور بالذنب.

7. سوء استخدام الطلبة للخلويات.

8. سلبية الطلبة الآخرين تجاه العنف نتيجة طبيعة بيئة الأسرة والمدرسة والمجتمع المحلي بحيث تراجع دور هذه المؤسسات في النصح والإرشاد والتوعية فإن الإنسان مدني بالطبع.

9. البطالة وعدم توافر فرص العمل تؤدي إلى الإحباط.

10. ةالمكان والاكتظاظ السكاني وتدني مستوى دخل الأسرة تلعب دوراً كبيراً في العنف الجامعي نظراً لعوامل اجتماعية واقتصادية وتعليمية وغير ذلك.

11. قوة الطلبة المادية التي سمحت لهم بالالتحاق بالجامعات الخاصة.

12. الخلاف على نواح مادية كما يحصل عند مطالبة أحدهم برد ما استلفه آخر منه ورفض الآخر السداد.

13. ارتفاع تكلفة الدراسة التي قد ترهق الآباء مما يدفع الطلبة إلى افتعال العنف[39].

ثالثاً: العوامل الثقافية:

- خلل في المنظومة القيمية لدى الطلبة ناتج من التغيرات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية في ضوء المتغيرات العالمية المعاصرة ومن مظاهرها:

أ- الصرع القيمي والانسلاخ من القيم الأصلية الدينية مثل معاكسة البنات وشتم المدرس والاستهزاء به.

ب- ظهور قيم سالبة مثل الغضب والقوة بدلاً من قيم كظم الغيظ والتسامح.

ج- شيوع الأفكار اللاعقلانية وارتباطها بالأرق والتوتر.

د- المفارقة القيمية مثل التناقض بين القول والفعل. كبر مقتاً عند الله أن تقول ما لا تفعلوا.

هـ- ضعف قيم التحمل المسؤولية والمساءلة.

و- تقديم قيم الولاء والانتماء للعشيرة بدلاً من قيم المواطنة والقيم الجامعية.

ز- ضعف مهارات الذكاء الانفعالي للطلاب مثل: الضعف في كل من مهارات الاتصال والتواصل وحل المشكلات والتحكم وضبط الانفعالات والتفكير المنطقي والعجز عن فهم مشاعر الآخرين واحترام حقوقهم.

رابعاً: العوامل البيئية الجامعية[40]:

أ- العوامل التدريسية وتتضمن العوامل المتعلقة بالتدريس والإدارة والطلبة:

1. فشل الأنظمة التربوية وإخفاق تجاربها في تغيير شكل المجتمعات وتطويرها بسبب عدم الانتباه والتركيز على الإنسان باعتباره محور العملية التربوية والتعليمية.

---

(39) نفس المصدر.
(40) نفس المصدر.

2. ثقافة الصمت التي يعيشها الطلبة داخل الجامعة ونشوء أزمة كبيرة ناتجة عن مقاومة الطلبة للبرامج الرسمية في ظل تجاهل ولا مبالاة من المسؤولين في تطوير البرامج الرسمية.

3. انعدام آفاق مستقبلية تحفز المتعلم وتشحذ همته وتحصيله وتزيد من دافعية الإنجاز والتحصيل لديه مثل البطالة وعدم توافر فرص العمل والركود الاقتصادي وغير ذلك من عوامل محبطة للطالب.

4. ضعف عملية الإرشاد الأكاديمي والنفسي وغياب الدور التوجيهي والتربوي من قبل أعضاء هيئة التدريس للطلبة للحد من الشغب.

5. تركيز أساليب التدريس على الحفظ والتلقين دون تكليف الطلبة بالأنشطة المختلفة التي تملأ أوقات فراغهم مثل النشاطات البحثية والرياضية والموسيقية.

6. غياب الرسالة الجامعية والقيم الأخلاقية والأدبية لمهنة التدريس بحيث تحولت العلاقة التي كانت على الدوام من أهم مميزات العملية التدريسية إلى علاقة مفرغة من القيمة والمضمون والهدف. ومن ثم فهناك هوة كبيرة في العلاقة التبادلية بين المدرسين والطلبة.

7. غياب الرؤى الموحدة والاستراتيجية للمؤسسات الأكاديمية للتعامل مع الطلبة الشباب وغياب الخطط البرامجية في نشر الوعي بين الطلبة ومخاطبة همومهم ومحاكاة قضاياهم والاكتفاء بحالة من التنظير الإعلامي غير الواقعي، يؤدي إلى فجوة كبيرة بين ما هو مأمول من المؤسسات الأكاديمية وبين الواقع العملي لفئة الطلبة.

8. عدم تطبيق معايير والحضور والغياب على الطلبة من قبل المدرسين بشكل عادل وفاعل.

9. التباين في تعامل أعضاء هيئة التدريس مع الطلبة وتحيز المدرسين الذكور للطالبات أحياناً.

10. قلة تكيف المقررات الدراسية مع التقدم العلمي والتكنولوجي ومن ثم ثورة المعلومات في المجتمع مما يؤدي إلى الشعور بعدم اكتساب المهارات اللازمة لسوق العمل ومن ثم قلة الحوافز للتعلم وعدم اللامبالاة والإحباط واليأس ورفض الآخر والمجتمع.

11. استخدام أسلوب العنف من قبل عضو هيئة التدريس ولجوئه إلى أساليب تسلطية يقلدها الطالب.

12. الإعلام غير الواقعي أوجد الهوة بين آمال الشباب وطموحاتهم وبين فلسفة الجامعة وأهدافها واستراتيجياتها في تحقيق ذلك.

13. الجهل التربوي وعدم الوعي بالآثار الناجمة عن استخدام العنف والإساءة للطالب.

14. استخدام أسلوب العنف من قبل المعلم ولجوء المعلم إلى أساليب هو انعكاس لشخصية ذلك المعلم والتي تتصف بالتسلط والإكراه في التربية.

15. إن الفكرة السائدة سابقاً بأن المعلم المتسلط هو الذي يتحقق لديه مستوى الكفاءة العلمية والتربوية معاً.

16. الضغوط النفسية والاجتماعية التي يتعرض لها المعلم والظروف الاقتصادية والاجتماعية الصعبة التي يعيشها المعلم والتي تعمل على إعاقة العملية التربوية.

ب- العوامل الإدارية:

1. غياب نظام الرقابة لأماكن التجمع الطلابي.

2. السماح لمن ليس لهم عمل رسمي بالدخول إلى الجامعة.

3. التأخر في التحقيق في قضايا الطلبة وفي نتائج التحقيق والعقوبات الصادرة بحق المخالفين لحرمة الجامعة باعتبارها حرماً آمناً.

4. تدني كفاية التشريعات والأنظمة الجامعية ومدى تنفيذها.

5. غياب نظام الرقابة الأمنية والسماح للطلبة التجمع والاكتظاظ ودخول الجامعة بدون عمل رسمي وضعف الأمن الجامعي في مواجهة العنف والحد منه ومن السلوك العدواني.

6. عدم استجابة الإدارات الجامعية لمطالب الطلبة[41].

ج. عوامل تتعلق بالطلبة:

1. غياب حافز التعلم والتنافس على الانتخابات وضعف الوازع الديني والشللية ونظام الفزعات.

2. تدني تمثل الطلبة لمفاهيم حقوق الإنسان والواجبات والقانون والنظام والانتماء والمواطنة.

3. الفراغ بين المحاضرات وعدم انشغالهم بنشاطات تعود عليهم بالنفق والفائدة وتقلل من آثار الفراغ السلبية ومن ثم اكتساب مهارة التعلم الذاتي والمستمر.

4. المظاهر الأخلاقية المنافية للآداب كاللباس والميوعة والليونة في القول.

---

(41) نفس المصدر.

5. ضعف التحصيل العلمي لدى الطلبة والرسوب ونظام القبول للمعدلات المنخفضة والاستثناءات والتحول من تخصص إلى آخر.

6. قيام الطلبة بإسقاط أعمالهم على الآخرين كتبرير ودفاع عن أعمالهم العدوانية.

7. خلفية الطالب السابقة العدوانية لها أثر في العنف الجامعي.

8. عدم التحكم في مدخلات الجامعة ومن ثم عدم القدرة على التحكم في المخرجات وبذلك فالرؤيا غير واضحة وضائعة.

وتختلف الأسباب التي تؤدي للعنف من فرد لآخر ومن بيئة إلى أخرى، مما يؤدي إلى وجود أسباب متعددة تعمل على زيادة احتمال ظهور شكل أو آخر من أشكال العنف عند بعض الأفراد دون سواهم، كما أن العوامل الثقافية والاجتماعية تؤثر في ذلك كثيراً، وما يعتبر عنفاً في ثقافة ما قد يعتبر سلوكاً عادياً في ثقافة أخرى. وقد يمارس الفرد العنف للتخلص من موقف مزعج أو خطر ما، كما أن الاختلاف في الرأي والمعتقدات من الأسباب المؤدية إلى العنف سواء بين الأفراد أو الجماعات، والشعور بالرفض وعدم القبول أو عدم الاحترام يلعب دوراً في ظهور العنف.

ويرى العمر[42] أن التنوع الاجتماعي والاقتصادي والديني والعرقي في المجتمع الجامعي يتوقع معه وقوع انحرافات سلوكية عند البعض منهم فيخرجون عن الالتزام بالضوابط الجامعية التي أقرتها الجامعة في تحقيق أمنها وإشعار طلبتها بالأمان والحرية الملتزمة واحترام الرأي الآخر وعدم التعصب لأي جانب لكي لا يحصل تحيز فئوي أو طبقي، وعند حصول انحرافات عن ضوابط الجامعة فإن ذلك يكون ممثلاً لقاعدة أساسية في الابتعاد عن حياتهم الجامعية وانجذابه لمؤثرات الحياة الاجتماعية خارج الحرم الجامعي، وبين هذا الشد إلى الخارج والمرونة الداخلية داخل الحرم الجامعي، يندفع المنحرف إلى استخدام السلوك العنيف لتحقيق غاياته وأهدافه الخاصة والعامة.

وهناك العديد من العوامل التي تؤثر في ظاهرة العنف وعلى وجه الخصوص العنف لدى الشباب المراهقين الذين يغلب تواجدهم في الجامعات.

---

(42) معن العمر. مصادر العنف الطلابي والحياة الجامعية، 2006.

ويرى خمش [43] أن دوافع المشاجرات الطلابية في بعض الجامعات لا تأتي من المجتمع بشكل مباشر وإنما تأتي من بيئة الحرم الجامعي، وما فيه من ظروف، وشروط مولدة للتوتر لدى الطلبة. وأهم هذه الشروط والظروف ما يلي:

الازدحام الشديد في الحرم الجامعي في بعض الجامعات، وبعد المرافق فيها، وما يرتبط بذلك من توتر، وتنافس على الموارد والخدمات. وما يرتبط بذلك أيضاً من شعور بفقدان الهوية المعرفة للآخرين، وما يؤدي إليه من ضعف الضبط الذاتي للسلوك.

مشاعر الإحباط لدى بعض الطلبة المتولدة عن عدم التوافق السليم مع الجامعة بوصفها نظاماً بيروقراطياً رسمياً حديثاً مسيراً من قبل الأنظمة والتعليمات، وليس المشاعر والتحيزات الشخصية.

- المفاهيم والمدركات المغلوطة للعصبية القبلية.

- قلة الوعي والثقافة لمعنى الديمقراطية لدى بعض طلبة الجامعة.

- سهولة الدخول للحرم الجامعي من غير الطلبة.

- تدخل الواسطة والمحسوبية عند تطبيق أنظمة وقرارات الجامعة.

- عدم وضوح مسؤولية رجال الأمن الجامعي داخل الجامعة.

- تهاون إدارة الجامعة في اتخاذ القرارات الحازمة بحق الطلبة المشاغبين من ذوي الأسبقيات، وهو يدل على أن الطالب لم يجد الحزم المناسب من إدارة الجامعة أردعه عن المشاغبة.

- استغلال الحرم الجامعي للقاءات المخلة بالآداب العامة بين الطلبة.

وترى شويحات[44] أن أهم أسباب العنف الجامعي تتمثل في:

- *عدم المساواة في تطبيق التعليمات الجامعية.*

- *قلة فرص الالتقاء بعمداء شؤون الطلبة.*

- *سياسة القبول التي تضطر الطلبة للالتحاق بتخصصات لا يرغبون بدراستها.*

---

(43) مجد الدين خمش. المشاجرات الطلابية في الجامعات، 2010.
(44) صفاء شويحات. البيئة الجامعية وسياساتها كمسببات للعنف الطلابي، 2010.

فيما يرى الدعاس [45] أن النتيجة الطبيعية لتقييد الحريات الطلابية وضرب الحركات الطلابية هي وجود حالة الفراغ الفكري لدى الطالب التي يتم ملؤها بالعشائرية والإقليمية والعنصرية بحكم أنها الشيء الوحيد الذي لا يعاقب عليه الطالب داخل الجامعة.

وبين عاشور (2011) أن العوامل التي تقود للعنف الجامعي هي [46] **:**

أ- العوامل الأكاديمية:

1. أوقات الفراغ كبيرة لدى الطلبة.
2. غياب حافز للتعلم.
3. تحيز أعضاء هيئة التدريس في التعامل مع الطلبة.
4. ضعف عملية الإرشاد الأكاديمي.
5. تركيز أساليب الدراسة على الحفظ والتلقين دون تكليف الطلبة بالأنشطة.
6. طرح مساقات لعدد من المدرسين لا يتيح الخيار للطلبة.
7. صعوبة المناهج وعدم القدرة على متابعة الدراسة.

ب. العوامل الإدارية:

1. التنافس على الانتخابات.
2. التعليم المختلط.
3. غياب نظام رقابة لمناطق التجمع الطلابي.
4. السماح لمن ليس له عمل رسمي بدخول الجامعة.
5. عدم إيقاع عقوبات تتناسب مع مستوى عنف الطلبة.

---

(45) فاخر الدعاس. العنف الجامعي والحريات الجامعية، 2010.
(46) محمد علي عاشور. العنف الجامعي، 2011.

6. السماح للطلبة بالتجمع والاكتظاظ في أماكن معينة.

7. إدارة الجامعة لا توفر أجواء منهجية تتغلب على الروتين الأكاديمي.

8. تأخر التحقيق بالأحداث الروتينية مع الطلبة.

9. الأنظمة والتعليمات الجامعية غير رادعة.

10. عدم إشراك الطلبة بالبحوث والدراسات في الجامعة.

11. تدني مستوى الخدمات مع العناصر المادية ومصادر التعلم.

ج- العوامل السياسية:

1. احتقان مشاعر الطلبة بسبب الظروف والواقع السياسي العام.

2. تقييد الطلبة وعدم السماح بالمظاهرات السياسية والاحتجاجات التي تعبر عن مواقف سياسية.

3. التنافس بين طلبة الأندية الطلابية غير العادل.

4. تدخل تيارات فكرية وسياسية من خارج الجامعة.

5. ضعف التنظيمات والأحزاب السياسية داخل الجامعة.

د- العوامل الاجتماعية:

1. التفكير العشائري "التعصب الإقليمي في الوسط الجامعي".

2. ضعف التنظيم الاجتماعي وعدم الشعور بالمسؤولية لدى الطلبة.

3. سوء استخدام الخلويات من قبل الطلبة.

4. انتشار مظاهر العنف في المجتمع المحيط بالجامعة.

5. الإحباط الناتج عن تدني المستوى المعيشي للطلبة.

6. تعرض الطلبة للعنف في أسرهم.

7. مشاهدة نماذج العنف من خلال البرامج التلفزيونية وغيرها.

8. السلوك والأنماط الاستهلاكية للطلبة غير الرشيدة.

9. ارتفاع المستوى المعيشي والتضخم الاقتصادي[47].

ومن الممكن إضافة بعض الأسباب التي تقود للعنف الجامعي (عاشور، 2011) وهي:

1. الفراغ الفكري والسياسي والثقافي والروحي الذي يعيشه الطلبة في الجامعات وعدم وجود أنشطة منهجية أو لا منهجية تشبع هذه الاحتياجات.

2. التنشئة والتربية الأسرية والتي قد تقيد الحريات أو قد يسودها العنف الأسري أو الحرية الزائدة أو الدلال الزائد للأطفال كل هذه الأمور تسبب خلل في شخصية الفرد وتدفعه في المستقبل إلى العنف.

3. البيئة الجامعية غير قادرة على تدريب وتعويد الطالب على المحاورة واحترام الرأي الآخر وتربية العقل تربية إبداعية، وتنمية مهارات التفكير الناقد، ولا تتيح الفرصة للإبداع والابتكار.

4. بيروقراطية الأنظمة والقوانين في الجامعات وعدم مواكبتها لتطورات العمر وعدم انسجامها مع مستجدات الحياة.

5. لا يوجد تواصل بين أهالي الطلبة وإدارات الجامعات.

6. كبت الحريات التي يعيشها الطالب وغياب المناخ الديمقراطي عن الأسرة والمدرسة والجامعة تضعه في حالة نفسية متوترة وفي إحباط دائم يقوده إلى العنف[48].

وتعرف الدوافع المسببة للعنف بأنها مجموعة القوى أو العوامل الأسباب التي تدفع الشباب نحو إيقاع الذي المتمثل في الهجوم اللفظي أو العنف العدوان أو التحطيم للممتلكات الخاصة بالسلطة أو رموزها وهذه الدوافع هي[49]:

---

(47) نفس المصدر.
(48) نفس المصدر.
(49) صفوان مبيضين. العنف المجتمعي، ص76-79.

1. دوافع أسرية اجتماعية اقتصادية: تتمثل في ضعف الرقابة الوالدية والتربية الأخلاقية والتوجهات الدينية للأبناء، وعدم الاهتمام بمشكلاتهم، والتفرقة في المعاملة بينهم، وغياب السلطة الضابطة في الأسرة والمجتمع، وضعف القوانين الرادعة للخارجين عن النظام في المجتمع.

2. دوافع نفسية: وتتمثل في الشعور بالحرمان والنظرة التشاؤمية للمستقبل والشعور بالفراغ والدونية وفقدان الثقة بالنفس.

3. دوافع إعلامية: سلبية وسائل الإعلام وبثها مواد ومسلسلات وأفلام عربية وأجنبية منافية لآداب المجتمع وقيمه ومن ثم تدفع العنف.

4. دوافع ثقافية: تتمثل في عدم إشباع حاجات الشباب الدراسية والثقافية والمادية وعدم ممارسة الأنشطة الثقافية والدينية والاجتماعية داخل الجامعة وخارجها.

5. دوافع أكاديمية وإدارية: بسبب إدارة الجامعة أو عدم الاهتمام من قبل عمادة شؤون الطلبة في الجامعة أو أن هنالك شعور بالعنف أحياناً لحصول محاباة في المعاملة لبعض الطلبة أو عدم احترام الأعضاء هيئة التدريس والعاملين في الجامعة من قبل فئة أخرى من الطلبة أو بسبب تدني العلامات لدى الطلبة حيث إن ضعف التحصيل الأكاديمي هو من أهم عوامل الإحباط لدى الطلبة مما يجعلهم أكثر عرضة للاستفزاز وأكثر انسياق وراء التصرفات السلبية وعدم الاكتراث بمصائرهم، هذا الارتباط بين ضعف التحصيل الأكاديمي وبين المشاركة في المشاجرات وأعمال العنف واضح وجلي من مراجعة الأوضاع الأوضاع الأكاديمية لهؤلاء الطلبة حيث أننا نجد أن نسبة كبيرة منهم من ذوي المعدلات المتدنية جداً أو المنذرين أكاديمياً.

6. غياب وسائل الضبط الاجتماعي: التي كانت تحول دون ارتكاب الفرد أية ممارسات تسيء إلى الأهل والعشيرة، حيث يقوم الضبط الاجتماعي بمراقبة سلوك الأفراد وأنهم يتصرفون وفقاً للقيم والمبادئ ومن خلال القانون أو الأعراف الحميدة في مجتمعنا الأردني(50).

7. وجود مفاهيم ومدركات مغلوطة للقبلية والعصبية لدى بعض الفئات الشابة في مجتمعنا الأردني، هذا بالإضافة إلى ضعف دور العديد من القيم والعادات الاجتماعية في السيطرة على الانحرافات المختلفة للأفراد.

8. انعدام التشاور والاتصال الاجتماعي بين طبقات المجتمع: يمكن أن يسيطر ذلك على الحياة الإنسانية بكل مقوماتها السياسية والاجتماعية فتبدأ الحياة الاجتماعية بفعل اجتماعي Action يصدر من شخص معين يتولد رد فعل Reaction من شخص آخر ويطلق على التأثير التبادل بينهما اصطلاح التفاعل inter reaction إن العمليات الإجرامية تسمى العمليات الممزقة

---

(50) نفس المصدر.

Disseminative أو الهدامة destructive أو السلبية Negative وهي التي تؤدي إلى التنافر بين الأفراد والجماعات وإضعاف الروابط والعلاقات الاجتماعية وهي التي تندرج تحتها العديد من العمليات الجزئية كالمنافسة والصراع والتنافس والقهر، وأن مثل هذه العمليات لها نتائج سلبية كالصراع والتنافس والطبقية مما يضاعف فرص إنتاج بيئة خصبة للجريمة والعنف وفقدان التواصل الاجتماعي والتفاعل الاجتماعي الإيجابي وقد وجدت عدة دوافع للإضرار بالآخرين.

9. الصراع الشخصي: وهو ما نراه عندما يكره شخصان أحدهما الآخر وقد يكون لهذه الكراهية سبب واضح وقد لا يكون وقد تنقلب هذه الكراهية إلى صراع يظهر تدريجياً على شكل ادعاءات أو تبادل الشتائم ثم التهديد وقد تنتهي بالاشتباك.

10. الصراع الطبقي، وهذا النوع من الصراع نتيجة لشعور إحدى الجامعات أنها أرقى من الأخرى فتحاول السيطرة عليها لتحقيق مصلحة وطنية وقد تكون نفوذاً اجتماعياً أو سياسياً أو اقتصادياً ويمكن أن تمثل لهذا النوع من الصراع بموقف الطبقة الرأسمالية من الطبقة العاملة ومحاولة استغلالها وما يقوم نتيجة ذلك من الاضطرابات أو الثروات.

11. رفاق السوء: تعتبر هذه الفئة من العوامل التي تؤدي بالفرد إلى الانخراط في أعمال العنف[(51)].

وقد يستخدم الشباب العنف ليس للتدمير والتخريب فحسب لكن أيضاً بدعوى الدفاع عن ضعيف أو مظلوم أو حق من الحقوق، وقد يستخدمه بعضهم للوصول إلى هدف من الأهداف إذا وجد حائلاً بينه وبين تحقيق هذا الهدف، كما قد يستخدم الشباب العنف عند شعوره باليأس والإحباط والاغتراب، وذلك عندما يشعر بالضياع نتيجة للصراع القيمي والضغوط الاجتماعية والاقتصادية والبطالة.

وأياً كانت الأسباب والدوافع وراء لجوء الشباب لسلوكيات العنف، فلا شك أن لهذه الظاهرة انعكاسات نفسية واجتماعية وسياسية خطيرة على الشباب أنفسهم وعلى مجتمعهم. لذا أصبح التصدي لهذه الظاهرة وكيفية مواجهتها هو الشغل الشاغل للحكومات والهيئات الدولية، ومن ثم اتجه اهتمام العلماء والباحثين في مجالات البحث العلمي إلى التعرف على طبيعة هذه الظاهرة وأبعادها وأنماطها والدوافع التي تكمن وراءها، والمتغيرات المرتبطة بها[(52)].

ومن أسباب العنف الطلابي في الجامعات من وجهة نظر قطيشات[(53)]:

---

(51) نفس المصدر.
(52) تهاني محمد عثمان منيب. العنف لدى الشباب الجامعي، ص4.
(53) نازك قطيشات. مصدر سابق، ص116.

* غياب لغة الحوار والتفاهم والتسامح بين مختلف مكونات البيئة الجامعية (أكاديميين وإداريين وطلبة) من اتجاهات فكرية وسياسية واجتماعية واعتماد لغة العنف لتحصيل الحقوق وإثبات الذات والتعبير عن الهوية.

* اضمحلال دور المؤسسات الشبابية والطلابية وتراجع دورها لحساب مؤسسة العشيرة والعائلة كبديل للمؤسسات الطلابية والنقابية والسياسية والفكرية واللجوء لمؤسسة العشيرة كقوة حامية وأداة للتعبير والتمثيل والحضور السياسي أو الاجتماعي.

* غياب الوعي الاجتماعي والثقافي والسياسي بأهمية الحوار والتسامح ونبذ العنف واعتماد لغة الحوار والتفاهم كوسيلة من وسائل التعبير واللجوء إلى المؤسسات القانونية والشرعية للتعبير عن الذات واعتمادها لإثبات الحضور والتمثيل على اختلاف أشكاله.

* أشكال العنف الجامعي ومصادره:

يرتبط شكل العنف ودرجته بالعمر الزمني، فمظاهر العنف لدى المراهق تختلف كماً ونوعاً عن مظاهر العنف لدى الطفل الراشد، كما أن البيئة الاجتماعية والثقافية والتعليمية والجغرافية تشكل عاملاً مهماً في اختلاف وتباين شكل العنف ومظهره. ومن خلال مراجعة الأدب السابق يلاحظ أنه لا يوجد اختلاف في أشكال ومظاهر العنف الطلابي في المدرسة عنها في الجامعة التي قد تختلف نوعاً ما في حدتها وآثارها[54].

ويرى العمر[55] أن أشكال العنف التي تظهر في الجامعات تكون نتيجة تفاعل الانشقاق عن معايير الجامعة والمجتمع وارتباطها بمجموعة من العوامل (الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، والدينية)، تؤدي في محصلتها إلى بروز بعض السلوك العنيف مثل: حرق النباتات، تدمير الممتلكات، التصادم مع رجال الأمن، التعصب الفئوي، إطلاق الشعارات والهتافات.

ويرى الصرايرة[56] **أن العنف الطلابي يظهر في أشكال متعددة:**

- **العنف الجسدي:** أنه استخدام القوة الجسدية بشكل متعمد اتجاه الآخرين، من أجل إيذائهم وإلحاق أضرار جسمية بهم تترك آثاراً جسدية ظاهرة أو مخفية، كما تترك آثاراً ومعاناة نفسية. ومن الأمثلة على استخدام العنف الجسدي، الضرب بالأيدي، والركل بالأرجل، والدفع بقسوة، واستخدام الأدوات الحادة والعصي والحجارة.

- **العنف النفسي:** يتم العنف النفسي من خلال القيام بعمل معين، أو الامتناع عن القيام به، ورفض الفرد وعدم قبوله، وإهانة الفرد، والتخويف، والتهديد، والعزلة، والاستغلال، والبرود العاطفي، والصراخ، وسلوكيات تلاعبية وغير واضحة، وتذنيب الفرد

---

(54) حسين بركات. دراسة ظاهرة العنف في الجامعة اليمنية، 2011.
(55) معن العمر. مصادر العنف الطلابي والحياة الجامعية، 2006.
(56) خالد الصرايرة. أسباب سلوك العنف الطلابي، 2006.

ومعاملته متهماً، واللامبالاة وعدم الاكتراث بالفرد، وفرض الأراء الذاتية على الأخرين بالقوة والتعسف، والإهمال وعدم تلبية رغبات الفرد الأساسية لفترة مستمرة من الزمن.

- **الاعتداء على الممتلكات:** وهو حالة من الغضب والانفعال، تهدف إلى إيقاع الأذى وإلحاق الضرر بأحد رموز الموضوع الأصلي المثير للاستجابة العدوانية، أي بتوجيه العنف إلى بعض الأشياء الخاصة بالمعلم أو الإداري، أو المدرسة، وتدميرها، تعبيراً عن عدم الرضا، عندما لا يستطيع الطالب مواجهة المعلم أو الإداري المسبب للعنف. ويتمثل في العنف بين الطلبة بعضهم ببعض، والعنف بين المعلمين أنفسهم، والعنف بين الطلبة والمعلمين، والتخريب المتعمد للممتلكات.

ويصنف الشهري[57] مظاهر وأشكال العنف لدى الشباب على النحو التالي:

- **مظاهر وأشكال العنف الرئيسية:** العنف نحو الذات -العنف نحو الآخرين -العنف نحو الممتلكات.

- **أساليب وطرق التعبير عن العنف:** العنف البدني (جسمي حركي) - العنف اللفظي (لغوي) - العنف النفسي (مشاعري عاطفي).

- العنف من حيث مصدره وجهة وقوعه: العنف الفردي - العنف الجماعي.

- **العنف من حيث كيفية تنفيذه:** العنف المباشر - العنف غير المباشر.

- **العنف من حيث مجال حدوثه أو تأثيره:** أسري - مدرسي - سياسي -اجتماعي - فكري - إعلامي.

- **العنف من حيث ارتباطه بالمظاهر النمائية:** العنف الجسمي -العنف الحركي -العنف - الجنسي - العنف الانفعالي - العنف الاجتماعي - العنف العقلي - العنف اللغوي.

وتشير الدراسات إلى تعدد الاتجاهات التي تحدد أشكال العنف، فهناك من ينظر إليه من منطلق الضحية، ومقدار الأذى الذي تتعرض له نفسياً ومادياً، ومنهم من يعتمد على مدى شموله فيقال عنف فردي أو جماعي، وذلك كما يلي:

أ. **عنف فردي Individual Violence:** يمارسه فرد بأي صورة لفظية أو بدنية تجاه آخر.

ب. **عنف جمعي Collective Violence:** يتمثل في عنف أكبر يشمل حيزاً أوسع كالعمليات الإرهابية والاضطرابات وأعمال التخريب وصولاً إلى الحروب الأهلية.

---

(57) عبد الله الشهري. فعالية الإرشاد الانتقائي في خفض مستوى سلوك العنف لدى المراهقين، 2009.

*** ويصنف العنف كذلك إلى ثلاثة أشكال:**

(1) العنف البدني Body–Violence: وهو نوع مباشر، هجوم ملموس مادي تجاه إنسان أو تجاه جماعة، يعرض المعتدى عليه للضرر بالصحة أو قد يفقده حياته. وهذا النوع كثيراً ما يظهر في الجامعات التي شهدت أعمال عنف سواء على المستوى العربي أو الأجنبي. فلا تنتهي أعمال عنف في الجامعات إلا ويكون هنالك العديد من الجرحى، وقد يصل الحال إلى القتل، وهو ما شهدته جامعة صنعاء غير مرة.

(2) العنف الاقتصادي Economic Violence: وهو نوع يختص بتعريض ممتلكات الدولة الخاصة أو العامة أو الملكية الخاصة للأفراد للنهب أو السلب أو التخريب أو الاستيلاء أو التدمير أو الخسارة. وهذا النوع كثيراً ما يوجد في الجامعات اليمنية حيث يتعمد الكثير من المشاركين في أعمال العنف في الجامعات إلى تكسير بعض مستلزمات الجامعة من أثاث ومعدات بل حتى الأشجار لم تسلم من ذلك، ناهيك عن تعطيل الدراسة في الجامعات لمدة تتجاوز ستة أشهر كما هو الحاصل من تعطيل جامعات ومدارس اليمن التي علقت فيها الدراسة منذ بداية الاعتصامات في منتصف يناير 2011م.

(3) العنف الأخلاقي Moral – Violence: وهو الذي يمس رموزاً معينة، وهو مفهوم حديث وغير محدد المضمون، وينتمي في واقع الأمر إلى السلطة بمفهومها القديم، يتم من خلاله القضاء على أشخاص يعنون لدى الدولة رموزاً للسلطة الدينية أو السياسية أو الفكرية. هذا النوع من العنف قد يمس أحد الأجناس (كالإناث)، خاصة لتدمير روح الأخلاق مثل حالات الاغتصاب وانتهاك العرض بالقوة وتحت تهديد السلاح، بل قد يصل الحال للقتل. وهذا النوع من العنف أيضاً يتم من خلاله القضاء على الروح المعنوية لأشخاص معينين عبر الإساءة لهم وتحطيم معنوياتهم ومعاملتهم بطريقة ما. وهذا النوع كثيراً ما يظهر في الوسط الأكاديمي في الجماعات. يؤكد ذلك ما انتهى إليه (الحوراني، وطناش، 2007)، من عدم احترام الطلبة وتقدير آرائهم، وعدم مراعاة خصوصية الطلبة والمحافظة عليها، والعلاقات الغرامية مع الطلبة، وعدم المحافظة على الزمالة.

وتختلف أشكال التعبير عن العنف باختلاف السن والثقافة والمستوى الاجتماعي الاقتصادي للأسرة، فضلاً عن أسلوب التربية والتنشئة والتكوين النفسي والنمط الأخلاقي الذي نشأ عليه الفرد.

ويعبر الإنسان عن نفسه- بحكم تميزه عن الكائنات الأخرى بالعقل واللغة- مستخدماً كافة أعضاء جسمه مضافاً إليها اللغة كوسيلة إبلاغ وتواصل وتعبير. فيعبر عن العدوان بقسمات الوجه من خلال التجهم والعبوس واحمرار الوجه ومظاهر الغضب وبنظرة العين. كما يعبر بالفم باستخدام العض والبصق والقيء وأصوات الازدراء والاحتقار. وباليدين والقدمين يعبر بالتلويح بالثأر والتهديد بالانتقام، فضلاً عن استخدامها بالفعل كالإيذاء بالضرب والخنق والركل... ، كذلك

التعبير عن العدوان بالصور اللفظية وتتمثل في الصياح والصراخ خاصة في الطفولة، والألفاظ الجارحة والسباب الفحش والبذاءة في القول وكذلك السخرية والتهكم والنكتة، كما نجد من صور التعبير التمرد والعصيان والمخالفة والعناد والتحدي والتخلف والتدهور والفشل في العمل والإهمال واللامبالاة وعدم الاكترات بالآخر، أو التخريب والخروج على القانون واقتراف الجرائم.

ويظهر العنف بأشكاله المتعددة حسب المواقف المشجعة على ظهوره، ويلاحظ أن أكثر أشكال العنف المنتشرة بين المراهقين هي (الرفاعي، 1983):

1. **العنف الجسدي:** ويتمثل بقيام الفرد بالاعتداء على الآخرين باستخدام أداة أو دونها مثل الضرب، الركل، الدفع وغيرها.

2. **العنف اللفظي:** ويتمثل بالكلام غير اللائق مثل الشتم، والتهديد والتوبيخ والوعيد.

3. **العنف الرمزي:** ويتمثل في تحقير الآخرين أو إهانتهم مثل الامتناع عن رد السلام أو الامتناع عن النظر إليهم والمقاطعة والتجاهل.

4. **العنف ضد الممتلكات:** ويتمثل في الاستيلاء على ممتلكات الغير والتخريب.

وتختلف أشكال التعبير عن العنف باختلاف السن والثقافة والمستوى الاجتماعي الاقتصادي، فضلاً عن أسلوب التربية والتنشئة والتكوين النفسي والنمط الأخلاقي الذي نشأ عليه الفرد وتصنف مظاهر العنف لدى الشباب إنها تبدو في خمسة مظاهر هي[(58)]:

1. **العنف البسيط Simple Violence:** والذي من قبيل حركات التمرد الطلابي.

2. **العنف المحسوب Calculated Violence:** والذي من قبيل تحول حركات التمرد الطلابية إلى أعمال الشغب والسطو والتخريب لخضوعها لقيادات تستغل هذه الحركات لمصالحها الشخصية.

3. **العنف التحريضي Fermented Violence:** وهو من قبيل التحريض على عمليات العنف التي يقوم بها اليمين أو اليسار المتطرف في بعض المجتمعات مستغلين مشاعر الإحباط والعجز في هذه المجتمعات.

4. **العنف الغائب Instrumental Violence:** وهو من قبيل العنف الذي يشترك فيه أفراد المجتمع بدون علمهم، وذلك ما حدث من قبيل اشتراك جميع أفراد الشعب الأمريكي في حرب فيتنام، بحكم ما يدفعونه من ضرائب تذهب إلى الاتفاق في الحرب وليس بحكم اشتراكهم الفعلي في الحرب.

---

(58) صفوان مبيضين. العنف المجتمعي، ص80.

5. العنف الدفاعي أو الوقائي Preventive Violence: وهو من قبيل العنف الذي تقوم به بعض مؤسسات المجتمع لمنع وقوع العنف أو التهديد بالعنف، حيث تقوم المؤسسات كالشرطة بإجهاض بعض أعمال الشغب قبل أن تبدأ، وأحياناً ما ينحرف هذا النوع من العنف ويرى رولو ماي إن العنف الدفاعي قد يتحول إلى الإفراط في استخدام القوة والتدمير بما يخرج به عن الأهداف المشروعة له.

يشهد موضوع العنف في الجامعات الأردنية اهتماماً كبيراً من شرائح المجتمع المختلفة على خلفية المشاجرات التي تحصل في الجامعات الأردنية من فترة لأخرى. هذا السلوك العدواني يتخذ أشكالاً مختلفة مثل[59]:

- الاعتداء الجسدي.

- الاعتداء اللفظي.

- إتلاف الممتلكات والبنية التحتية.

ويعتبر هذا السلوك العدواني من أخطر المشكلات التي تواجه الوسط الجامعي بمكوناته المختلفة، ويلجأ البعض للعنف حين يعجز العقل عن الإقناع، ويبدأ بعجزه عن الإدراك والفهم، وذلك حين يعجز العقل عن ممارسة عمله الأساسي، والإحاطة بالأشياء التي حوله، والعلاقات بينها، فثمة عجز عن العلم والفهم؛ مما يؤدي إلى انغلاقه، وفي انغلاق العقل تتكلم اليد.

ومن مظاهر العنف الطلابي في الجامعات:

* المشاجرات واستعمال القوة في حل المشكلات السلوكية والتربوية لدى الطلبة.

* القمع الذي يمارس على الطلبة في الجامعات.

* إتلاف الممتلكات العامة.

* التفرقة في تعامل الأكاديميين مع فئات الطلبة في إشراكهم في النشاطات المنهجية والمصاحبة.

* ضعف المستوى الأكاديمي الناجم عن اللامبالاة والإهمال والإحباط الذي يتعرض له الطالب أثناء مسيرته الأكاديمية.

* غياب الاحترام بين الطالب والمدرس لضعف فترات الاتصال والتواصل بينهما.

---

(59) كمال الحوامدة. مصدر سابق.

* ضعف العلاقات الإنسانية بين جميع أطراف العملية التربوية من جهة وبينهم وبين الطلبة من جهة أخرى.

* انتشار الظواهر السلبية القاتلة مثل: المخدرات والممارسات اللاخلاقية.

* انتشار الأفكار والحركات المتطرفة سياسياً واجتماعياً.

* عدم التكيف مع البيئة الجامعية والشعور بالانطواء والاكتئاب وعدم تكيف الطلبة القادمين من مناطق ريفية وفقيرة مع الحياة المدنية داخل الحرم الجامعي.

* الافتقار إلى القنوات الإيجابية في تفريغ كبت الطلبة وانفعالاتهم السلبية وإحباطاتهم وذلك بملء فراغهم.

* السخرية والاستهزاء بالطالب وبأفكاره ومشاعره وآرائه.

* الإحباط الذي يتعرض له الطالب داخل الجامعة.

* اعتماد المناهج التعليمية على التلقين والافتقار إلى الحوار والمناقشة والديمقراطية في التعامل بين الطلبة.

* استخدام العنف في حل المشكلات السلوكية والتربوية لدى الطلبة[60].

ويمكن أن يكون للعنف الجامعي مصادر عدة أهمها:

1. الأصدقاء: *وهم أكثر تأثيراً على الشخص سواء في اكتساب السلوك العنيف أو في المشاركة في العنف.*

2. عدم تقدير الذات: *عندما يشعر الفرد بأنه لا يقدر ذاته فنه يشعر بالإحباط والنقص ويحاول تعويض هذا النقص بسلوك العنف.*

3. الحاجة إلى الاحترام والتقدير: *عندما يشعر الفرد بأنه بحاجة إلى الاحترام فانه يحاول فعل أي شيء فيحترمه الأخرين ويعتقد أنه من خلال العنف يستطيع أن يثبت قدراته ويكتسب احترام الأخرين وتقديرهم.*

4. الإساءة للطفل في مرحلة الطفولة: *الإساءة كانت لفظية أو جسدية أو حسية تؤدي إلى تخريب شخصيته وكسر نفسه وبالتالي قد يسلك سلوكيات غير متزنة بسبب شخصيته المهزوزة وغير المتوازنة.*

---

(60) نازك قطيشات. مصدر سابق، ص114.

5. التعصب للقبيلة أو العشيرة: حيث أننا ما زلنا في مجتمع عشائري، بحيث تنتقل قوانين العشيرة إلى الحرم الجامعي، ونرى أن معظم أحداث العنف هي بالدرجة الأولى عشائرية.

أما الآثار المترتبة على العنف فهي[61]:

- آثار جسمية ومادية:

مثل الأمراض والعاهات المستديمة منها الحروق والجروح والتشوهات وحالات الإعاقة المختلفة (السمعية والبصرية والحركية والإنفعالية والسلوكية) والموت والكسور والاعتداءات الجنسية بالإشارة أو اللفظ وإتلاف الممتلكات المادية للجامعة.

- آثار اجتماعية:

مثل حالات الانفصال وانطلاق وطرد الأولاد والخلفة الزائدة والغياب المتكرر وضعف التحصيل الدراسي والعزلة وعدم المشاركة والتشتت وعدم التركيز والانحراف والجنوح وجرائم السرقة والكذب وتحطيم الممتلكات وإيذاء الآخرين والغياب عن المحاضرات عمداً والانتقال إلى جامعة أخرى وترك الدراسة والقبول بالأمر الواقع.

- آثار نفسية:

مثل الشعور بالذنب والخوف والخمول والعزلة والاكتئاب وقصور في تقدير الذات يؤدي إلى ضعف المهارات الاجتماعية وشعور بالغضب والكبت والعدوان وعدم الثقة بالآخرين وعدم وضوح الحدود الفاصلة بين الأجيال في الواجبات والأدوار. النضج المزيف ومحاولات مستمرة لإخفاء الفشل وشعور مزيف في السيطرة على النفس ومحاولة الانتحار كما يولد العنف عنفاً ارتدادياً.

* تفسير ظاهرة العنف:

إن التراث الإنساني حول العنف يشير إلى **ثلاث اتجاهات في تفسير السلوك العنيف. فالاتجاه الأول قانونياً**... يعده "الاستعمال غير القانوني لوسائل القصر المادي والبدني ابتغاء تحقيق غايات شخصية أو اجتماعية. إذاً فالعنف قانونياً يعني استخدام الضغط أو القوة استخداماً غير مشروع أو غير مطابق للقانون من شأنه التأثير على إرادة فرد ما. **والاتجاه الثاني اجتماعياً**... يعده

(61) نازك قطيشات. مصدر سابق، ص115.

سلوك أو فعل يتسم بالعدوانية، يصدر عن طرف قد يكون فرداً أو جماعة أو طبقة اجتماعية أو دولة، بهدف استغلال أو إخضاع طرف آخر في إطار علاقة قوة غير متكافئة، مما يتسبب في إحداث أضرار مادية أو معنوية أو نفسية لفرد أو جماعة أو طبقة اجتماعية. وعلى هذا فالعنف من المنظور الاجتماعي يعني خللاً وظيفياً في توازن العلاقات الاجتماعية بين الأفراد ينتج من اعتبارات ثقافية واجتماعية سائدة في المجتمع فيؤدي إلى عدوان فرد على آخر. **والاتجاه الثالث نفسياً**... يعده نمط من أنماط السلوك ينبع عن حالة من الإحباط نتيجة لصراعات نفسية لا شعورية تنتاب الفرد وتعوقه عن تحقيق أهدافه، ولذلك هو يلجأ إلى العنف للتنفيس عن قوى الإحباط الكامنة[62].

* الاتجاهات العامة في تفسير ظاهرة العنف:

يولي الباحثون في علوم النفس والتربية والاجتماع والاقتصاد والسياسة اهتماماً كبيراً بمظاهر العنف، فهي تُفَسَرْ بغريزة العدوان عند فرويد Freud، وبالطبيعة المتوحشة للإنسان عند لمبروزو Lombrozo، وبالإنسان الذئب عند هوبز Hobbes، وبالكائن الطبيعي عند كَنْت Kant، وبالخطيئة الأولى في الفكر المسيحي، وبالإنسان المقهور اجتماعياً في فلسفة روسو Rousseau، وقد ساد الاعتقاد لفترة طويلة من الزمن بأن تطور البشرية يخضع لمظاهر الصراع والجدل الحتمي بين القديم والحديث، وبين القوي والضعيف، كما هو الحال في نظريات التطور[63].

-التفسيرات النفسية:

يرى علماء النفس والعاملون في ميادينه المتعددة أن العنف يأتي نتيجة الإحباط، إذ تكشف دراسة مراحل النمو الجسدي والنفسي والاجتماعي للطفل أن أي حاجز يحول دون تحقيق إشباع حاجاته العضوية ينمّي لديه الشعور بالإحباط، ويؤدي إلى سلوك عدواني كتحطيم الألعاب والأشياء، وقد يستمر هذا السلوك في شخصية الطفل إذا وُجِدَتْ الظروف المعززة له، فيصبح العنف بالنسبة إليه سلوكاً طبيعياً واستجابة تعويضية عن الإحساس بالنقص أو الضعف.

---

(62) ليث محمد عياش. سلوك العنف، ص64-65.
(63) كامل عمران. العنف في الموسوعة العربية. مج 13، هيئة الموسوعة العربية. دمشق، 2005. – ص593-594.

- التفسيرات الاجتماعية:

يجد العاملون في ميادين علم الاجتماع أن العنف سلوك اجتماعي يأتي من خلال التعلم، ومن خلال ما تعززه البيئة الثقافية والاجتماعية المحيطة من ميول واتجاهات نحو الأشياء عامةً، ونحو الآخرين من بني البشر خاصةً، وغالباً ما تقترن الاتجاهات المعززة للسلوك العدواني بمظاهر التفكك الاجتماعي والانحلال في نسيج العلاقات الاجتماعية، وكلما كان ارتباط الفرد أقل بالمنظومة الثقافية والحضارية والاجتماعية للجماعة التي ينتمي إليها ظهرت في سلوكه أنماط عدوانية، وأشكال من العنف، في حين يؤدي الارتباط بالمنظومة الثقافية والحضارية إلى ظهور أنماط من السلوك، قوامها التضافر والآخرَ ضمن المنظومة الاجتماعية والثقافية الواحدة.

-التفسيرات الثقافية والحضارية:

يأخذ علماء أصل الإنسان Anthropologie بتفسير مظاهر العنف من خلال طبيعة البنية الثقافية والحضارية للجماعات، فالعنف ظاهرة ثقافية تختلف في طبيعتها وحجمها وأشكالها بين مجتمع وآخر، ومن مرحلة تاريخية إلى أخرى، تبعاً لخصوصيات التجربة التي تعيشها هذه الجماعة أو تلك، فشروط الحياة في البيئة القبلية والصحراوية تدفع الجماعة لتنظيم شؤونها في ضوء ظروفها الطبيعية، وقد يكون العنف واحداً من عناصرها الأساسية للتفاعل مع الآخر، في حين تأخذ جماعات أخرى بمبدأ التضافر والتعاون بغية تحقيق حاجاتها، ولهذا يجد علماءُ أصلِ الإنسان أنه لابد من العودة إلى المعايير السائدة في المجتمع، والتي تسوِّغ العنف أو ترفضه تبعاً لخصوصياتها التاريخية والثقافية والحضارية.

* النظريات العلمية المفسرِّة لمظاهر العنف عند الإنسان[64]:

يفسِّر الباحثون في العلوم النفسية والاجتماعية والاقتصادية مظاهر العنف وفقاً لنظريات عديدة، منها: التحليل التاريخي، والتحليل الوظيفي، والتحليل البنيوي.

- التحليل التاريخي:

يرى منظِّرو هذا الاتجاه أن العنف لا يمكن تفسيره بطبيعة الفرد، بل هو نتاج لتاريخ الحياة الاجتماعية، وغالباً ما يقترن بانتشار مظاهر غياب المساواة في توزيع الخيرات، فيرى سارتر J.P.Sartre أن العنف وليد الندرة، حيث لا مواردَ تقابلُ الحاجات، بل إن الموارد الأساسية

---

(64) نفس المصدر.

والضرورية لإعادة إنتاج الحياة محدودة وغير كافية، غير أن نوربر إلياس Norbert Elias يجد أن العنف يتراجع تاريخياً، ويعود ذلك إلى تطور الاتجاه نحو التحكم في الغرائز، أو ما يسميه بحضارة الأخلاق.

- التحليل الوظيفي:

ينظر أصحاب هذا التوجه من ناحية وظيفة العنف الاجتماعية، فهو يسمح بظهور قيم وتوازنات جديدة تساعد على التقليل من شدة التوترات، وتسهم في تعزيز الأمن، أي إن العنف يمكن أن يكون وسيلة لبلوغ هدف أو غاية مشروعة اجتماعياً.

- التحليل البنيوي:

يجد أصحاب التحليل البنيوي، ومنهم جوهان غالتونغ Johan Galtung أن العنف البنيوي ينتج من النظام في حدِّ ذاته، ويقوم على عدم التكافؤ في توزيع السلطة، ومن ثَمَّ عدم تكافؤ الفرص، أي إن العنف البنيوي يرتبط بغياب العدالة الاجتماعية.

وهناك بعض النظريات التي حاولت تفسير العنف من أهمها[65]:

أولاً: نظرية التحليل النفسي:

تهتم هذه النظرية بالأبعاد النفسية للعنف والقوى المحركة له. فالعنف طاقة لا شعورية داخل الإنسان، يعبر عنها بسلوك عدواني نتيجة مؤثر خارجي يستثيرها وهذا العنف قد يكون مباشراً موجهاً نحو مصدر التهديد، أو يكون عنفاً بديلاً موجهاً نحو مصادر بديلة لمصدر الإثارة في حالة تعذر الاعتداء عليه كما يمكن أن يكون عنفاً خيالياً وذلك من خلال مشاهدة أفلام العنف والتوحد مع شخصيات العدوان وتقمصها.

ثانياً: نظرية التعلم الاجتماعي

تفسر هذه النظرية ظاهرة العنف بأن الأفراد يتعلمون الكثير من مظاهر العنف من خلال ملاحظة نماذج سلوك الآباء والأصدقاء وغيرهم من الأفراد ذوي المكانة الاجتماعية العالية. ويزداد تعلم العنف أيضاً عندما يكافأ الفرد القائم بالعنف بحصوله على ما يريد وجذب انتباه الكبار

(65) نازك قطيشات. مصدر سابق، ص113.

الذين يهمهمويرضون أو يتغاضون عن سلوكه العدواني وكذلك عندما يتعرض هذا الفرد لمثيرات مؤذية.

ثالثاً: نظرية العنف الناتج عن الإحباط

تعرف هذه النظرية الإحباط بأنه خبرة مؤلمة تنتج عن عدم مقدرة الإنسان على تحقيق هدف ضروري له. والعنف محصلة لمستوى الإحباط الذي يواجهه الإنسان فكلما ازداد الإحباط وتكرر حدوثه ازدادت شدة العنف وإحباطات الحياة اليومية الكثيرة في عصرنا الحاضر تستثير دوافع العنف الذي يظهر بأشكال مختلفة.

ويمكن القول إن النظرية العلمية تحتل مكانة متميزة في البحث العلمي سواء كان موضوع البحث ظاهرة طبيعية أو ظاهرة إنسانية، ولذا استخدمت النظريات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، لأن النظرية العلمية بشكل عام والنظرية الاجتماعية بشكل خاص والنظريات كافة في كافة المجالات تعتبر النسق الفكري الاستنباطي المنسق حول ظاهرة أو مجموعة من الظواهر المتجانسة، وهذا النسق الفكري يحوي إطاراً تصورياً ومفاهيم وقضايا توضح العلاقات بين الوقائع، وتنظمها بطريقة دالة وذات معنى محدد.

ونظراً لكون العنف ظاهرة مركبة، متعددة المتغيرات، فقد ظهر العديد من الأفكار والنظريات والدراسات الكيفية والكمية التي تغطي مختلف جوانب الظاهرة. وجاءت هذه المساهمات من قبل أساتذة وباحثين ينتمون إلى عدة حقول معرفية مثل علوم النفس والسياسة والاقتصاد والاجتماع والقانون. ومن هذه النظريات المفسرة لظاهرة العنف(66):

- نظرية التعبير:

يتصور الممثلون لنظرية التعبير أن الفرد متمرد على القيود، متأبٍ على الجمود، لا ينصاع إلى التقاليد وإنما إلى رغبته العارمة في الحضور، رغبة تنبثق من أعماقه، وفي فلسفته التي تدور حول قيمة الحرية الفردية، لا يعبر عن حقيقة خارجية وإنما يعبر عن حقيقة داخلية، هي مجموعة من الانفعالات الفردية التي تفرض عليه أن يعبر عنها.

- النظرية الماركسية:

(66) حسين بركات. مصدر سابق.

تنظر الماركسية للعنف السياسي كعنف اجتماعي تاريخي وليد الظروف الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع المتناقض، والذي بدأ مع ولادة الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، كشرط أساسي لاستغلال الإنسان، ومع تقسم المجتمع إلى طبقات متخالفة، وتشكل الدولة وأجهزة سلطتها وقد أصبح العمل الأساسي لسلطة دولة أي مجتمع متناقض هي حماية وتقوية النفوذ السياسي والاقتصادي للطبقات المسيطرة المستغلة، وحماية امتيازاتها ضد اعتداءات الطبقة المسحوقة والمضطهدة، ومن هذا المنطلق تعرف العنف كأداة للطبقة المسيطرة للإبقاء على مصالحها وتعرفه من ناحية أخرى بأنه أداة تلجأ إليها الجماهير الشعبية في انتفاضتها ضد المستغلين للدفاع عن مصالحها وحقوقها وحرياتها وإتمام الضرورة التاريخية للمد التقدمي للمجتمع.

- ***نظرية ثقافة العنف:***

تشير نظرية الثقافة الفرعية للعنف The Subculture of Violence إلى أن العنف يعد جزءاً من طرق الحياة بالنسبة لبعض أعضاء المجتمع الذين يفضلون الأسلوب العنيف في التعامل مع الآخرين دون الشعور بالذنب نتيجة العدوان على غيرهم. كما يرجع الاستخدام المبكر لمفهوم الثقافة الفرعية للعنف إلى كل من " م اكلنج لي Muclung Lee وجوردن M.Gordon" في تطبيقهما للمصطلح للإشارة إلى جزء فرعي من الثقافة القومية بهدف تأكيد أثر التنشئة الاجتماعية داخل الأقسام الفرعية للمجتمع التعددي. وقد اعتمد الباحثان على فكرة الثقافة كسلوك مكتسب.

وترتكز نظرية الثقافة الفرعية للعنف على افتراض أساسي مؤداه أن سلوك العنف يعد نتيجة مباشرة لتبني قيم الثقافة الخاصة للعنف. ووفقاً لهذه النظرية فإن أعضاء الثقافة الفرعية للعنف يتصرفون بشكل أكثر عنفاً من الآخرين، لأنهم يخضعون للمعايير والاتجاهات والقيم الأساسية للثقافة الفرعية للعنف.

ويذهب أنصار هذه النظرية إلى أن الاتجاهات نحو العنف تختلف من جماعة إلى أخرى داخل المجتمع، وتتميز الثقافة الفرعية للعنف بأن لها اتجاهات إيجابية نحو العنف وأن تلك الاتجاهات تشجع على ظهور سلوك العنف في كثير من الأحيان. كما يفضل الأعضاء الذين ينتمون لهذه الثقافة الفرعية أسلوب الخشونة في المعاملة. ويشجعون السلوك العدواني بين الذكور. وتعرف ويتمر (2007) الأنماط الثقافية للعنف بأنها "أشكال من القبول، والإقرار، التي تعبر عنها خطب الرموز والمؤسسات، والمعتقدات، والمواقف، والممارسات الاجتماعية في الثقافة".

- نظرية العدوان – الإحباط Aggression – Frustration [67]:

صاغ هذه النظرية في الأصل دولارد وميلر Dollard & Miller في 1941، وهي تشير إلى أن السلوك العدواني لدى الفرد ينتج عندما يوجد عائق يحول دون وصول الفرد إلى النشاط الهادف له، فالكائن العضوي يميل إلى العدوان نحو الأشياء التي تعوقه عن تحقيق الأهداف المهمة لديه أو يستبدل موضوع العدوان بموضوع آخر آمن، وهذا يعني طبقاً لهذه النظرية أن الإحباط يؤدي إلى العدوان وأن الإنسان ليس عنيفاً بطبعه وإنما يصبح كذلك نتيجة للإحباط، ويتم ذلك عن طريق الإزاحة حيث تتحول الانفعالات والمشاعر المؤلمة من الموضوع الأصلي إلى موضوع آخر بديل كالشخص الذي يتلقى إهانات من شخص يعلوه مرتبة كرئيسه في العمل فإذا به يصيب جام غضبه وعنفه على من حوله ومن هم أدنى منه مرتبة، وقد يتجه العدوان نحو الأشياء المادية المحيطة به مثل تحطيم الأثاث.

- نظرية الضبط الاجتماعي Social control:

دخلت نظرية الضبط الاجتماعي ضمن النظريات الوضعية، كما أنها تعتبر نظرية ضيقة كونها تركز على القضايا المتعلقة بأسباب الانحراف أكثر من اهتمامها بتحليل البناء الاجتماعي **وتبرز أهم النقاط الأساسية لهذه النظرية في:**

- يوجد المجتمع مجموعة من القواعد التي تحدد للأفراد المجالات المقبولة وغير المقبولة بين أنماط السلوك الاجتماعي.

- تعتبر التنشئة الاجتماعية أهم الأدوات التي يضعها المجتمع لتحقيق أهدافه الضبطية.

- عندما تصاب أدوات الضبط بالضعف يصبح سلوك الأفراد أقرب إلى الانحراف منه إلى التوافق.

- نظرية التعلم الاجتماعي (Social Learning) [68]:

وهي من أكثر النظريات شيوعاً في تفسير العنف، وتفترض أن الأشخاص يتعلمون العنف بالطريقة نفسها التي يتعلمون بها أنماط السلوك الأخرى، وأن عملية التعلم هذه تبدأ بالأسرة، فبعض الآباء يشجعون أبناءهم على التصرف بعنف مع الآخرين في بعض المواقف، ويطالبونهم بألا يكونوا ضحايا العنف. أو عندما يجد الطفل أن الوسيلة الوحيدة التي يحل بها والده مشاكله مع الزوجة أو الجيران هي العنف، فإنه يلجأ إلى تقليد ذلك.

(67) نفس المصدر.
(68) نفس المصدر.

وعندما يذهب الطفل إلى المدرسة فإنه يشاهد أن المعلم يميل إلى حل مشاكله مع الطلبة باستخدام العنف، كما أن الطلبة الكبار يستخدمون العنف في حل مشكلاتهم فيقوم بتقليد هذا السلوك العنيف عندما تواجهه مشكلة. كما أن وسائل الإعلام تعرض في برامجها العديد من الألعاب والبرامج التي تحتوي على ألفاظ وعبارات ومشاهد تساعد على تأسيس سلوك العنف لدى الأطفال.

يرى أصحاب هذه النظرية أن سلوك الفرد هو سلوك متعلم يتعلمه الإنسان من البيئة الاجتماعية التي يعيش فيها ، وتؤكد هذه النظرية على التعلم نتيجة للتفاعل القائم بين الشخص المتعلم والمحيط الاجتماعي الذي يعيش فيه. ويعتبر باندورا (bandura) من أهم رواد هذه النظرية، حيث يؤكد أن خبرات التعلم الاجتماعي تلعب دوراً مهماً في نمو سلوك الشخص، فالأنماط السلوكية الجديدة تكتسب حين يشاهد الطفل سلوك من يعتنون به ويرعونه، كما يؤكد باندورا أن السلوك العدواني يتم تعلمه من خلال مشاهدة النماذج السلوكية وملاحظتها، ومن ثم يقوم بمحاكاة وتقليد هذا السلوك، وعليه، فالعنف عند باندورا هو سلوك متعلم، يتعلمه الفرد عن طريق مشاهدة غيره ومن ثم تسجيل هذه المشاهدات والأنماط السلوكية على شكل استجابة رمزية يستخدمها في تقليد السلوك الذي يلاحظه.

أما الفرضيات الأساسية لنظرية التعلم الاجتماعي فهي:

1. أن العنف يتم تعلمه داخل الأسرة والمدرسة ومن وسائل الإعلام.

2. أن العديد من الأفعال الأبوية أو التي يقوم بها المعلمون والتي تستخدم العقاب بهدف التربية والتهذيب غالباً ما تعطي نتائج سلبية.

3. أن العلاقة المتبادلة بين الآباء والأبناء والخبرات التي يمر بها الطفل في مرحلة الطفولة المبكرة، تشكل شخصية الفرد عند البلوغ، لذلك فإن سلوك العنف ينقل عبر الأجيال.

4. أن إساءة معاملة الطفل في المنزل تؤدي إلى سلوك عدواني تبدأ بذوره في حياته المبكرة ويستمر في علاقته مع أصدقائه وإخوته، وبعد ذلك مع والديه ومدرسيه[(69)].

(69) نفس المصدر السابق.

ومن النظريات التي فسرت ظاهرة العنف[70] :

- النظرية البيولوجية:

حين يدرس العلماء تقلب الهرمونات أو أمراضاً يرافقها سلوك العنف، فإن هذا لا يعني وجود غريزة أو فطرة أو آليات مخلوقة للعنف، بل يكون التصرف الجامح من عوارض المرض أو التقلبات الفسيولوجية، حيث يوجد في خلايا الإنسان (23) زوجاً من الكرموسومات محفوظة في النواة، وهناك أنواع من الخلل تظهر كزيادة في هذا العدد ويكون الشخص متخلفاً عقلياً، ويكثر العنف والإجرام بينهم، ومنهم من يجنح جنسياً، وهؤلاء الأشخاص يعجزون عن التأقلم مع المحيط كما أنهم قد يعانون نقصاً في الإدراك، فلا يعون عنفهم ولا يفقهون ما يفعلون، وما ينطبق على هذه الاضطرابات ينطبق أيضاً على الزيادة أو النقص في بعض الهرمونات، ولكن ليس كل تغير كيماوي أو تخلف عقلي يقود إلى العنف.

وتتمثل وجهة النظر البيولوجية في النظر للإنسان على أنه عنيف بطبعه، وأن العنف محصلة للخصائص البيولوجية الحديثة، وهناك علاقة بين العنف من جهة واضطرابات الجهاز الغددي والكروموسومات ومستوى النشاط الكهربائي في الجهاز العصبي المركزي من جهة أخرى، إلا أن تلك الدراسات لا تقدم الأدلة العلمية الكافية على أن مثل هذه الاضطرابات هي بالضرورة من مسببات العنف. وعندما يشرع الفرد في العنف فإن هناك بعض المظاهر الفسيولوجية التي ترافق ذلك أهمها: سرعة النبض، ارتفاع ضغط الدم، إفراز العرق، ارتفاع نسبة الجلوكوز في الدم، سرعة التنفس.

- نظرية الإحباط:

في بعض الحالات قد ينتج عن الإحباط دافعاً عدوانياً يستثير سلوك إيذاء الآخرين، وإن هذا الدافع ينخفض تدريجياً بعد إلحاق الأذى بالشخص الآخر، وهذه العملية تسمى بالتنفيس أو التفريغ، ويعني ذلك أن الإحباط ربما يؤدي إلى العدوان حيث يفترض غالباً أن يكون مسبوقاً بالإحباط، وهناك اتجاه يرى أن الإحباط يسبب حالة انفعالية تهيئ الفرصة لظهور حالات العنف، والتي يمكن أن تظهر بأشكال سلوك يهدف إلى إيذاء الآخرين وإتلاف الممتلكات، كما أن الإحباط الناتج عن عدم قدرة الفرد عن تلبية الدافع من العوامل الرئيسة في العنف، ويلاحظ في كثير من الأحيان أن الأفراد الأقل ذكاء أكثر عنفاً، وتلعب الغيرة والتنافس للحصول على صداقة شخص واهتمامه دور في سلوك العنف، ولا شك بأن الخلافات بين الأبوين داخل الأسرة تؤدي إلى هدم المعايير والقيم

(70) علا علي الختاتنة. مصدر سابق. ص12.

للأسرة وتحطم كيانها، وتنعكس هذه الخلافات على الأبناء من خلال فقدانهم للنمو النفسي السليم والتكيف الفعال[71].

وتعتبر نظرية الإحباط من أكثر النظريات دقة في تفسير العنف ، حيث تنطلق من فرضية غاية في البساطة ومسلمة أساسية مفادها أن العنف هو نتيجة الإحباط، وتفترض أنه لكي يحدث السلوك العنيف لا بد أن يسبقه الإحباط الذي يقود غالباً إلى شكل من أشكال العنف، وقد يكون هذا الشكل من العنف لفظياً مثل توجيه ألفاظ نابية إلى شخص ما، أو بدنياً كإلحاق الأذى أو الضرر البدني بشخص ما، مع التأكيد بأن الإحباط لوحده لا يؤدي إلى العنف ما لم يعقبه الشعور بالغضب الذي يهيئ الفرد للعنف، ومن محرضات العنف حسب نظرية الإحباط هي: الازدحام السكاني وحالة الفقر ومستوى تعليم الفرد والعمر ومفهوم الذات.

وتعتبر عملية علاج هذه الظاهرة حاجة ماسة، لكن حتى يكون العلاج ناجحاً يجب دراسة العنف ومحاولة الوقوف على أسبابه ودوافعه وأشكاله، **ويشير الحوامدة (2003) إلى إمكانية معالجة العنف في الجامعة من خلال الخطوات التالية:**

1. أن تبتعد وسائل الإعلام عن عرض الأفلام المثيرة للعنف والرعب.

2. زيادة الأنشطة الطلابية ودعمها لملئ أوقات الفراغ والتنفيس عن الطاقات الكامنة.

3. تكثيف التواصل مع الطلبة للاطلاع على ما يستجد من مشكلات أو لا بأول لمعالجتها.

4. إيجاد مادة رئيسية تهتم بالقضايا السلوكية والمجتمعية كمتطلب جامعة إجباري.

5. دعم الجوانب الإيجابية في حب الانتماء للعشائر والعائلات مع التأكيد على الوقوف صفاً منيعاً في وجه الجوانب السلبية التي تنتج عن العصبية[72].

ويقول الزيود[73]: وهناك نظريات متنوعة فسرت العنف حيث تذكر إحدى الدراسات الحديثة إلى العديد من النظريات المفسرة للسلوك العنفي منها:

---

(71) نفس المصدر السابق.
(72) نفس المصدر السابق.
(73) إسماعيل محمد الزيود. العنف المجتمعي، ص30.

1- نظرية ثقافة العنف والتي تقوم على شيوع ثقافة العنف وثم قبولها في المجتمع، ويصبح اللجوء إليها لحل الخلافات، ويكون شيوع ثقافة العنف وقبول المجتمع لها الإطار العام لسلوك العنف يرافقه تدعيم أخلاقي، وتشير نائلة أنه في ضوء هذه النظرية يمكن تفسير العنف الجامعي بأن الجامعة تمثل مؤسسة اجتماعية تنظيمية خاصة بها، حيث قد تنشأ بين الطلاب ثقافة معينة تعزز اللجوء للعنف لحل الخلافات الجامعية، واللجوء للمباهاة والرجولة أما بعضهم بعضاً.

2- نظرية الضبط الاجتماعي والتي يكون فيها سلوك العنف المرتكب من قبل طلبة الجامعة نتيجة تفكك بين الطالب والمجتمع والجامعة.

حيث أن العلاقة التي تربط الطالب بالمجتمع تعتمد على بعض العناصر منها:

- التعلق أي حساسية الفرد لرأي وتوقعات الآخرين المهمين، فكلما زادت علاقة الطالب بأشخاص مهمين بالنسبة له كالارتباط بعلاقة صداقة أو زمالة كلما قلت ممارسته للسلوك العنفي وعندما يبتعد عن المعايير والقيم التي تربطه بتلك الجماعة يرتكب السلوك العنفي.

- كما أن الوقت الذي يبذله الطالب للقيام بالنشاطات التقليدية الاجتماعية السوية، تبين بأن قيام الطالب بالانغماس والانخراط في الأنشطة التقليدية اليومية يقلل احتمالية ارتكابه العنف فلا يكون لديه وقت لارتكابه.

- الالتزام أي عملية تبرير السلوك الذي يسعى من خلاله إلى تحقيق أهدافه التقليدية، فعندما يلجأ الطالب إلى ارتكاب السلوك العنفي فهو يريد أن يحقق هدف معين مثلاً لإثبات شخصيته أمام الآخرين، وليثبت ذلك يظهر عدم التزامه بقوانين الجامعة وأنظمتها، وهو عكس الطالب الملتزم بقوانين وأنظمة الجامعة.

- مدى اعتقاد الفرد لعرف الجامعة فالطالب الذي يقوم بالعنف ليس لديه احترام لقوانين الجامعة بينما الطالب الذي يمتلك قيم ونظم اجتماعية ويؤمن بها لا يتعدى على قوانين الجامعة بارتكاب سلوكيات اتلعنف، وتفترض هذه النظرية وجود نظام قيمي في المجتمع وأن السلوك العنيف بالنسبة للطالب عندما يتعدى على قوانين الجامعة والقيم الموجودة فيها.

3- النظرية السيكولوجية التي ترى ارتباط العنف بالتأثيرات الإنسانية التي تؤدي به للعودة إلى الحالة التي تسمى غريزة الموت الموجودة في النفس البشرية، وتفسر النظرية السيكولوجية أن الفرد عندما يتعرض لموقف عاطفي قد يؤدي به إلى الإحباط ثم العنف، فالكثير من الأشخاص الذين يتعرضون للإحباط يتجهون نحو العنف. لقد وضع العالم دولارد **Dollard** مجموعة من القوانين السيكولوجية لتفسير العدوانية والعنف منها: توتر عدواني ينجم عن كبت، ازدياد العدوان يتناسب مع ازدياد الحاجة المكبوتة[74].

---

(74) نفس المصدر السابق.

4- النظرية العامة للجريمة والتي تعتمد على فرضية مؤداها أن الطلبة يلجأون لسلوك العنف إذا أتيحت لهم الفرصة حيث التباين بين الطلاب في درجة ارتكاب العنف.

5- نظرية مدخل النشاط الرتيب والتي تعتمد على سلوك المجني عليه في الحياة اليومية وعدم وجود رقابة حيث تتهيء الظروف المناسبة للمجرم لارتكاب جريمته في ظل وجود هدف مناسب وعدم رقابة.

6- نظرية أسلوب الحياة وضع هذه النظرية هندلانغ وفوتفردسون وجارفيلو Hendiang and Qotafrdson and Jarvelo حيث فسروا اتجاه الطالب للعنف نتيجة لأسلوب حياة الضحية في الجامعة والمكان الذي يعيش فيه. ومن خلال عوامل مرتبطة ب:

أ- أسلوب حياته في الجامعة

ب- المكان الذي يعيش فيه

ج- الأفراد الذين يختلط معهم.

د- ردة فعل الضحية تجاه سلوك العنف جاذبية الهدف أو الضحية

هـ- الاختلافات الفردية حيث تجعل هذه العوامل الطالب ضحية للعنف(75).

7- نظريات التعلم وهو نفس النظرية التي أشارت لها نائلة أن سلوك العنف التي يتعلم فيها الأطفال أو الشباب السلوك العدواني، وتعتبر نظرية التعلم أهم النظريات السوسيولوجية التي تهتم بتفسير عملية سلوك العنف، وهي من أكثر النظريات شيوعاً في تفسير العنف وهي تفترض أن الأشخاص يتعلمون العنف بنفس الطريقة التي يتعلمون بها أنماط السلوك الأخرى، وأن عملية التعلم تبدأ بالأسرة، فبعض الآباء يشجعون أبناءهم على التصرف بعنف مع الآخرين في بعض المواقف. واهتم ألبرت باندورا Pandora في سلسلة أبحاثه عن نظريات العنف اهتم بنظرية التعلم ويرى باندورا أن معظم سلوك الإنسان سلوك متعلم ويتم تعلمه من خلال القدوة إذ يمكن للفرد من خلال ملاحظة سلوك الآخرين أن يتعلم كيفية إنجاز السلوك الجديد وقد حدد باندورا ثلاث مصادر رئيسية للعنف هي الأسرة، والثقافة المجتمع، والاقتداء بالنموذج الرمزي وهي التي تسبب العنف بدرجات متفاوتة.

---

(75) نفس المصدر السابق.

8- النظريات البيولوجية التي يعتقد العلماء فيها بوجود علاقة بين العنف والظروف المختلفة للتركيبات الجينية والهرمونية ووجود الهرمونات العدوانية غير أن بعض الباحثين أشار أن العوامل البيولوجية لا تأثير لها على العنف وقد وجدت بعض الدراسات أن الهرمونات العدوانية مثل الإحباط، والضغط النفسي، والخوف لها تأثير كبير تؤثر على السلوك الفردي واتجاهه نحو العنف حيث تؤثر على هرمون اسمه "السيروتونين" الذي يقل إنتاجه مع الضغط.

9- نظرية الصراع تشير دراسة أميمة جادو عن العنف المدرسي أن هناك نظريات مفسرة للعنف من منظور اقتصادي حيث أن الماركسية تنظر إلى العنف السياسي كعنف اجتماعي تاريخي وليد الظروف الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع المتناقض بمتطلبات العلاقات الملموسة والتناقضات والصراع الطبقي، وتقوم هذه النظرية على الفكر الماركسي التي ترجع العنف في المجتمع إلى الصراع وخاصة الصراع الطبقي، والصراع أيضاً يمتد ليشمل كافة الصراعات السياسية والإثنية والدينية، وصراع المصالح والصراع على السلطة، والصراع يمثل التربة الخصبة لزيادة مظاهر العنف في الوقت الراهن، خصوصاً في ظل عدم توازن القوى، فعادة ما يميل الطرف الأقوى لفرض هيمنته على الأضعف لتستمر بعد ذلك دائرة العنف وظهرت في مرحلة معينة من مراحل التطور التاريخي مع ولادة الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وتقسيم المجتمع إلى طبقات. وظهور سلطة سياسية تستغل الإنسان وتقوية نفوذها السياسي والاقتصادي للطبقات المسيطرة المسحوق المستغلة وحماية امتيازاتها ضد اعتداءات الطبقة المسحوقة والمضطهدة[76].

(76) نفس المصدر، ص33.


www.ainnews.net

الخاتمة

العنف الجامعي ظاهرة عالمية وليست ظاهرة أردنية فقط، وتتحمل مسئوليتها أطراف عديدة على رأسها المؤسسة التربوية. وسلوك العنف نتاج تراكمات معرفية وثقافية واجتماعية واقتصادية أصابت المدرسة والجامعة والمجتمع في الأردن. وللعنف تعريفات مختلفة وهو ضد الرفق، ويعني الممارسة المفرطة للقوة بشكل غير مقبول اجتماعياً. وهناك من يرى أنه سلوك فطري وهناك من يرى أنه مكتسب من البيئة المحيطة. وهناك اتجاهات مختلفة (قانونية واجتماعية ونفسية في تعريف العنف). وهناك العنف الفردي والعنف الجماعي، وهناك أسباب عديدة للعنف الجامعي (أكاديمية، واجتماعية، واقتصادية وإدارية، وسياسية وغيرها).

وهناك أنواع مختلفة للعنف مثل العنف اللفظي والمادي والرمزي والفكري والجنسي وغيرها. وهناك العنف البدني والعنف الاقتصادي، والعنف الأخلاقي، والعنف ضد الممتلكات. وللعنف الجامعي مظاهره ومصادره المختلفة وآثاره المختلفة كذلك وأهمها الآثار النفسية والاجتماعية والمادية. وهناك تفسيرات مختلفة لظاهرة العنف (نفسية واجتماعية وثقافية وحضارية)، ونظريات مختلفة مثل نظرية التعبير والنظرية الماركسية ونظرية ثقافة العنف ونظرية العدوان- الإحباط، ونظرية الضبط الاجتماعي ونظرية التعلم الاجتماعي والنظرية البيولوجية ونظرية الإحباط وغيرها من النظريات.

الفصل الثاني

دراسات في العنف الجامعي

الفصل الثاني

دراسات في العنف الجامعي

- مقدمة عامة
- دراسات في العنف الجامعي
- خاتمة

الفصل الثاني

دراسات في العنف الجامعي

مقدمة عامة:

لقد ظلت الجامعات الأردنية لوقت قريب مثالاً للانضباطية، فالأستاذ له كل التقدير والاحترام والطالب همّه الأول الاجتهاد والتحصيل العلمي، ولقد تغيرت الصورة في وقتنا الحاضر، فأصبحت الجامعة في بعض الأحيان ساحة للقتال يعتدي فيها الطالب على زميله وأساتذته، وإذ استفحلت هذه الظاهرة ستفقد الجامعة وظائفها التقليدية في إعداد وبناء الإنسان النافع لمجتمعه، ومرحلة الشباب التي تعتبر من أخطر وأهم المراحل العمرية فهي مرحلة البناء والعطاء الاجتماعي والتطور الذهني والنشاط، لذا يرتبط العنف بصفة خاصة بهذه المرحلة سواء كانت دوافع العنف داخلية أو خارجية فإن الهدف منها هو تخريب ممتلكات الجامعة والعمل على أن تحول دون تحقيق أهدافها التعليمية، حيث أن هناك العديد من الصفات التي يتصف بها الطالب العنيف، منها تدني المستوى الثقافي، والضعف الأكاديمي، ووجود اضطرابات نفسية وعقلية، ولديه صعوبة في التعامل مع غضبه، وميله للقسوة، فكثير من الشباب يلجأون إلى العنف لأنهم لا يعرفون وسائل أخرى أفضل للدفاع عن النفس وحمايتها من اعتداء الآخرين[77].

فالجامعة عبارة عن مجتمع مصغر، يضم كافة أطياف المجتمع، وقد تظهر أحياناً بعض أنماط السلوك الخطأ البعيدة جداً عن جو المجتمع الجامعي مثل مسألة العنف داخل الجامعات، حيث أصبح موضوع العنف في الجامعات الأردنية يلقى اهتماماً كبيراً من شرائح المجتمع المختلفة بعد أن تكرر حدوث المشاجرات في معظم جامعات المملكة حيث أصبحت هذه المشاجرات من أخطر المشكلات التي تواجه الوسط الجامعي وضرورة العمل الجاد على مواجهتها.

وقد قامت الشويحات[78] بإجراء دراسة تقييمية للبحوث الأردنية في مجال العنف الجامعي خلال الفترة ما بين (1998-2007) وقد أظهرت نتائج الدراسة أن عدد الدراسات الميدانية (13) دراسة فقط في الامتداد الزمني من (1999-2007). علماً بأن عدد الجامعات الأردنية (25) جامعة.

- وتبين أنه: لم يتم تنفيذ أية دراسة في السنوات (2000 و2002).

---

(77) صفاء نعمة الشويحات. البحث العلمي والعنف الطلابي في الجامعات الأردنية (1998-2007): دراسة تعليمية.- وقائع المؤتمر الثالث للبحث العلمي في الأردن. عمان 2007/11/17.
(78) نفس المصدر.

- وأن ذروة الاهتمام بدراسة العنف الطلابي ميدانياً كان في عام 2004.

- وأن عدد الدراسات الميدانية التي اقتصر تنفيذها على طلبة الجامعات الرسمية (9) من أصل (10) جامعات حكومية.

- وأن هناك دراسة واحدة فقط اقتصر تنفيذها على طلبة الجامعات الخاصة، علماً أن عدد الجامعات الخاصة في الأردن (15) جامعة.

- أما الدراسات التي تضمنت عيناتها طلبة من الجامعات الرسمية والخاصة معاً كان عددها دراستان فقط.

- كما تبين من النتائج أن الترتيب التنازلي لحصة الجامعات الأردنية ككل من الدراسات الميدانية جاءت على النحو التالي: المرتبة الأولى اليرموك ومؤتة وبتكرار (6) مرات، المرتبة الثانية الهاشمية والأردنية وبتكرار (4) مرات، في المرتبة الثالثة وبتكرار (3) مرات جامعة الحسين بن طلال، والتكنولوجيا. في المرتبة الرابعة وبتكرار (2) مرتين آل البيت، والبلقاء. في المرتبة الخامسة فيلادلفيا (2) مرتين. أما في المرتبة السادسة فكانت الجامعات التي طبقت فيها الدراسات الميدانية لمرة واحدة فقط وهي الطفيلة، وإربد، وجرش، والعلوم التطبيقية، والإسراء. أما الجامعات التي لم تطبق فيها أية دراسة فمن الجامعات الحكومية جامعة واحدة حديثة النشأة وهي الجامعة الألمانية الأردنية، وأربع جامعات خاصة هي: جامعة الأميرة سمية، والبتراء، والزيتونة، وعمان الأهلية.

وبينت النتائج أن الدراسات الميدانية المنفذة غطت الطلبة في جميع جامعات إقليم الشمال، والجنوب أما جامعات إقليم الوسط فلم تنفذ أية دراسة في كل من الجامعات: البتراء والزيتونة وعمان الأهلية وسمية والألمانية الأردنية وكلية العلوم التربوية.

وبناء على نتائج المسح الاستطلاعي وبشكل عام يمكن القول أن هناك تدني في مدى كفاية الدراسات الميدانية التي تناولت العنف الطلابي في جميع الجامعات الأردنية وبشكل خاص في الجامعات غير الحكومية. كما يمكن القول أن هناك كفاية في توزيع الدراسات الميدانية للعنف الطلابي على جميع الجامعات في مختلف أقاليم المملكة الشمال والجنوب والوسط. أما بخصوص الموضوعات فبينت النتائج أن الدراسات الميدانية قد غطت الجوانب المباشرة للعنف (أشكاله ومظاهره ودرجة الميل ودرجة الانتشار) ولكن هناك نقصاً في دراسة أسباب العنف وأساليب الحد

منه، ونقصاً أيضاً في الدراسات التجريبية لبرامج تدريبية خاصة بالحد من العنف ومعالجته على المدى القريب والبعيد[79].

ولعل البحث في أسباب التقصير في الدراسات الميدانية المتناولة للعنف الطلابي لا تنفصل عن أسباب التقصير العام في الاعتماد على البحث العلمي في حل مشكلات المجتمع الأردني بشكل عام، ولكن الأمور تزداد تعقيداً عندما يكون التقصير في توظيف البحث العلمي لمعالجة المشكلات في مؤسسات يفترض أنها مراكز للإشعاع الفكري والثقافي والعلمي.

* **وأخيراً يمكن القول أن الدراسات الميدانية المنفذة** من قبل فرق العمل والدراسات التي نفذت من قبل طلبة الدراسات العليا رسائل الماجستير والدكتوراه، كانت أكثر عمقاً وشمولاً من الدراسات الميدانية التي نفذت من خلال جهود فردية ابتداءً بأهدافها ومنهجيتها وأدواتها ومروراً بنتائجها وانتهاءً بتوصياتها.

وقد أوردت الدراسات والأبحاث أسباباً مختلفة تقف وراء ظاهرة العنف الطلابي في الجامعات، ومن أبرز هذه الأسباب: عامل التنشئة والإعلام، فهو يُسهم في تفشي العنف المجتمعي أكثر من العوامل الاجتماعية والاقتصادية، وبينت دراسات أخرى أن من أسباب ظاهرة العنف الطلابي في الجامعات العوامل الاجتماعية المتمثلة في التعصب للقربى أو التعصب القبلي، ويعتبر هذا السبب من أخطر أسباب العنف في المجتمع الأردني، والسبب وراء ذلك مشاركة عدد كبير من الطلبة في أعمال العنف. وأظهرت بعض الدراسات مساهمة عدم المساواة في تطبيق القوانين والتعليمات في بروز ظاهرة العنف لدى الطلبة، وقد تكون إدارة الجامعات أحد العوامل التي تسهم في ظهور العنف لدى الطلبة بسبب بعض الممارسات.

وأظهرت بعض الدراسات أن هناك تأثيراً لمنطقة السكن التي تربى فيها الطالب الجامعي، وقد يكون السبب وراء ذلك مبنياً على أساس تربية الأسرة، والنمط الاجتماعي الذي ينشأ فيه الطالب. ويُعد إهمال الطلبة، وعدم الاكتراث لمشاكلهم ومعاناتهم في الجامعة واحداً من الأسباب التي تقود الطلبة لممارسة العنف تعبيراً عن رفضهم لأي نوع من أنواع الظلم، أو كوسيلة للفت الانتباه إلى مشاكلهم. وقد أوضح بعض الدارسين لظاهرة العنف الطلابي أن تدني التحصيل الأكاديمي يسهم في زيادة ممارسة الطالب الجامعي للعنف، وقد يكون ذلك دافعاً وراء عدم الاستقرار الأكاديمي للطالب الجامعي.

---

(79) نفس المصدر.

ومن أسباب انتشار العنف الصراع على السلطة، وحب الظهور في الأماكن الاجتماعية لدى مجموعات من الطلبة؛ سواء أكانت تلبية لاعتقاد ديني، أو سياسي، أو حباً في الظهور الاجتماعي فقط، وقد يكون هذا الدافع وراء ممارسة العنف من أخطر الدوافع؛ إذ إنه يتركز في مشاركة مجموعات من الطلاب في ممارسة أعمال العنف؛ وفي الغالب تكون نتائجه سيئة للغاية. وركز على أن الحوار وحرية التعبير داخل الجامعة يعد واحداً من الحلول التي يمكن أن تسهم في التقليل من هذه الظاهرة، كما ذكر بأن قدرة الجامعات على إدارة الحوار بين الطلبة من الاتجاهات المختلفة تعتبر واحدة من العوامل التي تسهم في التقليل من هذا النوع من العنف الطلابي في الجامعات[80].

* دراسات في العنف الجامعي:

- تقتصر هذه الدراسات على الدراسات الأردنيّة في مجال العنف الجامعي.
- تمّ ترتيب الدراسات تاريخياً من الأقدم إلى الأحدث.
- تمّ التركيز على الرسائل الجامعية التي أُجريت في مجال العنف الجامعي.

* **أجرى المخلافي (1998)** دراسة هدفت إلى الكشف عن العلاقة بين السلوك العدواني وستة أنماط من القيم. وقد أجريت الدراسة على عينة عشوائية مكونة من (669) طالباً وطالبةً من طلبة جامعة اليرموك البالغ عددهم (12713) طالباً وطالبة. ومن أهم النتائج التي توصل إليها الباحث: وجود ارتباط سالب ودال إحصائياً عند مستوى ($\alpha \geq 0.05$) بين السلوك العدواني والقيم الدينية، ووجود ارتباط موجب ودال إحصائياً عند مستوى ($\alpha \geq 0.05$) بين السلوك العدواني والقيم السياسية، وعدم وجود ارتباط دال إحصائياً عند مستوى ($\alpha \geq 0.05$) بين السلوك العدواني، وكل من القيم المعرفية، الاجتماعية، الجمالية، والاقتصادية.

* **وأجرى كل من خمش، وحمدي، وحداد (1999)** دراسة هدفت إلى استطلاع ظاهرة العنف الطلابي في الجامعة الأردنية، حيث طُبقت الدراسة على عينة عشوائية من ست كليات في الجامعة، ثلاث منها كليات إنسانية، وثلاث منها كليات علمية، واشتملت الدراسة على المحاور التالية: موقف الطلبة من المشاجرات الطلابية، وخبرة الطلبة بالمشاجرات الطلابية (مشاهدة، مشاركة)، وأسباب المشاجرات الطلابية من وجهة نظر الطلبة، وقت الفراغ عند الطلبة وكيفية استثماره من وجهة نظرهم، والخلفية الأكاديمية للطالب، والخلفية الاقتصادية – الاجتماعية

(80) بلال العقول. ظاهرة العنف الطلابي في الجامعات الأردنية، 2011.

لأسرته. وقد بينت نتائج الدراسة انتشار المشاجرات بين الطلبة، وعلى الرغم من أن نتائج الدراسات أظهرت أن المشاجرات مظهر غير حضاري لا يليق بطلبة الجامعة، ويسيء لهم وإلى سمعة الجامعة، إلا أن فئة أخرى من الطلبة بينت أن المشاركة في المشاجرات تأتي جراء تعصب عشائري، أو لسوء التربية المنزلية، والبعض أجاب بأنها تعطي هيبة واحتراماً للأشخاص المشاركين في المشاجرة. وأوضحت الدراسة أن من أسباب المشاجرات جاء في المرتبة الأولى التعصّب العشائري، وفي المرتبة الثانية أسباب مرتبطة بمعاكسة الطالبات، والأسباب الأخرى توزعت ما بين خلافات شخصية بين الطلبة، أو الاستعراض وحبّ الظهور، أو عدم وجود عقوبات رادعة، والفراغ وقلة الدراسة، وكان رأي الطلبة يتمثل في عقد ندوات ومحاضرات تثقيفية وإرشادية، وتشديد العقوبات على المشاركين، وزيادة الأمن الجامعي كوسائل للحدّ من المشاجرات الجامعية.

* **وأجرى الفقهاء (2001)** دراسة هدفت إلى الوقوف على العوامل المؤثرة في درجة الميل إلى العنف والسلوك العدواني، ومحاولة إيجاد السبل الكفيلة بضبطها. وتكون مجتمع الدراسة من طلبة البرنامج الصباحي في جامعة فيلادلفيا البالغ عددهم (2420) طالباً وطالبة موزعين على ست كليات. وتكونت عينة الدراسة من (602) طالب وطالبة، تم اختيارهم عشوائياً وأظهرت نتائج الدراسة أن 47% من عينة الدراسة لا يميلون إلى العنف وأن (24.2%) قليلو الميل إلى العنف، وأنّ (8%) متوسطو الميل إلى العنف والسلوك العدواني، وأنّ (2%) كثيروا الميل إلى العنف والسلوك العدواني. كما أظهرت الدراسة وجود ارتباط بين الميل إلى العنف والسلوك العدواني عند طلبة جامعة فيلادلفيا حسب الجنس والمعدل التراكمي وعدد أفراد الأسرة، أما دخل الأسرة ومتغير الكلية فليس لهما أثر أو دلالة إحصائية.

* **وأجرى الحوامدة دراسة (2003)** حول العنف الطلاّبي في الجامعات الأردنيّة بحيث شملت الدراسة ستّ جامعات أردنية تم اختيار مجتمع الدراسة من مستوى درجة البكالوريوس للسنوات الأربع ينتمون إلى ستّ جامعات هي (الأردنيّة، مؤتة، والزرقاء الأهلية، والإسراء الأهلية، والعلوم التطبيقية، وإربد الأهلية). هدفت الدراسة إلى التعرف إلى مدى انتشار العنف بين طلبة الجامعات ومعرفة الأشكال المختلفة للعنف الممارس بين الطلبة، إضافة إلى معرفة الدوافع وراء العنف أشارت النتائج إلى **أن أهم أشكال العنف التي ارتكبت من الطلاب داخل الحرم الجامعي هي:**

أ- جسدي.

ب- نفسي تمثّل في: التحقير باستخدام ألفاظ نابية.

ج- تعدي على الممتلكات تمثّل في: إتلاف ممتلكات الجامعة.

أمّا أهم أسباب العنف فتمثّلت في:

أ- نفسية تمثّلت في: الشعور بالكبت، عدم المساواة في تطبيق القوانين.

ب- اجتماعية تمثّلت في: التعصب القرابي والقبلي.

ج- اقتصادية.

كما تبيّن وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الطلبة الريفيين والحضريين في ممارسة العنف، فالطلبة الريفيين أكثر ممارسة للعنف من الحضريين، وتبين أيضاً وجود فروق ذات دلالة إحصائية بالنسبة لمتغير الكلية والعنف الممارس في الجامعات، كذلك وجود فروق بين الذكور والإناث في ممارسة العنف داخل الجامعات.

* **وأجرى المخاريز (2006)** دراسة هدفت إلى تقصي ظاهرة العنف الطلاّبي في الجامعات الأردنية الرسمية، حيث سعت الدراسة إلى معرفة درجة انتشار وأسباب وطرق علاج هذه الظاهرة، وقد طوّر الباحث استبانات من أجل جمع المعلومات، واشتملت الدراسة الجامعات: اليرموك، والعلوم والتكنولوجيا، وآل البيت، والهاشمية، والأردنية، والبلقاء التطبيقية، ومؤتة، والحسين، وقد اشتملت الدراسة على عينة من أعضاء مجلس الطلبة في هذه الجامعات تألفت من (177) عضواً، وعينة من المسؤولين في عمادات شؤون الطلبة تألفت من (33) مسؤولاً، وقد بينت نتائج الدراسة أن انتشار ظاهرة العنف الطلابي في الجامعات الرسمية جاءت متوسطة بشكل عام ومتوسطة في جميع أشكال العنف اللفظي، والجسدي، والاعتداء على الممتلكات، وجاء العنف اللفظي غير اللفظي في مقدمة أشكال العنف، ثم تلاه الاعتداء الجسدي والاعتداء على الممتلكات، وجاءت درجة تاثير أسباب العنف بدرجة متوسطة في جميع المجالات، وجاءت الأسباب المتعلّقة بأعضاء هيئة التدريس المتعلّقة بسياسة الجامعة وإدارتها في المقدمة، بينما جاءت الأسباب الاجتماعية والنفسية والسياسية بدرجة أقل. وأما حل ظاهرة العنف الطلابي فقد تركز في تطبيق العقوبات الطلابية، واستخدام لجان التحقيق، وإهمال المشكلات وتجنبها، ومحاربة الفساد والوساطة والمحسوبية، وأهملت الحلول المتمثلة في إرشاد أعضاء الهيئة التدريسية وتوعيتهم بقوانين وأنظمة الجامعة والاستماع إلى مقترحات الطلبة وآرائهم كوسيلة للحدّ من ظاهرة العنف الطلابي الجامعي. وقد أوصت الدراسة بضرورة تفعيل الحوار بين الجامعة والمجتمع والطلبة، بالإضافة إلى تشكيل لجان لوضع حلول لظاهرة العنف الطلابي.

* **وهدفت دراسة الصرايرة (2006)** إلى التعرف على واقع العنف لدى طلبة جامعة مؤتة والأردنية واليرموك، وقد تكون مجتمع الدراسة من جميع طلبة جامعة مؤتة، والأردنية، واليرموك، المنتظمين بالدراسة والمسجلين لمرحلة البكالوريوس خلال الفصل من العام الجامعي 2006/2005، تكونت عينة الدراسة من (1500) طالباً وطالبة موزعين بالتساوي على طلبة كلٍّ من مؤتة (500)، الأردنية (500)، اليرموك (500).

ومن أجل ذلك تم تصميم استبانة مكونة من المعلومات الديموغرافية، أيضاً احتوت على المقاييس التالية: مقياس ارتكاب ومشاهدة العنف والتعرض له في الجامعة، تكون من خمس درجات لحدوث السلوك، مدى التعرض للإصابات، ومقياس مكان وقوع سلوك العنف، الاستجابة للعنف، مقياس التعرض للعنف في الصغر، تراوحت معاملات الثبات من (0.76-0.80)، تمّ استخدام صدق المحكمين بنسبة إجماع (90%). تبين بأنّ أكثر أشكال العنف الممارس داخل الحرم الجامعي التحرّش، ثم العنف الجسدي، ثم العنف النفسي، وأخيراً التعدّي على الممتلكات. كما تبيّن بأنّ الذكور أكثر ارتكاباً لجميع أشكال العنف من الإناث، أيضاً تبيّن بأنّ الذكور أكثر تعرضاً للعنف الجسدي والنفسي من الإناث، وأنّ الإناث أكثر تعرضاً للتحرش من الذكور. كما تبيّن وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين كلٍ من المتغيرات التالية: النوع الاجتماعي، العوامل الاجتماعية: (شيوع الخلافات ومشاهدة العنف والتعرض له داخل الأسرة)، والعوامل الاقتصادية: (دخل الأسرة)، والمستوى الدراسي، وكل شكل من أشكال العنف الجسدي، التحرش الجنسي، العنف النفسي، التعدي على الممتلكات.

* **دراسة (الختاتنة 2007)** وهدفت إلى الكشف عن أشكال العنف الجامعي المسجل (المادي، اللفظي) لدى الطلبة المسجلين في سجلات لجنة التحقيق لدى عمادة شؤون الطلبة في جامعة مؤتة للعام الدراسي (2006/2005)، والكشف عن الأسباب المختلفة للعنف سواء كانت (شخصية أو تربوية أو اجتماعية). قد تكوّن مجتمع الدراسة من جميع الطلبة المسجلين في سجلات لجنة التحقيق بعمادة شؤون الطلبة البالغ عددهم (160) طالباً، تم اختيار (30) طالباً بالطريقة العشوائية البسيطة لغايات التأكد من الخصائص السيكومترية لأداة القياس، واستبعاد (25) طالباً لعدم انطباق تعريف العنف (المادي، اللفظي) المسجل عليهم وبذلك اقتصرت عينة الدراسة على (105) طلاب فقط. ولجمع المعلومات طوّرت الباحثة استبانة اشتملت بصورتها النهائية على (62) فقرة، توزّعت على ثلاث مجالات رئيسة هي: المجال الشخصي، المجال التربوي، المجال الاجتماعي. ولتحليل البيانات التي تم الحصول عليها أجريت المعالجة الإحصائية المتمثلة باستخدام المتوسطات الحسابية

والانحرافات المعيارية، وتحليل التباين المتعدد (One-way (MANOVA. **وقد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة نتائج من أبرزها:**

أ. الأسباب الشخصية: وتمثلت بشعور الفرد بمستوى متدني من الثقة بالنفس، وشعور الفرد بأن والديه يفضلان إخوته عليه.

ب. الأسباب التربوية: تمثلت بوجود صعوبة في تعلم المواد الدراسية، وعدم وجود برامج حرة (خارج وقت الدراسة).

ج. كما دلت نتائج الدراسة على أن السكن بعيداً عن الأسرة، وقلة الأماكن الترفيهية من الأسباب الاجتماعية المؤثرة بسلوك العنف.

د. أشارت النتائج كذلك إلى وجود فروق دالة إحصائياً لأسباب العنف لدى الطلبة تعزى لنوع العنف وتعود لصالح العنف المادي.

* **وهدفت دراسة الصباغ (2007)** إلى التعرف إلى أسباب العنف داخل الجامعات الأردنية، ولتحقيق ذلك أعد الباحث أداة دراسة تكونت من (20) فقرة تمثل كل منها سبباً من أسباب العنف، وزعت على عينة من طلاب الجامعة الأردنية بلغ عددها (196) طالباً وطالبة، وعينة من طلبة جامعة فيلادلفيا بلغ عددها (142) طالباً وطالبة. وقد أشارت نتائج الدراسة إلى وجود مفاهيم مغلوطة لدى الطلبة مثل العصبية والقبلية، والتي مثلت أكثر مسببات العنف، بالإضافة إلى انتقال أثر المشكلات الاجتماعية للطالب إلى داخل الحرم الجامعي. كما بينت النتائج أن الانتخابات الطلابية أيضاً هي من مسببات العنف الطلابي داخل الجامعات الأردنية.

* **كما أجرى خطاطبة (2007)** دراسة في الأردن هدفت إلى استقصاء ظاهرة شغب الطلاب داخل حرم جامعة اليرموك. وتكوّن أفراد الدراسة من (357) طالباً وطالبة من جامعة اليرموك وتم اختيارهم بالطريقة العشوائية. وتمّ استخدام استبانة لجمع المعلومات. وأظهرت النتائج أن مسؤولية الحد من الشغب تعود لإدارة الجامعة، مما يتطلب دراسة معمقة من إدارة الجامعة لتصحيح ما حدث، وأنّ الحلول المقترحة لأعمال الشغب في الجامعة هي على التوالي العمل على الحدّ من الوساطة والمحسوبية في الجامعة، تفعيل قرارات الجامعة وعدم التهاون في تطبيقها بحق المخالفين، زيادة صلاحيات الأمن الجامعي في اتخاذ إجراءات مشددة بحق الطلبة المخالفين لتعليمات الجامعة، وإعادة النظر في تشكيل أندية الجامعة برمتها، وزيادة رجال الأمن الشابة بين عناصر الأمن الجامعي للتحكم في التعامل مع مختلف الظروف، وزيادة الوعي لدى الطلبة حول تشكيل الأندية الطلابية ودورها في مراقبة الانتخابات، وتغيير آلية التصويت في الانتخابات

لتجاوز التكتلات الإقليمية والعصبية والقبلية والطائفية، واقتصار دور أفراد الأمن الجامعي على حراسة مداخل الجامعة والعمل على تغيير آلية التصويت في الانتخابات.

* **وأجرى الشريفين (2008)** دراسة في الأردن هدفت إلى تعرّف قدرة كل من مستوى الصحة النفسية ومستوى المهارات الاجتماعية وأنماط المعاملة الوالدية على التنبؤ بالعنف لدى طلبة الجامعات الرسمية. وتكوّن أفراد الدراسة من (2000) طالباً وطالبة لم يصدر بحقهم عقوبات تأديبية نتيجة اشتراكهم بأعمال عنف داخل الجامعات، وتم اختيارهم بالطريقة العنقودية العشوائية، ومن (80) طالباً وطالبة صدر بحقهم عقوبات تأديبية نتيجة اشتراكهم بأعمال عنف داخل الجامعات، وتم اختيارهم بالطريقة العشوائية. وتمّ استخدام مقياس العنف الذي قام الباحث ببنائه. وأظهرت النتائج أنّ العنف الكلي ومستوى المهارات الاجتماعية والجنس هي أبرز المتغيرات التي تسهم في التمييز بين أفراد عينتي الدراسة وأنّ أقل المتغيرات تميزاً هو متغير النمط الحازم لصورة الأب، كما وجدت فروق في العنف تعزى لمكان السكن والكلية والتسلط الأسري.

* **وهدفت دراسة نوفل (2008)** إلى الكشف عن أنواع المشاركين في سلوك الشغب، وتحديد بعض الخصائص النفسية المميزة لهم (التوتر، أنماط السلوك، الدوغماتية، الاتزان الانفعالي)، وإيجاد الفروق بينهم تبعاً لبعض المتغيرات الديموغرافية (كالنوع الاجتماعي والتخصص والمستوى الدراسي والمعدل الأكاديمي)، وتكون مجتمع الدراسة من طلبة الجامعة الأردنية المسجلين في حالات الشغب داخل الجامعة البالغ عددهم (150) طالباً، مثلوا أيضاً عينة الدراسة استجاب منهم (142) فقط، وتوصلت إلى وجود اختلاف دال إحصائياً في أنواع المشاركين في سلوك الشغب تبعاً لمتغير الجنس، وأنه لا يوجد اختلاف دال إحصائياً في أنواع المشاركين في سلوك الشغب تبعاً لمتغير الدوغماتية، وعدم وجود اختلاف دال إحصائياً في أنواع المشاركين في الشغب تبعاً لمتغير الاتزان الانفعالي، وأنه يوجد اختلاف دال إحصائياً لأنواع المشاركين في الشغب (الخارجين عن القانون المتقبلين للإيحاء، والمنساقين) تبعاً لمتغير مستويات التوتر.

* **وفي دراسة قام بها عيروط (2009)** هدفت إلى معرفة علاقة أساليب الضبط المدرسي بظاهرة العنف في الجامعات الأردنية الرسمية من وجهة نظر الطلبة أنفسهم، وإيجاد الفروق في درجة العنف بين الطلبة الذين تعرضوا للضبط العنيف وغيرهم ممن لم يتعرضوا لذلك، وقد اعتمد الباحث على استبانة في جمع البيانات، حيث تالفت الاستبانة من جزأين، وصمم الجزء الأول لقياس أسلوب الضبط المتبع في المدارس، وتكون الجزء الثاني من أسئلة تتعلق بقياس درجة ممارسة العنف في الجامعات الأردنية الرسمية. وقد تكونت عينة الدراسة من (400) طالب وطالبة. وبينت

النتائج أن ممارسة أساليب الضبط المدرسي المعتمدة على العنف بدرجة متوسطة، ويمارس العنف في الجامعات الأردنية الرسمية بدرجة متوسطة، وتوجد علاقة ارتباطية دالة إحصائياً بين أساليب الضبط المدرسي وظاهرة العنف في الجامعات الأردنية الرسمية.

* **وأجرى اللوزي والفرحان (2009)** دراسة في الأردن هدفت إلى الكشف عن اتجاهات طلبة البكالوريوس في الجامعة الأردنية نحو مسببات العنف ونتائجه، والثقافة والعنف، والحلول المقترحة للحد من العنف. وتكوّن أفراد الدراسة من (629) طالباً وطالبة من الجامعة الأردنية. وتمّ استخدام استبانة لجمع البيانات. وأظهرت النتائج أن أكثر أسباب العنف هي التعصب القبلي والنزعة الذكورية، وعدم التخوّف من العقوبة، والتنشئة الاجتماعية غير المناسبة، وسوء استثمار وقت الفراغ. وأبرز آثار العنف هي عدم الشعور بالأمن بين الطلبة، وتخريب الممتلكات الجامعية، وخلق سمعة سيئة عن الجامعة والاستغلال السلبي من قبل الإعلام وترك انطباع سلبي لدى الطلبة الأجانب. وأهم الحلول المقترحة للحد من العنف هي القيام بحملات توعية للطلبة، والتشهير بالطلبة المشاركين بالعنف، وزيادة النشاطات اللامنهجية، وتشجيع الطلبة على احترام مبدأ الوحدة الوطنية، وزيادة التفاعلات غير الرسمية بين الطلبة والإداريين والمدرسين.

* **وأجرى أخو ارشيدة (2009)** دراسة هدفت إلى التعرف إلى العوامل النفسية والاجتماعية المساهمة في العنف الجامعي لدى طلبة الجامعات الأردنية من وجهة نظر الطلبة وأعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية (مؤتة، آل البيت، الإسراء، إربد الأهلية)، تكون مجتمع الدراسة من طلبة السنة الرابعة البالغ عددهم (14220)، وأعضاء هيئة التدري البالغ عددهم (1343)، وعلاقة ذلك ببعض المتغيرات. وتكونت عينة الدراسة من (713) طالباً وطالبة، ومن (204) أعضاء هيئة تدريس. وأشارت نتائج الدراسة إلى أنّ درجة إسهام العوامل النفسية والاجتماعية في العنف الجامعي لدى طلبة الجامعات الأردنية من وجهة نظرهم ونظر أعضاء هيئة التدريس كبيرة، وجاء عامل السياسات الإدارية داخل الجامعة، وجاء الانتماء في المرتبة الثالثة، والعلاقات بين الطلبة في المرتبة الرابعة، والعامل الاقتصادي في المرتبة الخامسة، والعامل الأكاديمي في المرتبة السادسة، وقد حصلت تلك العوامل على تقدير درجة كبيرة، في حين حصل عامل العلاقات بين الطلبة والمدرسين، وعامل الشعور بالأمن على درجة متوسطة. كما تبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات الطلبة حسب متغير الجنس، ولصالح الإناث على أداة الدراسة ككل. وتبين من جانب آخر عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات الطلبة حسب متغيرات مكان سكن الأسرة، والكلية، والمعرفة

بالنظام التأديبي على أداة الدراسة ككل. وكذل تبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات أعضاء هيئة التدريس، حسب متغير الجامعة في العامل الأكاديمي، وعامل العلاقات بين الطلبة والمدرسين لصالح الجامعات الحكوميةن في حين لا توجد فروق في باقي العوامل على أداة الدراسة ككل. وكذلك تبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات استجابات أعضاء هيئة التدريس والطلبة حول العوامل النفسية والاجتماعية المساهمة في العنف الجامعي، وتفاوتت تلك الفروق بينهما حسب العوامل. وانتهت الدراسة إلى اقتراح بعض الحلول للحدّ من مشكلة العنف في الجامعات، أهمها محاربة المحسوبية، وتفعيل القوانين في الجامعات، وزيادة صلاحيات الأمن الجامعي، والاهتمام بمشاكل الطلبة.

* **وأجرى الطويل (2010)** دراسة هدفت إلى التعرف على الدور الحكومي، وتطبيق القوانين، ومؤسسات التنشئة، والإعلام، والعوامل الاجتماعية والاقتصادية في شيوع العنف المجتمعي في الأردن. وقد طبقت الدراسة على عينة من الطلبة الجامعيين في جامعة الحسين بن طلال، وتكونت عينة الدراسة من (486) طالب وطالبة، وتم تطبيق استبانة من إعداد الباحث، وقد بينت نتائج الدراسة أن الطلبة يرون بأن عامل التنشئة والإعلام يسهم في تفشي العنف المجتمعي أكثر من العوامل الاجتماعية والاقتصادية، وعامل الحكومة والقوانين. كما تبيّن وجود أثر دال إحصائياً لمتغيري الجنس والمستوى الدراسي على العوامل الثلاث (الدور الحكومي، والقوانين، ومؤسسات التنشئة والإعلام، والعوامل الاجتماعية -الاقتصادية) في شيوع ظاهرة العنف المجتمعي، ولصالح الإناث وطلبة السنة الرابعة فأكثر.

* **وهدفت دراسة العقول (2011)** إلى التعرف على ظاهرة العنف الطلابي في الجامعات الأردنية من وجهة نظر القادة الأكاديميين، وقد اشتملت الدراسة على أربعة أسئلة:

1. ما أسباب حدوث العنف الطلابي في الجامعات الأردنية من وجهة نظر القادة الأكاديميين في الجامعات الأردنية.

2. ما أشكال العنف الطلابي في الجامعات الأردنية من وجهة نظر القادة الأكاديميين في الجامعات الأردنية؟

3. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) في أسباب حدوث العنف في الجامعات الاردنية تعزى للخصائص الديمغرافية للأكاديميين (الجنس، والموقع الوظيفي، والرتبة الأكاديمية، والتخصص (كليات إنسانية أو علمية)، والخبرة التعليمية)؟

4. هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α = 0.05) في تحديد أشكال العنف في الجامعات الأردنية تعزى للخصائص الديمغرافية للأكاديميين (الجنس، والموقع الوظيفي، والرتبة الأكاديمية، والتخصص (كليات إنسانية أو علمية)، والخبرة التعليمية)؟

تكوّن مجتمع الدراسة من جميع القادة الأكاديميين في الجامعات الأردنية الرسمية وغير الرسمية. وتمّ اختيار عينة عشوائية طبقية تكوّنت من (190) قائداً أكاديمياً، ولتحقيق أهداف هذه الدراسة تمّ إعداد استبانة كأداة لجمع البيانات اشتملت على (52) فقرة، وقد اشتملت الأداة على ثلاثة أجزاء، الجزء الأول لجمع البيانات المتعلقة بالخصائص الديمغرافية للقادة الأكاديميين، بينما يتعلق الجزء الثاني بأسباب ظاهرة العنف الجامعي وتكون من (32) فقرة موزعة على ستة مجالات هي: العوامل الاجتماعية، والاقتصادية، والأكاديمية، والقوانين والأنظمة، والدوافع الفكرية والصراع على السلطة، أما الجزء الثالث فيتعلق بأشكال العنف الطلابي واشتمل على (200) فقرة موزعة على أربعة مجالات هي: العنف المادي، والعنف اللفظي، وتخريب الممتلكات، والتحرش بالجنس الآخر، بعد التأكد من صدقها وثباتها.

وتمّ توزيع الاستبانة على عينة من الجامعات الأردنية، ضمت ست جامعات بحيث اشتملت العينة على جامعتين من كل من أقاليم (الشمال، والوسط، والجنوب) وهي جامعة اليرموك، وإربد الأهلية، والجامعة الأردنية، وجامعة الزرقاء الأهلية، وجامعة مؤتة، وجامعة الطفيلة التقنية.

وقد توصّلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1. حصلت القوانين والأنظمة والتعليمات على المرتبة الأولى في أسباب العنف الجامعي، بينما حصلت العوامل الاجتماعية على المرتبة الثانية، تلاها في المرتبة الثالثة الصراع على السلطة، وجاءت العوامل الأكاديمية في المرتبة الرابعة، وفي المرتبة الخامسة والأخيرة الدوافع الفكرية.
2. العنف اللفظي كان أكثر أشكال العنف ممارسة في الجامعات الأردنية الحكومية والخاصة من وجهة نظر القادة الأكاديميين.

وقد أوصت الدراسة بعدد من التوصيات أهمها:

1. ضرورة اتخاذ الجامعات الأردنية إجراءات صارمة، وتنفيذ القانون الجامعي للحد من ظاهرة العنف الجامعي.
2. التقليل من إبراز الانتماءات العشائرية داخل الجامعات، وذلك بزيادة تفعيل الحياة الاجتماعية بين الطلبة.
3. حل المشاكل الطلابية منذ بدايتها منعاً لتوسعها، وللتقليل من المشاركة فيها.

4. تعزيز الحوار بين إدارة الجامعة والطلاب للعمل على إيجاد حلول للمشاكل التي تواجههم.

* وأظهرت دراسة استطلاع للرأي العام نفذها مركز الدراست الاستراتيجية في الجامعة الأردنية عام 2013م وشملت عينة وطنية وعينة من قادة الرأي ما يلي[81]:

أولاً: الأسباب الرئيسية لحدوث المشاجرات الجامعية حسب رأي أفراد العينة الوطنية

	النسبة %
التعصب الجهوي والفئوي	25
أسباب متعلقة بالاختلاط بين الجنسين	16
عدم الوعي وضعف الثقافة الطلابية	12
وجود التمييز والواسطة والمحسوبية	11
انتخابات مجالس الطلبة	6
عدم وجود التربية الصحيحة من قبل الأهالي	5
ضعف العقوبات وعدم تنفيذ القوانين	4
الفروقات الطبقية الاجتماعية والاقتصادية	4
كثرة أوقات الفراغ لدى الطلاب	3
جهات من خارج الجامعة تسعى لإثارة الفتنة	2
ضعف في إدارة الجامعة والهيئة التدريسية	2
الواسطة في نظام القبولات	2

(81) الرأي، (الاثنين 15/نيسان/2013) – ع15512، ص32.

	النسبة %
لا أعرف	4
أخرى	4
المجموع	100

ثانياً: الحلول المناسبة لمعالجة ومنع حدوث هذه الشجارات في المستقبل

	النسبة %
تطبيق قوانين صارمة بحق الطلاب المتورطين في المشاجرات	23
زيادة الوعي والإرشاد لدى الطلاب	17
إيجاد الحلول للمشاكل المتعلقة بالاختلاط	13
توعية الأهل لأبنائهم	8
فصل الجهوية والعشائرية والتمييز من الحياة الجامعية والقضاء على الواسطة والمحسوبية	8
رفع مستوى الأمن في الجامعات	7
إعادة النظر في سياسة قبول الطلاب في الجامعات	5
إيجاد أنشطة لامنهجية للطلاب للتقليل من أوقات الفراغ	3
تعديل نظام مجالس الطلبة	2
مراعاة الأوضاع الاقتصادية للطلاب	2
لا يوجد حلول	1
إيجاد إدارة جامعية كفؤة وقوية وحازمة في تطبيق القانون	1
حلول أخرى	5
لا أعرف	5
المجموع	100

* **وأجرى مجلس أمن محافظة العاصمة** دراسة حول ظاهرة العنف في الجامعة الأردنية، حيث أصبح المجتمع ينظر إلى هذه الظاهرة، وبخاصة أنها تقع بين الأوساط المثقفة، بأنها مصدراً لإزعاج السلطات الرسمية من جهة، وصورة سلبية تسيء لسمعة الأردن الحضارية والنخب المثقفة من جهة أخرى. وتمّ الحديث في هذا المجال من خلال المحاور التالية:

المحور الأول: الفئات المعتادة على مثل هذا السلوك.

يلاحظ أن معظم الطلبة الذين يقومون بافتعال المشاجرات والتحريض عليها، أو المشاركة فيها، هم الطلبة الحاصلين على معدلات متدنية في الثانوية العامة، وأن معظمهم من طلاب الكليات الإنسانية (الآداب، والتربية)، وكذلك يكون تحصيلهم العلمي أثناء دراستهم في الجامعة تحصيلاً متدنياً.

المحور الثاني: أسباب المشاجرات.

تعود أسباب المشاجرات الطلابية في معظم الأحيان إلى ما يلي:

1. تدني المستوى الثقافي والوعي الاجتماعي لدى هؤلاء الطلبة بحيث ينقلون إلى الجامعة نفس المفاهيم والأفكار التقليدية التي عاشوها ويعيشونها في مجتمعاتهم التي قدموا منها.

2. تكون في معظم الأحيان ذات الطابع العشائري والمناطقي.

3. في بعض الأحيان يكون للنشاطات الطلابية وبخاصة الانتخابات دوراً في إفراز مثل هذه التصرفات والسلوكيات غير المقبولة وقد تصل الأمور في بعض الأحيان (لنظام الفزعة العشائرية) بحيث يتم الاتصال عن طريق الخلويات مع أشخاص من خارج الجامعة لمناصرة أقاربهم داخل الجامعة وأحياناً يكون هؤلاء الأشخاص القادمين يحملون السلاح والعصي والخناجر.

4. يساهم في تمادي هؤلاء الطلبة وتكرار هذه السلوكيات والتصرفات المشينة، الدور السلبي للأهالي وأولياء أمور الطلبة وقوى الضغط الاجتماعية الذين يراجعون بشأنهم من أجل الإفراج عنهم وتحت ذرائع وعناوين مختلفة.

5. ضعف الإجراءات التأديبية بشأن مرتكبي هذه الأفعال.

6. عدم قدرة حرس أمن الجامعة الأردنية على التعامل مع هذه الأحداث بكفاءة.

* وتناولت دراسة العنف في الجامعات الأردنية[82] مشكلة انتشار ظاهرة العنف الطلابي في الجامعات الأردنية والآثار السلبية الناتجة عن هذا العنف سواء على الطالب الجامعي أو الجامعات.

وهذا السلوك العدواني يتخذ أشكالاً مختلفة مثل:

- الاعتداء الجسدي.
- الاعتداء اللفظي.
- إتلاف الممتلكات أو ما شابه ذلك.

ويعتبر هذا السلوك العدواني من أخطر المشكلات التي تواجه الوسط الجامعي بمكوناته المختلفة، ويلجأ البعض للعنف حين يعجز العقل عن الإقناع ويبدأ بعجزه عن الإدراك والفهم وذلك حين يعجز العقل عن ممارسة عمله الأساسي الإحاطة بالأشياء التي حوله والعلاقات بينها فثمت عجز عن العلم والفهم مما يؤدي إلى انغلاقه وفي انغلاق العقل تتكلم اليد.

وتناولت الدراسة المنظور التاريخي لهذه المشكلة خصوصاً من فترة الستينات حتى الآن، وحددت أهم الأسباب والعوامل التي تقف وراء العنف في الجامعات والتي تتضمن:

أ- العوامل الاجتماعية والاقتصادية وتضم:

1. التعصب القبلي أو المجتمعي.
2. إن عقلية الطالب الجامعي التي تتمسك بمجتمعها العشائري بالطريقة الخاطئة.
3. عدم وجود الروابط القوية بين أفراد الأسرة وعدم اهتمام أولياء الأمور بمتابعة مسيرة أبنائهم.
4. التنشئة الأسرية الخاطئة.
5. البطالة.
6. المواقف الشائكة ومواقف وحالات لا يستطيع الطالب معالجتها أو حلها.
7. عدم القدرة على استخدام وسيلة للإقناع في حصول الطالب على ما يريد.
8. الكبت المستمر.

---

(82) العنف في الجامعات الأردنية. http://www.sssc.psd.gov.jo تاريخ الدخول 2012/6/12م.

9. الشعور بالنقص.

10. تأثير الإعلام المرئي والمقروء.

11. سوء الاندماج والتكيف في المجتمع الجامعي.

12. التحولات الاقتصادية والاجتماعية السريعة أوجدت فئات وطبقات اجتماعية معينة وأضعفت الثقافة ومنظومة القيم لدى الشباب.

ب- العوامل السياسية:

الانتماءات السياسية والتعصب لها هي الرديف للتعصب القبلي والفئوي. ومن الأمور التي تستفز الطلبة سياسياً الصراعات على انتخابات مجالس الطلبة والأندية الطلابية. وما يزيد الأمور تدخل تيارات فكرية وسياسية من خارج الجامعة.

ج- العوامل الأكاديمية والإدارة الجامعية:

يعتبر ضعف التحصيل الأكاديمي من أهم عوامل الإحباط لدى الطلبة مما يجعلهم أكثر عرضة للانسياق وراء التصرفات السلبية، وتدل الدراسات أن نسبة كبيرة من الطلبة المشاركين في المشاجرات من ذوي المعدلات المتدنية.

وأخيراً تضمنت الدراسة حلولاً مقترحة لمعالجة هذه السلوكيات الخاطئة وتضم:

1. توعية طلاب الجامعات بالنتائج المترتبة على حالات العنف والشغب والتحريض داخل الجامعات.

2. عمل لقاءات لقادة جهاز الأمن العام مع القيادات الطلابية.

3. ملء فراغ الطلبة وخاصة في كليات العلوم الإنسانية والاجتماعية والتركيز على الجوانب التطبيقية والبحثية.

4. عقد ندوات وورش عمل هادفة إلى ترسيخ الاستقرار الأمني داخل الجامعات.

5. تفعيل دور الشرطة المجتمعية داخل الجامعات الأردنية.

6. تفعيل العمل الاستخباري داخل الجامعات.

7. توعية الشباب بضرورة احترام الرأي والرأي الآخر.

8. تفعيل الأنظمة والتعليمات الخاصة بالمشاجرات في الجامعات.

9. تعميق معاني علاقات المحبة والتعاون بين أبناء الوطن الواحد فمن هنا لا بدّ من ضبط دخول الجامعات بحيث يكون الهدف من الدخول العمل العلمي الجاد الرصين ضمن أطر وقضايا واضحة.

*** ملاحظات:**

ويمكن القول: إن الدّراسات التي أُجريت حول العنف الطلابي في الجامعات وصفت حجم هذه المشكلة وأشكالها، وأسبابها وآثارها، بينما هنالك نُدرة في الدراسات التي قدّمت برامج إرشادية وعلاجية لهذه المُشكلة مُقارنة بحجم انتشارها في البيئة العربيّة عامّة والأردنيّة خاصّة.

والملاحظ أن الدراسات المنفذة وعلى امتداد السنوات من1998-2007 اتجهت نحو الكشف عن مستويات الميل للعنف. وحجم الظاهرة ومدى انتشارها، وأشكال العنف، في حين نجد ندرة الدراسات التي بحثت بشكل شمولي ومباشر في أسباب العنف الطلابي أضف إلى ذلك أن عينة الدراسات السابقة حددت بطلبة من جامعة أو اثنتين أو ثلاثة على الأغلب، وهناك ندرة في الدراسات التي جمعت عيناتها طلبة من كافة الجامعات الأردنية الحكومية والخاصة.



وبينت الدراسات السابقة حول العنف الطلابي أن أهم أشكال وأسباب العنف المرتكب من الطلبة وهي على النحو التالي:

أ- عوامل نفسية: شملت الشعور بالكبت، عدم المساواة، الانفعال والعصبية، الاستهتار.

ب- عوامل اجتماعية: تمثلت في التعصب القرابي والعشائري.

ج- عوامل بيئية: تمثلت في الضوضاء، والإزعاج.

د- عوامل أخرى: تمثلت في الوحدة والعزلة، الإقبال على الكحول، الضبط الذاتي المنخفض.

أما أشكال العنف فتمثلت في:

أ- العنف الجسدي: شمل الصفع، الضرب، شد الشعر، حمل السلاح واستخدامه، المشاجرات وإثارة الفوضى، القتل، إلخ.

ب- العنف النفسي (اللفظي) تمثل في التحقير والسخرية، التميز، الإساءات، السب والشتم.

ج- التعدي على الممتلكات: تمثلت في التعدي على الممتلكات العامة والخاصة.

د- التعدي على الأموال: تمثلت في السرقات.

هـ التحرش الجنسي: تمثّل في عرض الصور الخلاعية، التحرشات الشفهية، الإهانات، اللمس والقرص، النظرات الجنسية.

ويقول الزيود [83] لا بدّ من إعادة النظر من جديد وتقديم دراسات شاملة لظاهرة العنف المجتمعي في الأردن لعدة أسباب:

1. أن المجتمع الأردني قد انعكست عليه صراعات نتيجة اضطراب الأوضاع الإقليمية والعالمية يبدو صداها في ظهور حركات الرفض الشعبي وارتفاع معدلات العنف الموجه بصوره المتباينة الأمر الذي يؤكد أن هناك أزمة يعانيها المجتمع بشكل عام والشباب.

2. تزايد ظاهرة العنف بين الشباب، وأصبح الميل للعنف داخل الحرم الجامعي من الأمور المعتادة مما يؤكد الحاجة إلى دراسة جديرة للمساهمة بإلقاء الضوء على هذه الظاهرة من جديد.

3. أصبح اللجوء للعنف بين الناس وسيلة لتحقيق أهداف معينة وهو يعكس حالة الخلل في البناء الاجتماعي والتعليمي في الأردن.

4. الكشف عن أبرز أسباب ظاهرة العنف المجتمعي، وتزايدها في الآونة الأخيرة حيث خرجت عن كونها ظاهرة اجتماعية إلى مشكلة تجاوزت الحد، ولما لها من أهمية لأنها تخص أكثر من نصف المجتمع الأردني وهم عنصر الشباب باعتبارهم عنصراً هاماً في التنمية البشرية فهم ثلاثة أرباع المجتمع.

5. إن البيئة التعليمية في الأردن بحاجة إلى مزيد من الدراسات حول العنف على الرغم من تنوع الدراسات عن العنف بكافة

الفصل الثالث

العنف الجامعي في الصحافة الأردنية*

الفصل الثالث

العنف الجامعي في الصحافة الأردنية*

* رصد للمقالات الصحفية في:

- صحيفة الرأي

- صحيفة الدستور

- أحمد حسين الزعبي، د.أسامة تليلان.، أحمد جميل شاكر، إبراهيم بدران، أنس صويلح، باتر محمد علي وردم، حسان خريسات، جهاد المومني، جورج طريف، حازم مبيضين، حاتم العبادي، حمدان الحاج، حسين الرواشدة، حلمي الأسمر، خليل قنديل، خالد حكمت الزعبي، رومان حداد، زهير العبداللات، د. سليمان علي البدور، سلطان الحطاب، ، سعد فهد العشوش، د.سحر المجالي، صالح القاسم، د.صلاح جرّار، النائب علي السنيد، د.عامر الشعار، عمر كلاب، عمر علي الخشمان، د.فهد الفانك، د.فراس أبو قاعود، فارس الحباشنة، فدوى أمين عطايا، كميل فرام، معتز أبو رمان، موسى حوامدة، م. مصطفى الواكد، د. محمد القضاة، ماهر أبو طير، محمود قطيشات، محمد حسن التل، محمد عبد الله القاق، مها الشريف، محمد الشواهين ، محرر الشؤون المحلية في جريدة الدستور ، نصوح المجالي، د.نزار شموط، نزيه القسوس، د.وليد السعدي.

الفصل الثالث

العنف الجامعي في الصحافة الأردنية*

* مقدمة عامة:

لقد كتبت مئات المقالات في الصحف الأردنية اليومية والأسبوعية عن ظاهرة العنف الجامعي وبسبب ذلك يرصد هذا الفصل ما كتب في صحيفتي الرأي والدستور فقط عن العنف الجامعي، وذلك

لأنها الأقدم والأكثر شعبية والأكثر انتشاراً بين الصحف الأردنية. كما أن الباحث يشترك فيها ويقرأهن يومياً.

وتقتصر المقالات التي تم رصدها على تلك التي نشرت خلال العام 2013م وحتى يوم 2013/5/8م (اليوم التالي لمناقشة مجلس النواب لموضوع العنف الجامعي)، وتلك التي جاءت في صلب الموضوع. ولم يتم أخذ المقالة كاملة، بل تم اقتباس ما هو في صلب موضوع العنف الجامعي ويخدم أغراض هذا الكتاب.

وقد تم ترتيب المقالات الصحفية هجائياً حسب اسم الأول لكاتب المقال.

* العنف يتصاعد(84):

يقول أحمد حسن الزعبي، الكاتب في جريدة الرأي:المقلق أن "الرقعة" أصبحت أصغر بكثير من "الشقّ" والتحرك للاحتواء أبطأ بكثير من وتيرة العنف المتزايد وأقل كفاءة من تطور أساليبه وتغيّر أشكاله، كل يوم هناك أكثر من خمس فعاليات "هوش" يكون أطرافها المئات من أبناء هذا الوطن بين ضارب ومضروب ومشتكٍ ومطلوب... وما نشهده في الجامعات من معارك دموية وتكسير مرافق وسلوك إجرامي مع سبق إصرار وترصّد.. هو مثال ونتيجة لما يسكن بعضنا من "عنف في التفكير" الذي يقدّس الأنا.. والعشيرة.. والمنطقة.. وينسى الدين والوطن والوطنية..

ويتابع القول: وقد شاهدت أكثر من فيديو للمشاجرات الجامعية الأخيرة.. جلها كانت تبدأ بهتافات "التسيّد" تسيّد العشيرة أو تسيّد المنطقة أو الأنا "المتسيّدة"... متبوعة ب"خاوة" المذلّة للطرف الآخر.. لم يأتِ هذا التفكير من فراغ... هؤلاء الطلاب هم ضحايا لمفهوم بدأ يترسّخ في عقل المجتمع بضرورة الكفر بالوطن والإيمان ب"الأنا".. أنا العشيرة.. أنا الإقليم.. في ظل انفلات الاحكام وتباطؤ التنفيذ وضعف هيبة البلد..

في نفس الوقت من الظلم أن نحصر العنف في الجامعات فقط.. العنف في كل مكان.. في العقل أولاً.. وفي الشارع والحي والمؤسسة والمدينة ثانياً... وكلها تأتي نتيجة إنكار الآخر والتعصب المهووس المتطرّف بالدفاع أو الهجوم.. أول أمس كتبت تعليقاً ناقداً لأداء أحد الوزراء على "الفيسبوك".. كل الموجودين في قائمة الأصدقاء الذين يحملون نفس" اسم عائلة الوزير" انقلبوا عليّ وبدأوا بالتخوين.. والقذف براجمات الكلام والتفنن بالشتم المؤلم والجارح.. الغريب أن بعضهم كان يتقدم اسمه حرف (دال او ميم أو ألف).. ولم يكتفوا بهذا.. بل طلبوا "فزعة

(84) أحمد حسين الزعبي.- العنف يتصاعد.- الرأي.- (الأحد 2013/4/7).- ص8.

إليكترونية" من أقاربهم ليشاركوا في حفلة "الشتم"!!.. طيب كيف نلوم الطالب إذا كانت بعض أركان المجتمع نفسها من نواب وأطباء ومهندسين ومتعلمين وحرفيين قد فطمت على العنف نفسه...؟؟.

وأخيراً يقول الزعبي: قلنا في بداية المقال أن الكتابة عن العنف هي بحد ذاتها عنف.. ما لم تحمل حلولاً قابلة للتطبيق... لذلك أشعر أن العنف سيستمر بتصاعد ودموية أكثر ما لم يسن قانون شديد وقاس ورادع للمتسببين والمشاركين بالفوضى، مع سرعة تنفيذ الحكم القضائي، لإعادة ثقة المواطن بهيبة الوطن، والمساواة بين الناس لإلغاء فكرة سيادة الأنا أو العشيرة أو المنطقة".. وتعليم الفرد كيف يتقبل الآخر... وأخيراً وليس آخراً... العودة للدين الذي ابتعدنا عنه كثيراً كثيراً في حل مشاكلنا أو تدبير شؤوننا.. عندما نتمكّن من كل ما سبق سيرجع الأردن القديم الطيب الذي نحن اليه دائماً..

* العنف الجامعي كي لا يبقى أسير التسطيح [85]

ويقول الدكتور أسامة تليلان الكاتب في جريدة الرأي: كنا طلبة في الجامعات وكانت الساحات الجامعية تعج بأمرين الاول التنافس الفكري والسياسي بيننا كطلبة والثاني التنافس المعرفي والقرائي، وغالبا ما تجاور الاثنان معاً. وغالباً ما أحيط هذا التنافس بالتسامح والحوار والعمل السلمي، والساحات الجامعية كانت مخصصة للأنشطة الجامعية والأيام المفتوحة.

فإذا كان الذي يحدث من عنف في جامعتنا اليوم غير مفتعل من اطراف تهدف إلى استخدام الجامعات وشبابها إلى نشر الفوضى وهذا احتمال ينبغي التحقق منه، فما الذي حدث وغير معايير التنافس من الميادين الأكاديمية والمعرفية والفكرية إلى ساحات لتبادل اللكمات والطلقات والقتل أحياناً.

ويتابع القول: ولا بد من تناول ظاهرة العنف الجامعي كجزء من ظاهرة العنف المجتمعي بشكل عام، وهو التصاعد الذي لا بد وان يمر في فترة زمنية وبوتيرة تشبه الطفح الذي يتنامي دون احساس مباشر فيه حتى يتراكم ويغدو ظاهرة صادمة.

وأمام مثل هذه المعطيات، وحتى نفهم هذه الظاهرة بعيداً عن التسطيح، لتبدأ بعدها عملية اجتراح الحلول بمستوياتها المختلفة، قد يكون من الأنسب السير بطريق من اتجاهين، الأول يرتبط بنتائج التحقيقات الأمنية في قضايا العنف الجامعي، فهي تشكلاً فيصلاً أساسياً للوقوف على أبعاد

---

(85) د.أسامة تليلان.- العنف الجامعي كي لا يبقى أسير التسطيح.- الرأي.- (الثلاثاء 2013/5/7).- ع 15534، ص14.

الظاهرة، وما إذا كانت حوادث فردية بأبعاد فردية أو حوادث تقف خلفها عمليات توظيف لتحويل المشاجرة الصغيرة الى موقعة أخرى. والطريق الثاني: وهو أن تقوم الجامعات الأردنية المتأخرة أصلاً بعلمية البحث العلمي بإجراء دراسات رصينة ومهنية من قبل الاقسام المختصة فيها حول ظاهرة العنف بين طلبة الجامعات، على أن يكون الطلبة المشاركون في عمليات العنف والمشاجرات الجامعية هم الجزء الاكبر من العينة الدراسية. دراسات تصل بنا إلى نتائج علمية دقيقة تقل فيها فرص الخطأ، وأخيراً يقول الدكتور أسامة تليلان:

نريد أن نصل الى نتائج محددة وواضحة حتى تقل درجة التعميمات والتسطيح في التعامل مع قضايا تمس جوهر حياتنا، وحتى لا يستمر كل طرف في تفسير ما يحدث في جامعتنا وفق هواه واتجاهاته، بينما الاسباب الحقيقية ما زالت دون بحث أو علاج.

* "فيروس" العنف الجامعي[86]

ويرى أحمد ذيبان الكاتب في جريدة الرأي أنه لم تبق شاردة أو واردة، الا ذكرت خلال السنوات الماضية، في سياق تحليل ظاهرة العنف الجامعي، من خلال الندوات والمؤتمرات والوثائق التي أعدت، والمقالات والدراسات التي نشرت.

ويتابع القول: لقد قيل قيل الكثير من الوعظ والتوصيات، عن التدخلات الخارجية في الجامعات، والفراغ الثقافي الذي يعاني منه الطلبة داخل الحرم الجامعي، والقيود المفروضة على الانشطة الحزبية والسياسية، والضغوط والواسطات التي تتدخل، من قبل وجهاء و أصحاب نفوذ، بغرض التجاوز على القانون والانظمة الجامعية، في معاقبة المتسببين والمحرضين على العنف.

ومع ذلك فان النتائج على الأرض عكسية،حيث تزداد المشاجرات ويسقط المزيد من الضحايا، أليس مثيرا للاهتمام أن الجناح العسكري في جامعة مؤتة،لا تقع فيه مشاجرات كما يحدث في الجناح المدني، وفي الجامعات الأخرى؟ والسبب بسيط وهو الانضباط وتطبيق الانظمة بصرامة. ويلاحظ أيضاً محدودية المشاجرات، التي تجري في الجامعات الخاصة، مقارنة بما تشهده الجامعات الرسمية! وفي هذه الجامعات لا يوجد استثناءات في القبول، تعطي مقاعد لمن لا يستحقها أكاديمياً، كما يحدث في الجامعات الرسمية.

العنف جزء من طبيعة البشر، لكن ما يكبحه القوانين والعدالة والعيش الكريم والإحساس بالأمان وتكافؤ الفرص، وحتى مجلس النواب الذي يفترض أن يكون قدوة، لا يخلو من مشاجرات لفظية أو بدنية بين حين وآخر. وثمة إحباط عام متراكم بسبب الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية

---

(86) أحمد ذيبان.- "فيروس" العنف الجامعي.- الرأي.- (الاثنين 2013/5/6).- ع15533، ص21.

وتباطؤ عملية الاصلاح، لكن عندما تتكرس ظاهرة العنف في مؤسسات التعليم، فذلك يشكل خطراً داهماً على مستقبل المجتمع.

ويتابع أحمد ذيبان: آلاف الطلبة تخرجوا خلال العقود الماضية، من الجامعات الاردنية وجامعات في دول عربية وأجنبية، ودخلوا الحياة العملية، لم يعايشوا ظاهرة العنف في حياتهم الجامعية، حينذاك لم يكن ثمة تعصب ضيق لعشيرة أو منطقة، بل كانت ثمة اشتباك من نوع آخر.. سياسي واختلافات على الهموم الوطنية، وأنتج ذلك علاقات صداقة عميقة استمرت في الحياة العملية، حتى بين الخصوم السياسيين.

من يرصد ظاهرة العنف الجامعي، يلحظ أيضا ابتعاد الطالبات عن هذه الظاهرة، بل أن بعض المشاجرات يكون سببها التحرش بالفتيات، أو التباهي أمامهن بالعضلات المفتولة، والمهارة في افتعال العنف والإيقاع بالخصم، وذلك يعود لسيطرة "ثقافة ذكورية" متخلفة، تنتج الجهل والاعتداد الزائف بالنفس، والتباهي بالزعرنة أمام الجنس الآخر.

* ماذا يجري في جامعاتنا؟![87]

ويرى أحمد جميل شاكر الكاتب في جريدة الدستور أنه: لم يعد من المناسب استعمال عبارة العنف الجامعي لوصف ما يجري في بعض جامعاتنا وأن العبارة الأكثر دقة هي القتل الجامعي أو الجريمة الجامعية". العشرات وقعوا ضحية في العديد من الجامعات.

الأمور في جامعاتنا تعدت كل ما هو متعارف عليه من حرية الرأي او الخلاف على قضايا اكاديمية او تعليمة لتصل الى حد الجريمة والقتل واصابة العشرات بالجروح والحاق الاذى والتدمير ببعض مباني وممتلكات الجامعات وهذا أمر يتعدى قوانين وانظمة الجامعات وقدسية الحرم الجامعي لتصل الى حد تطبيق أقسى العقوبات في القوانين المرعية في المحاكم النظامية وخاصة محكمة الجنايات الكبرى.

ما يقع في بعض جامعاتنا يدفعنا للمطالبة بدراسة جادة لزيادة ساعات الدوام واشغال الطلبة في يوم جامعي مليء بالنشاطات والمحاضرات والزيارات الميدانية لأن الفراغ هو من أحد الاسباب الرئيسية للعنف الجامعي.

لقد كانت المعالجات السابقة لظاهرة العنف الجامعي غير كافية وسطحية و أنه لو تم فصل الطلبة المتسببين بأحداث الشغب وتدمير ممتلكات الجامعات وتطبيق أقصى العقوبات عليهم لما

---

(87) أحمد جميل شاكر.- ماذا يجري في جامعاتنا.- الدستور.- (الأحد 2013/4/14).- ص6.

شجع طلبة آخرين في بعض الجامعات من ممارسة العنف الذي وصل إلى حد القتل كما حدث في مؤتة والبلقاء والأردنية والى جرح المئات كما حدث في معظم الجامعات.

ويضيف قائلاً: لقد غابت عن جامعاتنا سياسة الحوار والتوعية ببعض المفاهيم وفي مقدمتها مفهوم الجهوية والعشائرية وأنه قبل إعلان قبول الطالب في الجامعة عليه أن يتعرف على واجباته قبل حقوقه وأن يعرف الخطوط الحمراء والعقوبات التي ستلحق به عند إلحاقه الأذى بالآخرين أو الممتلكات وأنه لا بد من تنفيذ العقوبات بمنتهى الشدة والحزم و أن الاستهانة بعملية المشاجرات والعنف والاجرام الجامعي وأنها ستفضي الى المصالحة على سدر فنجان قهوة هي التي تقف وراء هذا الاستهتار وعدم الخوف من ممارسة العنف.

أخيراً يطالب الكاتب بعقد مؤتمر وطني يشارك فيه كل مكونات المجتمع الأردني من مؤسسات دينية وتعليمية و أكاديمية وخبراء في علم الاجتماع والاقتصاد ورجال قانون و إعلام وعشائر لدراسة هذه الظاهرة وأن يتم إعطاء هذا الأمر الأهمية القصوى، وليس عن طريق الهبات والمعالجات الآنية والسطحية وأن قضية الجرائم الجامعية أو ما يسمى بالعنف الجامعي يجب أن يحتل الأولوية لدى مكونات المجتمع الأردني والمؤسسات الرسمية.

* العنف الجامعي... والتوترات الاجتماعية(88)

أما إبراهيم بدران فقد كتب في جريدة الدستور عن أسباب العنف الجامعي وأوجزها في تسعة أسباب:

الأول، سياسي: فالاحتقان السياسي العام لم يجد طريقه إلى الحل حتى الآن، وتزداد حدته مع أحداث الربيع العربي، وبطء الحكومات في تحقيق توافق وطني. وقانون الصوت الواحد ومنذ 20 عاماً راح يعمل على تفتيت وتقسيم المجتمع. وأصبحت الدائرة المحلية، والعصبية العائلية بالمفهوم الضيق، هي مركز القوة الذي يوصل النائب إلى البرلمان، ويستند إليها البرلماني والسياسي.

الثاني، اقتصادي: فالأوضاع الإقتصادية المتفاقمة منذ سنوات، والناشئة عن البطالة وارتفاع الأسعار، وجمود الدخل، بسبب غياب البرامج الاقتصادية الناجعة وخاصة في المحافظات والأرياف، كل ذلك وضع المجتمع بأسره، وفي مقدمته الشباب وذويهم، تحت ضغوط نفسية متزايدة قابلة للانفجار في أي لحظة.

الثالث، تربوي تعليمي: فالترفيع التلقائي، وغياب الاحترام للمعلم والتعليم، وتآكل المدرسة، وضعف المناهج، كل ذلك انتقل إلى الجامعة. كذلك فإن ازدحام الطلبة، وطول أوقات الفراغ، والحشو الزائد في كثير من المناهج، جعل تفاعل الطالب مع متطلبات

---

(88) إبراهيم بدران.- العنف الجامعي والتوترات الاجتماعية.- الدستور.- (الاثنين 2013/4/22).- ص35.

التربية والتعليم في مراحله المختلفة ضئيلاً للغاية. خاصة وهذا هو الأخطر أن المدرسة والجامعة كليهما لا تعطيان لصقل شخصية الطالب وبنائها أهمية تذكر أو وقتاً كافياً.

الرابع، خدمة العلم : إذ تدل تجارب الشعوب دون استثناء على أن ليس هناك من مدخل أعلى كفاءة وأسرع نتائج لصهر المجتمعات وتقوية نسيجها،و تحويل المحلي إلى الوطني من انخراط الشباب في خدمة العلم بعد الثانوية العامة مباشرة، ولمدة لا تقل عن (6) أشهر. وخلال هذه الفترة يتم إسقاط الحواجز النفسية والجهوية وتثقيف وتعليم الشباب شتى المهارات، وصقل الشخصية الوطنية من خلال المشاركة والمعايشة، في إطار القانون والنظام والمواطنة والدولة والانضباط.

الخامس، الثقافي: فهناك غياب حقيقي للثقافة الوطنية الجامعة، القائمة على أسس علمية وفكرية عميقة، والتي تظهر التنوع كعنصر أساسي في تقدم المجتمع وإبداعاته. هذا إضافة الى ضآلة التفاعل الثقافي المتطور والمتجه الى الأرقى للشباب بسبب العزوف عن القراءة، وارتفاع أثمان الكتب العلمية والفكرية والثقافية، وغياب البرامج الفنية والثقافية والفكرية الراقية والمستمرة في وسائط الإعلام. إن الاكتفاء بتكرار عبارات الوطنية لا يغير من الحالة النفسية للشباب.

السادس، المجتمعي: فحياة الشباب والجامعية بشكل خاص تخلو من النشاط المجتمعي القائم على المشاريع المشتركة المكثفة، والتي ينبغي أن تكون جزءاً من تحصيل الطالب الحقيقي وليس مجرد نشاط شكلي. إن إضافة المشاريع العلمية والتطبيقية والبحثية في جميع سنوات الدراسة وخاصة لطلبة الانسانيات لتكون جزءاً أصيلاً من الدراسة، من شأنها أن تعطي الطالب الفرصة للتفاعل مع مشكلات المجتمع ولقبول الأخرين. كذلك فإن التواصل من قبل المدرسة والجامعة مع المجتمعات المحلية وذوي الطلبة بشكل منتظم ومتواصل يحتل أهمية كبرى.

السابع، النمط السائد: إن صورة الدولة في ذهن الشباب مهزوزة للغاية، وتعتورها مآخذ شائكة هنا وهناك. فالانطباع السائد لديهم يتمثل في سيادة الواسطة والمحسوبية والفساد، وانتشار سياسات الاسترضاء والتنافع، وتوزيع الامتيازات، بما فيها القبول في الجامعات والوظائف،على أسس غير الكفاءة والجد والاجتهاد.

الثامن، القانون والعدل والمساواة: فالشاب يشعر أن قوة الواسطة والعزوة هي التي لها السيادة والسلطة حتى على الدولة و مؤسساتها، وليس القانون. وهو موقن بأن أي إجراء تأديبي أو عقوبة وفق القانون أو حتى مخالفة سير سوف يتم التراجع عنه تحت ضغط العائلة والعشيرة والنواب والسياسيين الذين وصلوا أساساً بدعم العشيرة والعائلة.

التاسع، الفنون والإبداع والرياضة: إن حفظ مفردات العلم والمعلومات المجردة، لا تغير من شخصية الشباب، ولا تطور من عقولهم وطريقة تفكيرهم. إن ما يدخل التغيير، بالإضافة للعمل المنتج، هو الفكر والفلسفة والفنون والرياضة، وإطلاق إمكانات الإبداع والاكتشاف والمغامرة لدى الشباب في سن مبكرة، في المدرسة والجامعة، وفي معسكرات صيفية منظمة. وهو ما تفتقده الجامعات والمدارس ويفتقده الشباب عموماً.

* العنف الجامعي.. مشاهد مؤلمة لا تمت للصروح العلمية بصلة(89)

وكتب أنس صويلح في جريدة الدستور: تحولت ساحات عدد من الجامعات الرسمية الى ميدان للمشاجرات والاقتتال خلال الايام الماضية نتج عنها وفاة طالب والعديد من الاصابات في مشاهد مؤلمة لا تمت للصروح العلمية والاكاديمية بأي صلة وتؤكد وجود خلل مزمن في تعامل الجهات المختصة مع هذه الظاهرة المؤرقة.

تكرار المشاجرات وتفاقمها ووقوع وفيات مؤشر خطير يجب ادراكه لان المتتبع لواقع المشاجرات يؤكد انتشارها كالوباء خارج الحرم الجامعي ليصل الى محافظات اخرى، ما يزيد الطين بلة ويوقع المزيد من الجراح في صروحنا التعليمية العريقة.

ويرى أنس صويلح أن: كل ما يجري لا يمكن ان يواجه الا بقوة الدولة والقانون وباتخاذ الحكومة لاجراءات قانونية رادعة بحق مثيري الفتنة والشغب ومعاقبة كل المتورطين في التهجم على حرمات الجامعة واملاك الدولة واظهار جدية اكبر في التعامل مع حلول تردع الجميع وتحرم عليهم تكرارها للحد من تلك الظاهرة المريبة.

ومما يثير القلق أكثر، هو تحول مسارات العنف التقليدي والعادي والمألوف الى فرصة للصدام مع الدولة والاعتداء على مؤسساتها، ما قد يؤدي الى تهديد الامن والسلم الاجتماعي.

العنف الجامعي الظاهرة القديمة المتجددة اصبحت كالجرح الغائر في الجسد، يستدعي برنامجاً وطنياً حازماً واضح المعالم على مستوى مجلس التعليم العالي ومؤسسات المجتمع المدني والفعاليات المجتمعية والغيورين على هذا الوطن عامة لوضع برنامج وطني أشمل من استنكار في الندوات في فنادق وبهرجات إعلامية، ولقاءات لا تعدو كونها حلاً مؤقتاً لحظياً.

* أحداث "مؤتة"(90):

وكتب أحمد جميل شاكر مرة أخرى عن العنف الجامعي قائلاً: لو عدنا إلى الدراسات والأبحاث التي أعدت عن ظاهرة العنف الجامعي في الأردن لامتلأت الرفوف والمكتبات، وأن كل الندوات التي عقدت قامت بتحليل علمي لهذه الظاهرة وتوصلت إلى توصيات قابلة للتنفيذ، لكن شيئاً من هذا لم يتم تنفيذه على أرض الواقع. والآن، ونحن ننظر بخطورة بالغة إلى ما حدث في جامعة مؤتة، من إصابات، وحرق مباني، وأشجار، واستعمال الأسلحة النارية، والقنابل الحارقة، فإنه يجب اتخاذ خطوات عاجلة، وأخرى آجلة للحد من هذه الظاهرة.

(89) أنس صويلح.- العنف الجامعي.. مشاهد مؤلمة.- الدستور.- (الخميس 2013/4/4).- ص13.
(90) أحمد جميل شاكر.- أحداث مؤتة.- الدستور.- (الأربعاء 2012/7/18).- ص13.

لقد كانت أعمال الشغب تقع على خلفيات وطنية ومواقف سياسية، لكنها في السنوات العشر الماضية تقع على خلفية غريبة على مجتمعنا، ولدينا مسلسل طويل بحوادث أسفرت عن إصابات، وحتى وفاة أحد الطلبة نتيجة هذه الأعمال، وهناك أحداث العنف الناجمة عن الاستغلال السلبي للعشائرية أو الجهوية، والتعصب البغيض.

بداية لا بد من اتخاذ إجراءات حاسمة ورادعة تتمثل بطرد كل من شارك في أعمال الشغب، وأن لا تقبل رئاسة الجامعة وتحت أية ضغوطات عودة هؤلاء إلى مقاعد الدراسة، وأن يتم تغريمهم كل الخسائر المادية التي وقعت في الجامعة نتيجة أعمال الحرق والتكسير، وإطلاق العيارات النارية.

ويرى أحمد جميل شاكر أنه: لا بد من اتخاذ إجراءات عاجلة بمنع قبول الطلبة من ذوي المعدلات المنخفضة حيث ثبت بأن معظم الذين يشاركون في أعمال الشغب هم من الذين دخلوا الجامعات عن طريق الاستثناءات، وأن الاستثناءات يجب ان تكون برفع الرسوم والمصاريف، وليس بتوفير مقعد جامعي لطالب تكون علاماته متدنية على حساب طالب آخر حصل على معدلات عالية في امتحان الثانوية العامة، أو انهم من ذوي المعدلات التراكمية الجامعية المنخفضة أو المتوسطة.

ماهو دور الأمن الجامعي في مثل هذه الحوادث، وكيف يتم اختيار أفراده، إذ كيف تدخل كل هذه الأسلحة إلى جامعة مؤتة ولم يقوموا بضبطها أو حتى منع عشرات الملثمين من اقتحام الجامعة وأنه كان بالإمكان الاستعانة بقوات الدرك خارج الجامعة ليقوموا ليقوموا بدورهم وليس بعد احتدام الاشتباكات داخل الجامعة.

جامعاتنا ما زالت عاجزة عن ملء أوقات فراغ الطلبة بما يزيد معرفتهم وتحصيلهم العلمي وصقل شخصياتهم ويقوم سلوكهم ويصهرهم في بوتقة واحدة.

* جامعاتنا... ساحات الوغى![91]

وكتب باتر وردم في جريدة الدستور: في الوقت الذي كنا نتناقش فيه حول تشكيلة الحكومة الجديدة، كانت جامعاتنا الحكومية تتحول في يوم واحد إلى ساحات حرب طاحنة بين شباب الوطن من التجمعات العشائرية المختلفة. معارك الجامعات تسببت في عدة إصابات وطعنات وحرائق

(91) باتر محمد علي وردم.- جامعاتنا... ساحات الوغى.- الدستور.- (الثلاثاء 2013/4/2).- ص16.

وتكسير ممتلكات وتدخل الدرك وتعليق الدوام الرسمي، لتضاف إلى سلسلة لا تنتهي من المعارك الجامعية التي حدثت في السنوات الماضية.

تحدثنا كثيراً حول العنف الجامعي. عقدنا الندوات والمؤتمرات وأنتجنا الدراسات والاستطلاعات وتم نشر الكثير من المقالات والتصريحات ولكن الأمور تزداد سوءاً. القضية تتعلق بأمر واحد هو القانون ولا شئ غيره. من يتسبب ويشارك في المشاجرات الجامعية يحصل في النهاية على عفو أو تخفيف للعقوبة بعد تدخل الوزراء والنواب والمخاتير والشخصيات السياسية والشيوخ وغيرهم من مكونات شبكة العلاقات الاجتماعية التي تحمي تجاوز القانون وترسخه كممارسة تعكس مدى القوة التي تتمتع بها هذه الشبكات.

عندما يصل الطالب إلى مرحلة يعرف فيها أنه في اللحظة التي يرفع فيها عصا للضرب والتكسير أو يشعل ابسط حريق سيكون قد قضى على مستقبله الدراسي سوف يفكر ألف مرة قبل أن يتصرف بهذه الطريقة. لكنه عندما يدرك وبفضل التربية المغلوطة أنه سيكون بمنأى عن المساءلة والعقاب فلا يوجد أي سبب يمنعه من تجاوز القانون.

التوعية جيدة وكذلك التعليم والتثقيف والنصح والوعظ والإرشاد، ولكن بدون قانون وحزم لا يمكن إيجاد حل لأزمات العنف الجامعي. العقوبات الحازمة وغير القابلة للنقض هي الخطوة الأولى وبعد ذلك الحلول الناعمة التي ثبت أنها لا تقدم ولا تؤخر!

* نحو ائتلاف جامعي طلابي اجتماعي لمنع العنف![92]

وفي مقال آخر يقول باتر وردوم: بدأ شهر نيسان الحالي بأحداث العنف الأليمة في جامعة مؤتة والتي نجم عنها وفاة الشاب المرحوم اسامة الدهيسات. ايام وساعات كثيرة من ردود الأفعال الغاضبة نتجت عن هذه الحادثة ولكنها اختفت تدريجيا دون أن تحدث تغييرا يذكر، لتأتي مأساة جامعة الحسين بن طلال في نهاية نفس الشهر آخذة في طريقها أرواح أربعة ضحايا منهم الموظف عضو الهيئة التدريسية، والشرطي، والطالب الزائر، والطالب المسجل في الجامعة في انعكاس مأساوي لمدى اتساع نطاق الضحايا في هذه الأحداث الجنونية.

لا يمكنني في هذا السياق إلا أن أطالب من جديد بالتوجه السريع نحو تنفيذ القانون وبطريقة صارمة واضحة لا تهاون فيها تجاه كل من يشارك في هذه الجرائم والتي لا يمكن أن نبقى نَصِفها في خانة المشاجرات الصبيانية بعد أن اصبحت تتضمن القتل والاستخدام الدائم للأسلحة النارية.

---

(92) باتر محمد علي وردم.- نحو ائتلاف جامعي طلابي اجتماعي لمنع العنف!.- الدستور.- (الأربعاء 2013/5/1).- ص18.

ويرى وردم أن التوعية جيدة، والمحاضرات التثقيفية مسلية، والحديث عن "فقدان الوازع الديني" والقيم الاجتماعية والسلوك القويم كله مهم، ولكن لا شيء ابدا من هذا يمكن أن يمنع العنف الجامعي دون هراوة القانون التي يجب أن تقع على رأس كل متسبب بهذه الأحداث.

ربما حان الوقت لأن تتخذ الجامعات الخطوة الأولى، وأن يعلن أعضاء الهيئات التدريسية والموظفون والطلبة وحتى أهاليهم "ائتلافاً" ما، يمتد عبر كافة الجامعات ويدافع عن حق الجميع في بيئة تعليم جامعي مناسبة وأن يقف هذا الائتلاف الجامعي- المدني بشكل واضح ضد كافة محاولات تخليص الطلبة المشاغبين من مسؤولية جرائمهم وكذلك توجيه اشد التهم إلى من يشارك في المشاجرات من خارج الجامعات والعمل على تعديل قانون العقوبات ليتضمن رادعا اشد، لحالات المشاجرات. بعد أن يتم تطبيق القانون وبشدة وحزم عادلين، يمكن بعد ذلك تنظيم المحاضرات والندوات التوعوية والتثقيفية حول أضرار العنف الجامعي.

هذا الائتلاف يمكن أن يقدم - أيضاً- مقترحات واضحة لسياسات القبول الجامعي وإدارة الأزمات في الجامعات تحقق تغييرا جذريا عما هو متبع الآن من سياسات ثبت فشلها، ويمكن له أن يشكل منظومة مدنية واجتماعية مهمة في تطوير التعليم العالي على مستويات شمولية ولكن الدور الأهم له سيكون "أداة ضغط" اجتماعي وسياسي وهذا من حق كافة المدرسين والموظفين والطلبة وذويهم والمجتمع بشكل عام، والتصدي لهذا السرطان الذي ينهش الجامعات

* العنف الجامعي أسبابه وعلاجه(93)

ويرى حسان خريسات الكاتب في جريدة الدستور أن: ما يحصل في داخل الحرم الجامعي الاردني، يدق ناقوس الخطر الحقيقي لأن المشاهد التي تناقلتها الأوساط الاعلامية، لا تسر الخاطر، ولا تنسجم والمبادئ الأساسية، ولا تتطابق والأخلاقيات العلمية، إذ ان الانتقال بالعنف والتصادم بين الطلبة بعضهم البعض، ودخول الأجهزة الأمنية طرفاً في تلك الصدامات، يعني ان عنوان ومهمة الجامعة، انتقلت من عالم البحث العلمي، والمحاضرات والبحوث، والإصرار على إيجاد المعلومة المفيدة إلى عالم آخر، لا علاقة له بالعلم والمعرفة، بل أنه يتناقض مع جميع المبادئ المعرفية والعلمية والثقافية، وإذا أردنا أن نناقش الأمر بجدية فان القول الصواب في ذلك، يذهب إلى أبعد مما يحدث، في ملامسته لجوهر الخطر، وهو ان أي عمل داخل أروقة الجامعات

---

(93) حسان خريسات.- التصدي لعنف الجامعات.- الدستور.- (الأحد 2013/5/5).- ص37.

الاردنية، إنما يهدف إلى تقويض العلم والمعرفة بالدرجة الاولى، واشغال الأدوات السليمة التي تعمل على بناء المجتمع، وتحويلها إلى معاول هدم وتخريب له.

إن الذين يحرصون على حاضر ومستقبل الاردن، عليهم العمل ليل نهار لإبعاد السياسة والتناحرات والعبثية من الوسط الجامعي، فهناك مشاهدات لأطراف تريد تفعيل حضورها السياسي أو العشائري، او المناطقي الذي لا بد وان يقابل، بالتأكيد على أن الجو العام "عندنا" يحتاج إلى "العقلاء" فقط واعترافنا بهذه الحقيقة، هو الأساس لدرء الأخطار التي قد تنجم عن تفكير "ضيق" أو "مسموم" يفضي إلى نتائج سلبية، إن لم تكن كارثية.

* "العنف المجتمعي" الحقيقة الغائبة[94]

ويتساءل الكاتب جهاد المومني في جريدة الرأي: من أطلق النار، ولماذا، وكيف أدخل السلاح الناري إلى الجامعة [*]، كلها تفاصيل غائبة عن المشهد وعن الاخبار ولم نعرفها رغم المحاولات الحثيثة للوصول الى وسيلة اعلام واحدة تعرف ما جرى بالضبط او سمح لها الإطلاع على التحقيق، بل يبدو وكأن لا احد يكترث لهذه التفاصيل بالمطلق مع أنها أهم كثيراً من المعالجة المضطربة للحدث المؤسف والمحزن، ففي نهاية المطاف هناك ضحايا ولهؤلاء أهل لديهم شعور أن مسؤوليتهم الآن تقضي بتحصيل حقوق المتوفين ما دامت الجهة الرسمية وهي الحكومة تستعين بوجهاء العشائر لفك الاشتباك وليس لوضع حلول نهائية تعيد للدولة هيبتها وتنهي الى غير رجعة قضية الصراعات المسماة عنفا مجتمعيا مع ان لها اسبابا اجتماعية وسياسية واقتصادية وغير ذلك، وبالمناسبة فان فكرة (العطوة العشائرية) أو اتفاق التهدئة أو الهدنة -كما أسماها أحد النواب- بين الدولة من جهة وذوي الضحايا من جهة أخرى، فكرة نتجت داخل البرلمان بمقترح لاحد النواب، ويبدو انها اعجبت المعنيين لدرجة الترحيب الفوري بها مع ان غالبية الاصوات نادت بتدخل الجهات الامنية لوضع حد نهائي لما يجري منذ مدة في جامعاتنا او في بعضها، والحل النهائي بمفهوم دولة القانون يقوم على اساس قانوني قضائي لا على اسس عشائرية يتطلب تطبيقها التنازل عن حقوق الاردنيين بمحاسبة الجناة وضبط الامن وبسط هيبة الدولة وجعل الأ ردن بلداً آمناً كما كان طوال تاريخه.

ويتابع جهاد المجالي: ولكن الدولة باجهزتها المختلفة مسؤولة عن معرفة كل تفصيل يؤدي الى احداث دامية أصبحت تتكرر كل أسبوع تقريباً، ثم لماذا لا تذكر مثل هذه التفاصيل، ولماذا لا

(94) جهاد المومني.- "العنف المجتمعي" الحقيقة الغائبة.- الرأي.- (الأحد 2013/5/5).- ع15532، ص19.
(*) جامعة الحسين بن طلال.

يجري اطلاع الاردنيين على معلومات صحيحة عن الدوافع الحقيقية وليس المعلنة او التي تعلن في كل مرة عن مشاجرات وهي القصة التي لم تعد تقنع احداً، فالاشاعات تقول ان ثمة من يتعمد زرع الفتنة بين العشائر الاردنية لاشغالها بنزاعات داخلية فيما بينها، وثمة اشاعات تقول ان العنف الجامعي مفتعل ويخطط له ويدبر من جهات خارجية او يراد للاردنيين ان يفهموا الامر كذلك.

* ظاهرة العنف الجامعي مسؤولية مشتركة[(95)]

يقول الدكتور جورج طريف: ما من شك في أن مشاهد العنف في جامعاتنا التي تطل بين فترة وأخرى اصبحت من الظواهر المقلقة والمؤسفة والمؤلمة في آن واحد وكان آخرها ما شاهدناه في جامعة مؤتة.

نحن نعلم انه كتب الكثير عن هذه الظاهرة في وسائل الاعلام المختلفة كما اجريت العديد من الدراسات العلمية عليها باشراف اختصاصيين من مختلف جامعاتنا ومؤسساتنا العلمية والاجتماعية وعقدت العديد من المؤتمرات والندوات التي ناقشت هذه المسألة وشاركت فيها مختلف المؤسسات المعنية. ودرست هذه المؤسسات الظاهرة من مختلف جوانبها وخرجت بتوصيات قيمة عرضت الأسباب التي تقف وراء ظاهرة العنف المجتمعي والجامعي وابرز الحلول للتغلب عليها.

لكن السؤال الذي يطرح نفسه في هذا الاطار هوهل تم تنفيذ هذه التوصيات والمقترحات ام انها بقيت حبرا على ورق وتم الاحتفاظ فيها في ملفات الجامعات وانتهت المشكلة بانتهاء المؤتمر او الندوة او الحلقة الدراسية.... ؟ وعلى سبيل المثال لا الحصر هل تمت معالجة مشكلة الفراغ التي تعتبرمن اهم المشكلات التي يعاني منه الطلبة في جامعاتنا ؟ وهل تم تحقيق المرتكزات الأربعة التي تحقق الامن والسلام في المجتمع والجامعة وهي الامانة والعلم والحرية والعدالة..؟ وهل تمت إعادة النظر في منهاج التربية الوطنية وطرق واساليب تدريسها في الجامعات والمدارس والكليات.....؟ وهل يتم تطبيق القانون وأسس القبول على الجميع لضمان سيادة العدل والمساواة وتكافؤ الفرص.....؟

أخيراً يقول الدكتور طريف: وما من شك في ان اتباع سياسات متخصصة على المستوى الوطني تضمن زيادة التفاعل بين الطلبة والهيئات التدريسية عن طريق الحوار العلمي المدروس والاهتمام أكثر بالقيم الروحية وتعزيز مفهوم التكافل الاجتماعي بشكل عام وتغليب المصلحة الوطنية على المصالح الفردية وصولا إلى مجتمع عصري تسوده قيم العدالة وتكافؤ الفرص وقوة

---

(95) جورج طريف.- ظاهرة العنف الجامعي مسؤولية مشتركة.- الرأي.- (الجمعة 2013/4/19).- 15516، ص9.

القانون والتشدد في تنفيذ العقوبات بحق الطلبة الذين يتسببون في إثارة العنف والمشكلات في المجتمع الجامعي كلها خطوات تضمن خلق مجتمع مدني حيوي يتصدى بقوة لهذه الظاهرة ويضع حدا لاستمرارها.

* هل نغلق جامعاتنا؟(96)

وكتب حازم مبيضين في جريدة الرأي: تؤشر الاحداث الأخيرة في جامعة مؤته وغيرها، إلى حالة من الفلتان لايمكن السكوت عنها، خصوصاً بعد أن "تسلّح" طلبة العلم بالأسلحة النارية، متخطين فترات التسلح بالعصي والحجارة والأسلحة البيضاء، متجاوزين الهدف الافتراضي من التحاقهم بالجامعات، وهو التسلح بالعلم، وبعد مؤتة علّقت جامعة الزيتونه الدراسة بسبب اندلاع مواجهات بين الطلبة، لم تصل حد الاشتباك بالنيران، واقتصرت على السلاح الأبيض، وفي جامعة جرش اندلعت مواجهات مشابهة، وإن أنكرتها رئاسة الجامعة، وقبلها وبعدها وفي كل جامعاتنا ابتداءً بالجامعة الأم، ووصولاً إلى آخر كلية جامعية، بات على الطالب عدم الذهاب "لتلقي العلم" في جامعته، دون حمل السلاح المناسب للدفاع عن نفسه.

ثمة خلل في الأنظمة التي يقبل بها الطالب للدراسة في جامعة ما.

لقد كان من دواعي فخر الأردني بوطنه، ما كنا نسميه النهضة التعليمية، التي اجتذبت للدراسة أعداداً لايستهان بها من أبناء الأقطار العربية، مثلما كانت فرصة لتعظيم الإستثمار في هذا المضمار، غير أن الواقع الراهن والمؤسف، ليس أكثر من بيئة طاردة، خصوصاً لجهة تحرش البعض بالطلبة الوافدين، على خلفيات مشاعر إقليمية لم نعتدها، وليست من أخلاقنا في شيء، حتّى ليبدو أن ما كنا نعتبره مكسباً تحول إلى وبال يؤثر سلباً على علاقات بلدنا بالاشقاء وهي التي بذلنا جهد سنوات طوال لتكون متميزة ومفيدة ومنتجة، كما أن أحداث العنف الأخيرة وهي مستمرة ومتفاقمة تهدم كل فكرة إيجابية عن قطاع التعليم العالي، الذي اعتبرناه رافداً من روافد الاقتصاد الوطني، سواء لجهة اجتذاب طلبة من خارج البلاد، أو لجهة تخريج جامعيين أردنيين، لتأكيد مقولة إن الإنسان هو أغلى ما نملك.

ويتابع حازم مبيضين القول: كنا وما زلنا نأمل أن تواصل جامعاتنا دورها، فتخرج أفواجاً من المتنورين، القادرين على العطاء، لا أن ننتظر منها بلاغات نعي الشهداء، على خلفية نعرات طارئة على مجتمعنا، وإذ نشعر بالأسى والفاجعة، ونحن نودع الطالب الشهيد أسامة الدهيسات، الذي كان أمل عائلته، فاننا نحمل مسؤولية غيابه لغياب الحزم في التعامل مع الطارئين على

(96) حازم مبيضين.- هل نغلق جامعاتنا؟.- الرأي.- (السبت 2013/4/13).- ع15510، ص6.

جامعاتنا، الذين حولوها إلى ساحات للزعرنة والبلطجة والرعونة، كما أن من واجب الجهات المعنية اللجوء إلى أقصى درجات الحزم في التعامل مع المتسببين بتلك الأحداث ومنعهم نهائياً من الاقتراب من أسوار الجامعات، التي قد نجد أنفسنا أمام خيار وحيد وهو إغلاقها.

* العنف الجامعي.. عُرف السبب.. وبطل الحل![97]

ويرى حاتم العبادي في جريدة الرأي أن: جميع الحلول لظاهرة "العنف الجامعي" بإعتباره جزءا من العنف المجتمعي، انحصرت في خيار "الاقصاء"، لا تقديم الحلول الناجعة والقائمة على دراسات علمية، رغم توفرها في ادراج المسؤولين بكثرة.

الحلول التي قدمت من المختصين والمتابعين وتلك التي حملتها "ردود الفعل"، ذهبت بإتجاه تغليظ العقوبات بحق المتورطين وفصلهم من جامعاتهم، فيما ربط اخرون سبب وقوع تلك الحوادث بقبول طلبة بمعدلات متدنية.

فالخيار الاول القائل بفصل الطلبة، ليس بحل وليس موضوعيا، من جهة انه يتعامل مع تلك الحوادث بشكل مجتزأ، بإعتبار ان الحرم الجامعي، ليس جزءا من المجتمع، وان طرد الطالب المتسبب بتلك المشاجرات من الجامعة، هو نقل للحالة من الحرم الجامعي الى مكان ارحب واوسع وهو المجتمع.

أما الخيار الثاني الذي علق المشكلة على اكتاف الطلبة اصحاب المعدلات المتدنية، ايضا ليس منطقيا، إذ ان جميع الطلبة المقبولين بالجامعات سواء الرسمية او الخاصة معدلاتهم ضمن الحدود التي تسمح بها اسس القبول، بمعنى أن معدلاتهم تصنف بالمعدلات المقبولة، وليست المتدنية.

ويرى حاتم العبادي كذلك أنه: تتداخل عوامل كثيرة، عند الاجابة على هذا السؤال، فالوضع الاقتصادي الصعب أحدها، عدم توفر العدالة والشفافية وتكافؤ الفرص أيضاً عامل آخر، وكذلك دور الاسرة والمدرسة تناقص في خلق وتربية جيل واع، ولأسباب مرتبطة بالظروف الاقتصادية وعدم توفر العدالة والشفافية وتكافؤ الفرص.

ولعل القصة، بدأت من رأس الهرم بالجامعة (رئيسها)، فبعد أن كان رؤساء الجامعات يتبارون ويتنافسون فيما بينهم بما فيه خدمة المؤسسة وطلبتها وموظفيها، بموجب صلاحيات منحها لهم القانون، إلا ان ذلك الواقع تغير، حيث بات رئيس الجامعة، في مصاف موظف لدى وزير التعليم العالي، بحكم أنه رئيس مجلس التعليم العالي، الذي له صلاحية التنسيب بتعيين رئيس

---

(97) حاتم العبادي.- العنف الجامعي: عرف السبب وبطل الحب.- الرأي.- (السبت 2013/4/13).- 15510.- محليات ص2.

الجامعة وإنهاء خدماته، ما جعل الاهتمام الوظيفي يبتعد عن تطوير المؤسسة الى تحقيق الانجازات لنيل رضى المسؤول.

هذا الواقع، انسحب أيضاً إلى داخل الحرم الجامعي، على مختلف المستويات الاكاديمية من عميد إلى رئيس قسم الى أستاذ وغيرها من الرتب الاكاديمية، إذأصبح التعامل مع الامور لمصالح شخصية، وأن الانجاز هدفه نيل الرضى وتحقيق المكتسب، لا خدمة المؤسسة والطلبة.

ومع الوضع الاقتصادي الصعب وعدم تكافؤ الفرص وغياب العدالة، تخلت الجامعات عن أدوار مهمة لها ليقتصر دورها على التعليم التقليدي لا النوعي، فعمادات شؤون الطلبة بات دورها تقليدي وكذلك اعضاء هيئة التدريس، الذين باتت اولويتهم توفير لقمة العيش لأبنائهم.

وفي ظل هذا الواقع، أصبحت العلاقات داخل البيئة الجامعية، مرتبكة، فعلاقة الطالب مع استاذه قائمة على الخوف والانتقام، وعلاقة الطالب مع زميله قائمة على العنف والرفض وعدم احترام الاخر، وعلاقة الطالب مع الهيئة الادارية قائمة على الاستقواء والضد، كما ان علاقة المدرس مع رئاسة الجامعة قائمة على المصلحة والمنفعة الشخصية.

وأخيراً يرى حاتم العبادي أن: العنف الجامعي، لا ينتهي بقرارات إقصائية، وإنما يحتاج الى تغيير سياسات ونهج في مؤسسات التعليم العالي، التي طالما تغنى الأردنيون بأنها "الأفضل والأجود".

* العنف[98]

ويقول حمدان الحاج الكاتب في جريدة الدستور: استراتيجية جديدة تبحث اسباب ومسببات العنف الدائر في الجامعات الخاصة منها والعامة يستخرجها علماء اجتماع وباحثون في الدراسات الاستراتيجية توصلوا الى جملة من الحقائق مفادها أن أحد أهم أسباب العنف الجامعي ومرتكبيه هم من الطلبة الذين قبلوا في هذه الجامعات وهم أصحاب المعدلات المنخفضة.

ولا تخفي النتائج أبداً تلك الفئة الطلابية التي قبلت على أساس الاستثناءات باشكالها المختلفة خاصة وأن من جاء بالاستثناء هو طالب يفتخر انه قفز عن الآخرين ووصل إلى ما لم يستطيعوا الوصول إليه.

ولم تستثن الخلاصات التي وصلت الى الجامعات لتاخذ العبرة منها وتناقشها فيما بين المدرسين انفسهم وبينهم وبين طلابهم الى بعض سلوكيات الواسطة والمحسوبية التي تمارس داخل الجامعات وعدم الالتزام بتطبيق تعليمات الجامعات فيما يتعلق بالعقوبات لتدخلات خارجية.

---

(98) حمدان الحاج.- العنف.- الدستور.- (الثلاثاء 4 كانون أول 2012م)).- ص13.

فلو سمع كثيرون كيف هدد رئيس الجامعة الأردنية أنه لن يسمح بالواسطة ولن يعيد طالباً قام بالتكسير أو الاعتداء على مقدرات الجامعة ثم ليعود عن كل تلك التهديدات وهو الأمر الذي عاناه كثير من رؤساء الجامعات الذين كانوا يحلفون أغلظ الايمان أن لا عودة عن قرارات و إجراءات تتخذها الجامعة بحق طلبة خارجين على القانون والتعليمات والأنظمة وكان ذلك يحدث والدماء ساخنة والمواقف متشنجة وما إن تهدأ النفوس حتى تسري الواسطات في عروق أخرى غير تلك التي كان يحملها هذا الرئيس أو ذاك فيعود الطلبة ولا يبقى إلا التكسير والنفوس التي دفنت فيها الأحقاد والحنق والاحتقان.

الاستراتيجية التي اعتمدت مبدأ العمل الميداني والاحصائيات والدراسات تؤكد بما لا يدع مجالاً للتشكيك والمزاودة والتعمية ان الطلبة المتورطين باحداث العنف يعانون من انخفاض مستوياتهم الاقتصادية وفقدان التواصل الاجتماعي مع أسرهم.

ويرى حمدان الحاج أن الحل المطلوب هو أن تكون هناك إعادة نظر في اليات القبول الجامعي يأخذ مبدأ المنافسة والتحصيل العلمي والقدرات و إجراء امتحان للقبول يوفر للطلبة ذات الاسس ولا يبقي فقط على امتحان الثانوية العامة ليكون موجهًا لدراسة الطالب بالجامعة. ولكنها تبقى استراتيجية لا اكثر حيث لا بد من أن تكون هناك آليات فاعلة حقيقية رادعة بحق من يسيء الى التعليم العالي الأردني ابتداء من إلزام الطلبة والأساتذة بمدونة سلوك تقيم سلوك لتحويل الخطة الدراسية إلى واقع فعلي تنفيذي عملي يغير من النمطية والتقليدية ويخلق تفاعلاً إيجابياً وخلاقاً بين الطالب والأستاذ الجامعي على أن تسبقها مدونة سلوك بين الطالب وزميله على أن يتم ذلك كله بعيداً عن أعمال التخريب ودون تراجع ودون السماح لأية تدخلات عشائرية أو حزبية أو مجتمعية.



* عنف "الجامعات".. خطأ في التشخيص[99]

ويرى حسن الرواشدة الكاتب في جريدة الدستور أن: اختزال "العنف" في الجامعات فقط، وبتحميلها مسؤوليته، ليس جزءا من "خطاب" مسطح يحاول ان يغطي على "المشكلة" ويحشرها في زاوية معزولة، و إنما –أيضاً- محاولة غير بريئة للهروب الى عناوين غير دقيقة، هدفها "تصغير" القضية، وعزلها عما يحدث في المجتمع، وتبرئة "المتورطين" في إيصالنا الى "الحافة" من مسؤولياتهم، وايهام البعض بان "احوالنا" بخير باستثناء ما يحدث في حرم الجامعات.. هذا الذي يبدو "صوتا" نشازا يعكر مزاجنا العام.

ويرى حسن الرواشدة كذلك أننا لم ننتبه، ربما، الى ان "الجامعات" تعكس صورة المجتمع، والى ان طلابها والعاملين فيها هم من "طينة" هذا المجتمع يتحدثون باسمه ويمارسون افعالهم بالنيابة عنهم، ونحن –بالتالي- نرى "صورتنا" في مرآتهم، تعكس عافيتنا حين يكون لدينا عافية نتمتع بها، وتعكس "ازماتنا" واختناقاتنا واحباطاتنا حين تضل اقدامنا طريق الصواب.. ونفقد "مناعتنا" ضد العلل والامراض.

حين نتوجه الى "تطويق" العنف في الجامعات، دون ان نمرّ من "الحاضنات" التي انتجته داخل المجتمع، ودون ان نعترف "بالمراكز" التي سوقته والاخرى التي اوصلتنا اليه، فكأننا، عندئذ، نمارس العملية بالمعكوس، نحاكم النتائج والافرازات ونهمل الاسباب والمقدمات، نتعامل مع الجامعات "كمحميات" وننسى أن وراء اسيجتها "وحوشا" يمكن ان تتسلل في اية لحظة.. فيقع المحظور.

أخيراً، يقول حسن الرواشدة وباختصار: حرم الجامعات ليس اكثر من "شاشة" لعرض "فيلم" العنف، أما "الحواضن" التي خرج منها فهي داخل المجتمع، و"ابطال" العنف وضحاياه الذين ينتشرون في جامعاتنا ليسوا الا "ابناءنا" الذين يخرجون من بيوتنا ومدارسنا وتفرزهم مقرراتنا في التعيين والقبول.. اما السؤال "الغائب" الذي ما زلنا نلتف عليه فهو: هذا العنف صناعة من؟ ومسؤولية من؟ ومن المستفيدون منه؟ هل نذهب الى "الجامعة" لاستئصاله او نحاصر "ملاذاته" في المجتمع والدولة؟ هل نواجهه بالحوارات والمقترحات او بالمقررات والاجراءات؟ هل نحتاج فعلاً إلى "تغيير" قواعد اللعبة لنضمن تجفيف منابعه او ان حضوره في "المشهد" مع

---

(99) حسين الرواشدة.- عنف "الجامعات" خطأ في التشخيص.- الدستور.- (الأربعاء 2013/5/1).- ص18.

إدارة "أزمته" سيمكننا من اقناع انفسنا –مع كل حادثة- إ ننا بخير و أن ما يحدث في جامعاتنا هو مجرد استثناء وتحت السيطرة أيضاً؟

* من يقرأ؟[100]

أما حلمي الأسمر فكتب في جريدة الرأي: من الصعب على المرء أن يحصر ما كُتب في الأردن عن العنف الذي يمارسه الطلبة في الجامعات الأردنية، بعد أن أصبح ممارسة "اعتيادية" بين حين وآخر، وقد استفزت هذه الممارسة التي أخذت حجم الظاهرة عددا كبيرا من الباحثين والكتاب والأخصائيين الاجتماعيين، فصالوا وجالوا في استبطانها ومحاولة فهمها.

ذهب من كتب في تحليل وفهم ظاهرة العنف الجامعي مذاهب شتى، واجتهد كثيرون في محاولة وضع "بلسم" شاف لمعالجتها، وعقدت الندوات والمؤتمرات، وورشات العمل، ولكن الظاهرة بقيت في تنامٍ مضطردٍ، ويندر أن يمر أسبوع دون أن نشهد واقعة عنف جامعي في إحدى الجامعات الأردنية ، إلا ان هناك اتفاقاً على أن ظاهرة العنف الجامعي في الأردن تفاقمت في العقدين الأخيرين فقط، ولم تكن قبل هذا التاريخ ظاهرة مؤرقة!

يقول الدكتور موسى شتيوي: مضى الآن ما يقارب عشرين عاماً على أول مشاجرة جماعية في الجامعة الأردنية. بعد ذلك، تنقل العنف الجامعي بين الجامعات الأردنية. وكانت ترتفع وتنخفض وتيرة هذا العنف بين فترة وأخرى، بحسب الظروف.

والحقيقة أن هذه الاستراتيجية[*] التي وضعت يدها على الجرح لم تتخذ طريقها إلى التنفيذ ويبدو أنها ستبقى حبيسة الأدراج لوقت غير معلوم، كونها الوحيدة التي شخصت الحالة بطريقة علمية صارمة، ولكن تنفيذها يتطلب تغييرا جذريا في كثير من البنى الاجتماعية، وربما التشريعات والتعليمات التي تحكم سياسة القبول في الجامعات!

ترى الاستراتيجية أن أحد أهم أسباب العنف الجامعي ومرتكبيه من اصحاب المعدلات المنخفضة من الدارسين بالكليات الانسانية والاعمال وفئة بسيطة من طلبة الكليات العلمية، والفئة الطلابية التي قبلت على اساس الاستثناءات باشكالها المختلفة (الاستثناءات تأكل 80% من المقاعد ويتنافس الباقون على 20% فقط) اضافة الى بعض سلوكيات الواسطة والمحسوبية التي تمارس داخل الجامعات، وعدم الالتزام بتطبيق تعليمات الجامعات فيما يتعلق بالعقوبات لاسباب عشائرية وتدخلات خارجية. الاستراتجية أظهرت أيضاً أن الطلبة المتورطين بأحداث العنف يعانون من انخفاض مستوياتهم الاقتصادية وفقدان التواصل الاجتماعي مع اسرهم. ولهذا دعت الى ضرورة

(100) حلمي الأسمر.- من يقرأ؟.- الرأي.- (الدستور 2013/4/28).- ص20.
(*) استراتيجية الحد من العنف التي وضعتها وزارة التعليم العالي.

تطوير عادل لآليات القبول الجامعي بما يستند الى المنافسة والتحصيل العلمي والقدرات وإجراء امتحان للقبول ولا يبقي فقط على امتحان الثانوية العامة ليكون موجها لدراسة الطالب بالجامعة! فمن يقرأ؟

* العنف الجامعي(101)

وكتب خليل قنديل في جريدة الدستور: وكنّا قد تحدثنا وبشكل عميق عن ظاهرة العنف الجامعي التي بدأت تتجلى في جامعاتنا، وتحولت ظاهرة العنف الجامعي بسبب تكرارها الى حالة شجن اجتماعي اردني بات يتطلب الاسراع في استخراج القوانين الرادعة لمثل هذه الظاهرة الخطيرة، والى الاسراع ايضاً بدعوة علماء الاجتماع الى تدارس اسباب هذه الظاهرة الشاذة والعمل على الحد منها.

لكن الفشل كان بالفعل هو نصيب كل تدارسنا للحالة بدليل ان الحالة بدأت تستفحل وتتكرر كل شهر دراسي تقريباً. والسبب في اعتقادي هو حالة الدلال العجيبة التي يعيشها الطالب الاردني، من حيث اصرار عائلته على ابقاء مكان دراسته في ذات المدينة التي درس فيها مراحله الدراسية ابتداء من الابتدائي ومروراً بالمرحلة الاعدادية وانتهاء بالثانوية والجامعية.

إن المسألة على الصعيد السايكولجي عند ابن المحافظة التي توجد بها الجامعة يجعل الجغرافيا المكانية للجامعة تتحول الى ملكية خاصة لابن المحافظة هذا كي يمارس في المكان الجامعي كل عقده القبلية والتعصبية المتخلفة في تعامله مع المكان.

ولهذا نرى ان السبب الاصيل في ظاهرة العنف الجامعي ان ابن المحافظة يمشي في الحرم الجامعي بنوع من الاستعراض ومحاولة تملك كل الحرم الجامعي على اعتبار ان المكان الجامعي يعود بمرجعيته الجغرافية له وحده!!

ويرى قنديل: إ ن الطالب الأردني الذي درس في العراق أو في مصر، أو حتى الطالب الاردني الذي درس في جامعة أردنية بعيدة عن مكانه الولادي كان طالباً ملتزماً بقوانين هذه الجامعات.

نعم نحن بحاجة الى دراسات مختصة ومعمقة في هذه الظاهرة التي بدأت تشوه جامعاتنا التي هي أولاً واخيراً من ترسم لنا دائماً وعد التألق والتحضر.

* العنف الطلابي والتآمر على الجامعات(102)

---

(101) خليل قنديل.- العنف الجامعي.- الدستور.- (الثلاثاء 2013/4/2).- ص4.
(102) خالد حكمت الزعبي.- العنف الطلابي والتآمر على الجامعات.- الدستور.- (2012/5/20).- ص7.

ويرى خالد الزعبي الكاتب في جريدة الدستور أن أسباب العنف الجامعي عديدةمنها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأكاديمية داخل الجامعات وهناك اليوم عوامل خارجية تتدخل وتتآمرعلى هذه الجامعات من أجل اهداف خارجة عن نطاق جامعاتنا الهدف الأبرز منها هو هدم مسيرة التعليم العالي في الأردن وفي تحليل للأسباب السابقة نجدأن لكل طالب جامعي عقلية خاصة به مع تمسك في بعض الأحيان بمجتمعنا العشائري الذي له كل الاحترام فالعشيرة الاردنية لها دور كبير وهي إحدى مكونات الوطن ولاخلاف على ذلك لكن الطالب في الجامعات الاردنية الحكومية والخاصة لديه العديد من المشكلات التي يعاني منها الشعور بالأحباط والكبت المستمر والشعوربالنقص وسوء الاندماج والتكيف مع المجتمع الجامعي.

بالأضافة الى الأمور التي تستفز الطلبة منها الصراعات في أنتخابات مجالس الطلبة وأنحصار أغلب النشاطات والمشاركات التي تقوم بها وتنظمها عمادة شؤون الطلبة لدى أغلب جامعاتنا في بعض الطلبة دون غيرهم بسبب أنهم محسوبين لجهات داخل وخارج الجامعات ولاسباب مختلفةعلامها.

وبالإضافةإلى ضعف التحصيل الأكاديمي وهومن أهم أسباب الإحباط لدى الطلبة

* جامعات الأردن... لا تدعوا "غبار" العنف يخفي "ذهب" الإبداع(103)

وكتب رومان حداد في جريدة الرأي: تصاعُد العنف في الجامعات في الفترة الأخيرة وتركيز الإعلام على هذه الأحداث ساعدا على إعطاء الجامعات الأردنية صورة ترفض أن تلتصق بها، فما حدث في الجامعات الأردنية من مشاجرات استخدمت فيها العصي والحجارة وسماع دوي الرصاص داخل الحرم الجامعي يتجاوز ناقوس خطر، بل هو الخطر بعينه، فشبابنا الأردني بات يميل إلى حل مشاكله بعيداً عن أدوات الحوار والنقاش مستخدماً القوة الجسدية والحجارة ومختلف أشكال العنف، ليكون السؤال (من شوّه الجامعة؟ ومن شوه جيل الشباب، وهل هذا الجيل قادر على قيادة الأردن نحو مستقبل أفضل؟).

فما يحدث في الجامعات دخل بنا إلى قلب دائرة الخطر، ويجب العمل سريعاً لوقف هذا النزف الذي يصيب جامعاتنا، ولا بد من تقديم حلول حقيقية وناجعة لدخول الحياة الجامعية مرحلة جديدة ومختلفة عما هي عليه الآن على مختلف المجالات، ابتداءً من تعزيز مفهوم الحريات الأكاديمية داخل أسوار الجامعة، وتطوير المناهج الجامعية، ودمج الطالب في العملية (التعلمية) وعدم إبقائه متلقياً سلبياً في إطار عملية (تعليمية).

---

(103) رومان حداد.- جامعات الأردن... لا تدعوا "غبار" العنف يخفي "ذهب" الإبداع.- الرأي.- (الأحد 2013/5/5).- ع15532، ص18.

كل ذلك يجب أن يترافق مع تطوير المناخ العام للعمل الطالبي الجماعي داخل الجامعة في إطار من الحرية تساعد الطلاب الجامعيين على الاندماج في العمل العام والاشتراك في أية نشاطات عامة استناداً إلى مجموعة من الأفكار، وهو ما يعني أن الاختلاف بين الطلاب سيتحول من خلاف حول قضايا صغرى تحل بالقوة إلى اختلاف في الآراء يحل عبر المشاركة العامة التي تعتمد النقاش والحوار والإقناع.

* العنف الجامعي... من "التفريغ" إلى "التسطيح"... دولة ومجتمع بلا بوصلة(104)

وتابع رومان حداد الكتابة في الموضوع قائلاً:خلال العقدين الماضيين حدثت إزاحات نوعية في تركيبة المواطن الأردني وتركيبة المجتمع ككل، وكان من انعكاسات هذه الإزاحات أن تتحول جامعاتنا إلى ساحات عنف واقتتال، ليمتلئ فضاء الجامعات بالنزعات الجهوية والإقليمية، مدعوم بمخزون ثقافي قائم على القوة والفرض والكثرة، ففتحت كوة العنف وتسرب الموت، من دون سبب، إلى حرم جامعاتنا.

ظهور نزاعات على أسس جهوية أو عشائرية في الجامعات، أو وجود نعرات مختلفة داخل المجتمع مؤشر على فشل واضح في دور وزارة التربية التعليم وفشل المنهج التربوي والتعليمي خلال سنوات الدراسة في المدارس، ومرد ذلك أن المناهج الخاصة بوزارة التربية والتعليم لم يكن لدى واضعيها تصور واضح في كيفية بناء الشخصية الوطنية. كل ذلك ترافق مع تراجع دور الأسرة، فلم تعد الأسرة هي البوتقة الحاضنة والقادرة على التأثير في صياغة شخصية أولادها، ولم تعد هذه (الوحدة) المهمة تقوم بواجبها، بل أصبحت حاضنة (عمياء)، والسبب أن دور الأب تغير دون أن يعاد تعريفه وكذلك دور الأم وشكل العلاقة داخل منظومة الأسرة.

ويرى رومان حداد أن: على الدولة أن تقف في ساعة الحقيقة أمام ذاتها وتقدم حلولاً حقيقية وناجعة لدخول الحياة الجامعية مرحلة جديدة ومختلفة عما هي عليه الآن على مختلف المجالات، ابتداءً من تعزيز مفهوم الحريات الأكاديمية داخل أسوار الجامعة، وتطوير المناهج الجامعية، ودمج الطالب في العملية (التعلمية) وعدم إبقائه متلقياً سلبياً في إطار عملية (تعليمية)، كل ذلك يجب أن يترافق مع تطوير المناخ العام للعمل الطالبي الجماعي داخل الجامعة في إطار من الحرية تساعد الطلاب الجامعيين على الاندماج في العمل العام والاشتراك في أية نشاطات عامة.

---

(104) رومان حداد.- العنف الجامعي.. من "التفريغ" إلى "التسطيح".. دولة ومجتمع بلا بوصلة.- الرأي.- (الأحد 2013/4/7).- ع 15504.

فعلى هذه الحكومة تحمل أخطاء ما سبقها من حكومات والعمل سريعاً بصورة حثيثة وجادة على الخروج من عنق الزجاجة (العنف المجتمعي)، ولا يتأتى ذلك إلا عبر طرح الأسئلة اللازمة والضرورية، وتحمل الإجابات الصعبة شريطة أن تكون الإجابات الحقيقية، فاستمرار ظاهرة العنف المجتمعي دون إيجاد حل لها يقلق جميع أطراف المعادلة الوطنية ويبقي المحاولات الرسمية الخجولة مثاراً للتندر على شكل كوميدياً سوداء.

ما حصل ليس ابن اللحظة الراهنة بل هو نتاج تخطيط خاطئ على المستوى الاستراتيجي للدولة، فعندما اتُخذ قرار بإبعاد المواطنين عن دائرة القضايا العامة والانخراط بدائرة الخاص عبر إشغالهم بمعالجة قضاياهم الشخصية والمعيشية اليومية، لتكون خياراتهم في الحل الفردي، صارت الهويات الفرعية الضيقة هي التي تعبر عن الهوية (الجمعية) للأفراد، مع غياب الهوية الكبرى الجامعة.

* حل العنف الجامعي.. تغيير الديمغرافيا الجامعية والجامعات المرجعية للشباب[105]

وكتب رومان حداد في جريدة الرأي:العنف الجامعي كسلوك جماعي يمكن التعامل معه وفق أسس علمية واضحة، وليس وفق آراء وتصورات واجتهادات فردية تخضع لمبدأ التجربة عبر أسلوب الصواب والخطأ، وبالتالي لا بد من وجود مختصين بعلم النفس الاجتماعي الذين يدركون أن السلوك الإنساني عبارة عن مجموعة من العادات التي يتعلمها الفرد ويكتسبها أثناء مراحل نموه المختلفة، لأن أكثر السلوك الإنساني مكتسب وقابل للتعديل أو التغيير عن طريق التعلم، أو عبر العوامل البيئية.

وبالتالي لا بد من استخدام النظريات السلوكية المتبعة في علم النفس الاجتماعي في تعديل الاتجاهات لدى فئة الشباب وطلبة الجامعات تحديداً.

ويرى رومان حدّاد أن: الخطوات الضرورية لإيجاد حل جوهري لقضية العنف الجامعي واضحة وسهلة ويمكن تطبيقها، والخطط الاستراتيجية موجودة فعلاً، ما ينقصنا للخروج من عنق زجاجة العنف الجامعي هو تماسك الدولة وامتلاك إرادة لتجاوز الأزمة وقدرة على السير في الطريق الصحيح، فهل تتوافر لدى صناع القرار الإرادة، والأهم هل يملكون القدرة على تحقيق ذلك؟ أخشى أن نعتاد على حالات العنف الجامعي لدرجة أن لا يستثير العنف الجامعي أحداً للإدلاء برأيه، لإدراك

---

(105) رومان حداد.- حل العنف الجامعي.. تغيير الديمغرافيا الجامعية والجامعات المرجعية للشباب.- الرأي.- (الجمعة 2013/4/19).- ع15516، ص8.

الجميع أن الحبر المسال لا يغير والكلام المقال لا يجد أذناً صاغية، والدم المراق على أرصفة الجامعات تحول إلى جزء من الفلوكلور الجامعي والديكور الداخلي لجامعاتنا.

حتى عنف جامعي آخر وكلام مكرر عن ضرورة الحل وإمكانيته يبقى الجرح مفتوحاً ونازفاً بلا علاج.

* العنف في الجامعات أسباب وحلول(106)

وكتب زهير العبدلات في جريدة الرأي:نظراً لوجود الفراغ الكبير للطالب الجامعي واعتماد الطالب في كثير من الأحيان على الغش وتساهل الجامعات في الامتحانات فيتولد لدى الطالب رد فعل عكسي وهو تعبئة هذا الفراغ لذا تراه يبحث عن جلد ذاته من خلال العنف وللأسف اغلب مظاهر العنف تبدا فردية ثم تتمدد على أساس عشائري وان الحل لهذه المعضلة التي اصبحت تؤرق التعليم العالي في الأردن يحتاج لعدة سنوات لأن المشكلة تبدأ من المدرسة.

أما الحلول المقترحة للحد من ظاهرة العنف الجامعي من وجهة نظره فهي:

- إعادة النظر في أسلوب وزارة التربية والتعليم في التعاطي مع طالب المدرسة واعطاء المعلم سلطة وصلاحيات أعلى وإعادة النظر في المنهاج المدرسي.

- ورفع معدلات القبول الجامعي حتى لا يسمح للطالب المهمل أن يكون أحد طلابنا الجامعيين ويكون شرارة العنف الجامعي.

- معاقبة الطالب الذي يتسبب بالعنف الجامعي عقاباً شديداً دون هوادة تصل لدرجة فصله من الجامعة ودون اعطاء مجال للواسطات والمحسوبيات التي دائما تحول دون معاقبة مسببي العنف الجامعي.

- إدخال خدمة العلم كفصل دراسي جامعي اجباري حتى يتعلم الطالب القيم الوطنية والرجولة بمعناها الحقيقي.

- إشغال وقت فراغ الطالب من خلال برامج تدريبية او دورات او مختبرات او ابحاث محاضرات اضافية وزيادة عدد الساعات المعتمدة للطالب.

- الحد من الدراسة على نظام الموازي.

- منع الغش في الثانوية العامة حتى لا يدخل الجامعة طالب لا يستحق لقب طالب جامعي.

---

(106) زهير العبداللات.- العنف في الجامعات أسباب وحلول.- الرأي.- (الأحد 2013/5/5).- ع15532، ص73.

- منع التعيينات في الوظائف الحكومية على أساس المحاصصة العشائرية حتى لا يتولّد مبرر لدى الطالب ان وظيفته بانتظاره كونه ابن عشيرة.

- منع المفاهيم والقيم والمظاهر التي تغذي التعصب العشائري بين طلبة المدارس وطلبة الجامعات وغرس المفاهيم والقيم الإسلامية الحميدة في الطالب وكذلك قيم حب الوطن والانتماء له.

* العنف الجامعي: محاولة للفهم(107)

يقول الأستاذ الجامعي الدكتور سليمان البدور: بعيداً عن السفسطة الكلامية والتنظير الذي يدور حول العموميات ولا يشخص الحالة ويسبر غورها العميق، فإن العنف المجتمعي في نسخته الأردنية بكل تجلياتها وانماطها السلوكية المختلفة، لا يختلف عن غيره مما يحدث في المجتمع الإنساني ككل، والجامعة بمفهومها الأكاديمي، تعني قدرتها التعليمية الجامعة لكافة المعارف الإنسانية في حال توفرت الإمكانات اللازمة لذلك، وهي أيضاً، وتحت هذا العنوان، تقبل كافة المؤهلين الراغبين في تلقي العلم، بغض النظر عن البيئة الاجتماعية التي ينتمون إليها، ولدى التدقيق في الحالة الأردنية، نجد أن السنوات القليلة الماضية، شهدت طفرة علمية غير مسبوقة، حتى كان نصيب كل محافظة أردنية جامعة أهلية أو رسمية، وللحقيقة والإنصاف، فإن الجامعات الأردنية في المحافظات الطرفية قد لعبت دوراً هائلاً في التحوّل الجذري نحو المجتمع المدني، وردمت الهوة الحضارية الشاسعة بين الريف والمدينة حتى أوصلتها إلى أضيق الحدود، أما الطلبة القادمون من خارج المحافظة، فقد أحدثوا انقلاباً في التفكير المحلي، وساهموا بنسبة لا يستهان بها في النمو الاقتصادي والثقافي لهذه المحافظات، إضافة إلى فرص العمل التي وفرتها الجامعات الطرفية لكثير من الرجال والنساء.

ويرى الدكتور البدول أن هناك أربعة أسباب للعنف الجامعي هي كالتالي:

الأول: جاء من التفاوت الفاحش في المستويين الاقتصادي والاجتماعي بين أنماط متمردة من الطلبة، وجاء الثاني، عبرالانفتاح الزائد عن المتعارف عليه، لدى المجتمع المحلي، من قبل الطالبات القادمات من خارج المحافظة، هذا الانفتاح الذي كثيراً ما أشعل فتيل المشاجرات وكافة أشكال العنف اللفظي والجسدي، فالطالب القادم من وسط متواضع، إذا شاءت الصدف وتحدث مع زميلة له على قدح من القهوة أمام بقية الزملاء، اعتقد بخلفيته البسيطة أن علاقة عاطفية من نوع ما قد بدأت مع هذه الزميلة، وأصبح ممنوعاً عليها وعلى غيرها من الزملاء التحدث معها، وإلا

(107) د.سليمان علي البدور.- العنف الجامعي: محاولة للفهم.- الرأي.- (الأربعاء 2013/5/8).- ع15535، ص19.

فالشرف قد ديس والكرامة قد أهينت، ليبدأ العراك والاقتتال تتبعه الفزعة من "الشِلَّة" أو أفراد العشيرة وهكذا دواليك، أما السببان الآخران **فأحدهما :** الضعف الإداري الذي يعاني منه بعض رؤساء الجامعات، ممن تمّ اختيارهم على قاعدة الكفاءة الأكاديمية وليس الإدارية، فالجامعة بحاجة إلى مدير كفوء إلى جانب الرئاسة الأكاديمية، وثانيهما تدخل المجتمع المحلي بضغوطه وحساباته العشائرية، مما يستحيل معه تطبيق الأنظمة والعقوبات الرادعة بحق الطلبة.

ويختتم الدكتور البدور مقاله بالقول: من خلال هذا العرض السريع لما تعاني منه جامعاتنا الطرفية، نجد أن الحلول واضحة ومقدور عليها، باستثناء الوضع المتصل بقبول الطالبات من خارج المحافظة، فهذا يحتاج للدرس من عدة أوجه، منها رفع معدلات القبول للحصول على فئات اجتماعية أقدر على التكيُّف مع ظروف المنطقة، أو نظام الفصل بين الجنسين لعدد قليل من السنوات حتى تكتمل الدورة الطبيعية للتحوُّل الاجتماعي، وخلاف ذلك ما علينا إلا الصبر قليلاً فالزمن كفيل بحل هذه المشكلة، ونحن أفضل إنجازاً من غيرنا بكثير!.

* العنف الجامعي... الرسائل لا تصل![108]

وكتب سلطان الحطاب في جريدة الرأي: ما زلت لا أفهم على وجه الدقة أسباب ودوافع العنف الجامعي وما اذا كانت مركبة ومعقدة أم مباشرة أو سببها عامل معين أو عدة عوامل أو أنها جاءت لتراكمات طويلة أم لمعطيات جديدة لم تكن موجودة أم أنها مدفوعة من قوى وعناصر غير طلابية أم أنها طلابية محضة! وهل هذا العنف ردة فعل على شيء غير جامعي وغير تعليمي وغير طلابي أم أنه من صميم الجامعات وأوضاع الطلاب وظروفهم؟

وهل الدولة بكل امكانياتها عاجزة من التشخيص ومعرفة الدوافع الحقيقية على وجه التحديد أم انها ما زالت تتهرب من الاقرار بالدوافع ووضع الاصبع عليها؟.. وهل جاء التشخيص واضحاً في أي من الدراسات والتحقيقات والاستطلاعات والدراسات المعلنة وغير المعلنة وإلى ماذا أشارت تلك الدراسات التي ما زالت جهات أمنية تحتفظ بها؟ وهل يجري اعلان الأسباب والدوافع أم سيظل التشخيص يخفي كثيراً من الحقائق وحتى مع ورود التشخيص هل جرى وصف العلاج؟ وما هي المسافة ما بين التشخيص والعلاج؟ وهل جرى وصف العلاج المناسب سواء المباشر أو غير المباشر؟.

هناك تمويه وتغطية وعدم ذكر أسماء أو وضع الغسيل الوسخ على الحبال.. هناك تورية ولف ودوران وطبطبة والا لما وصلت الأمور الى ما وصلت اليه.. هناك توعد وتهديد وحلف

(108) سلطان الحطاب.- العنف الجامعي... الرسائل لا تصل!.- الرأي.- (الأحد 2013/5/5).- ع15532، ص18.

ايمان ولا فعل بعد ذلك وعلى مستويات عديدة لا أحد يوقف بشكل حاسم كثير من التداعيات والترهل والفوضى رغم وجود الأجهزة والادارة والتنظيم والسيطرة والرقابة فلماذا من يعطل امكانيات الدولة ولماذا لا تستعمل هذه الامكانيات في الدفاع عن القانون أولاً وعن المؤسسات والمرافق وقبل ذلك عن أرواح الناس وممتلكاتهم؟.

ويتساءل سلطان الحطاب: من المسؤول عن التسيب؟ ومن الذي يتحمل مسؤولية استشراء هذا الوضع؟ لم نجد أحداً حتى الآن يقول انه المسؤول سواء كانت جهة أو سلوكاً أونهجاً أو مرحلة وما زال الذي يحدث يسجل ضد مجهول فلا محاسبة لرئيس جامعة أو عميد أو مجموعة طلاب أو نهج أو موقف.. ولا إشارة واضحة لموقف يجري تحميله الأسباب.. يثور الموضوع ويتبارى الكتاب والمحللون والمنظرون ووسائل الاعلام ثم يغادرون الموضوع ليغيبوا حتى إذا وقع حدث آخر ظهروا وعادوا لنفس المعزوفة..

هل تمتلك جهة من الشجاعة ما يكفي لتقول الأسباب وتكون قادرة على المطالبة بالحل؟ ما هو موقف البرلمان ؟ هل هو جزء من الحل أم يكرس الظاهرة؟ وما هو موقف الحكومة؟ ولماذا لا يخرج من يبق البحصة؟ ما هو موقف الشارع هل يبقى يقدم القرابين ويصمت على تكسير وتدمير المؤسسات وتخريب التعليم وترويع من يدخل إلى الجامعة ليدرس؟..

وأخيراً يقول الحطاب: نحن بحاجة الى من يعلق الجرس.. إلى من يقول هذه هي الأسباب وهذا هو العلاج لنكون إلى جانبه ونتحمل مسؤولياتنا أما سياسة التعويم والطبطبة فإنها ستقودنا إلى الكارثة..

* العنف الجامعي (109)

وكتب سعد العشوش في جريدة الدستور: لا يكاد يمر اسبوع دون أن نسمع عن أعمال شغب وتخريب في جامعاتنا الأردنية، والتي تفترض ان تكون منارات للعلم وصروحا للمعرفة، وليست ساحات للقتال ومنابر للفتنة، ومسارح للنزاعات العشائرية والقبلية.

لا شك ان العنف الجامعي ومسلسل المشاجرات في جامعاتنا يسيئ كثيرا الى الأردن اقليمياً ودولياً والى جامعاته التي تتمتع بسمعة طيبة جدا، ومثل هذه الاحداث من شننها أن تشوه المظهر الحضاري لجامعاتنا.

---

(109) سعد فهد العشوش.- العنف الجامعي.- الدستور.- (الأربعاء 2013/4/17).- ص8.

لا بد من محاربة هذه الظاهرة الدخيلة على مجتمعنا، والتي انعكست سلباً على السلوك العام وعلى منظومة القيم الاجتماعية.

ويخاطب العشوش الشبابا قائلاً: أيها الشباب اياكم والانخراط في فتنة المشاجرات بحجة الانحياز للعشيرة او المدينة او القرية، كل هذه هي افكار رجعية لا تتناسب مع وعيكم، حتى لا تمتد الفتنة الى خارج محيط الجامعة وتخرج الأمور عن السيطرة ويحدث لا سمح الله ما لا يحمد عقباه.

فأنتم الشباب... حاضر الوطن ومستقبله وانتم محور طاقته.. عليكم أن تتخذوا من العلم سلاحاً وأن تكونوا سبباً في تعزيز وحدتكم الوطنية لتشقوا طريقكم في الحياة وتكونوا بحجم طموح هذا الوطن الذي سيبقى يتغنى بكم وبانجازاتكم، فلا نريد لكم أن تنجرفوا وراء أعمال صبيانية غير مسؤولة.

* ماذا يجري في جامعاتنا الأردنية!!![110]

وتتساءل الدكتورة سحر المجالي في مقالة لها بعنوان: "ماذا يجري في جامعاتنا الأردنية!!!" وتقول: بداية لا بد من مراجعة جذرية للأنظمة والقوانين والأعراف التي تنظم العلاقات البينية بين الطلبة داخل وخارج الجامعات. فقد أدمى قلوبنا جميعاً ما يحصل اليوم في جامعة مؤتة وغيرها من الجامعات الأردنية من ممارسة للعنف الجامعي والنأي عن المهمة الأساسية التي من أجلها وجد الطالب في الحرم الجامعي. حيث يعتبر الطالب الأساس المادي والمعنوي للعملية الأكاديمية، ودوره الحاضر والمستقبلي يصنف على انه اللبنة الأساسية في بناء المجتمعات والعامل المؤثر على رقيها وتقدمها، وصنع غدها المشرق. ولقد أدى الطلبة في الأردن دوراً رئيسياً في كثير من التطورات التي طرأت على مجتمعنا بل وعلى محيطنا العربي وعالمنا الإسلامي.

فكثيراً ما كان التعصب والاستقطاب وعقدة الأنا سبباً في دمار المجتمعات الإنسانية، ومنها المجتمعات الطلابية، الأمر الذي ينعكس سلبا على مسيرة المجتمع وتطوره. ولن يتم هذا بمعزل عن الانتماء الحقيقي للوطن والحفاظ على ممتلكاته من جهة، ومن جهة أخرى الإنخراط الإيجابي في العملية التعليمية والتعلمية، أي التعلم الفّعال، وهي وظيفة الطالب الأساسية. إضافة إلى الحفاظ على ممتلكات الجامعات و سمعتها محلياً ودولياً.

ولنا في عقيدتنا السمحة، وسنة نبينا محمد عليه الصلاة والسلام خير هاد ودليل على سماحة الإسلام ودعوته للتعددية والحوار السلمي. حيث أكدا على وجوب التسامح والعفو والعمل الجاد

---

(110) د.سحر المجالي.- ماذا يجري في جامعاتنا الأردنية!!!.- الرأي.- (السبت 2013/4/6).- ع15503، ص6.

والمخلص بين الشباب لما فيه خير الأمة والمجتمع، فها هو القر آن الكريم يؤكد بقوله عز وجل مخاطباً سيدنا محمد عليه الصلاة والسلام:

[ولو كنت فظاً غليظ القلب لأنفضوا من حولك]. كما أكد عليه الصلاة والسلام على التواصل والرحمة وحسن المعشر ورفض التعصب بين الشباب بقوله: [مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم كمثل الجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى].

وتتابع الدكتورة سحر المجالي القول: كما رفض تراثنا العربي والإسلامي، التعصب والعصبية ودعا إلى الوفاق والتآخي بين كافة أفراد المجتمع خاصة الشباب منهم، حيث يؤكد الرسول عليه الصلاة والسلام على ذلك بقوله : [ليس منا من دعا إلى عصبية]، وفي مكان آخر يؤكد على رفضها بقوله عليه الصلاة والسلام [دعوها فإنها منتنة]. ثم أكد في مكان آخر بقوله [الفتنة نائمة لعن الله موقظها].

فالمجتمعات المتحضرة تؤكد دائماً على وجوب إيجاد علاقات سلمية وأسرية بين الشباب خاصة طلبة الجامعات لأنهم هم أمل الغد في البناء الحضاري والمؤسسي، وهم الرصيد الاستراتيجي للأمة. كما أن وجود علاقات سليمة وسلمية بين الطلبة بعيدة عن العنف والتعصب والانطواء على الذات، المؤمنة بالإدماج والحوار وقبول الآخر، سيساهم في بناء مجتمع أكاديمي فاعل، له دوره في بناء المجتمع والوطن والأمة، وليكن الطلبة عند حسن ظن وطنهم وأمتهم بهم.

* العنف في الجامعات يوقفه الأتقياء(111)

ويرى صالح القاسم أن ما يحدث من عنف في الجامعات بين حين وآخر لا يعالجه ندوة هنا أو محاضرة هناك، وتظل في اطار التنظير. ولا يعالجه أو يخفف منه معاقبة بعض الطلاب، ومنهم من لا يكون متورطا بالعنف أصلا، ولا أدل على كلامنا هذا من تكرار العنف الطلابي بين الفينة والأخرى، وما يكاد ينتهي عنف ويغلق ملفه حتى يتكرر آخر في موقع آخر.

ومن وجهة نظره لا يكفي التحقيق مع طلاب واعتبار المعاقبة فقط هي الحل الوحيد، فلا بد من طلب المشورة من كل الجهات المعنية ومن كل الخبراء المتخصصين (لا المسؤولين المعينين بواسطة) كل يدلي بدلوه للخروج ببرنامج وطني قابل للتنفيذ هدفه لا التخفيف من ظاهرة العنف الطلابي وحسب ولكن القضاء عليه تماماً.

---

(111) صالح القاسم.- العنف في الجامعات يوقفه الأتقياء.- الرأي.- (الأربعاء 2013/4/24).- ع15521، ص20.

والجامعات تحتاج الى هذا البرنامج بشكل عاجل، لأن السكوت على ما يحدث في الجامعات يسيء للعملية التعليمية على المستوى الداخلي، ويسيء لسمعة التعليم العالي على المستوى الخارجي وبدلا من أن تكون جامعاتنا مستقطبة للطلبة غير الأردنيين تصبح طاردة لهم ومنفرة.

وفي هذا الصدد؛ يقدم القاسم مجموعة من الأفكار يعتقد أنها تساعد في التخفيف من حدة العنف.

من هذه الاقتراحات: تفعيل الدور الحقيقي لعمادات شؤون الطلبة على نحو مكثف، وهو الدور الثقافي الاجتماعي، لا الدور المخابراتي الأمني. لأن مهمة الأمن لها مؤسسات خاصة بها. كما أن عمادات شؤون الطلبة يجب أن تقف على مسافة واحدة من جميع الطلاب بصرف النظر عن توجهاتهم السياسية، أو بلادهم الأصلية فهم داخل الجامعة طلبة فقط. وهذا من شأنه أن يشجع الطلبة على الانخراط في الأنشطة الطلابية إن وجدت وهي بالمناسبة قليلة جداً.

ولا بد من طرح عدد كبير من النشاطات الطلابية في مختلف المجالات، والاعلان عن جوائز قيمة للمتميزين فيها لاغراء اكبر عدد ممكن من الطلاب للانخراط فيها لاشغالهم في ما ينفعهم شخصيا، وفيما يعود بالفائدة على الوطن مستقبلاً.

ثمة نشاطات في الجامعات، ولكنها موسمية ومحدودة، ولا يوجد هناك برامج دعوة قوية لها، فعمادات شؤون الطلاب مشغولة بأمور هامشية -في الغالب- وإن نظمت نشاطاً تنتظر الطلاب أن يأتوا إليه لا هي التي تذهب اليهم وتدعوهم للانخراط فيه.

ولا يكفي مثلاً أن يكون هناك مباراة واحدة في السنة في كرة القدم أو السلة.. الخ، أو أن تكون هناك مسابقة واحدة في الشعر أو المسرح... الخ، بل يجب أن يكون في كل كلية كل أنواع النشاطات، ومن هناك ينشغل الطلاب بما ينفعهم، وينفع وطنهم مستقبلا. ويتم اكتشاف الموهوبين، وتقديمهم على نحو أفضل للمجتمع، وقد يخرج منهم شخصيات متميزة تمثل الاردن في الخارج في الوقت المناسب.

وحتى تنجح النشاطات يرى القاسم أنه لا بد من جوائز مجدية في مختلف الأنشطة : جوائز للمتميزين في الأنشطة الرياضية، جوائز للمتميزين في الأنشطة الفنية، جوائز للمتميزين في الأنشطة الثقافية، جوائز للمتميزين في الأنشطة التطوعية... . الخ. والنوادي العلمية وان تكن موجودة في بعض الجامعات فهي غير فاعلة على أرض الواقع، ولا يرافقها جوائز بتاتا، ويمكن أن تكون هذه الجوائز عينية، أو على شكل رحلات داخلية تعزز قيمة الانتماء للوطن، أو رحلات خارجية تعزز ثقافاتهم بحضارت الآخر... الخ.

ويقول القاسم: هذا عن الاسباب الداخلية، اما عن الاسباب الخارجية، فهي كثيرة ومتشعبة أبرزها تدخل قوى خارجية بقرارات داخل الجامعة، فالجامعات أصبحت مؤسسات مستقلة بالأسم

فقط، لكن على أرض الواقع ينخر في كثير من نواحيها الفساد نتيجة الضغوط الخارجية، ووضع الشخص المناسب في المكان غير المناسب، وأي استعراض بسيط لأسماء العاملين في الجامعات يشير بسهولة الى ما ندعيه، من حيث تأثير القرابة والنسب، ومراكز القوى... الخ. وإن لم يكن ليس بينهم صلة قرابة، فلهم علاقة بمتنفذين خارج الجامعة من مستوى وزراء و.و.و.. الخ مما لا يحقق العدالة داخل الجامعات، ولا يحسن نوعية التعليم ونوعية الخدمة الجامعية الراقية التي يجب أن تقدم لأبنائنا الطلبة.

* من أجل التغلب على العنف الجامعي (112)

وكتب الأستاذ الدكتور صلاح جرار في جريدة الرأي: في ضوء أحداث العنف التي تشهدها جامعاتنا في الأونة الأخيرة، وفي ضوء الأشكال الخطيرة التي أخذت تنزلق إليها هذه الأحداث، وفي ضوء الأضرار التي تُلحقُها هذه الأحداث بالمصالح الوطنية الأردنية وسمعة التعليم العالي في الأردن، وفي ضوء ضرورة وضع حدّ لهذه الظاهرة المشينة، فإنني أدعو الحكومة إلى الإسراع في تشكيل فريق بحثي يضمّ خبراء في التربية وعلم الاجتماع وعلم النفس والقانون والإعلام وخبراء في الإدارة الجامعية والفكر التربوي والثقافي والإعلامي، للمباشرة في دراسة أسباب هذه الظاهرة ووسائل علاجها، والسماح لهذا الفريق بإجراء مقابلات مع الإدارات الجامعية والطلابية، ومع أكبر عدد من الطلبة الذين تثبت مشاركتهم في هذه المشاجرات، لمعرفة الدوافع التي جعلتهم يشاركون فيها.

واقترح الدكتور صلاح جرار أن يكون بين يدي هذا الفريق ما لا يقلّ عن مائة سؤال توجّه لهؤلاء الطلبة عن أحوالهم الاقتصادية والاجتماعية ومعدّلاتهم في الثانوية ومعدّلاتهم في دراستهم الجامعية وتخصصاتهم العلمية وغير ذلك، ممّا يمكن أن يحدّد بشكل دقيق الخصائص المشتركة - أكاديمياً واقتصادياً واجتماعياً وغيرها- للطلبة الذين يشاركون في أحداث العنف.

وبعد أن يتعرّف أعضاء الفريق على أسباب هذه الظاهرة، من خلال ما يجرونه من مقابلات مع الإدارات الجامعية ومن خلال النتائج التي يحصلون عليها ومن تفريغ الاستمارات الخاصّة بالطلبة، ومن خلال ما يضطلعون عليه من دراسات ومقالات سابقة حول هذا الموضوع، بعد ذلك يقومون بوضع خطّة مقترحة قابلة للتنفيذ، ولو على مدى سنوات، وبعيدة عن الإنشائية والتزلف والنفاق، للتغلب على هذه الظاهرة.

---

(112) د.صلاح جرّار.- من أجل التغلب على العنف الجامعي.- الرأي.- (الخميس 2013/5/3).- ع15530، ص6.

ثمّ تقوم الحكومة بعقد مؤتمر وطني تناقش فيه نتائج عمل هذا الفريق ومقترحاته وتوصياته، وإقرار ما يجري الاتفاق عليه من هذه التوصيات.

أخيراً يرى جرار أن تحال هذه التوصيات إلى الحكومة للإيعاز لوزارة التعليم العالي والجامعات الأردنية وسائر الوزارات والمؤسسات الوطنية ذات الصلة لتنفيذها كلّ حسب اختصاصه، ووفق برنامج زمني محدّد، مع تكليف الفريق البحثي المذكور بمتابعة تنفيذ الخطّة مع الوزارات والجامعات والمؤسسات المعنية، ويرفع هذا الفريق تقاريره أوّلاً بأوّل إلى رئاسة الحكومة لتقييم النتائج ومتابعة تنفيذ التوصيات.

* اليوم الأكاديمي الأسود[113]

وكتب النائب علي السنيد في جريدة الدستور: تشكل أحداث جامعاتنا الواحدة تلو الاخرى، والتي تدمي قلب كل أردني نتيجة منطقية لتواصل دورة العنف الطلابي، والذي اتخذ مسربا اكثر حدة في الأشهر الأخيرة، وقد باتت حواضن الفكر والمعرفة مسرحا للتناحر المناطقي. وقد فشل المجتمع الاكاديمي عن ان يستقطب الطالب ويخرجه من بوتقة العشيرة، وعجز عن ان يمده بمادة معرفية تفضي الى بناء قيم المواطنة، ونهج الحياة الصحيحة. وقد كان التعليم العالي في الاردن مضرب مثل في الاطار العربي، ويعد من اوجه التطور والانجاز، ومع غياب القادة المخططين بدأ التراجع في كل القطاعات، وكان منها التعليم العالي للاسف.

وأن ما يجري في غالبية جامعاتنا من احتدام الطلبة بقدر ما يؤشر الى فشل اجتماعي عميق يتعلق بمخرجات البنية الاجتماعية التي ما تزال غير قادرة على التجديد، إضافة الى المفهوم الخاطئ للكرامة لدى النشء، والتعبئة الاجتماعية التي تقوم على التمايز بين الناس على أساس نوعية التكوين الاجتماعي، فهو أيضا يلقي بالمسؤولية على النظام التعليمي الذي ما يزال غير قادر على ان يحسن مخرجاته، ويرقى بسلوك الطلبة، ويفكك الانتماءات الضيقة التي تحكمهم وتتوسع على حساب تراجع مكانة المواطنة، وهي التي كانت الوصفة الحقيقية لخلاص المجتمعات الغربية من عوامل تناحرها الداخلية.

ويرى السنيد أن: مناوشات الطلبة في الجامعات، والتي اتخذت في الاونة الاخيرة بعدا اكثر عنفا ودموية عملية سلبية تقيس مستوى تطورنا الاجتماعي الحقيقي، وتظهر ما يختزن في التكوين المجتمعي من أمراض تفشل المراكز العلمية عن مواجهتها الى اللحظة، وتعبر عن سيادة أحوال الماضي في حياتنا الحاضرة، فالفرد ما يزال أسير حياة التناقضات ما قبل تكون الدولة، وهي التي كان مقدرا لها ان تفضي إلى خلق المجتمع المدني، بما يدفع أفراده للاحتكام إلى القانون بوصفة

---

(113) النائب علي السنيد.- اليوم الأكاديمي الأسود.- الدستور.- (الأحد 2013/5/5).- ص37.

الوسيلة الوحيدة لحماية الحقوق والحريات، وقد مكن هذا الحال من انتاج الإنسان السلمي في المجتمعات الغربية، وتم اخلاء هذه المجتمعات من العنف، لصالح مؤسسات قوية، ولم يعد الفرد يقوم بمهمة الدولة بنفسه.

إن الخلل يكمن في استحضار أحوال الماضي في حياتنا المعاصرة زمنياً والماضوية سلوكاً، وعدم القطع بين ما نعتقده أصول وجذور، وهو محض حراك اجتماعي كانت تحكمه توازنات لم تعد موجودة.

ومن المهم اليوم أمام تفاقم الازمة إيجاد مادة عملية، وعملية تعليمية قادرة على أن تخرج الطالب من الإغراق في الماضوية، لصالح التجديد والحياة المعاصرة، وأن نتجاوز معطيات وهمية تبلغ عند تراجع الوعي حد القداسة، وهو ما يتطلب تغييراً ثقافياً عميقاً.

* مجتمع العنف[114]

ويرى الدكتور عامر الشعار أن ما يطلق عليه عنف الجامعات ما هو إلا عنف مجتمعي وإنما يظهر جلياً في الجامعات وواضح بحكم أعمار الطلبة وضآلة تجاربهم ولعل المقولة الشهيرة التي نرددها دائماً بأن "هذه الظاهرة دخيلة على قيمنا وعاداتنا وتقاليدنا" لم تعد مقبولة أو مستساغة ولا تنسجم مع واقع الحال الذي نعيشه، فالأمر لم يعد بالظاهرة وإنما هي حالة مرضية مزمنة تتطلب علاجاً فورياً و استئصالاً حقيقياً لجذورها خصوصاً أن الأمر يمتد من داخل أسوار الجامعات وينتشر في المجتمع كما هو السرطان في الجسد، ولا شك بأن التبعات والنتائج التي حدثت على إثر مشاجرة جامعة الحسين لأكبر مثال ولعله الأشد وطيساً على ما نرمي إليه.

ولا يدعي الدكتور الشعار الإلمام التام بتشخيص الحالة واجتراح الحلول، بقدر ما هي إضافة لما يطرح هنا وهناك على أن توثق هذه الآراء وتدرس وتجد من يعتني بها ويبادر إلى طرحها كبرامج عمل للإنتقال من حالة التشخيص إلى حالة المعالجة، ولعل أولى هذه الأسباب هو ضعف الوازع الديني فالرادع الحقيقي الأول لإرتكاب أي فعل أو تجنبه إنما هو الدين وهذا الضمير المرتبط بالخلفية العقائدية التي زرعت في نفوسنا وعقولنا، ولكننا نؤدي الشعائر الدينية بمعزل تام عن المعاملات، في حين أن معلم البشرية يقول وما بعثت إلا لأتمم مكارم الأخلاق وفي حديث آخر إنما الدين المعاملة نقف عاجزين عن أن نرى قيم مثلى مثل التسامح، العفو، اللطف، الإعتذار وكأنها غريبة عن الدين، خصوصا بأن أكثر الأسباب المؤدية للشجار والنزاعات لا يتعدى حلها

---

(114) د.عامر الشعار.- مجتمع العنف.- الرأي.- (الاثني 2013/5/6).- ع15533، ص21.

كلمة تقبل إعتذاري أو أرجو منك السماح، كلمات بسيطة جديرة بحقن دماء أشخاص لا ذنب لهم ولا غرم غير إنهم تواجدوا في المكان صدفة.

ويقول الدكتور الشعار: أما السبب الآخر هو هذا التهاون الملحوظ في تفعيل الضوابط القانونية لعلاقات الأفراد بعضهم ببعض، ففي حين أن لدينا قوانين ناظمة للمجتمع والدولة إلا إننا نتساهل تارة ونتهاون أخرى في تفعيلها وتحقيقها، حتى بات الأمر أحجية ولغزا عجيبا، فما علاقة الحريات السياسية والمطالبين بها، في أننا نتراخى في معاقبة أشخاص يعتدون على حقوق خاصة وعامة ويهددون السلم الإجتماعي ويغلقون الطرق هنا أو هناك ويشعلون الإطارات، أليس الأجدر بأن نتعامل معهم بأقصى درجات الحزم وقوة القانون حتى لا تدب الفوضى ويعم الخراب، أم إنها رياح هذا الربيع التي أحدثت خلطا عجيبا مابين الحقوق والواجبات، حتى بات الأمر وكأنها الفوضى الخلاقة التي بشرنا بها، أتمنى على الأجهزة الأمنية والمعنية أن لا تتساهل مع الخارجين عن القانون حتى لا تتركنا فريسة للفوضى والدمار وأن لا نعود لعهد ما قبل الدولة حيث لا قانون ولا نظام وإنما قوة وخسران.

ومثلما لا نحمل الجامعات وإداراتها كل المسئوولية، فأننا لا نعفيها من واجباتها في معالجة الحالة، فهذه الجامعات التي أنشئت بمئات الملايين من الدنانير، كان الهدف من إنشائها بالإضافة إلى الدور التعليمي هدفا إنمائيا، فإلى أي حد حققنا هذا الهدف خصوصا في المناطق التي تحتاج إلى تنمية فعلية، ولماذا فشلنا في معالجة حالة العنف كجزء من منظومة الحل ؟ هل لأننا لم ندرس طلابنا علم المنطق والفلسفة ؟ أم لأننا مازلنا ندرس التربية الوطنية كنصوص جامدة وتقليدية ومملة وبأننا مازلنا نلقنهم متى إستقل الأردن ولم نعلمهم فن الإختلاف ؟ كما أن للمحاضر دورا كبيرا في إحداث التغيير المنشود فلا يليق بشخص تغرب وعايش حضارات مختلفة وقضى سنيين من عمره في الإطلاع والمعرفة أن يتعامل مع الطلبة وكأنه الحاكم بأمر الله، كما أن الشعور بالغبن أو بالحظوة لن يكون كفيلا في تحسين سلوك الأفراد وتعظيم القيم الإيجابية ما بين الطلبة.

ويتابع الدكتور الشعار: وربما يفوت بعض إدارات الجامعات بأن رجال الأمن الجامعي هم أول الأشخاص الذين يتعاملون مع أي شجار أو نزاع مابين الطلبة وهم الأقدر على تطويقه، فلا بأس لو أخضعنا هؤلاء الأفراد لدورات صقل ومعرفة في مهارات التواصل والمهارات الحياتية التي تساهم في تحسن قدرتهم على فض النزاعات والمشاجرات.

كما أن الأنشطة اللامنهجية والرياضية والثقافية كفيلة بإحداث تقارب ثقافي وفكري مابين الطلبة وسيساهم بشكل كبير في تطوير القدرات المعرفية والإدراكية بالإضافة إلى تحسين قدرات

التواصل الإجتماعي مع الآخرين ... كما أن الخدمة العسكرية الشعبية ستساهم في ترسيخ قيم الإنضباط الطلابي، في حين أن تغليظ العقوبات وعدم التهاون في تطبيقها سواء كانت في المسار الأكاديمي أو السلوكي سيكون رادع قوي للحد من ممارسة العنف والفوضى داخل الجامعات.

لعل الأخطر في هذه الحالة هو هذا النمو غير الطبيعي لفطر الهويات الفرعية السامة، على حساب الهوية الوطنية الجامعة فأننا نتراجع ونساهم في تفتيت الوطن وتفسيخه بالمفهوم الحقيقي، فلا يقتصر الأمر على طلبة في ريعان الشباب يتنادون هنا أو هناك بدافع الفزعة والنخوة المغلوطة وتصبح البلدة والعشيرة ملاذهم ومأواهم والوطن الذي يدافعون عنه، الأخطر بأن ساسة كباراً قد لجأوا حينما حوصروا بشبهة هنا أو مظنة هناك إلى الهوية الفرعية.



* شغب الجامعات يلامس المحرمات[115]

ويرى عمر كلاب الكاتب في جريدة الدستور أن ثمة ضغط هائل يتعرض له رئيس أي جامعة عند محاولته وضع حد لهذه الظاهرة التي تتطلب مستويين من المعالجة، مستوى الصرامة في القرار وفصل من يثير الشغب، وتوفير بيئة اكاديمية مهنية للطالب، مقرونة بحالة من النشاط والانشغال بما هو ثقافي ومجتمعي، فلغة التلقين والحشو، التي تلائم الصفوف المدرسية الاولى نسبيا ما زالت هي الطريقة المعتمدة في كليات الجامعات غير العلمية، التي تعتبر الآن مصدراً

(115) عمر كلاب.- شغب الجامعات يلامس المحرمات.- الدستور.- (الأربعاء 2012/4/25).- ص18.

وملهماً لكل أعمال الشغب في الجامعات، ولعل خلوّ جامعة العلوم والتكنولوجيا من هذه الافة يؤكد ذلك.

أزمة الشغب الجامعي انها قابلة للتمدد والازاحة، وقابلة اكثر للتفجير خارج اسوار الجامعة واستجلاب المخاطر الى الجامعة في نفس الوقت، ولعل ما سمعناه عن مشاجرات اليومين الفائتين في الجامعة الاردنية يكشف منسوب الخطر الكامن بين الشباب وإمكانية استثمارهم كصواعق تفجير.

رئيس الجامعة الجديد ممسكاً على فرض العقوبة الصارمة وجميعنا ندعمه في ذلك ونشد على يديه، ونأمل ان تتوقف التدخلات والضغوطات، من اجل التوسط ولفلفة المشاجرات من خلال "بوس اللحى"، فما زالت التدخلات من كل المستويات تمارس على رؤساء الجامعات للتراخي في تنفيذ القانون وتفعيله، وبالمقابل على الرئيس الجديد أن يعيد قراءة الواقع الأكاديمي في أم الجامعات، ويعيد الاعتبار لمدرجاتها ومسرحها ودوائر نشاطاتها.

ويرى عمر كلاب كذلك أن: شغب الجامعات ليس شغباً للملاعب يمكن منع الجمهور من الحضور فتنتهي المشكلة، بل شغب بات يتطاول على ثوابت الوطن و أهم مرتكزاته و أمانه واستقراره، ويفسد أجيالاً دفعنا من اجلها الاف الملايين والسهر والإرهاق، فالمنزل الأردني كله يتقدم لامتحان الثانوية العامة وليس الطالب وحده، ولا أظن أن هذا السهر والتعب والإنفاق كان من أجل تزويد الوطن بعضلانجية أو اصحاب سوابق، بل نريدهم شبابا مثل الورود دون ندوب في وجوههم ووجدانهم.

هناك من يعبث في خزاننا البشري المستقبلي، ويستثمر في أوقات فراغهم، واذا بقي هذا التسيب وهذا الانفلات المدعوم بالواسطة والمحسوبية سنكون قد دفنا المستقبل الوطني وولجنا باب الخسارة على كل المستويات، نريد ان تستقل الجامعات فعلا بالقرار وان تمارس سطوتها وهيبتها من اجل تعليم راق كما دأبنا طوال عقود.

* العنف الجامعي (116)

ويرى عمر الخشمان الكاتب في جريدة الدستور: أ ن ظاهرة العنف الطلابي في الجامعات الأردنية أصبحت ظاهرة مؤثرة ومقلقة في المجتمع الأردني وهي إلى حد ما بدأت تشغل الرأي العام وهذا يستدعي التدخل من قبل الباحثين وأصحاب القرار في الجامعات الأردنية إلى التعامل مع

(116) عمر علي الخشمان.- العنف الجامعي.- الدستور.- (الأربعاء 2013/4/17).- ص8.

الفئة الأهم في المجتمع الأردني فانعدام الرؤية الواضحة المدروسة على مستوى الجامعات والافتقار الى الخطط والبرامج الأكاديمية في نشر الوعي لدى هذه الفئة الكبيرة من المجتمع ومخاطبة همومهم والتواصل والتفاعل مع أفكارهم لذلك لا بد من عمل برامج توعوية لطلبة الجامعات حول مخاطر هذه الظاهرة وتحديد أسبابها ومعرفة الآثار السلبية المترتبة عليها من ناحية قانونية واجتماعية وتربوية وأكاديمية، وتطوير التشريعات القانونية والأنظمة الكفيلة بالحد من هذه الظاهرة وهنا للإعلام دور كبير في تحفيز ومعالجة هذه الظاهرة من خلال وسائل الإعلام المختلفة ونشر التوعية الثقافية والفكرية والتركيز على المجلات والملاحق الشبابية والطلابية.

من هنا يفترض أن يتعرّف الطالب الجامعي عالماً جديداً هذا العالم مليء بالنشاطات اللامنهجية هذه النشاطات التي يمكن ان تجذبه وتشجعه بدءا من التنافس الأكاديمي أي التنافس الفردي الأكاديمي وذلك من خلال تفريغ الطاقات لدى الشباب الجامعي على نحو ايجابي يدعو إلى تميز المتفوقين.

وفق معايير الشفافية والموضوعية والوضوح وبعد النظر، وبنظرة مقارنة مع عشرين عاماً سنجد أن الكثير من الظواهر والنشاطات المنهجية واللامنهجية التي كانت تشغل الطلبة في الجامعة قد اضمحلت بل اختفت فعلى سبيل المثال:

- برنامج الخدمة العامة الذي كان ينفذه طلبة الجامعات في الثمانيات وخاصة طلبة الجامعة الأردنية الذي يهدف إلى غرس الانتماء وحب الوطن والعمل على رفعته وزيادة بنائه.

كما ان منتخب كرة القدم في الجامعة الأردنية كان ينافس اكبر الأندية الأردنية، كما اذكر أهم الفنانين والمطربين الأردنيين ممن تخرجوا من مسارح الجامعة الأردنية وجامعة اليرموك بالإضافة إلى التواصل والاتصال مع الطلبة من خلال صداقات الجامعة والرحلات الطلابية، والأنشطة المنهجية واللامنهجية وأيام العمل الاجتماعي التطوعي.

إن من الممكن تفريغ الطاقات لدى الشباب الجامعي على نحو ايجابي وذلك بتبني ونشر ثقافة التنافس العلمي الأكاديمي الفردي والعودة إلى تميز المتفوقين وفق عملية شفافة وموضوعية ومخطط لها ولها أهداف واضحة ومحددة.

* الحل الأمني.. آخر الدواء الكي (117)

وكتب الدكتور فهد الفانك في جريدة الرأي قائلاً: تعددت التفسيرات لما يحدث في الجامعات والمجتمع الأردني من عنف لم يكن يحدث مثله في الماضي، ولم يقدم حتى الآن فيما أعلم تفسير

---

(117) د.فهد الفانك.- الحل الأمني... آخر الدواء الكي.- الرأي.- (الاثنين 2013/5/6).- ع15533، ص20.

مقنع لهذه الظاهرة الخطيرة، فكل الظروف التي يتحدثون عنها كأسباب للعنف كانت موجودة دائماً دون أن تؤدي إلى هذه الدرجة من العنف غير المسبوق.

بعد أن بلغ السيل الزبى لا بد من العودة إلى الأساسيات، وهي فرض القانون والنظام، بالتفاهم إن أمكن وبالقوة عندما يلزم. لأمر ما انتشرت ثقافة رفض الحل الأمني، لأنه يفهم على أنه نقيض الحلول السياسية والاجتماعية، وهذا غير صحيح، فآخر الدواء الكي، وما لا يصلح بالحسنى يجب أن يصلح بقوة القانون وأجهزة الدولة. الحل الأمني لا يعني الاعتداء على الجماهير المسالمة، بل يعني وضع حد للاعتداء على الامن والاستقرار والمصلحة العامة، الذي وصل إلى حد قطع الطرق وهو اعتداء مباشر على جميع الناس . قطاع الطرق مجرمون بحق المجتمع والدولة، ولا يجوز التعامل معهم بغير الحل الامني. والأجهزة الأمنية يجب أن تكون مفوضة باستعمال القوة ضد من يقاوم الشرطي أو الدركي أو الجندي.

بعض الأصوات تنادي بتطبيق خدمة العلم كحل لمشكلة العنف بين الشباب، أي أن المطلوب اعتبار خدمة العلم عقوبة مع أنها شرف لا يستحقه الزعران، لأن مكانهم الصحيح ليس في صفوف الجيش كجراثيم تحقن في جسم سليم، بل وراء القضبان.

* من المستفيد من العنف الجامعي؟(118)

ويتساءل الدكتور فراس أبو قاعود في مقال له بعنوان: "من المستفيد من العنف الجامعي؟" ويقول: هذه الظاهرة من العنف الجامعي التي نسمع بها ليست المرة الأولى في جامعاتنا الأردنية التي وصلت إلى مكانة مرموقة من سمعة طيبة ومن جودة في مخرجات العملية التعليمية وعلى مختلف المستويات سواء على مستوى الجامعات الحكومية والخاصة، والسؤال الذي يطرح نفسه من مسلسلات العنف الجامعي من المستفيد من ذلك، ومن المستفيد من إعطاء صورة لا تليق بالمجتمعات الأردنية وعشائرها التي تتسم بالطيبة والأخلاق والعفو، لماذا لا نفوت الفرصة على كل متغطرس له أجندة خاصة لزعزعة استقرار الأردن وأمنه، وعلى الأطراف التي تتأذى من نعمة الأمن والاستقرار التي يتمتع بها وطننا الحبيب، وتسعى هذه الأطراف بكل ما أوتيت من أساليب الفتنة وزرع بذور الشر بين أخواننا وأبنائنا الطلبة في الجامعات الأردنية التي تعد مصانع للرجال ومراكز إشعاع حضارية، حيث أن تطبيق القانون وفرض هيبة الدولة يفوت الفرصة على هؤلاء المستفيدين من زعزعة الأمن والعنف المجتمعي في المجتمعات الأردنية.

---

(118) د.فراس أبو قاعود.- من المستفيد من العنف الجامعي؟.- الرأي.- (الأحد 2013/5/5).- ع15532، ص19.

ويتساءل أيضاً: ومن المستفيد من تحويل جامعاتنا الأردنية إلى ساحات معارك حقيقية يسال بها الدم الأردني الزكي والعزيز، ومن المستفيد من الفوضة العارمة في الجامعات الأردنية، ومن المستفيد والخاسر أعتقد أن الخاسر الأول هو الوطن بكافة مكوناته.

ويرى أبو قاعود جازماً بأن الأمور خرجت عن مسارها الصحيح فهي بحاجة إلى اتخاذ إجراءات حازمة وسريعة لوقف هذه التجاوزات والمهزلة سواء في ما يتعلق بالجامعات أو فقدان هيبة الدولة، ولذلك لا بد من وضع النقاط على الحروف وإيقاع أقصى العقوبات على كل المتسببين والمشاركين وكذلك تقع المسؤولية على أعضاء هيئة التدريس في الجامعات، من وجهة نظري المتواضعة أن المدرس الذي يعطي جميع وقت المحاضرة للمنهاج العلمي عليه أن يعيد النظر بذلك حيث أن الطالب الجامعي جزءاً رئيسياً من المجتمع المحلي ولا بد للمدرس وهو صاحب رسالة ومنبر أن يكون مؤثراً بطرح فكرة تساهم بصقل شخصية الطالب الجامعي، ووضع سلوكياته في مسارها الصحيح بعيداً عن التعصب القبلي والجاهلي، ليكون قدوة في المجتمع الأردني.

أما المسؤولية الكبرى فتقع على كاهل أولياء الأمور، إذ لا يعقل أن يقبل الطالب بالجامعة ويتخرج منها وولي الأمر لا يعلم عن سلوكيات ابنه شيئاً فهو شريك رئيسي في العنف الجامعي وأحد أطرافه من خلال عدم تفعيل رسالته الأبوية الموجهة إلى أبنائه.

ويجد أبو قاعود كذلك أن الاتحادات الطلابية إحدى أسباب العنف الجامعي، وأن رئاسة الجامعة قادرة على إلغاء مجالس الطلبة واستبدالها بأوائل الكليات كون التنافس الحقيقي هو بالمعرفة العلمية وعدم السماح لأي شخص خارج الجسم الجامعي بدخول الجامعة وتحت طائلة المسؤولية لتكون الجامعة بعيدة عن كل شيء يخدش رسالتها العلمية والمعرفية.

إن الكرة في مرمى الحكومة بالضرب بيد من حديد على كل شخص عاث بأمن الأردن وأمن جامعاته واستقراره لإعادة هيبة الدولة كما كانت سابقاً وتعود جامعاتنا إلى وضعها الطبيعي بكل كبرياء وألق مرموق.

* العنف الجامعي... انعكاس لسياسات تعليمية عرجاء [119]

يقول فارس الحباشنة الكاتب في جريدة الدستور: "الكلام كثير" عن ظاهرة العنف الجامعي، وما زالت جامعتنا الحكومية والاهلية تتعرض لأفظع عمليات العنف الجماعي المنظم، وما زالت تتصدر أخبارها ما يتناقله الإعلام عن الجامعات، والاصوات المطالبة باتخاذ تدابير وقائية لمعالجة العنف الطلابي باتت تختفي في أوقات المحن، وخطابها أصبح مادة للاستهلاك الموسمي لا غير.

---

(119) فارس الحباشنة.- العنف الجامعي انعكاس لسياسات تعليمية عرجاء.- الدستور.- (الاثنين 2013/4/1).- ص12.

طلابنا في الجامعات تحولوا الى ضحايا لماكينة "فرم" العنف الجامعي، ولو أن إدارات الجامعات حسمت أمرها من ممارسي العنف، واتخذت قرارات رادعة بحقهم، وأوقفتهم عن الدراسة أو حتى حرمتهم منها، لصرف النظر عن هذا الخيار الذي تحول وسيلة وأداة طلابية لتفريغ غضب أو احتجاج غير مشروع أو ماكينة لضخ كراهية على أفكار رجعية ومتخلفة.

حال الجامعات في المملكة لا يختلف عما جرى في "مؤتة"، والوضع يتفاقم نحو الأسوأ، حيث تشير كل المعطيات الى أن مجرد إجراء انتخابات لاتحاد الطلبة كفيل باشعال فتيل العنف الطلابي في أي لحظة، وهو عنوان أبرز لخلافات وإشكالات جهوية وفئوية ضيقة الأفق، وذات تأثير عميق على وعي الطلاب رغم سطحيتها ووهن مرجعياتها.

"الجامعة" في العقل المدني للدولة "كيان" يخدم العلم والتنوير والمعرفة والاصلاح التدريجي للثورة على القيم الثقافية والاجتماعية السلبية والرجعية والمتخلفة، يمثل تراتبية لاسقاط قيم العلم والمعرفة على المجتمع بشكل تدريجي وتراكمي، يكسر من هرمية السلطات التقليدية في المجتمع، ويؤسس لوعي مجتمعي معرفي مغاير يؤمن بالعلم والديمقراطية والسلم الاجتماعي، وهي "كيان" يحد من الكراهية المجتمعية ويحد من عوامل الانفصال والاختلاف في جسم المجتمع.

فكلما تدنت مرتبة الجامعات وقيمتها العلمية والاكاديمية في هذه الهرمية التي تنحاز للعنف الطلابي والفوضى وثقافة "التدمير والخراب"، زاد إسهامها في إنتاج طلاب غير أكفاء وغير مؤهلين علميا ومعرفيا، وأشباه متعلمين يزيدون من الاعباء على الوطن بدلا من أن يكونوا جنودا أوفياء مسلحين بالعلم والمعرفة لخدمة الوطن الأردني العظيم.

* العنف الجامعي... إلى متى؟(120)

وكتبت فدوى أمين عطايا في جريدة الدستور: والمتتبع للأسباب التي تؤدي إلى وقوع المشاجرات بين الطلبه نجدها بسيطه و تافهة لاقيمه لها، الا انها تمتد وتتعمق وتتسع دائرة العنف لتنتقل خارج أسوار الجامعات لتبدأ المشاجرة بسلوك عدواني كممارسة الإعتداء الجسدي او اللفظي او اتلاف للمتلكات وينتهي ب أضرار جسيمة على الجسد الواحد لمجتمعنا، أما عن الأسباب الجوهريه وغير الجوهري ة لتفشي هذه الظاهر ة فهي تعود الى المفاهيم والمدركات المغلوط ة للعصبية القبلية والعشائرية والفئوية والإقليمية التي يتناقلها الشباب والتي تبد أ بالتنشئة الأسرية الخاطئة وعدم وجود اللحمة بين أفراد الأسرة الواحدة، إذ أن الأسرة من أهم مصادر الضبط الاجتماعي، إضافة لحب الظهور والاستعراض والكبت المستمر وقلة الوعي وكثرة وقت الفراغ

(120) فدوى أمين عطايا.- العنف الجامعي... إلى متى؟.- الدستور.- (الأربعاء 2013/4/17).- ص3.

لديهم ولا تنسى الصراعات على إنتخابات مجالس الطلبة والاندية الطلابية في جامعاتنا والذي يرافقه ضعف في التحصيل العلمي الأكاديمي وقله الدراسة والالتفات لأمور لا جدوى منها، والملفت للنظر أن معظم المتسببين بالمشاجرات الطلابية هم من الطلبة المتدنية معدلاتهم، الأمر الذي يسبب لهم الإحباط ويدفعهم للانقياد وراء الأفعال والسلوكيات السلبية.

وتقول: ولنعرج على دور الأمن الجامعي، إذ أنه المسؤول الاول والأخير لتصعيد العنف الجامعي لأنه لا يعمل على إحتواء المشكله من بدايتها أو وئدها أثناء وقوعها وعدم تعامله بأسس عقلانية ودراية تامة، إذ يجب على المعنيين في هذا الشأن ضرورة تفعيل القرارات أو التعليمات الخاصة بالمشاجرات الطلابية وعدم التهاون في تطبيقها وإدراج مساقات من اجل العمل على تطوير وصقل شخصيه الطلاب وزيادة الانتماء الوطني وتعزيز الثقافة المدنية والدينية والوطنية، وتوعية الطلبة بالنتائج الخطيرة المترتبة على حالات العنف والشغب والتحريض داخل الجامعات من خلال عقد الندوات والمحاضرات التثقفيه والورش التوعوية بشكل دوري وملء فراغ الطلبة وخاصة في كليات العلوم الاجتماعية والانسانيه وزيادة الإهتمام بالجوانب العملية والبحثيه وتوجيه الطالب للمشاركة في نشاطات لامنهجيه ثقافيه وفنيه ورياضية وتعزيز ثقافه العمل التطوعي وضرورة توعية الشباب بضرورة احترام الرأي والرأي الآخر وعدم التعصب للأفكار.

وتتابع القول: بالإطلاع على واقع العنف في الجامعات نجد أن الوضع الإقتصادي والتباين بالدخول بين الطلبة الاردنيين والتباين البيئي بالمستويات المعيشية والثقافية هي من احد أهم مصعدات وتيرة العنف من خلال الاحتقانات النفسية والحقد وضعف الإداره في الجامعات ولاسيما في عمادة شؤون الطلبة التي يقع على عاتقها وضع خطط إستراتيجية تهدف لتنمية الفكر عند الطالب بالاضافه الى ضعف التنسيق والتشابك بين الجامعات.

وأخيراً لابد من إلقاء الضوء على الأثر السلبي الذي يحدثه العنف الجامعي على الإقتصاد الوطني ككل ومايلحقه التخريب والتدمير من استنزاف للأموال التي تؤثر على ميزانية الدولة وما يتركه العنف من اثر سيئ على سمعة الجامعات على المستوى الاقليمي مما يقلل من البعثات العربية لجامعاتنا وهذا له أثر مادي ومعنوي سلبي.

* العنف الجامعي؛ نقطة نظام للأسباب والعلاج (121)

---

(121) كميل فرام.- العنف الجامعي؛ نقطة نظام للأسباب والعلاج.- الرأي.- (الثلاثاء 2013/4/23).- ع15520، ص18.

ويرى كميل فرام أن ظاهرة العنف الجامعي حدثا موسميا تنتقل فصوله وأحداثة بين الجامعات المنتشرة على مساحة الوطن، يسند دور البطولة فيه لإداراته وطلبته، حيث سيناريو الإخراج بحبكته يجعل من المتابع يرتدي ثوب الطموح لمعرفة أحداث الحلقة القادمة ومسرحها وأبطالها، فالمؤسف بالأمر سيناريو الانتقال المنظم بين الجامعات الحكومية والخاصة مغلفا بثوب الاستنكار والتهديد بفرض العقوبات إضافة لتدابير أمنية بهدف القضاء على هذه الظاهرة الدخيلة على مجتمعنا، خصوصا أن أصحاب القرار والاختصاص لم يبادروا أبدا بالاعتراف بالتشخيص بهدف العلاج، فتركوا بقصد أو بغير قصد لفئة اجتماعية بأن تمارس الارهاب داخل الحرم الجامعي متنكرة لقدسية الجامعات التي وجدت أساسا بصورة حصرية كمنارة للعلم والفائدة والبحث والابتكار، فحرمتنا من احتلال أي من جامعاتنا لمركز يليق بجهدنا وقدراتنا، بعد أن ابتعدت بوصلة التركيز عن التحصيل للعنف والفوضى، ضمن قوانين يسهل التحايل عليها، خصوصا بوجود فئة من الطلبة التي تنفذ أجندة غير علمية داخل صروح الجامعات.

ربما علينا أن نعترف بالتقصير للبحث عن الأسباب، خصوصا بتسمية أحداث العنف بمشاجرات سطحية بين الطلبة، تبدأ بين فئة محددة وتتسع دائرة المشاركين لتشمل البعد الجغرافي والعشائري، فتقسم أحداث مسلسل العنف والانتقام على حلقات، من ضمنها تدمير مرافق الجامعة وممتلكاتها المغلفة بتعطيل البرنامج الدراسي على الجميع، فغدونا نمارس خطوات الاحتياط بعدم ارسال أبنائنا للجامعة في تلك الفترات خوفاً من أذية مبرمجة أو عفوية، خصوصاً بعجز المسؤولين عن توفير الحماية اللازمة للجامعة وكلياتها ومرافقها التي نساهم جميعنا ببنائها وصيانتها.

* العنف الجامعي وتراجع منظومة القيم(122)

وكتب معتز أبو رمان في جريدة الدستور: لقد تكررت أحداث العنف الجامعي، في وتيرة تصاعدية غير مسبوقة وفي مؤشر خطير جدا على تراجع منظومة القيم وازدياد ظاهرة الجريمة والاحتقان المجتمعي. ورغم أن البعض قد يعزو ذلك الى نظرية المؤامرة، وأن هنالك ايدي خفية تحيك الدسائس، وتبث السموم، الا انني ارجح نظرية اخرى أشد خطورة وهي (تراجع منظومة القيم والاخلاق)، وتفشي الأمراض المعدية.

إن أي مجتمع مدني يبنى على ركيزتين أساسيتين، الأولى هي الأمن والثانية هي الثقافة والتعليم، وإن تراجع أي من هاتين المنظومتين سيؤدي بالضرورة إلى تفشي جميع أنواع الآفات

---

(122) معتز أبو رمان- نائب وطن.- العنف الجامعي وتراجع منظومة القيم.- الدستور.- (الاثنين 2013/5/6).- ص10.

الاجتماعية بنفس الوتيرة والمقدار ويرى أبو رمان أن هنالك العديد من المؤثرات التي أدت بمجملها الى تراجع هاتين الركيزتين الأساسيتين ونذكر منها ما يلي:

أولاً: تراجع هيبة الدولة وعدم احترام النظام وتفشي ظاهرة الواسطة لمنع تطبيق العقاب الرادع.

ثانياً: غياب الاجراءات الوقائية، وسوء الادارة، والنهج اللامسؤول في التعامل مع الأزمات.

ثالثاً: انتشار الفقر والبطالة واتساع الهوة بين طبقات المجتمع وتراجع التطبيق الصحيح للعدالة الاجتماعية.

رابعاً: انحسار المناهج التعليمية على الجانب الاكاديمي دون وجود مساقات معتمدة للتربية الاخلاقية والتعامل مع المجتمع المدني، سواءً في الجامعات أو في المدارس، -وهنا اكرر ما جاء في كلمتي من متطلبات إصلاحية في إطار الرد على بيان الحكومة-.

خامساً: تربية الاسرة الخاطئة وغياب دور الاسرة في تنشئة الاجيال وفق مبادىء وتعاليم ديننا الحنيف. قال رسول الله صلى الله عليه وسلم [انما بعثت لأتمم مكارم الاخلاق].

سادساً: الفهم الخاطيء لمعايير الديموقراطية وتطبيقاتها، وتقديم المصلحة الشخصية على المصلحة العامة.

وفي الختام ومع ازدياد ظاهرة العنف المجتمعي سواء في الجامعات او في المستشفيات أو في غيرها من المجتمعات المدنية فانه يتوجب على كافة مؤسسات الدولة ومجتمعاتها المحلية العمل على تعزيز منظومة القيم والاخلاق، وإثرائها ما بين شبابنا.

وأخيراً، يقول أبو رمان: وفضلاً عما سبق، وتماشياً مع حقيقة نعرفها بأن الفراغ مفسدة، فاننا ندعو الحكومة ونشد على على ايديها باسترجاع خدمة العلم لمدة سنة لما لها من دور مشهود في أعداد الاجيال المسؤولة والمتسلحة بالأخلاق والقيم والمواطنة.

* العنف الجامعي وتخريب الجامعات(123)

ويقول الكاتب موسى حوامدة في جريدة الدستور: لم تكن حادثة جامعة الحسين بن طلال في معان هي الأولى، في مسلسل المشاجرات والعنف الجامعي الذي يجتاح الجامعات الأردنية.

لكننا اليوم نشهد انقلابا حقيقيا في المعادلة والقيم التي تربينا عليها وتعلمنا وفقها، ودخلنا الجامعات على أساسها، وبدل أن تخرج الجامعات إلى المجتمع، وتغيره وتؤثر في سلوكياته

---

(123) موسى حوامدة.- العنف الجامعي وتخريب الجامعات.- الدستور.- (الجمعة 2013/5/2).- ص9.

ونظرته للحياة ومعاييره وقيمه، حدث العكس، فتبين هذا الانقلاب الذي حدث طيلة سنوات بشكل خفي، حتى وصلنا إلى هذه النتجية الكارثية.

لقد كان غياب معيار الكفاءة العلمية في اختيار المسؤولين والأساتذة وغياب النزاهة في قبول الطلبة والتمييز بينهم، وتلك الهبات والمكرمات والمنح المجانية، التي كانت تأخذ حق البعض على حساب البعض قد أدت إلى كل هذه التراكمات التي باتت تتفجر يومياً.

لقد كتب وتحدث كثيرون حول الظاهرة، وكان الكثير من المطالب يتلخص في تحويل الجامعات الى ثكنات عسكرية منضبطة وصارمة وزيادة اجراءات الامن الجامعي وتفتيش الطلبة، ومنع الغرباء من دخول الجامعات، وتغليظ العقوبات بحق الطلبة المتسببين، ولم يتطرق أحد إلى أن السبب أعمق من ذلك وأن العلاج لا يكمن في تشديد القبضة الأمينة، وزيادة العقوبات واتخاذ اجراءت الفصل والحرمان، بل يكمن الحل في إعادة بناء التعليم المدرسي والجامعي وفق معايير جديدة وهي النزاهة والنزاهة والنزاهة قبل كل شيء، ومعاملة المواطنين كلهم سواسية، وإلغاء الكوتات والواسطات واختيار إدارت كفؤة للجامعات، وأساتذة ومعلمين أكفاء وعدم التدخل في التعيينات والضغط على إدارات الجامعات لممارسة سياسات معينة وتغيير قرارات وتحويل مسارات وفرض إرادات.

كفى... قالها كثيرون، ونحن معهم، ولكن الاكتفاء بهذا الصراخ ضد الشكل الخارجي للظاهرة، لن يوقف العنف والخراب، بل علينا أن نقول كفى لتخريب الجامعات أساسا وتخريب التعليم الجامعي من جذوره، والمطلوب الوقف الفوري لكل أشكال المحسوبيات سواء في التعيينات الجامعية أو القبول الجامعي أو مبدأ الجهوية، والواسطات، والعمل على تكريس مبدأ الحرية للتعليم، ولإدارات الجامعات وعدم التدخل في شؤونها واحترام، اداراتها التي ينبغي ان تعين وفق مبدأ الكفاءة فقط. وان يتم تسليم مقادير الأمور للخبراء النزيهين والأكفاء، وليس لمن نريد وعلى حساب الكثير من المعايير الجامعية.

* وقف العنف... وقاية وعلاج[124]

ويقول المهندس مصطفى الواكد في جريدة الرأي: ما زال البعض يصر على عدم تسمية الأشياء بأسمائها عندما يقول بأن ظاهرة العنف الجامعي ما هي إلا ظاهرة غريبة على مجتمعنا، مما يدفع باتجاه حصر الحلول المقترحة بما يتعلق بالجامعات دون البحث عن حلول مجتمعية

(124) م.مصطفى الواكد.- وقف العنف... وقاية وعلاج.- الرأي.- (الجمعة 2013/5/3).- ع15530، ص6.

كاملة، فالمشكلة الحقيقية هي أن العنف أصبح ظاهرة مجتمعية عامة تشمل دوائر عديدة منها الأسرة والمدرسة والجامعة والشارع ولا يمكن بحال من الأحوال عزل الجامعة عن مجتمعها.

إن أساس العنف الجامعي ناشئ من شخصية عنيفة ساهم بتكوينها إما عنف أسري وتربية شاذة في البيت أو المدرسة وإما عنف مجتمعي رأى الطالب نتائجه (الإيجابية!!؟؟) في تحصيل بعض المكتسبات، وكلنا يعرف المثل الشعبي الذي يقول (الشر سياج أهله)، فإذا كان ذلك من موروثنا الاجتماعي الذي تتناقله الأجيال فلم نضع اللوم على طالب لم يجد طريقا يفرض فيه قيمته وشخصيته أيسر من عرض عضلاته أو التلويح بسلاحه الأبيض أو الأسود والاحتماء بالعشيرة التي تركت غالبية القيم الحميدة من تسامح ونصرة للمظلوم وإغاثة لملهوف، ولتثبت وجودها بفزعة همجية تغلق طريقاً أو تداهم مركزاً أمنياً، ما وجد أصلاً إلا لحمايتها وبسط سلطة الأمن في جنباتها.

ويرى الواكد أنها مشكلة مجتمع وليست جامعة، والخلل يكمن بقوة المجتمع على إدخال مفاهيمه إلى الحرم الجامعي وضعف الجامعة وعدم قدرتها على التأثير في مجتمعها وترسيخ وتقوية الإيجابي من المفاهيم والعادات المجتمعية والعمل على نبذ كل ما هو سلبي، ولا ننسى هنا أيضا عدم قدرة الجامعة على خلق المجتمع الجامعي السليم الذي يكرس قيمة العلم ويجعل القدوة في مدى التحصيل العلمي وخدمة المجتمع المحلي وإشغال الطلبة بالنافع من النشاطات العلمية والأدبية والفنية، ولا بد هنا أيضا من التطرق لتفشي الواسطة لدى بعض الأساتذة المحترمين في منح العلامات لمن لا يستحق النجاح مما يثبط عزائم المجتهدين من الطلبة ما زالت امكانية النجاح والتخرج ليست مرهونة في الجد والإجتهاد، ناهيك عما وصلت إليه قناعات الطلبة من أن الحصول على الوظيفة بعد التخرج لن يكون مرتبطا بما حصل عليه من درجات وإنما بما يملك والده من علاقات ومركز نفوذ.

إن ما جرى ويجري في جامعاتنا من عنف جامعي وصل حد جرائم القتل بالسلاح الأبيض والناري، ليحتم علينا جميعا مسؤولين ومواطنين مراجعة للنفس وللقوانين لإعادة الأمور إلى نصابها، يد تعمل على اقتلاع أسبابه ويد تعاقب ولا ترحم مرتكبه، والجريمة هنا تتعدى إزهاق الروح التي حرم الله، إلى الإساءة للوطن من خلال تدمير أواصر المحبة بين الناس وتخريب سمعة جامعاتنا، تلك الصروح الوطنية التي نعتز بها وباتت قبلة لطلاب العلم من كافة أنحاء العالم.

* ثقافة العنف... أم ثقافة الحوار؟![125]

(125) د. محمد القضاة.- ثقافة العنف... أم ثقافة الحوار؟!.- الرأي.- (الأربعاء 2013/5/8).- ع15535، ص19.

ويطرح الدكتور محمد القضاة الأسئلة التالية:ماذا يجري؟ لماذا كلّ هذا العنف؟ مَنَ المستفيد مِن انتهاء حالة الاستقرار والأمن في العالم؟ لماذا ينتشر القتل في معظم الأرجاء؟ لماذا تتفاقم هذه الظاهرة بهذا الاتساع، حتى إنه لا تكاد تمرّ ساعة من غير أن نسمع عن حالة عنف هنا أو هناك. هل نعزو ذلك إلى السلوك السياسيّ السلبيّ الذي يلفّ معظم الدول؟ أم هل يكمن السبب الرئيس في المشكلات الاقتصاديّة وما رافقها من إفلاس وبطالة وفقر؟ أم أنّ الشعوب التي أرهقتها ظروفها السياسيّة هي المحرّك لذلك؟ أم التفاوت الاجتماعيّ والاقتصاديّ وصراع الطبقات؟ أم التطرّف الذي تقوده جماعات لا تفهم من الدين غير الدم والقتل؟ أم الخلل في العلاقات الإنسانيّة وما يرافقها من تسلط وقهر وعنصريّة وجاهليّة عمياء؟

ها هي ثقافة العنف تنتشر في البيت والمدرسة والشارع والجامعة وفي كلّ مكان، بين الأفراد، وبين الفرد والمجتمع، أليست الأسرة هي الحلقة الاجتماعيّة الأولى التي تردع العنف؟ ولماذا يغيب الحوار فيها؟ ألا يساعد ذلك على انتقال السلوك والعادات من جيل إلى آخرَ انتقالاً آليًا من غير أدنى إحساس بالمسؤوليّة؟

أقول للآباء: أين أنتم من أولادكم؟ لماذا تغيبون عنهم ولا تسألونهم عن سلوكاتهم ورفاقهم وأوقات فراغهم وتحصيلهم في جامعاتهم؟ لماذا تتغاضون عنهم حين يمارسون (الغلط) أمام عيونكم وتربِّتون على أكتافهم؟ لماذا هذا الاستهتار الأبويّ تجاههم؟ لماذا كلّ هذا الدّلال الذي أفسدهم حتى غدوا لا يعرفون نتائج طيشهم وأفعالهم؟ لماذا غابت رسالة الآباء وأصبحت نسيًا منسيًّا؟ أين أنتم من فسادهم وغيابهم الطويل عنكم؟ هل تعرفون كيف ومتى يحضرون إلى مدارسهم وجامعاتهم؟

ويقول القضاة: إنّ الطالب أيها الأساتذة يحتاج إلى ثقافة الحوار التي تسمح له أن يبدي رأيه بأريحيّة وحريّة، يحتاج إلى عقول مفتوحة تتحمّل رأيه حتى لو كان قاسيًا، يحتاج إلى ثقافة حواريّة، إلى فكر يشعره بقيمة وجوده، فكرٍ يغرز في نفسه ثقافة الحبّ، ويشعره أنه من نسيج هذا الوطن وأرضه، يحتاج إلى أساتذة لا يقفون عند رسالتهم العلميّة حَسْبُ؛ وإنما يشاركون في إعادة رسم الطريق الصحيح أمام جيل يشعر بتقاطع معهم، ويعزّزون الحوار معهم لاستقطابهم وتنمية مدركاتهم وإبداعاتهم. غيرَ أنّ الأمر لا يقتصر على ذلك؛ إذ إنه ينبغي للطلبة الذين يعتدّون بأنفسهم أن يعترفوا بزملائهم وأقرانهم، وأن يعلموا بأنّ ثقافة الحوار هي سبيلهم، تلك الثقافة التي لا تتم من طرف واحد، ولا تنطلق من ثقافة سطحيّة، وإنما تحتاج إلى ندوات وقراءات ومحاضرات من الطرف الآخر الذي يحاورهم شريطة ألا يكون واعظاً على منبر بمقدار ما يكون صديقاً سميراً صادقاً في أطروحاته وأفكاره، بحيث يستطيع تقريب المسافات وردم الهُوّة معهم لاستيعابهم

وتثقيفهم وتعليمهم أسلوب الحوار الحضاريّ المتمدّن. فهل ندرك جميعًا طلبة وآباء وأساتذة ومجتمعًا أهميّة ثقافة الحوار في بناء قدرات هذا الجيل لكي نتخلّص من ثقافة العنف التي باتت تهدّدنا بين حين وآخر؛ خاصةً أنّ القوانين وحدها لا تردع العنف من غير إعادة نظر جذريّة في البنى الأكاديميّة والسياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة والمؤسسيّة، ومن غير تعزيز ثقافة الشفافيّة وحقوق الإنسان؛ حتى لا يبقى سؤال العنف ماثلاً بيننا: متى وكيف نخرج من حلقاته المجنونة؟

* عصبي جداً[126]:

ويرى ماهر أبو طير الكاتب في جريدة الدستور أن العنف بين الناس، ليس محصورا في الجامعات، إذ أن العنف في كل مكان، والانقسامات العائلية والمجتمعية التي تم إنتاجها بسبب الانتخابات النيابية والبلدية، ثم حالة الضنك الاجتماعي والفقر الشديد، كلها تصب باتجاه تحويل البلد الى بلد عصبي جداً.

عنف الجامعات ليس منفصلا عن السياق الاجتماعي، وقد شهدنا مئات المشاجرات العشائرية في كل مكان، وقبل يومين شهدت بنفسي مشادة في صويلح، بين أبناء منطقة واحدة، ولم تبق سيارة شرطة أو درك إلا وحضرت، وإطلاق النار سمعه كل سكان المنطقة.

كلمة واحدة قد تقولها بغير قصد ربما تؤدي إلى نشوب مشادة بينك وبين شخص آخر، نظرة عابرة قد تؤدي الى مذبحة، خلاف على ألف دينار قد يؤدي الى القتل، ونسمع كل يوم حكايات من هذا القبيل.

ليس معزولاً عن أفعال النواب إذ يعتدون على بعضهم، وليس معزولاً عن الاعتداءات على الوزراء، ولايختلف العنف اليدوي أو بالسلاح عن العنف اللفظي السائد بيننا يومياً.

هي إذن ليست قصة الجامعات وحدها بل قصة البلد وكل التكوين الاجتماعي وتعرضه لضغط هائل، وشعوره أيضاً بغياب الدولة والقانون وقيم العدالة، وتضخم الأنا الفردية، حتى بات كل واحد فينا بمثابة دولة بحاجة لدولة أخرى كي تردعه.

ويرى أبو طير أن معالجة العنف ستفشل إذا تم ربطها فقط في سياق الجامعات، أو ما شهدناه مثلا في غزوة مؤتة الثانية، لأن العنف لم يعد حكرا على الجامعات بل بات سمة عامة لكل البلد، بأشكال مختلفة من اليد إلى السلاح مرورا بالألسن وقدح الآخرين دون حساب.

ويبقى السؤال: لماذا بات شعبنا خشناً صعباً عصبياً تفور أعصابه لأي سبب كان ؟!

---

(126) ماهر أبو طير.- عصبي جداً.- الدستور.- (الجمعة 2013/4/5).- ص20.

* نعم لدخول الدرك للجامعات(127)

وكتب محمود قطيشات في جريدة الدستور: عندما تتحول الجامعات إلى ساحات حرب وتصبح مؤئلا للزعرنة وملاذا لذوي الأسبقيات الذين ينتهكون حرماتها . ويعيثون فيها التخريب والقتل والفساد ثم يخرج علينا من ينتقد دخول قوات الدرك إليها بحجة أن للجامعات حرمة لا يجوز انتهاكها.. وأن مسؤولية فض الاشتباكات ومنع الاقتتال بين من يطلق عليهم مجازاً، وصف طلبة جامعيين يقع على عاتق الأمن الجامعي.

يؤكد كثيرون ممن كانوا شهود عيان على المعركة أن تدّخل الدرك حال دون وقوع مجزرة.. فالأسلحة الاتوماتيكية كانت تصّب وابل نيرانها في كل الاتجاهات ولم يسلم منها بشر ولا حجر.. ومع ذلك يخرج علينا من يقول لا يحق للدرك أن يدخل الحرم الجامعي..

فهل بقي للجامعات حرمة بعد حصول هذه الانتهاكات التي تخجل أكثر المخلوقات سفاهة من ممارستها؟.

إن ما جرى في جامعة الحسين وجامعات أخرى يحتاج إلى قرارات رادعة من إدارات الجامعات ومن الأجهزة الأمنية دون مراعاة خاطر لأحد أو دون تخوف من أية تداعيات.

أتمنى على وجهائنا الكرام عدم إقحام أنفسهم لحل هكذا مشكلات هكذا أسلوب.. وأتمنى على قوات الدرك الضرب بيد من حديد على يد كل أزعر يحمل اسم طالب مجازاً.. ونقول بالفم المليان.. نعم، لدخول الدرك لجامعتنا ما دام فيها زعران وبلطجية وأسلحة من مختلف الأصناف.

* العنف في الجامعات والفهم المغلوط للكرامة(128)

ويقول محمد حسن التل الكاتب في جريدة الدستور لقد استطاعت -للأسف- السياسات المتخبطة والعشوائية،أن تحوّل جامعاتنا إلى بؤر عنف، بدل أن تكون منارات لتصدير العلم، ورفد المجتمع بالقيادات السياسية والمجتمعية، ولكن - للأسف- فشل المؤسسات الاجتماعية؛ سواء الأسرة والمدرسة وكل المؤسسات المعنية في بناء الطالب، قبل دخوله الجامعة، أوصلنا إلى ما وصلنا إليه، حيث إن المفهوم الخاطئ، للكرامة الإنسانية عند النشء أصبح مشوهاً، كما ذكر ذلك سمو الأمير الحسن، إذ باتت الكرامة يثار لها عند الطالب، من أجل خلاف على جهاز خلوي مع أحد زملائه، أو بسبب التنازع على الجلوس على مقعد في حديقة الجامعة، أو في إحدى قاعات الدراسة، أو النزاع على صداقة إحدى الطالبات، وكثير من هذه القضايا السخيفة، التي تجرّ خلفها

---

(127) محمود قطيشات.- نعم لدخول الدرك للجامعات.- الدستور.- (الأربعاء 2013/5/1).

(128) محمد حسن التل.- العنف في الجامعات والفهم المغلوط للكرامة.- الدستور.- (الثلاثاء 17/تموز/2012).- ص3.

صدامات تمتد إلى خارج أسوار الجامعات، أو "تستنهض الهمم" لاقتحام الحرم الجامعي، ليعاث به تدميراً وتخريباً، والتي تلقي بظلالها البشعة على وجه مسيرة التعليم العالي في الأردن.

إن عملية التلقين في المناهج التربوية، في مختلف مراحل المدرسة، ساهمت مساهمة كبيرة في الحالة التي وصل إليها النشء، كما أن المفهوم الخاطئ للعشيرة، والفهم المغلوط لمعادلة "أنصر أخاك ظالماً أو مظلوماً"، ساهمت إلى حد كبير في الوصول إلى هذه الحالة التي وصلنا إليها.

لقد لعبت الاستثناءات التي لم يعد لها حدود -والتي باتت تشكل عبئاً على مسيرة التعليم العالي في الأردن، كما تشكّل ضغطاً هائلاً على ميزان البطالة والعمالة في البلاد، خصوصاً في التخصصات الإنسانية- دوراً كبيراً في الواقع الذي وصلنا له.

والخطأ الآخر الذي وقع في عمليات القبول في الجامعات، يكمن في توزيع الطلاب على هذه الجامعات، إذ أصبح ابن اربد يدرس في جامعات اربد، وابن السلط كذلك يدرس في السلط، وابن الكرك يدرس في الكرك وهكذا، الأمر الذي ألغى فكرة تفاعل أبناء الوطن مع بعضهم، وبالتالي تحولت الجامعات إلى مدارس كبيرة، خصوصا إذا علمنا أن معظم الهيئات التدريسية في الجامعات تكون من أبناء المنطقة نفسها، إضافة إلى الأمن الجامعي والموظفين الإداريين.

نحن بحاجة إلى إعادة انتشار للطلبة، وللهيئات التدريسية، لنستطيع تحقيق مبدأ التفاعل الوطني بين الأجيال، وحتى الموظفين الإداريين في الجامعات بحاجة إلى إعادة نظر في توزيعهم.

لقد تراجع التعليم العالي لدينا نتيجة ظروف كثيرة ومتعددة وأحياناً عبثية، حتى وصلنا إلى ما وصلنا إليه من حالة كارثية مزرية، إذ أصبحنا من الطبيعي أن نجد خريجاً جامعياً شبه أمّي، لا يجيد القراءة والكتابة حتى بالعربية، ولا يعرف حتى الحدود الجغرافية لبلاده، كذلك لا بدّ من الإشارة إلى أننا أهملنا في السنوات الأخيرة قصة الحصول على الشهادات العليا، حيث إن المئات من الذين دخلوا للتدريس في جامعاتنا، من حملة الماجستير والدكتوراه، معظمهم من جامعات ضعيفة غير معترف بها، من دول متخلفة في كل شيء، وهنا وقع الخلل الآخر في مسيرة التعليم العالي.

ويرى التل أننا أمام واقع صعب في الجامعات، ولكن الفرصة ما زالت قائمة لتعديل المسار، والعودة إلى ذلك الألق الذي كنا نفاخر به الدنيا في هذا المجال، من خلال تعديل أسس القبول، وتعديل مسار الاستثناءات، واختصارها للحد المقبول الذي لا يؤثر على التنافس الحر، كذلك تفعيل القوانين الضابطة لسلوك الطالب، والأستاذ الجامعي، وكافة العاملين في الجامعة، والابتعاد عن أسلوب

الفزعات عند كل مشكلة تواجهنا في إحدى الجامعات، ونعود لنضع رؤوسنا في الرمال بعدها، ولا نصحو إلا على معركة جديدة وقد انفجرت في إحدى جامعاتنا، ولا بد من إعادة مفهوم العمل العام في الجامعات، وترسيخه في أذهان الطلبة، سواء من خلال الحياة الحزبية الراقية، التي تغذي فكر الطالب بالثقافة، وحسن التعامل مع الآخرين، وتقوي عنده روح الحوار، وكذلك العمل على توليد علاقة قوية بين الطالب والنشاطات العامة في الجامعة، والأهم من ذلك كله إعادة الهيبة إلى القانون، بكل أنواعه، ومحاربة الاستخفاف به، والابتعاد عن تقديم أخذ الخواطر على تطبيق القانون، والضرب بيد من حديد، على كل من تسوّل له نفسه العبث في النظام العام.

* عنف الطالب الجامعي... مَن المجرم؟[129]

ويقول محمد حسن التل في مقالة أخرى في جريدة الدستور: لقد نبهنا منذ زمن، الى أن جامعاتنا، تحوّلت إلى نقاط، تُصدِّر العنف للمجتمع، بدل أن تكون مؤسسات، لتصدير العلم والقيادات، على المستوى الفكري والسياسي والثقافي، كما كانت، والحديث عن العنف، الذي يعصف بجامعاتنا، منذ سنوات، ليست الجامعات وحدها مسؤولة عنه، فربما تكون هذه الجامعات، إحدى ضحايا الفوضى، التي ضربت تركيبة مجتمعنا، نتيجة خلط المفاهيم، الذي أدى، إلى تراجع سلطة القانون وهيبته، في نفوس الناس، وبالتالي، عودة هؤلاء، إلى الأطر القديمة، مثل الاستقواء بالعشيرة وغيره، وهنا، لا بد من الانصاف، مرة أخرى، بالقول أنه حتى مفهوم العشيرة المؤسسة، التي ضبطت إيقاع المجتمع الأردني، لعقود طويلة، طاله التشويه، سواء بقصد، أو بدون قصد.

مسؤولية الأوضاع المجتمعية المتردية، التي وصلنا إليها، مشتركة بين الجميع، وتبدأ من الحلقة الأساس، في بناء المجتمع، وهي البيت، الذي يجب أن يكون، القاعدة الأولى للفرد، يتلقى الدرس الأول، في التعامل مع الغير، من ناحية الحقوق والواجبات، من أدنى درجات سلّم المسؤوليات، إلى أعلاها، من حيث احترام حقوق الآخرين، إلى أعلى درجات هذه المسؤولية، وهي احترام الواجبات الوطنية بتفاصيلها، بدءاً من احترام آداب الطريق، وصولاً إلى احترام هيبة القانون والدولة، ثم الحلقة الثانية، وهي المدرسة، وهنا، لا بد من الاشارة، الى المناهج الدراسية، وإعادة النظر بها، حيث العمل على ترسيخ مفاهيم جديدة، في ذهن التلميذ، ودفعه إلى التفكير السليم، بعقل مفتوح وانتماء واسع للمجتمع والوطن والأمة، بعيداً عن الانتماءات الضيقة، مثل العشيرة والحي والقرية والمدينة.

إن تفريغ الجامعات من العمل العام، وفي مقدمته العمل السياسي الطلابي، كان خطأ كبيرأ، إذ لم يعد يجد الطالب، ما يملأ به فراغه، غير الجلوس في الساحات العامة للجامعات، أو المطاعم والمقاهي، حول هذه الجامعات، وتكوين الشّلل، على أسس عصبية مشحونة ببعض جوانب الإعلام

(129) محمد حسن التل.- عنف الطالب الجامعي... من المجرم؟.- الدستور.- (الخميس 2013/4/4).- ص3.

المشوه، المتمثلة بما يسمى "الأغنية الوطنية" ظلماً، والتي تحاكي الجانب العصبي في الشاب، وتحرضه على إبراز قدراته بطريقة مشوهة، بعيدا عن التفكير السليم، كذلك هبوط مستوى التعليم الجامعي، وإغراقه بالتلقين، خصوصاً الكليات الإنسانية، الأمر الذي لم يعد الطالب الجامعي، يشعر بأن وضعه اختلف كثيراً، في الجامعة عن المدرسة.

لقد تعددت أسباب العنف، الذي يضرب في مجتمعنا وتنوعت، والنتيجة واحدة وهي الفوضى، ولعل الأهم والأبرز، من بين هذه الأسباب، هو الاستخفاف في القانون، وهيبة المؤسسات الرسمية، وتقديم أخذ الخواطر، على تطبيق القانون، وزيادة نسبة التسامح الرسمي، الذي فسَّره البعض، ضعفاً وخوفاً.

إن السياسات المتخبطة والعشوائية، استطاعت أن تحوّل جامعاتنا إلى بؤر عنف، بدل أن تكون منارات لتصدير العلم، ورفد المجتمع بالقيادات السياسية والمجتمعية، ولكن للأسف- فشل المؤسسات الاجتماعية؛ سواء الأسرة او المدرسة وكل المؤسسات المعنية في بناء الطالب، قبل دخوله الجامعة، أوصلنا إلى ما وصلنا إليه

ويرى التل أن المواجهة لمشكلة العنف لن تتم إلا بإعلان كافة مؤسسات المجتمع - العامة والخاصة- النفير العام، للوقوف بوجه هذه الآفة، التي باتت تعصف بمجتمعنا وشبابنا، وحتى ننجح في هذه المواجهة، فإنّ علينا العمل على مسارين متلازمين: الأول وهو الحل الفوري والسريع، ويأتي ذلك من خلال تفعيل القوانين بحزم، على كل من يمارس العنف، سواء من ناحية اللفظ، أو السلوك في المجتمع، وبالذات في الجامعات، وعدم الأخذ بمبدأ العفو عن أي أحد، تُسوّل له نفسه، الخروج عن القانون العام، أو اعتماد مبدأ العنف بدل الحوار. بالإضافة إلى التسريع في إنفاذ العقوبات، وعدم الخضوع لأي نوع من الواسطات، والتشهير الاجتماعي، بكل من يمارس هذه الجريمة، بحق المجتمع والوطن، وحرمانه من حقوقه حتى المدنية، ليكون عبرة لكل من تسول له نفسه، ممارسة هذا التشويه الذي يؤذي الجميع.

العنف المجتمعي، وعلى رأسه عنف الجامعات، حلقات متواصلة لا بدّ من العمل على تفكيكها، من خلال إعادة النظر بالمسيرة التربوية والتعليمية، من خلال المناهج وإحياء القيم النبيلة، في نفس الفرد، منذ نشأته، وتفعيل جميع مؤسسات المجتمع، للقيام بدورها الوطني المطلوب، في هذا المجال، إننا إنْ لم ننتبه، إلى خطورة الوضع في الجامعات، وتفعيل القانون، وإعادة النظر في مفهوم الأمن الجامعي، فستتفاقم الأمور أكثر، ويصبح الحل عصياً وسيندم الجميع.



* العنف الجامعي... وسلبياته على المجتمع[130]

وكتب محمد القاق في جريدة الدستور: يشكل العنف الجامعي ظاهرة سلبية قلقة في جامعاتنا ومعاهدنا المختلفة في وقت غدت فيه الجامعات الأردنية ملاذا للطلبة من مختلف الدول العربية والأجنبية لما يتمتع به الأردن من امن واطمئنان واستقرار عزّ نظيره في الوطن العربي بعد ثورة هذا الربيع الذي شمل العديد من الدول العربية.

هذا العنف الذي لم نعهده من قبل بحاجة ماسة الى دراسة متكاملة من قبل المختصين والاعلاميين وعقد الندوات التوعوية بغية وضع حد له في مختلف المجالات حتى تظل جامعاتنا صروحا للعلم بعيدا عن هذه التداعيات والمظاهر التي نحن في غنى عنها..

إن الفراغ في الجامعات والذي تشهده في جلها يهيىء البنية المناسبة للعنف.. مما يتطلب العودة الى التوازن في مخدلات العملية التعليمية بين القيم الروحية والمادية والابتعاد عن احباط الطلبة من وجود فرص العمل للخريجين.

إن تراجع الدور التوعوي والتنويري للجامعات وعدم تحقيق سياسة اصلاح التعليم في كل المستويات ومن أبرزها غياب دور المدرسة المسؤول مع الاسرة في تربية الناشئة من شأنه ان يخلق جوا من عدم الارتياح في المؤسسات التعليمية ويخلق حالة من الشعور بعدم العدالة وبالتالي يولد اليأس في نفوس الكثير من الطلبة.

فاذا كان المختصون يرون ان مسألة القبول في الجامعات هي احدى اسباب مظاهر هذا العنف فلننا نأمل من وزارة التعليم العالي تشكيل لجنة لإعادة النظر بهذه الأسس للقبول في

---

(130) محمد عبد الله القاق.- العنف الجامعي... وسلبياته على المجتمع.- الدستور.- (الاثنين 2013/4/8).- ص20.

الجامعات بشكل موحد بحيث يكون المعدل معياراً وأساساً للقبول مع ضرورة إلغاء التعامل بالكوتا ضماناً للعدالة والانصاف بين الطلبة من أجل الانتقال إلى بناء مجتمع عصري تسوده قيم العدالة وتكافؤ الفرص وقوة القانون والتشدد في العقوبات خاصة بحق الطلبة الذين يتسببون في إثارة العنف والمشكلات في المجتمع الجامعي.

إن إجراء حوارات بين إدارة الجامعات والطلبة وتغليب الهوية الوطنية الجماعية على الهوية الشخصية او الفرعية وتبني مشروعاً وطنياً لصهر مكونات المجتمع من شأنه ان يحد من اشكالات العنف في جامعة مؤتة وغيرها من الجامعات لضمان خلق مجتمع حيوي يقوم على أساس الكفاءة والعدل والأمانة والحرية وتوفير التعليم وتعزيز الحريات في الجامعات ودعم الطلبة لتأسيس الاتحادات العامة تكون اهدافها زيادة الروابط بين طلاب الجامعة وتعزيز الانتماء الوطني لديهم في شتى المجالات.

ولمعالجة المشكلة يقول القاق: فالمطلوب لمعالجة قضية العنف التي توليها الحكومة اهتماماً كبيراً القيام ببث القيم خلال عملية التنشئة السياسية عبر وسائل و أدوات أهمها "الأسرة والمدرسة والمؤسسات الدينية والاحزاب السياسية ووسائل الاعلام حيث تقوم هذه الوسائل بتقديم مجموعة من القيم الاجتماعية السائدة في المجتمع للحد من الظواهر السلبية في الجامعات وغيرها كما وان وسائل الاعلام تلعب دوراً هاماً في عملية النصح والإرشاد للطلبة لانها تزودهم بالمعلومات العامة والسياسية وتسهم في تكوين وترسيخ هذه القيم وربط المجتمع المحلي بالمجتمع القومي وتوعية الطلبة والمواطنين بالقضايا الوطنية والقومية من خلال عقد الندوات والمؤتمرات والمحاضرات والاجتماعات والمناقشات والمقابلات للحد من ظاهرة العنف في الجامعات والتي بدأت تقلق الكثيرين.

* العنف الجامعي إلى أين؟![131]

وكتبت مها الشريف في جريدة الدستور: لقد بات استخدام الأسلحة البيضاء داخل الحرم الجامعي اكثر اتساعا وتسارعا؛ ما يدفع الجهات المعنية الى دق ناقوس الخطر والمطالبة بوضع الترتيبات الرادعة واللازمة لوقف النزيف. اجراءات يجب ان تتم بمعزل عن مجلس النواب الذي يصعب عليه مناقشة العنف وهو أول من مارس العنف المسلح تحت القبة، في سابقة لم يعهدها المجلس من قبل.

---

(131) مها الشريف.- العنف الجامعي إلى أين؟!.- الدستور.- (2013/4/4).- دروب، ص2.

ويبدو أن الفلتان أصبح أكثر حضوراً في الأردن التي هي واحة الأمن والأمان، بعد أن أصبح رد الفعل العنيف حاضراً في الجامعات كذلك يمارسه بعض الطلبة عند أتفه الأسباب وأكثرها بساطة، وهي تصرفات كما تؤكد الدراسات تعود إلى ضعف التحصيل الأكاديمي الذي يعتبر من أهم عوامل الإحباط لدى الطلبة؛ ما يجعلهم أكثر عرضة للانسياق وراء التصرفات السلبية، وتدل الدراسات على أن نسبة كبيرة من الطلبة المشاركين في المشاجرات من ذوي المعدلات المتدنية، وهذا يجعل الطالب مكتئباً وأكثر استعداداً لارتكاب الحماقة في أي لحظة بمجرد توفر الدافع مهما كان ثانوياً وبسيطاً، ليقع ويجر الكثيرين في دوامة العنف.

للأسف حّول الطلبة الحرم الجامعي إلى أزقة منسية ففيها القاتل والمجرم، ويبرر بعض الطلبة ذلك بقولهم بأنهم ليسوا وحدهم من يقود قاطرة الجامعة، ويحملون الأساتذة المسؤولية ويلومونهم لانهم يعلمونهم فقط المناهج بعيدا عن تعليمهم المبادىء والقيم، مبررات واهية لطلبة من المفروض ان يكونوا وصلوا الى بداية سن الرشد حيث يبدأ يكتمل تكوينهم النفسي والفسيولوجي ليتصرفوا برشد ومسؤولية في المواقف التي تواجههم، وعليهم تقع مسؤولية ليست المحافظة على الارواح والممتلكات فحسب ولكن المحافظة على سمعة بلادهم ومؤسساتهم التعليمية.

وترى الشريف أنه: لا شك بأننا أمام خلل خطير لا مخرج منه إلا باتخاذ الاجراءات الحاسمة وبالتطبيق الصارم والحازم للقانون لنعيد هيبة الأعراف والتقاليد المجتمعية كذلك، ولإنقاذ الطلبة والجامعات قبل أن تتطور الأحداث إلى ما لا يحمد عقباه، وتصبح الجامعات وكراً للعنف والإجرام.

* لمصلحة مَن هذا العنف العجامعي..؟[132]

يقول محمد الشواهين الكاتب في جريدة الرأي: ليست المرة الأولى التي نسمع ونشهد فيها عنفا جامعيا نستهجنه بل ونمقته، وكي لا نصبح كالنعامة فلا بد لنا من البحث عن الأسباب التي تقف وراء هذا العنف بكافة اشكاله كي نتمكن وبكل جدية وضع الحلول المناسبة التي تضع حدا لهذه الظاهرة الغريبة على مجتمعنا، باعتقادي وبكل مرارة اقولها ان الحل ليس مستعصياً ولا مستحيلاً اذا تضافرت كل الجهود الخيرة على المستويين الرسمي والشعبي ومؤسسات المجتمع المدني لمحاربة هذه الأفعال الشائنة التي ترتكبها مجموعات غير مسؤولة، باتت معروفة لم تقدّر الوطن حق قدره، ولم يعد يردعها ضمير عن جلد الوطن و إيذائه. فهل هؤلاء العابثون يريدون للوطن ان ينزلق في هكذا مستنقعات من العنف والعنف المضاد؟!

---

(132) محمد الشواهين.- لمصلحة مَن هذا العنف الجامعي..؟.- الرأي.- (الخميس 2013/5/2).- ع15529، ص15.

السؤال الذي يطرح نفسه لمصلحة من هذا العنف الذي يندلع بين فيئة وأخرى في بعض جامعاتنا؟ كل الدلائل والإجابات تشير الى أعداء الأردن وحدهم هم المستفيدون من هذه الممارسات المقيتة التي تسيء للتعليم في الأردن وتسيء للأمن والإستقرار الذي ينعم به هذا البلد ذو الفيسفاء السكانية التي من المفروض أن تمنحه قوة ومنعة.

لقد طفح الكيل، فلا بد من هذه اللحظة اتخاذ اجراءات سريعة وصارمة لوقف هذه المهزلة، ولا بد من وضع حلول ناجعة تضع حدا لكل اشكال العنف من أي مصدر كان، وكذلك ايقاع اقسى العقوبات في المتسببين والمسيئين والمشاركين، اضف الى ذلك عدم قبول الطلاب ذوي المعدلات المنخفضة الذين يُقبلون في جامعاتنا بطرق واساليب ومسببات لم تعد مقنعة لأحد.

الكرة الآن باتت في مرمى الحكومة التي لا يجوز لها ان تتهاون قيد انملة في الضرب بيد من حديد على أيدي العابثين بأمن الجامعات وبأمن الوطن، وعلى كل الفعاليات الشعبية والثقافية والإجتماعية ان تقف الى جانب الحكومة ورجال الأمن العام وتتعاون معهم الى أبعد مدى، حتى يعود الوضع الجامعي الى نصابه، والى موقعه المرموق.

* العنف الطلابي... عقم في السياسات التعليمية وعبثية في الحلول (133)

وكتب محرر الشؤون المحلية في جريدة الدستور: في الحديث عن العنف الطلابي في الجامعات الأردنية، ثمة الكثير من التفاصيل التي يفترض أن تأخذ سياقاتها الموضوعية في معرض تناول هذه الظاهرة المؤسفة من حيث المقدمات والنتائج والتي هي في واقع الامر تفوق الخيال ويشعر معها المرء بالغصة والحسرة حيال ذلك لكون مثل هذه الافعال القبيحة تشكل إساءة بالغة للقيم النبيلة والخروج على الأعراف والتقاليد الأصيلة لمجتمعنا والمعاني السامية للدين الإسلامي الحنيف الذي ينبذ التطرف والعنف والغلو والاعتداء على الأبرياء والمستأمنين.

جاءت أحداث جامعة الحسين فاجعة بحق الوطن بشكل عام، وكشفت عقم وهشاشة تلك الخطط والإجراءات والدراسات المتعلقة بهذه الظاهرة ومعرفة الاسباب التي تقف وراءها ومعالجة المشاكل التي تؤدي الى هذه الظاهرة... بعد موجات العنف التي ضربت معظم جامعاتنا بشكل متواصل وثيت بما لا يدع مجالا للشك أن الاهتمام بهذه الظاهرة حتى الآن آني لحظي يأتي كردة

---

(133) محرر الشؤون المحلية في جريدة الدستور.- العنف الطلابي... عقم في السياسات التعليمية وعبثية في الحلول- الدستور.- (الأربعاء 2013/5/8).- ص7.

فعل سرعان ما تتلاشى دون التوصل لسياسات وإجراءات حاسمة ورادعة وقادرة على الحيلولة دون تجدد موجات العنف الطلابي في الجامعات الرسمية والأهلية.

خلال السنوات الماضية تعاملت الحكومات المتعاقبة مع هذه الظاهرة بسياسة رد الفعل، وفي أحيان على طريقة "الفزعة"، دون معالجات عميقة وتقديم حلول جوهرية لجذر المشكلة واتخاذ الإجراءات الوقائية لمنع استفحالها كما هو الحال اليوم، فهل نحن بحاجة لمزيد من إزهاق أرواح أبنائنا الطلبة في منارات العلم والمعرفة وصروح التعليم الوطنية لكي نستنفر لمواجهة هذه الظاهرة؟!.

لقد فشلت المؤسسات والهيئات العامة المعنية بقطاع الشباب في أداء دورها في تنمية وتطوير الشباب في مختلف المجالات، ولم يقطف المجتمع ثمار مئات الندوات والمؤتمرات والدراسات التي جاءت تحت عناوين متعددة ذات صلة بالقطاع الشبابي حيث جاء مردود هذه الاحتفاليات ضعيفا ويكاد يكون غير واضح في التأثير على هذا القطاع.

ويتساءل المحرر قائلاً:أيها العقلاء، ألم يأن لكم أن تستوعبوا الدرس وتقتبسوا الفطنة؟... هل يحتاج هذا الأمر مزيدا من الدراسات والندوات والمؤتمرات والمناقشات حول تشخيص هذه الظاهرة وتحليل أسبابها ومظاهرها ونتائجها وحلولها؟!... هل يحتاج الأمر لمزيد من الهيئات الشبابية التي ولدت في ظروف غامضة وأغدق عليها المال الوفير لتحقيق شعارات وهمية تتعلق بالشباب؟.. هل حقا أن طلبة المدارس الاقل حظا هم السبب في هذه الظاهرة وهم الذين لا يتوافر في كثير من مدارسهم معلمون وبيئة مدرسية سليمة؟.. لماذا تهاجر الكفاءات التدريسية في جامعاتنا؟ وما هي حقيقة أن غالبية الجامعات الرسمية لا تستطيع توفير الرواتب الشهرية لموظفيها وهيئاتها التدريسية؟.. لماذا لم تقم وزارة التعليم العالي بالعمل على تنفيذ وتطبيق مخرجات المؤتمرات التربوية والتعليمية التي عقدت خلال الاعوام الماضية والتي ناقشت ظاهرة العنف الطلابي من خلال الخبراء والمختصين؟... كيف يمكن معالجة هذه الظاهرة من خلال وزارة التعليم العالي في الوقت الذي لا يشارك فيه رؤساء الجامعات في مجلس التعليم العالي؟.

والسؤال الأكثر إلحاحا وحاجة لإجابة هو: هل الخلل في السياسات التعليمية أم في الطلبة؟.

الواضح أن الطلبة في الجامعات ما زالوا يخضعون لأنظمة تعليمية واجتماعية غير صالحة للعصر الذي يعيشون فيه، ولا تلبي أدنى مطالب حياتهم واحتياجاتهم، فلا تزال المناهج التعليمية والمقررات الدراسية تنتمي لما قبل عصر المعلومات والاتصال والعولمة الجارفة، ولا تتناسب مع

متطلبات الشباب وافكارهم وطموحاتهم، وتضع الحواجز أمامهم لكبح جماح رغباتهم ومحاصرة طموحاتهم.

إن مواجهة هذه الظاهرة مسؤولية الجميع ولا تقتصر على جهة واحدة، ويجب ابتداء إعادة النظر بالسياسات التعليمية وان يتم اختيار القيادات الجامعية بناء على الكفاءة والخبرة والتخصص والابتعاد عن سياسات الترضية اضافة لتفعيل القوانين وتطبيقها وان يتم توحيد العقوبات بحق الطلبة المخالفين في كافة الجامعات وعدم قبول عودة أي طالب يتخذ بحقه قرار فصل من الدراسة في أي جامعة أردنية.

* مَن وراء كل هذا العنف في جامعاتنا؟[134]

ويتساءل الكاتب نصوح المجالي: لماذا يتصاعد العنف ويتحول فجأة من مشاجرات عادية أغلبها يفتعل من فئات غير معروفة، وبعضها دخيل على الجامعات كما ثبت أكثر من مرة. من وراء هذه الظاهرة ومن جهات التحريض وراء ما يجري والتي تنتظر حدوث أي مشكلة أو احتكاك بين شباب الجامعات لتحول الشجار الى صراع دموي تزهق فيه الأرواح وتستخدم فيه الاسلحة ثم يختفي الجناة او يجدوا من يخفيهم. من وراء شهوة الدم هذه ومن وراء توريط العشائر في ثارات ونزاعات عبثية الهدف منها إرباك الجامعات والدولة والمجتمع الأردني.

هناك من يعتقد أن المنطقة مقبلة على صراعات أكبر ويستخدم أبناءنا شرراً لفتنة داخلية تكون مقدمة لأزمة أكبر.

أهو التحريض على الدولة ومؤسساتها لاثبات عدم فاعلية الدولة وللمس بهيبتها لأن الدولة الاردنية تخشى على مجتمعها وتبذل كل ما في وسعها من الجهد والصبر لحماية المجتمع من تبعات هذا الانفلات وهذه الجرائم.

من هي الجهة التي تريد للمجتمع الأردني وللعشائر أن تغرق في الفتنة والدم ويريد للدولة الأردنية ان تمعن في القمع ليضع الدولة في مواجهة المجتمع.

ولماذا الجامعات وشباب الجامعات ولماذا التركيز بشكل خاص على الجنوب، ألم يكن الجنوب والعشائر دائماً من دعائم الدولة وأمنها في مواجهة الفتن هناك من يريد دق اسفين بين الدولة والمجتمع وبين العشائر والدولة.

---

(134) نصوح المجالي.- مَن وراء كل هذا العنف في جامعاتنا.- الرأي.- (الاثنين 2013/5/6).- ع15533، ص21.

يخالجنا الشك أن وراء الايدي التي تفتعل اطلاق النار وترتكب الجرائم في الوسط الجامعي جهات تحريض لم تكتشف بعد تراهن على تحويل الجنوب تحديداً مسرحاً للعنف مستغلة الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية المتردية في الجنوب.

المسألة ليست العشائر، فعشائرنا لم تبرح المكان وكانت دائماً مع السلم الاهلي، والمسألة ليست فقط التقصير في مجال التعليم والنشاطات الجامعية فبالرغم من ذلك ما زالت جامعاتنا ومستواها أفضل من مثيلاتها في الوطن العربي. المسألة ترتبط بمن يريد استخدام جامعاتنا وشبابنا، والازمة التي تمر بالمنطقة للتصعيد الاجتماعي الذي قد يخدم أغراضاً اخرى.

هناك قوى سياسية معارضة ألقت اللوم على سياسات الدولة وهناك من يطالب الدولة الدخول في سباق العنف لتحقق هذه الاحداث المفتعلة أهدافها. هيبة الدولة أن تطبق القانون على كل من يثبت تورطه و أن يطال العقاب أدوات العنف ومن يوظف هذه الأدوات و أن تركز الجامعات ووسائل التوجيه والاتصال على تبصير أبنائنا بخطورة ما يُدفعون اليه.

علينا أن نواجه هذه الظاهرة ليس بالانغماس في الفتنة بل بالوعي الوطني والتكاتف الاجتماعي وتعزيز فعالية واستقرار الدولة وتقصي دوافع المتورطين في هذه الأحداث وتعبئة الرأي العام للحد منها علينا أن نقف بحزم في وجه الفتنة أدواتها وأهدافها الخفية.

* عنف الجامعات وليد ذهنية وتراث لم نتجاوزهما بعد[135]

وكتب المجالي مرة أخرى في ذات الموضوع قائلاً: رغم التخريجات والتحليلات التي نقرأها عن أسباب العنف الذي يضرب جامعاتنا على أيدي طلبة جامعيين، أحياناً او على أيدي شباب من خارج الجامعات، ينتصرون لذويهم من الطلبة المشتبكين مع زملائهم، إما لأسباب استعراضية او نعرات محلية عفا عليها الزمن أو لأسباب تتعلق بانتخابات الطلبة اذا لم تراعي البعد العشائري او لأمزجة حادة لجيل يعاني من الضياع والفراغ والحاجة لاثبات الذات ليس بالتنافس في طلب العلم وإعداد النفس و إنما بالعنجهية والعنف و إشاعة الفوضى . هؤلاء شباب المستقبل يسيئون لأنفسهم وفرصهم في الحياة وجامعاتهم قبلأن يسيئوا لغيرهم

لقد فرضنا موروثنا القبلي والريفي المحافظ بكل ابجدياته على المدن التي انتقلنا اليها من الارياف، ريفنا المدينة وفرضنا على دولنا موروثنا الريفي والقبلي والاجتماعي والسلوكي بدل أن تقوم المدينة والدولة بنقل ثقافة الحداثة الى الريف والبادية.

---

(135) نصوح المجالي.- عنف الجامعات وليد ذهنية وقرات لم نتجاوزهما بعد.- الرأي.- (الاثنين 2013/4/8).- ص17.

والأمر ينطبق على الجامعات بدل أن تنقلنا الى الامام هناك من يسعى الى نقل الجامعات الى الخلف ليفرض عليها ايقاع التخلف بدل أن تنقلنا الجامعات الى عوالم المعرفة والتقدم والتمدن.

العلة تكمن في موروثاتنا الثقافية وبعض عاداتنا وتقاليدنا التي تجعل البعض يفضلون الفزعة للخطأ على الانتصار للصواب، وتوهم البعض إن النجاح مرتبط بالسطوة والفزعة العائلية والأسرية والقبلية وليس بالقيم العلمية والمهارات والإمكانات والاستعدادات الفكرية.

وبعض التراجع في جامعاتنا مرده أيضاً إلى أن الاعتبارات الاجتماعية والواسطة، دفعت بالكثيرين من غير الاكفياء الى هيئات التدريس مما ساهم في تدني مستوى التعليم في العديد من جامعاتنا. فمجتمعاتنا العربية لم تمر بالتطور الذي ينظم المجتمعات وفق تقسيمات العمل المنتج، وقيم الحداثة وتنوّع المصالح، فمجتمعاتنا بقيت مجتمعات ما قبل الحداثة، وهي تلقي بمضمونها الذي يميل الى التعصّب، وثقافة الريف والبادية القائمة على الفزعة والفردية على مؤسساتنا القائمة، مما يهدد امن المجتمع وسيادة القانون وشرعية الاختلاف في الرأي، والتعدد المشروع في المجتمعات ويحول دون تنظيم المجتمع ودفعه نحو دولة القانون والديمقراطية.

قد يكون أحد اسباب العنف الضيق الاقتصادي والاجتماعي وفراغ الجامعات من النشاطات، والفراغ الذي يعيشه الشباب، إلا أن محرّك العنف تخلّف الثقافة المعاشة وتأصلها في مجتمعاتنا، رغم مظاهر التمدن المادي الخارجي، فالتغيير يبدأ دائماً بتغيير الثقافة والذهنية وطرق التفكير وللاسف الذهنية السائدة في مجتمعاتنا وجامعاتنا ما زالت اسيرة الماضي وطرائقه واعتباراته ولهذا ما زالت مجتمعاتنا تائهة على ابواب الحاضر والمستقبل.

* شغب الجامعات... مسؤولية من؟[136]

أما الدكتور نزار شموط فيقول: باتت قضية شغب الجامعات مؤرقة لأصحاب القرار بشكل خاص والمجتمع وأولياء الأمور بشكل عام حتى أنها باتت ترقى لتصبح ظاهرة. ورغم ما تم اتخاذه من إجراءات للحد من هذه المشكلة إلا أنه بين الفنية والأخرى تبرز بؤرة شغب جديدة ويتم التعامل معها بنفس الإجراءات والآليات التي لم تعد تجدي نفعاً بدليل تكرار حدوثها، وتتحمل إدارات الجامعات المسؤولية في حال عدم قدرتهم على التعامل مع هذه المشكلة والحد منها. فعمداء شؤون الطلبة هم عيون الإدارات ورئيس الجامعة يتحسس هموم ومشاكل الطلبة من خلال عميد شؤون الطلبة فهو مرجعيته في التعرف على واقع الطلبة التكيفي والتفاعلي، وهذا يستدعي من رؤساء

---

(136) د.نزار شموط.- شغب الجامعات... مسؤولية من؟.- الرأي.- (الأربعاء 2013/4/24).- ع 15521، ص20.

الجامعات الدقة المتناهية في اختيار عمداء شؤون الطلبة، فالعميد يجب أن يتحلى بالخبرة أولاً ثم الاتزان والحيادية والمرونة ثانياً.

أما الجامعات فيجب أن تعيد النظر في الأهداف والآليات والبرامج لعمادات شؤون الطلبة بحيث يتم التركيز على تفعيل دور الأندية الطلابية ومجلس الطلبة وأن تتغير آليات التصويت لهذه الأندية والمجالس بحيث يتم تجاوز التكتلات الإقليمية والعشائرية والطائفية والتي في العادة تكون السبب المباشر للمشكلات التي تؤدي للشغب، وأن تفعل الأنشطة الرياضية والثقافية والفنية والاجتماعية بحيث تستوعب الكم الأكبر من الطلبة وبحيث تحقق هذه الأنشطة تطلعات هذه الشريحة مما سيشجع في الانخراط بها، فإذا أحس الطلبة أن هذه الفعاليات مثرية ومتنوعة فهذا يبعدهم عن التجمعات الغير مفيدة والتي تكون بؤر للمشاكل وأن يستحدث في عمادات شؤون الطلبة أو كليات التربية مكاتب للإرشاد النفسي والتربوي يقوم على إدارتها متخصصين أكفاء.

كذلك أن يكون الأستاذ الجامعي مربياً بالمفهوم التربوي وان يعمل على إزالة الهوه بينه وبين طلابه بأن تكون العلاقة قائمة على الاحترام المتبادل بين العالم والمتعلم وان يكون له دور كلما أتيحت الفرصة في محاربة التعصب بكافة أشكاله وإن يحث طلابه على البحث العلمي أن يعاد النظر في محتوى مواد العلوم الإنسانية في الجامعات بحيث تتضمن مساقات في القضايا السلوكية والنفسية والانفعالية، وفي مهارات الحوار والتفكير الناقد.

وأخيراً يجب أن يعاد النظر في العقوبات بحيث يراعى فيها الجانب الوقائي والبنائي والرادع، وأن يكون من يتخذ القرار في العقوبة حيادياً ومؤتمناً وجاداً في حكمه بحيث لا يقبل أي واسطة أو محسوبية في تنفيذ قراره.

* متى سيتوقف العنف في الجامعات؟(137)

ويطرح الكاتب نزيه القسوس في جريدة الدستور سؤالاً مهماً يسأله جميع المواطنين وهو: متى سيتوقف العنف في الجامعات ومتى سيكون الاهتمام الأول لطلابنا هو دروسهم ومحاضراتهم وإعداد البحوث التي توسع آفاقهم وتجعلهم أكثر قدرة على التعامل مع اختصاصاتهم بعد تخرجهم في الجامعات.

الإجابة عن هذا السؤال سهلة وبسيطة ويستطيع أي مواطن الإجابة عنه وهي متى طبقنا القانون على جميع الطلبة دون استثناء ولم تكن الواسطات هي التي تحل المشاكل الطلابية.

---

(137) نزيه القسوس.- متى سيتوقف العنف في الجامعات؟.- الدستور.- (الخميس 2013/4/4).- ص13.

في مشاكل طلابية سابقة قامت إدارات بعض الجامعات التي وقعت فيها هذه المشاكل بتوقيع العقوبات القانونية التي استحقها الطلاب الذين تسببوا بهذه المشاكل من فصل أو حرمان من بعض الفصول لكن هذه الإدارات تراجعت عن قراراتها إما بسبب الواسطات الثقيلة أو بسبب التعليمات التي وصلت إلى هذه الإدارات وهكذا فقد سلم هؤلاء الطلاب من العقاب وعادوا إلى كلياتهم وكأن شيئا لم يكن.

هذه الوقائع جعلت طلابا آخرين يقومون ببعض المشاكل الأخرى ويقومون بتكسير ممتلكات الجامعة أحيانا ويعتدون على زملائهم وزميلاتهم وهم يعرفون مسبقا بأنهم سيفلتون من العقاب كما أفلت زملاؤهم السابقون وهكذا يتكرر هذا السيناريو في معظم جامعاتنا ما دام الطلاب الذين يتسببون بالمشاكل لا يتعرضون لأي نوع من أنواع العقاب.

في دول العالم المختلفة لا يمكن حل الإشكالات الجامعية أو غير الجامعية إلا بتطبيق القانون فالقانون هو الفيصل وهو المرجع الأول والأخير لذلك فإن الناس يحسبون ألف حساب خصوصا الطلاب الجامعيين عندما يشاركون في المشاجرات الجماعية لأن بعض الطلاب يحرمون من الدراسة الجامعية ويضيع مستقبلهم كما أن البعض الآخر قد يتأخرون في دراستهم عن المدة المقررة فالقانون في هذه الدول هو القانون ولا مجال للتدخلات العشائرية أو الواسطات أو اية تعليمات.

أما الإجراء الآخر فهو وقف القبولات الاستثنائية التي تحمل طلابا إلى جامعاتنا ليس هدفهم الدراسة أو تحصيل العلم وهؤلاء هم الذين يثيرون المشاكل.

* عنف الجامعات[138]

وكتب الدكتور وليد السعدي في جريدة الرأي ما يلي: العنف على ساحة الجامعات الأردنية أصبح الشغل الشاغل للحكومة والمواطن على حد سواء، وسارع الأكاديميون والمنظرون لعرض وجهة نظرهم للحد من هذه الظاهرة الغريبة على مجتمعنا ومقاومتها إن لم يكن استئصالها من جذورها، وتناولت النظريات التي طرحت في هذا الشأن عدة آراء واجتهادات تراوحت بين الربط بينها وبين الحالة الاقتصادية في البلاد وجيوب الفقر المتفاقمة في بعض ربوعه، وبين الربط بينها وبين آفاق بعيدة لهذه المشكلة تتعلق بأحداث منطقة الشرق الأوسط، بما في ذلك ما يجري على الساحتين السورية من جهة والفلسطينية من جهة أخرى، وابعادهما على الساحة الأردنية.

---

(138) د.وليد السعدي.- عنف الجامعات.- الرأي.- (الثلاثاء 2013/5/7).- ع15534، ص14.

بالحقيقة إن العنف داخل الجامعات الأردنية الظاهر لها صلة بالعنف الخفي بين صنوف المجتمع الأردني خارج الجامعات وليس وليدة أوضاع الجامعات الداخلية، ولا بالعلاقات بين الطلاب ببعضهم البعض داخل الحرم الجامعي.

من المسلمات بان المجتمع الأردني أصبح فريسة لحالات العنف التي يسيطر عليها أجواء منطقة الشرق الأوسط ومتأثراً بما يجري حوله من أحداث وحالات عنف في أرجاء مختلفة من منطقة الشرق الأوسط ومشاهدة صور لهذا العنف على شاشات التلفزيون والفضائيات بشكل يومي ومكثف يجعل الإنسان الأردني بما في ذلك الطالب الأردني أكثر قابلية للجوء للعنف للتعبير إزاء الحقيقة المرة وهي أن العنف هو مرض اجتماعي سريع الانتشار والاشتعال شأنه في ذلك شأن بعض الأمراض السارية، ناهيك عن تبعات الفقر المستعصي بين صفوف الطلاب الذين قد يكونون قد خاب أملهم وظنهم بالحياة البرلمانية الجديدة والتي تمخضت عن الحياة الديمقراطية الجديدة لمعالجة أجندتهم الملحة.

الخاتمة

لقد عالجت الصحافة في الأردن موضوع العنف الجامعي بشكل موسع، ولهذا ظهرت مئات المقالات في جميع الصحف اليومية والأسبوعية في الأردن، بالإضافة إلى عشرات المقابلات في الصحف الإلكترونية. وقد كتب غالبية الصحفيين الأردنيين في هذا الموضوع. ونظراً للكم الهائم من المعالجات الصحفية للمشكلة، فقد تم الرجوع إلى جريدتي الرأي والدستور ولفترة زمنية محددة (خمسة أشهر)، وقد تم رصد أكثر من مئة مقالة في الموضوع، وتم حذف المقالات التي لم تعالج الموضوع بشكل مباشر وتلك التي كتبها غير الصحفيين.

ويمكن القول إن هناك اتفاقاً كبيراً بين مجتمع الصحفيين في الأردن على أن العنف الجامعي يشكل مشكلة للجامعات الأردنية وللمجتمع الأردني، وأن الوضع أصبح من الخطورة لدرجة تستدعي تدخل الجهاز الحكومي ممثلاً بالأمن العام. وقد ناقشت المقالات خطورة الظاهرة وأسبابها التي لا تعد ولا تحصى، وطرحت معظم المقالات حلولاً وتوصيات بالعشرات للمشكلة، ومع ذلك، لا زالت المشكلة قائمة رغم كل هذه المعالجات الصحفية والتي وصلت إلى حد تخصيص معظم الصحف لعدة صفحات في العدد الواحد لمناقشتها. والسؤال المطروح هو: ما الحل، ومن سيكون مسئولاً عنه؟

الفصل الرابع

العنف الجامعي في الأردن: وجهات نظر

الفصل الرابع

العنف الجامعي في الأردن: وجهات نظر

أ- وجهة نظر وزراء التعليم العالي
ب- وجهة نظر رؤساء الجامعات
ج- وجهة نظر عمداء شؤون الطلبة
د- وجهة نظر أساتذة الجامعات
ه- وجهة نظر الطلبة
و- وجهات نظر أخرى

الفصل الرابع

العنف الجامعي في الأردن: وجهات نظر

أ. وجهة نظر وزراء التعليم العالي:

* **قالت وزيرة التعليم العالي والبحث العلمي الدكتورة رويدة المعايطة،** أن القيم لا تأتي فقط من الكتب والمناهج، وأن هناك دوراً أساسياً على المجتمع وعلى رؤساء الأقسام والمدرسين في التواصل مع الشباب لتوعيتهم بمختلف القضايا الوطنية وسبل التعامل مع محيطهم بطرق إيجابية. وأشارت إلى أن مادة التربية الوطنية سيتم إعادة النظر فيها بحيث تركز على قيم المواطنة والمحافظة على المكتسبات، مثلما سيتم البحث في ربط طلبة العلوم الإنسانية ببرامج تدريب ميداني بهدف ضمان تواصلهم مع محيطهم وملء أوقاتهم بشكل إيجابي.

ودعت المعايطة إلى ضرورة ان تتبنى الاتحادات الطلابية مبادرة لبناء منظومة من القيم الأخلاقية يلتزم بها طلبة الجامعات. وأشارت إلى أن التعليم العالي يبحث في سبل تعزيز استقلالية رؤساء الجامعات خصوصا الجامعات الخاصة بحيث يمارس رؤساء الجامعات دورهم بحرية مطلقة ودون ضغوطات[139].

وقالت: إن العنف في الجامعات غير مقبول، وتم إجراء الكثير من الدراسات والبحوث حول هذه الظاهرة. وأضافت: نادَينا قديماً بأهمية التعليم، واليوم يجب أن ننادي بأهمية الابتكار والإبداع لإشغال الطلبة. والحديث هنا ليس على مستوى البحث العلمي فقط، ولكن على مستوى السنوات أفقياً، والتكامل على المستوى العمودي على مدى السنوات جميعاً.

وتابعت المعايطة: هناك نوادي للطلبة، كنادي اللغات ونادي البيئة ونادي التنمية السياسية، لكننا لا نمتلك نوادي كافية للتكنولوجيا والإبداع والابتكار، وبذلك فإننا نحجز أنفسنا بإطار ولا نستغل الطاقات الكبيرة للطلبة التي أصبح بعضها يترجم بالعنف أو بالتزاحم مع الآخرين، لغياب الأنشطة التي تشغل العقل في البيئة الجامعية.

وتساءلت عن مدى مساهمة الجامعات في الصناعات وفي الاقتصاد الوطني، لافتةً إلى أن مستوى البطالة هو الأعلى بين خريجي الجامعات، ومستدركةً بأن هناك سعياً نحو تحسين الأوضاع في الجامعات وتطوير المستوى المتوسط بين الجامعات والمدارس (التعليم التقني).

---

(139) الملك: العنف الجامعي مرفوض.- بترا.- 2012/3/19.

وحول كون العنف الطلابي ظاهرة أم لا، قالت المعايطة: إن هناك حوالي 250 ألف طالب في الجامعات الرسمية في الأردن و140 ألفاً في الجامعات الخاصة، وإن وعدد المتورطين في مشاجرات 845، وهو رقم لا يعد كبيراً ولكن الصدى لما يفعلونه أكبر، فلماذا لا تصنع صدى للابتكار؟

وتابعت: لدينا مبدعون يستطيعون تقديم المساهمة اللازمة في الاقتصاد الوطني، وهذا لا يتطلب نشاط الطالب وحده، إذ لا بد أن يبقى الطالب مركز الاهتمام، ولكن يجب على الإدارات الجامعية وأعضاء الهيئة التدريسية تغيير الثقافة الكلاسيكية الموجودة لنصل إلى ثقافة المستقبل والتنافسية العالمية التي تمثل الخيار الوحيد، فالاستثمار الوحيد في الأردن هو الاستثمار في رأس المال البشري.

وأكدت المعايطة على وجوب أن نمتلك أدوات لإيقاف العنف الذي يجب ألاّ يكون صفة للمنتج الذي نضاهي العالم به، كما يجب دعم الطلبة ومساعدتهم للمضي في طريق الإبداع.

وأشارت إلى أنه من المؤسف في موضوع العنف أن يكون بعض الموظفين في الجامعات جزءاً من العنف وهذا ما لا يقبله أحد.

ودعت إلى القضاء على العنف "بيدٍ من حديد"، بصرف النظر عمّن يقوم به، سواء كان في أعلى مرتبة في الجامعة أو في أدناها. وإلى جانب الإبداع والابتكار، تطرقت المعايطة إلى أهمية الحوار مع الطلبة، متسائلة عن أسباب انقطاع الإدارات الجامعية عن الطلبة إذا كانت موجودة لخدمتهم.

كما أشارت إلى موضوع التسجيل، إذ يقوم الطلبة بالتسجيل المباشر والدفع عن طريق الكمبيوتر، لكن هذا لا يلغي دور الأساتذة والإدارات في الإرشاد ودعم الطالب، فأخلاقيات المهنة تفرض التواصل مع الطالب.

وبحكم عملها وزيرة للتعليم العالي في الحكومة السابقة، أشارت المعايطة إلى أن هناك مجموعتين في الوزارة تعملان على موضوع العنف الطلابي، الأولى تحضر لحوار وطني حول العنف تحت مظلة مؤتمر لكي يتم التواصل مع الأهالي، على أن يمتد هذا الحوار من الشمال إلى الجنوب ولا يتركز في منطقة معينة. والمجموعة الأخرى تعد استراتيجية للتعليم العالي، بالإضافة إلى أن كل جامعة كُلّفت بإعداد خطة عمل خاصة بها على هذا الصعيد[(140)].

(140) الإبداع والابتكار... الرأي – أيار 2012م.

* **وقالت المعايطة** إنها وخلال دراستها مع الزملاء في الجامعة، لا حظت أن "الشلة الطلابية" ليست مقتصرة على أبناء عشيرة واحدة، بل كانت متنوعة. أما حالياً، فإن كل جامعة في المحافظات أصبحت "جامعة البلد"، بسبب اقتصارها على أساتذة وطلبة من المنطقة نفسها، حتى إن الأساتذة من المناطق الأخرى "يتواسطون" لإرجاعهم إلى الجامعات في مناطقهم.

ورأت المعايطة أن الجامعات لم تعد تقوم بالدور الواجب عليها، وأن الحالة التعليمية تدهورت، وأن مفهوم الجامعة الذي يعني الجمع بين الأفراد المختلفين للعمل معاً والتحاور تم تغييبه، وأصبح المجتمع يقود الجامعة وليس العكس، لذا غاب الدور التنويري الذي يجب على الأستاذ القيام به.

وحول موضوع الضابطة العدلية التي يجب أن تكون بموجب قانون، أوضحت المعايطة أنه تم إقرار هذه الضابطة في التعليم العالي حديثاً . **ودعت المعايطة** إلى التوقف عن لوم الجهات الأمنية وجعلها "شمّاعة" تعلّق القضايا عليها. وأوضحت أن هناك تدخلات لا علاقة لها بالجهات الأمنية، وأن العنف لم يعد يقتصر على الكليات الأدبية، بل شمل كليات الهندسة أيضاً[141].

* **وأكد وزير التعليم العالي والبحث العلمي السابق الدكتور وجيه عويس**[142] أن أحد الحلول التي تفكر فيها الوزارة لمعالجة ظاهرة العنف الجامعي هو ادخال مساق السلوك ضمن الخطة الدراسية الجامعية لنبذ العنف الجامعي، بحيث تكون على مدار ست عشرة ساعة خلال الفصل، مشيراً الى أن وزارة التعليم العالي قدمت خطة عمل تساعد رؤساء الجامعات على تغيير البيئة الجامعية نحو الأفضل وظاهرة عنف أقل.

وأشار عويس إلى أهمية البحث في مسببات العنف الجامعي، لأنه يتعلق بأفضل شريحة في المجتمع الأردني وهي الشباب الذين يشكلون ما نسبته65 بالمئة من مجتمعنا الأردني، مبينا أن هذه المشكلة التي أصبحت ظاهرة يجب أن تنتهي من أفضل مؤسساتنا وهي الجامعات

وقال خلال رعايته في جامعة البلقاء التطبيقية في السلط عرضاً مسرحياً بعنوان "اتحادنا فرصتنا" نظمته وزارة التعليم العالي بالتعاون ما بين مبادرة أكاديمية التغيير وجمعية موسى الساكت وشبكة أنهر وتجمع أبناء السلط مدينة الثقافة ونادي السلط، قال إن وزارة التعليم العالي

---

(141) العنف الجامعي.- الرأي.- أيار 2012.

(142) د.وجيه عويس.- نفكر بإدخال مساق السلوك اربة العنف الجامعي.- الغد.- (الخميس 2013/6/21).- ص14.

قدمت خطة عمل تساعد رؤساء الجامعات على تغيير البيئة الجامعية نحو الأفضل وظاهرة عنف أقل. نحن بحاجة الى أفعال لنتجاوز هذه المشكلة من خلال تعاون وتفاهم الطلبة وادخال المفاهيم التي تعزز الحوار في المناهج المدرسية ليخرج الطالب إ لى الجامعة معززاً بشخصية متزنة تنبذ كل شيء غير طبيعي كظاهرة العنف.

* **وقال وزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور أمين محمود** إننا في مجلس التعليم العالي نحترم استقلالية الجامعات ونركز على السياسات والاستراتيجيات، لكننا بحاجة الى برنامج عمل للقضاء على العنف الجامعي بدأنا بتنفيذه، وقاربنا من تحديد معالم الطريق مع إدارات الجامعات والمعنيين بهذا الشأن.

وأضاف خلال استضافته في برنامج ستون دقيقة الذي بثه التلفزيون الأردني يوم الجمعة أن من أهم الأسباب التي تؤدي إلى المشكلات في الجامعات هو وقت الفراغ لدى طلبتنا مضيفاً "انا أؤمن بثقافة العمل والعمل التطوعي، فبهما يمكن إيجاد هوية جامعة تجعل الطالب يتخلى عن الهويات الفرعية".

وبين الدكتور محمود أن هناك حاجة لإعادة النظر في أسس القبول الجامعي وتشجيع القبول التنافسي والتقليل قدر الإمكان من الاستثناءات، وكذلك التشدد في تطبيق العقوبات، لكن بنهج إصلاحي بحيث يفصل الطالب لفترة معينة يتم خلالها إخضاعه لبرنامج تأهيلي يسهم في عودته إلى مجتمعه من جديد إيجابياً.

ودعا الوزير إلى إنشاء جائزة للجامعة الخالية من العنف لتشجيع التنافس على مكافحته. وقال إننا نلمس الحاجة إلى تعميق التواصل بين الأستاذ والطالب الذي نرى أنه ليس بالمستوى المطلوب، وهنا لا أحمل الأستاذ المسؤولية كاملة فنحن نجد الكثير منهم يعانون من ضائقة مالية تجعلهم يبحثون عن فرص عمل أخرى، فيكون ذلك على حساب تواصله المستمر مع طلبته، وهذا يقودنا إلى الحديث عن هجرة الكفاءات بين أساتذة جامعاتنا.

وأضاف: ما نود أن نصل إليه صقل شخصية الطالب الجامعي وليس فقط نيله للشهادة الجامعية وأن نسهم في أن يكون خريجونا قادرين على التفكير النقدي التحليلي.

وأكد أهمية التعليم العالي كثروة معنوية واقتصادية بالنسبة لبلدنا، فالأردن ما زال يتبوأ مكانة ريادية في الوطن العربي في مجال التعليم العالي، ولدينا 35 ألف طالب من الدول المجاورة يدرسون في جامعاتنا، وذلك يدر دخلاً على المملكة بما لا يقل عن 250 مليون دولار سنوياً . وقال

أنه وخلال لقائه عدداً من سفراء دول الخليج العربي الشقيقة فـإن هناك رغبة لديهم بزيادة فرص التعليم لطلبة بلدانهم لدى المملكة خاصة في ظل ما تشهده الدول المجاورة من احداث غير مستقرة.

وبين الدكتور محمود أن اقتلاع العنف من جامعاتنا ليس مقتصراً على أي من الجامعات لوحدها أو على مجلس التعليم العالي بل هو مسؤولية الجميع من مؤسسات وطلبة و أهالي وأكاديميين، وعلينا التكاتف جميعاً والعمل سوياً لإيجاد البيئة الجامعية المناسبة. وقال "وبعيداً عن جلد الذات فـإنه إذا نظرنا إلى جامعاتنا فـإن التخصصات المتوفرة خاصة في مجالات الطب والهندسة تتبوأ مكانة متقدمة ليس فقط على مستوى الإقليم بل على المستوى العالمي ، وخريجو الجامعات الأردنية موجودون في أرقى المراكز الطبية ، وكلياتنا الهندسية حاصلة على جوائز عالمية واعتماد عالمي مشهود له.

وزاد: المشكلة موجودة أكثر في كليات الدراسات النظرية حيث أن الملتحقين بها يشكلون 70 بالمئة من مجمل طلبة الجامعات، ومع الأسف فـ إن قسماً كبيراً منهم يلتحقون بهذه التخصصات بدافع عقدة نيل الشهادة الجامعية، وعلينا أن نعيد الهيبة والاحترام لهذه العلوم لأهميتها، ونحن كإدارات وأساتذة لا بد من أن نتواصل وبشكل مستمر مع طلبتنا وإشراكهم في اتخاذ القرارات التي تهمهم.

وأكد أهمية إعادة النظر في منهاج التربية الوطنية الذي يدرس في الجامعات الأردنية بحيث نركز فيه بشكل أكبر على كيفية تدريب الطالب على الحوار والاستماع للرأي الأخر خاصة طلبة كليات العلوم الإنسانية و أن نوفر له أيضاً دراسات بحثية يتعلم ويتدرب من خلالها على البحث العلمي ويقضي بذلك على الوقت الأكبر من الفراغ[(143)].

* **ويؤمن الدكتور أمين محمود** [(144)] وزير التعليم العالي والبحث العلمي بأن الأردن بمؤسساته الأكاديمية، جدير بموقع الصدارة من خلال جامعاته وقياداته وبرامجه الأكاديمية وطلبة هم "على قدر أهل العزم".

كما يؤكد ضرورة دعم استقلالية الجامعات بشكل كامل، وان التعليم العالي شريك ناصح وحاضر بـأي الأوقات . وحول قضية الساعة، العنف الجامعي، يدعو معاليه إلى التركيز على

---

(143) وزير التعليم العالي: بدأنا بتنفيذ برنامج عمل للقضاء على العنف الجامعي.- الرأي.- (الأحد 2013/4/14).- محليات.- ع15511، ص32.

(144) محمود: المؤسسة مظلة للحوار الديمقراطي وليست محاكم تفتيش.- الدستور.- (2013/4/7).-

الحوار واستنفاد كل الوسائل المتاحة قبل اللجوء الى العقوبات، مؤكداً أن أي تراجع عن عقوبة في حال اتخذت إضرار بمصلحة التصويب.

- **ويقول معاليه:** لا مس بسمعة مؤسسات التعليم العالي الأردنية في المنطقة، فهي رائدة ولا غبار عليها. ما حصل مؤلم وموجع للجميع لكنه لم يؤثر على ذلك المكون الأكاديمي في جامعاتنا والذي دفعنا الى تحقيق مكانة متقدمة بالعالم العربي وهي تستقطب أعدادا كبيرة من الطلبة العرب. وتلك السمعة والثقة يجب أن نحافظ عليها بكل ما نملك ونؤتى من قوة ومسؤولية.

وإذا أحسسنا بثقل المسؤولية وأدركنا أبعاد الأزمة وتداعياتها فهذا يدعونا إلى أن نتمسك بقوة ومصداقية المؤسسات التعليمية لان التعليم العالي وحده لن يحقق المعجزات.

ولا بد من مشاركة أكاديمية من الجميع من إخواننا الأساتذة والطلبة الذين هم العنصر الأساسي للعملية التعليمية، ويجب أن نتعاون جميعا بإيجاد حلول منطقية حيث ساهم العديد من إخواننا وزملائنا وأساتذتنا بوضع استراتيجيات لكن الخطط والتنفيذ هو ما نفتقر إليه اضافة الى خطة عمل منطقية سريعة وواضحة. كفانا تنظيراً، كفانا استراتيجيات ولا بد من تطبيق لكل ما هو موجود بالفعل.

دورنا في التعليم العالي وقراراتنا فيما يخص مؤتة كان لاحقا لقرار اتخذه مجلس أمناء الجامعة بعد الاحداث الصعبة التي تعرضت لها وكان قرار الاغلاق لا بد أن يكون من أجل حقن الدماء ووقف العنف وعدم تصاعده.

ودور التعليم العالي هو المساءلة وما يهمنا هو السمعة الأكاديمية المميزة والأهم من ذلك تحديد أين يكمن الضعف في مؤسساتنا التعليمية من أجل معالجته ورأب الصدع فيه.

مؤسسة التعليم العالي ليست محاكم تفتيش وإنما هي مؤسسة لتساعد وتقيم الضعف فيما يتعلق بالأداء الجامعي. قرار الإغلاق كان لا بد منه الان حقنا للدماء وخوفا من تطور المشكلة ودعوة للتروي لإيجاد حلول للمشكلة بطرق جذرية وفاعلة.

والمشاكل التي تحدث في الجامعات طالما أنها داخل الحرم الجامعي فهي من اختصاص الجامعة ولا بد أن تلجأ الجامعات لتطبيق الأنظمة والتعليمات بشكل ديمقراطي عادل وحازم . وإذا خرجت للخارج فهنا يمتد الخطر وأصبح من اختصاص الجميع، وهو ما دعا التعليم العالي لاتخاذ قرار بشأن مؤتة لأن القضية مست المجتمع المحلي.

وعندما سؤل معاليه: ما الحل في ظل العنف الجامعي النازف وفي ظل أجواء إيجابية منك بأن تحول كافة الاستراتيجيات والاجندات التي تطبيق واقعي؟.

قال معاليه طريق الحل يجب أن تكون باستنفاد كل الطرق التقويمية والحوارية والتربوية والتأهيلية، وإذا استنفدت كل الطرق فلا بد من اللجوء للعقوبات . والتميز أيضاً بأي جامعة هو التركيز على عدم التدخلات من أية جهة وأن لا توقف العقوبة أو يعاد النظر بها تحت أي ظرف كان. وعلى الجميع تقديم المساعدة لمؤسسة التعليم العالي ب أية اقتراحات تصب للصالح العام منطلقها الحفاظ على أمن الوطن.

ولا بد من اتخاذ قرارات بتغييرات في بعض أسس توزيع الطلبة على الجامعات بصرف النظر عن المناطقية وأماكن سكن الطالب، الأمر الذي يعزز التمازج الثقافي، وهذا من العوامل الاساسية التي تساعد في تجاوز العصبيات الضيقة والإقليمية والطائفية ويؤدي الى مجتمع متفاعل مع بعضه البعض . كما علينا أن نعزز التميز والإنجاز الذي تحققه جامعاتنا لجذب الطلبة اليها بحيث لا يبقى الطالب أسير البحث عن جامعات الوسط فقط والعاصمة حيث ان التعليم متميز بكل الجامعات وعلى الطلبة ان يقبلوا على الاستفادة من أي جامعة كانت.

وأقترح إضافة الى دور مجلس التعليم العالي أن يكون هناك فرص سانحة للاستفادة من تجارب الأساتذة والرواد في المجال الأكاديمي واستقطاب أسماء لها تاريخ وخبرات وأداء رائد وتفعيل الاستشارة لاصحاب الأيادي البيضاء بما سينعكس بلا شك على مسيرة التعليم العالي إيجاباً. ولا بد من وجود حلول سريعة وتحديد أسس القبول ودراسة قضية تطوير وتدقيق قضية الاستثناءات قدر الإمكان والاسترشاد بتلك الخطوة المباركة التي فعلها الديوان الملكي العامر بإحالة ملف المقبولين الى ملاك وزارة التعليم العالي لتحقيق العدالة وحسن التوزيع، إضافة الى تعزيز أسس القبول المباشر في التخصصات الجامعية لتعزيز التميز واستقلالية الجامعات بما سينقذ التعليم العالي بشكل تدريجي.

وأنا لا أؤمن بذهنية محاكم التفتيش لتمارس التعليم العالي سلطة الرقابة على المؤسسات الاكاديمية التعليمية الرائدة لانه من الداعمين وبشكل كامل لاستقلالية كاملة وشاملة للجامعات.

وبالنسبة للمعدلات، أتمنى أن يأتي الوقت للجامعات بالنهاية أن تمتلك حق تحديد المعدل وشكل القبول في كل تخصص رسمية كانت أم خاصة وأن يبقى للتعليم العالي حق المساءلة للمنتج الاكاديمي، وأرى أنه لمرحلة معينة لابد من تحديد الحدود الدنيا للمعدلات حيث لن نستطيع ترك الحرية المطلقة للجامعات دون مساءلة.

مسيرة التعليم العالي لا بد أن تكتمل وتتطور، وسأراجع كل الامور مع ثابت رئيسي هو التطور والتغيير. ومن الطبيعي أنه لا بد من مراعاة أشياء كثيرة، فأنا مع التنافس الحر بالجامعات،

والجامعات فيها استثناءات لكنها ليست الأساس، وأنا مع المنافسة ومع استقلالية الجامعات وأتمنى أن نصل للمرحلة التي تصبح فيها كل جامعة تحدد معايير القبول.

والموضوع لا يمكن أن يأتي بين ليلة وضحاها، وهو الذي سيميز الجامعات عن بعضها، والتميز سيخفف من حدة العنف بطبيعة الحال.

ما أقصده عن المساءلة هو متابعة المنتج الاكاديمي الذي يخرج من البرامج الجامعية، ولا أقصد التفتيش لأن للجامعات استقلاليتها التي لا يمكن أن تنتهك.

* **وقال الدكتور أمين محمود زير التعليم العالي والبحث العلمي** : أن الوزارة في هذه المرحلة معنية بالخطوات التنفيذية، مضيفا ان هناك استراتيجيات وخططاً ستبدأ الوزارة بتنفيذها لمعالجة هذه الظاهرة. وأشار إلى ان الوزارة أعدت ورقة عمل لتحديد معالم الطريق الاصلاحية، وسيتم خلال الأسبوع المقبل دعوة رؤساء الجامعات للخروج بدليل يقود الى الطريق الصحيح ضمن أسس ومناهج علمية.

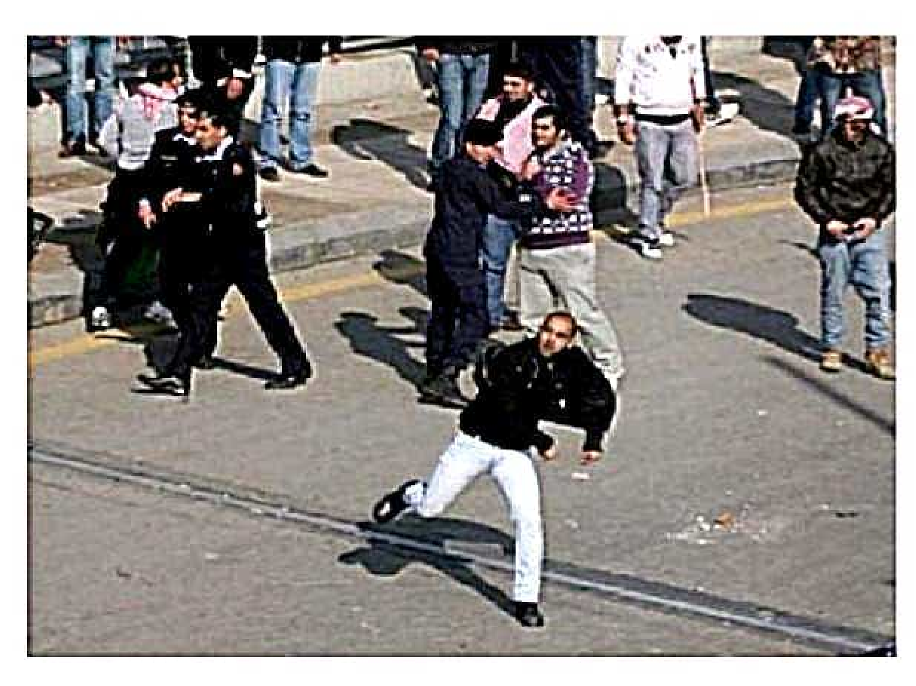
وقال أنه يقع على الادارة الجامعية الجانب الاكبر للحد من هذه المشكلة عن طريق زيادة تواصلها مع الطلبة وانخراطهم بالحركة الكشفية والنشاطات اللامنهجية، مشيراً إلى ان التزايد الكمي السريع في عدد مؤسسات التعليم العالي مع عدم توازن ذلك بالتقدم النوعي ادى الى إحداث خلل في العملية التعليمية.

وأضاف أننا بأمس الحاجة الآن لتشجيع وتنمية مسارات التعليم المهنية مشيراً الى ان ما بين 60 الى 70 % من طلبة الجامعات في الكليات الانسانية والإدارية.

وأشار الدكتور محمود إلى أن ما حصل في جامعة مؤتة واتخاذ قرار بتعليق الدراسة فيها جاء بقرار من مجلس عمداء الجامعة وقمنا بتعزيز هذا القرار كون الوزارة معنية فقط بوضع ورسم السياسات والاستراتيجيات. وقال ان هذه الظاهرة استثنائية وغير متجذرة بالشعب الأردني وما يتمتع به الأردن من أمن واستقرار وسمعة تعليمية عالية جعله محط انظار العديد من الدول لإيفاد طلبتها للدراسة بالأردن[145].

---

(145) د.أمين محمود.- ضعف تطبيق القوانين واللجوء للواسطة وراء تداعيات العنف الجامعي.- الدستور.- (الأحد 2013/4/7).- محليات، ص12.



ب. وجهة نظر رؤساء الجامعات:

* **قال رئيس الجامعة الأردنية الدكتور اخليف الطراونة:** إن قضية العنف الجامعي دخيلة على الحرم الجامعي، وهي قضية مجتمعية ترحل من مؤسسة لاخرى، وكان من الأجدى أن تعالج على مستوى الأسر والمدارس والمساجد والكنائس، لكن، في الفترة الأخيرة رحل العنف إلى عنف جامعي غريب عن عادات الشعب الأردني، وبالتالي، اعتقد أنه من خلال هذا كله ومشاهدتي لتطور ظاهرة العنف والمؤتمرات والاحاديث وصلت إلى قناعة أن على الجامعة الأم أن تضع استراتيجية واضحة لمكافحة العنف، وهي من مراحل متعددة بان يكون لدينا جانب وقائي وذلك من خلال تلوين النشاطات الاجتماعية وأن نخرج من القاعات الى ساحات الجامعة وممراتها بدلاً من إرغام الطلبة على القاعات المغلقة.

وتم البدء باعداد الخطط الدراسية وتجويدها واعطاء خطط واضحة المعالم للخريج الذي نريد وسيصار الى تطوير بعض المناهج وربطها بمؤشرات الأداء، وتم الطلب بمتابعة الخطط الدراسية وحث الأساتذة على الإشراف ومتابعة العملية التدريسية وسماع رأي الطلبة بما يجري في القاعة الصفية من أجل إعطاء مزيد من العدالة بين الطلبة.

وأضاف: لقد بدأنا بوضع كل الأمور تحت السيطرة، وذلك من خلال وضع كاميرات بكل زوايا الجامعة وزيادة عددها بشكل كبير على جميع مرافق الجامعة ومواقف السيارات وربطها للمراقبة والمتابعة، وسيصار إلى تأهيل ورفع كفاية العاملين بالأمن الجامعي ليكونوا على غرار فرق مكافحة الشغب، إضافة الى إعطاء الامن الجامعي صفة الضابطة العدلية، وسيوجه ذلك

رسالة للطالب بأنه إن فكر بارتكاب أي إجراء خاطئ فإنه سيكون مراقباً، والرسالة الاهم أننا نؤمن بأن طلبتنا لن يرتكبوا أي مخالفات.

وستلجأ الجامعة بكل حيادية لاجراء التحقيق مع أي طالب تسبب أو شارك بأي أحداث للعنف أيا كان شكلها، وستطبق القرارات بعدالة وصرامة، ولن تعود الجامعة عن أي قرار يتخذ بحق أي طالب يرتكب مخالفات. قرار الجامعة قطعي ولا عودة عنه، ولن يفسح المجال لأي جهة كانت أن تتدخل بقرار الجامعة الاردنية. ولا يعتبر القرار نهائيا إلا بعد إقراره من مجلس العمداء.

ولن يكون هنالك إغلاق لأي من الكليات، لكننا سنلجأ الى تقنين القبول بكافة التخصصات الجامعية خلال السنوات المقبلة على أساس الطاقات الاستيعابية وما يتوافر من أبنية وقاعات ومختبرات، وهذا يدخل في نطاق الامر الوقائي للحد من العنف واللجوء الى تقبل الاخر والابتعاد عن التمييز وتكريس لغة الحوار بين الطالب والأستاذ.

وقال الطراونة: عدم العدالة بأي مكان يخلق حالة احتقان، ونحن نتوخى العدالة المطلقة بين الطلبة في كل مفاصل العملية الاكاديمية، وهذا يستدعي فرض رقابة ذاتية على الأساتذة، وسيتم تلقي الشكاوى من الطلبة بحق أي انتهاكات داخل القاعات التدريسية. وقد بدأنا بتوجيه رسائل خطية وشفوية ليكون هناك تواصل وعدالة وشفافية وأن يصار الى التقاليد التقنية للتواصل مع الاخرين. وفي حال حاد أي أستاذ عن الانظمة والتعليمات الناظمة لأعضاء الهيئة التدريسية والطلاب، وفي حال المخالفة، ستطبق التعليمات والأنظمة حسب الأصول[146].

* **وأوضح رئيس الجامعة الأردنية د.اخليف الطراونة** أن الوقاية من العنف تكمن في معالجة أسبابه، والتي من أهمها الفراغ السياسي والثقافي الواضح، فكثير من الطلبة في الجامعات ليسوا على إطلاع بالمعلومات السياسية، حتى البسيطة منها.

ومن العوامل المهمة أيضاً كما يرى الطراونة، العامل الاقتصادي المتمثل بالفقر والبطالة وتدني مستوى الأجور، فكل ذلك يؤثر في نفسية الطالب وبالتالي فإنه يلجأ إلى أساليب بعيدة عن استخدام العقل، وهناك أيضاً عدم العدالة الاجتماعية وضعف المناهج الدراسية بشكل عام في الكليات كافة، والتي أصبحت أقرب إلى التلقين، وضعف النشاطات اللامنهجية، على كثرتها، وعدم مراعاتها الفروقات الفردية بين الطلبة وعدم توزيعها على الفصل الدراسي، وانحصارها في فترة معينة.

---

(146) العنف ظاهرة مجتمعية دخيلة على الحرم الجامعي.- الدستور.- (الأربعاء 2013/5/2).- ص12.

ومن الأسباب التي أوردها الطراونة: ضعف التواصل بين الإدارة الجامعية وأعضاء الهيئتين التدريسية والإدارية من جهة، والطلبة من جهة أخرى، وضعف التشريعات الجامعية وعدم ربطها بقانون العقوبات الأردني، إذ نشهد جرائم تحدث في الجامعات يتم فيها إطلاق عيارات نارية واستخدام أدوات حادة وينتهي ذلك كله بعقوبة الإنذار أو الفصل دون أن تحال للمحاكم للتحقيق فيها واتخاذ العقوبة المناسبة لها.

وأضاف الطراونة أسباباً أخرى، منها: أن البيئة الجامعية بشكل عام غير مهيأة لاستقبال أعداد كبيرة من الطلبة أو غير مهيأة لاستقبال الأنشطة، فإما أنها بيئة فقيرة، أو أنها متباعدة أحياناً، أو أنها مزدحمة في أحيان أخرى. وهناك أيضاً ضعف الإرشاد التربوي والأكاديمي والنفسي وانعدامه في معظم الحالات. وعدم استقرار تشريعات قبول الطلبة، سواء من خلال الخطط أو التعليمات أو الأنظمة وتبدل الإدارات الجامعية باستمرار على مستوى رؤساء الأقسام ونواب العمداء والعمداء ونواب الرئيس والرؤساء، ما يسبب اختلالاً في المنظومة الحاكمية على المستويات كافة.

وأوضح الطراونة أن الوقاية من العنف تتمثل في تصويب الأسباب، أي القيام بمعالجة سياسات المناهج والقبول، ومعالجة التشريعات وربطها بقانون العقوبات، وتنسيق كل هذه الجوانب من خلال خطة استراتيجية واضحة لكل جامعة أو على مستوى التعليم العالي أو على مستوى الوطن، بحيث تضمن الوضوح في كل الجامعات وفي كل الأحوال.

أما عن العلاج، فيرى الطراونة أنه يتمثل بتطبيق الأنظمة والتعليمات بشكل حرفي بالمعنى، والتحويل إلى المحاكم في الحالات التي تستدعي وجود رادع قوي، لأن صدور قرار بتغريم أو تجريم الفعل من شأنه ردع مثل هذه الممارسات، وقد نجح ذلك في جامعة البلقاء، كما نجح في الجامعة ضمن الأنظمة التي تجيز الإحالة إلى المحاكم.

وأشار إلى موضوع الضابطة العدلية للأمن الجامعي، كون الأمن الجامعي غير محمي في الأنظمة والتعليمات، وغير محمي جسدياً حتى في حال تعرضه للإيذاء وذهابه للمستشفى، فتغيبه لفترة تزيد على المدة القانونية قد يُفقده وظيفته، وبالتالي قد لا يقوم بالدور المنوط به خوفاً على رزقه.

وفي السياق نفسه، قال الطراونة إن جزءاً من الأمن الجامعي غير مؤهل، وبالتالي يُفترض أن يؤهل في الجهات الأمنية لكي يصبح قادراً على القيام بدوره. وأشار إلى أهمية تحويل الطلبة الحاصلين على عقوبات إلى الدراسة الخاصة حتى لو كانوا حاصلين على مكرمات، بحيث ألاّ تمنع

المكرمة حدوث ذلك، وحث على إشراك الاتحادات والجمعيات والأندية الطلابية لضبط إيقاع الشارع الطلابي، مشيراً إلى تجربة تمت في الجامعة الأردنية حيث كُلف 80 طالب بتشكيل مجموعات لتوعية الطلبة بالعنف بالإضافة إلى الإبلاغ عن أسماء المتسببين بالعنف[147].

* **وقال رئيس الجامعة الأردنية الدكتور اخليف الطراونة** إن "السلوك الطائش في الجامعات ناتج عن المنظومة الاجتماعية السائدة في مجتمعنا منذ اكثر من عشر سنوات، وأساس العنف يعود لعدم اهتمام الاسرة بالتربية الحقيقية وتخلي بعض الأسر عن دورها الاجتماعي. وأضاف أن انتقال هذه الأسرة إلى حلقة أوسع، وهي المدرسة التي انشغل فيها الأساتذة بهمومهم الحياتية وتحول التعليم الى تلقين، اضافة الى خلو المناهج من القيم الدينية وقيم الانتماء الحقيقي، كل ذلك ساهم بزيادة وارتفاع هذه السلوكيات الطائشة.

وأضاف "أعتقد أن بعض الأيدي الدخيلة أصبحت تلجأ الى ترحيل مشاكلها من الشارع الأردني إلى الحرم الجامعي والتي تحولت فيها السلوكيات الطائشة الى سلوكيات عدوانية مسلحة أحياناً".

وحول الحلول لمعالجة هذه الظاهرة طالب الطراونة الدولة ببسط هيبتها على كافة المؤسسات وتعزيز قيم الشخصيات العشائرية الاردنية، وإعادة الهيبة لها ضمن إطار المسؤولية القانونية لكل من يثبت تورطه، والبدء بسحب الأسلحة النارية من المواطنين وتطبيق قانون الذخائر والاسلحة على الجميع وبالتساوي وتحت طائلة المسؤولية.

ودعا الى إعطاء الأمن الجامعي صفة الضابطة العدلية او استحداث الشرطة الجامعية كما هو معمول بالجامعات الاجنبية، اضافة الى رفع معدلات القبول الجامعي وإعادة التدريب العسكري، وتعزيز استقلالية الجامعات[148].

ويقول الطراونة: العنف الجامعي برأيي لا يحتاج لكثير من التوصيات وجلسات الحوار، وقد جرى الكثير من ذلك، منذ بداية هذه الظاهرة بطرق أبواب الجامعات، ولعل الجامعات الأردنية التي شهدت عنفاً في مراحل سابقة، تشهد اليوم عنفاً جديداً، إذ أن تلك الحوادث تختلف عما هي عليه اليوم، فيومها كان للطلبة توجهات سياسية وصراع حول الأفكار والايدلوجيات، أما اليوم فنحن نشهد ردةً فكرية وثقافية حتى في أشكال الخلاف والاختلاف، وهو ما يجعل العنف يصبح ذا معان ودوافع للأسف قبلية تحركه نزعة حمائية (من الحمى) وتفعل فعلها به، وتدفع به للتصاعد بشكل مستمر، وهو عنف ينتهك حرمة الجامعات ويقضي على رسالتها ويمجد من النزاعات

(147) إحالة قضايا المشاجرات إلى القضاء.- الرأي.- أيار 2012.
(148) أكاديميون وحقوقيون وسياسيون: التهاون بتطبيق القانون افتعال لأزمات اجتماعية.- الرأي.- (الأحد 2013/5/5).- محليات، ص30.

الولائية المناطقية ويسير بالمجتمع ليكون متغولاً على الجامعات، ومؤثراً بها، علماً بأن الجامعات هي التي يجب أن تؤثر بالمجتمع.

ودعوني أصارحكم وأصارح القراء الذين سيقرؤون حوارنا هذا: ألا تدفع الجامعات كلفة عدم استقلاليتها، وتعدد مرجعياتها، وانتهاك حرمتها من قبل المجتمع المحلي، الذي بات يظن بأن الجامعات مجرد مؤسسة لتشغيل أبنائه؟ ألم تتدخل الوساطات لدرء العقوبات التي فرضت على طلبة اشتركوا في مشاجرات سابقة؟ وفي المقابل ألم تتراجع الجامعات في طرق تدريسها وفي بناء الثقافة الوطنية السليمة لدى الطلبة؟ أليس الطلبة يعانون من كبت ونظام تدريسي أبوي بطريركي يهمش حرية الطالب ويجعله مجرد قارئ ومتلق مطيع لما يمليه عليه الأستاذ؟.. لذا كله، وفي هذه البيئة ليس من المستغرب أن تصبح العلاقة بين الطالب والجامعة متوترة إلى الحد الذي نراه في ضروب شتى من العنف المتكرر.

وإذا سألنا عن الدوافع، والمواجهة والعلاج، كما هو عنوان هذا اللقاء، ألا نسأل أنفسنا كيف وبأي الطرق نعمل على تخريج الطالب، وهل تسهم الجامعة في بناء الشخصية الطلابية أم أن الطالب ينتقل من مدرسته الثانوية بعد الثانوية إلى مدرسة جامعية، وهل نمط التعليم يعتمد على التشجيع على الكشف المعرفي والريادة وروح الفريق، وهل يدفع الطلبة اليوم ضريبة تراجع دور جامعاتهم التنويري نتيجة لتراجع مشهد التعليم العالي والسياسات غير المستقرة وتعدد قوانين التعليم في السنوات الأخيرة؟.

لقد أجريت العديد من الدراسات حول العنف الطلابي كما أسلفت، حيث أظهرت واحدة منها أن بعض السلوكات العنفية لدى الطلبة تؤكد أن السلوك الطائش الطلابي، منتج اجتماعي، متجذر في الأسرة، ومتصل ومتحرك من الأسرة إلى المجتمع، تسهم في انتاجه النظم الشخصية، والجزئية، والوسيطة، والكلية الاجتماعية، وهو سلوك متعلم، وعابر للمؤسسات الاجتماعية، ولما بين الأجيال.

ويرى الطراونة أن هناك بعض القيم الاجتماعية المرتبطة بهذا السلوك وهي:

1. تفعيل قيم الأمن ومحاربة الجريمة واحترام حقوق الإنسان، والديمقراطية والحرية، ومحاربة الفساد.

2. تفعيل قيم المشاركة السياسية للناس، وقيم المشاركة في قرارات الحكومات، وصناعة القرار المتعلق بمصائر الناس والمجتمع.

3. تفعيل دور المؤسسة الدينية والأمنية والعسكرية، كونها تتمتع بالثقة والمصداقية لدى الناس.

4. تفعيل قيم العروبة والإسلام والافتخار بالأوطان، وتنمية الروح القومية والوطنية لدى الطلبة، لزراعة حب الأوطان والتضحية من أجلها في نفوسهم.

لقد بدأت هذه الظاهرة قبل أكثر من عقد، ولو عدنا إليها لوجدنا أن أسباب العنف التي حاولنا تحديدها ما زالت مستقرة، لا بل تزداد حضوراً وفعلاً، وهي حسب الترتيب:

- أسباب مرتبطة بمعاكسات الطالبات، أسباب مرتبطة بانتخابات الطلبة، الاستعراض وحب الظهور، الخلافات الخارجية والتي تنتقل بين الجامعات، قلة الوعي وتعاطي الكحول، عدم وجود عقوبات رادعة، الشعور بأن ثمة قوة تحمي الطالب وقادرة على سحب أي عقوبة، العشائرية والتعصب القرابي. وتبيّن من خلال مجمل الدراسات أن العنف يتركز بالكليات الإنسانية، وبأن المشاركين في العنف أغلبهم من الذكور، ومن ذوي المعدلات المنخفضة.

وإذا ما تحدثنا عن سبب العلاج، فالبدء يكون بالمنهاج الدراسي، فنظام الساعات المعتمد يقضي أن يدرس الطالب مقابل كل ساعة يدرسها، ثلاث ساعات، ولكن للأسف هذا ما لا يحدث، ولكي يحدث لا بد من إشراك الطالب في صناعة المعرفة، وهذا لا يتم إلا من خلال توجيهات المدرسين، ولا أقول هنا كتابة الطلبة لأبحاث تشترى من مكاتب محيطة بأسوار الجامعة للأسف، فالأستاذ الجيد هو الأقدر على إشغال وقت طلبته ودمجهم معه في مادته، والجامعة عليها مسؤولية توفير المناخ والبيئة اللازمة لتفريغ طاقات الطلبة، والإفادة منهم في خدمة المجتمع بشكل فاعل وليس مجرد ديكور.

وأما العلاج الأكبر، فهو إعادة النظر بسياسات القبول، وعدم تركز أبناء المنطقة الواحدة في جامعة المحافظة، فنحن بعدما كنا نتحدث عن جامعات وطنية ببعد عربي أو عالمي بتنا حتى في التعيينات نركز على أبناء المنطقة، فأضحت الجامعات ساحات محلية، وحتى الأساتذة الذين يبتعثون من جامعات الأطراف للدراسة في الخارج، باتوا يدفعون التزامهم المالي ويغادرون إلى العاصمة أو إلى جهات عربية أخرى.

ومع ذلك تظل الفرصة قائمة للعلاج، والجامعات التي يحدث بها عنف بشتى أنواعه من عنف لفظي إلى جسدي إلى اتلاف ممتلكات، فيها أيضاً من الإنجاز وقصص النجاح ما فيها، فقد خرجت للوطن كفايات يشهد لها بالوطنية والنزاهية والقدرة العالية على تقديم الخدمة للناس، ومن الخطأ التعميم بأن الطلبة لا يقرؤون ولا يطالعون. أنا أتحدث عن طلبة الجامعة الأردنية، فهناك يومياً تسعة آلاف طالب يلجون المكتبة، وهناك نشاطات فكرية وجدل ثقافي يقوم عليه عدة فرق من

طلبتنا، لكن الإعلام للأسف يركز على العنف في الغالب، ويترك التفوق والإنجاز الطلابي ولا يعمد إلى متابعته. وهنا اسمحوا لي أن أضع عدة نقاط في باب العلاج ومنها:

- **ويرى الطراونة أنه** لا يمكن اختزال أسباب العنف بالعشائرية التي كانت مصدراً للفعل النبيل، إلا إذا تحولت إلى عصبية ضيقة الأفق وجهويات منغلقة لا تقبل بالآخر، فعندها يتوجب على الدولة خصوصاً المؤسسات الإعلامية مراجعة الخطاب الموجه لفئة الشباب، واستبداله بخطاب تنويري، يشيع ثقافة المواطنة ودولة القانون والعدالة واكتساب الحق.

- إعادة النظر بتعيين رؤساء الجامعات، وحث الرؤساء على مشاركة مجتمع الطلاب والالتقاء بهم والخروج من عزلتهم في المكاتب والتي للأسف تفرضها أحياناً طبيعة العمل وتركز الأشياء كلها بيد الرؤساء.

- المضي قدماً بتجذير الانتخابات الطلابية ودفع الطلبة للإقبال عليها على أساس تحالفات فكرية وبرامجية، وإن كان أمر العنف يتعلق بنتائج الانتخابات وما أفرزته من فوز وخسارة للبعض من الطلبة على حساب الآخر أحياناً وعدم قبولهم بتلك النتائج، فالأمر جد خطير، لكنه لا يتم بالنكوص عن الانتخابات بل بالمزيد منها، فالديمقراطية لا تعزز إلا بالمزيد من الديمقراطية. وتغيير البنية الثقافية الرافضة لنتائج صندوق الاقتراع لا يحدث بين يوم وليلة، ولنتذكر أننا ندفع اليوم انقطاع التجربة الانتخابية للطلبة، وبعض الجامعات للأسف حتى اليوم ترى ذلك أمراً يهدد أمنها وسلطة رئيسها، ومن يخاف نتائج الانتخابات الطلابية هو من لا يقبل بالطلبة واتحادهم شريكاً في الرأي، وقد تجاوزنا في الجامعة الأردنية ذلك، فحتى الموظفون يقومون بتجربة انتخابية لناديهم فيها من المنافسة الشديدة والجهد ما يجعل التناغم ممكنا بين التجربتين، الطلابية وموظفي الجامعة.

- على الدولة مسؤولية تجاه الجامعات، ولا بد من العمل على منح الجامعات استقلالية خاصة فيما يتعلق بسياسة القبول، إذ يجب على الجامعة أن تضطلع بمسؤولية أكبر فيما يتعلق بنوعية الطلبة المقبولين لديها، لا على سبيل التمييز بين أبناء الوطن وإنما على أساس الإبداع والإمكانات والاستعداد.

- تقليل عدد ساعات الفراغ للطلاب في الجامعة بالتركيز على طلب العلم والمعرفة والترفيه المنظم بشكل برامج هادفة وحفلات فنية وبرامج وأمسيات موسيقية وثقافية، وهذان الأمران يتطلبان ما يلي:

1. رفع عدد الساعات المسجلة لكل طالب في كل فصل دراسي، ليصبح الحد الأدنى 15 ساعة.

2. إلغاء مادتي التربية الوطنية والعلوم العسكرية، والتفكير بمساقات، تعلّم الطالب مهارات الحياة والثقافة الوطنية من خلال العمل التطوعي.

3. إعادة التدريب العسكري في الفصل الصيفي للطلاب في معسكرات التدريب، وللطالبات في الخدمات الطبية والشرطة النسائية.

4. إشاعة ثقافة الإبداع والريادة وتشجيع الطلبة على التنافس في الأعمال الريادية وتحقيق الأثر في المجتمع وعمل مسابقات تنافسية جادة بينهم.

5. إعادة النظر في الخطط الدراسية وتوصيف المساقات، بحيث يحذف المسهب ويلغى المكرر منها. فالرهان على الكيف الذي يتلقاه الطالب وليس الكم، فنحن نريد للطالب مستقرات فكرية تنفعه، ونريد أن نبعد عنه غثاء المكرور والمعاد.

6. البدء بتطبيق نظام التدريب والخدمة المجتمعية الجادة في الفصول الصيفية للطالب في أول فصل صيفي للطالب بحيث تكون مدته كاملة عملاً مجتمعياً منظماً، بالشراكة مع مؤسسات الرعاية الشبابية ووزارة العمل[149].

* **ويقول الطراونة**[150]: بالنسبة للوساطة، ليس كل رؤساء الجامعات يقبلون بها، فأنا كنت في جامعة البلقاء لكني لم أقبل بأن أعيد أي طالب تم فصله من الجامعة، وقد اتخذت جملة من القرارات بفصل طلبة ولم ولن أخضع لأي ابتزاز لأي كان. أنا أتحدث عن 30 مؤسسة تعليم عال، سبق أن حدثت في جامعة مؤتة مشاجرات واتخذت عقوبات رادعة وبكل أسف وبكل تقدير للإدارات السابقة أعادوا الطلاب بطريقة أو بأخرى، وحصل في الطفيلة أن أعادوا الطلاب بطريقة أو بأخرى، وحصل ذلك في الهاشمية، وحصل في فترة من الفترات أن صدرت إرادة ملكية بالعفو عن المساجين وغير ذلك واستغلت من بعض الناس وطلبوا من جلالة الملك أن يشمل الطلبة المفصولين.

بالنسبة للمناهج، فقد تحدثنا كثيراً عنها، وقد عقد قبل عامين مؤتمر كبير للمناهج، وجاءت وزارة التعليم العالي وكان الوزير وقتها الدكتور وليد المعاني وبدؤوا بفكر أن يقوموا بعمل مؤتمر وأنفقوا عليه مبالغ طائلة حتى نطور المناهج ونحدثها، بعد ذلك تغيرت الوزارة وجاء وزير لاحق وهو الدكتور وجيه عويس حيث رفض الفكرة، وبعد ذلك جاءت الدكتورة رويدة المعايطة وتابعت الفكرة، ثم جاء الدكتور وجيه عويس وألغى الفكرة، فتقلب على الوزارة خلال عامين سبعة وزراء للتعليم العالي. ثانياً: ليس لرئيس الجامعة صلاحيات بأن يلغي مادة من مواد متطلبات الجامعة الإجبارية، وكنت أتمنى لو أن لدي الصلاحيات كجامعة بأن أقول بأنني أريد تغيير خططنا ومناهجنا وكل ما نراه مناسباً، وأنني مرتبط ببرنامج لضمان الجودة فقط. ونحن ليس لدينا هيئة

---

(149) د.اخليف الطراونة.- أكاديميون وخبراء: العنف الجامعي ظاهرة تربوية بأبعاد مجتمعية.- الدستور.- (الخميس 2013/4/18).- ص11-12.

(150) نشهد ردةً فكرية وثقافية حتى في أشكال الخلاف والاختلاف... العنف أصبح ذا دوافع قبلية.- الدستور.- (الخميس 2013/4/18).- ص12.

لضمان الجودة، فلدينا هيئة اعتماد لغاية هذه اللحظة، وهناك برامج شكلية في ضمان الجودة لم نصل لها، وهي تكرار لما هو موجود في وزارة التعليم العالي من دائرة الترخيص.

الآن، إذا وصلنا إلى مرحلة بأن هناك مؤسسة رقابية بالمعنى العام لضمان الجودة تحاسبني على مواصفات الطالب الخريج، فحينها سأغير مساقاتي كل أربع أو ثلاث سنوات، وأغير خططي دون أن أكتب فيها لمجلس الجامعة ومجلس الأمناء ومجلس اللجنة الأكاديمية أو مجلس التعليم العالي.

نحن في الجامعات ليس لدينا صلاحيات لعمل أي شيء إلا بالقشور فقط وبالدفاع عن أنفسنا أمام الرأي العام، بمعنى أننا مقصرون ومتهمون، وقد وصلنا الآن إلى مرحلة أنه يقال بأنهم سيعطون جائزة للجامعة الأقل عنفاً، فكأن رؤساء الجامعات هم الذين يسببون العنف، وبالتالي فرئيس الجامعة الذي يجلس بأدب واحترام سيعطونه جائزة.. فنحن نتجه من "القوي الأمين " إلى "الضعيف الأمين" إلى "الضعيف".

لا يمكن أن تنجح الجامعات إلا إذا اشتغلت وسائل الإعلام معها، ولا يمكن أن تنجح وسائل الإعلام والجامعات إذا لم يشترك الأهالي والمجتمع المدني، ولا يمكن أن ننجح جميعنا إذا لم يكن هناك قوانين ناظمة وأن نعود إلى مجتمع مدني يحتكم إلى أنظمته وقوانينه وإلى تعليماته

* **ويقول الطراونة**(151): عندما تحدثنا عن التربية الوطنية لم أقل بأن أحد اسباب العنف وجود التربية الوطنية، ما قلته بأن ما يصرف من وقت على مادة التربية الوطنية ومادة العلوم العسكرية غير ذي جدوى، وبالتالي ممكن حذفهما من هذا المنهاج بدل حشو الأدمغة.

* ***هذا الوطن يستحق منا ما هو أكثر وما هو أجمل***(152)

يقول الدكتور سليمان عربيات: أجل إن هذا الوطن يستحق منا ما هو أكثر وما هو أجمل. اننا قادرون كم واطنين وقيادات أن نقدم لهذا الوطن ما هو أفضل و ما يستحقه و أن لا نكون مترددين في مواجهة كل ما يسيء أو يحاول الاساءة الى هذا الوجه الجميل للوطن. إننا جميعاً في خندق واحد ومعنيون بما وصلت اليه الحال من اجحاف و ظلم عن قصد أو غير قصد. سأتعرض اليوم لما يقلقني و يقلق الكثيرين من أحداث سلبية.

---

(151) فشل ذريع في أجهزة الأمن الجامعي وغيابها عن الساحة وحضورها حضور المتفرج.- الدستور.- (الخميس 2013/4/18).- ص14.

(152) د.سليمان عربيات.- هذا الوطن يستحق منا ما هو أكثر وما هو أجمل.- الدستور.- (الاثنين 2013/5/6).- ص27.

العنف الجامعي لم يعد مشاجرة بل ظاهرة "تزلزل" الحرم الجامعي ولم يعد السكوت عنها مقبولاً الى هذه الدرجة. بين الحين والحين تقدم إحدى الجامعات "قربانا" أو "قرابين" من أبنائها في سبيل تغذية هذه الظاهرة. في الأيام القليلة الماضية سقط أربعة من أغلى الناس علينا في حرم احدى الجامعات وبعدها توالت التصريحات والندوات أما بالتنديد أو التحليل. لم يختلف ما قيل بعدها عما قلناه في الماضي. تحدثت الندوات عن الظواهر ولم تعالج الأسباب. تردد الكثيرون من الشركاء عن قول الحقيقة وماذا وراء هذا العنف. لم نكن صريحين في أقوالنا سواء سلباً أو ايجاباً عندما تحدثنا عن دور العشائرية والادارة الجامعية وفصل الطلبة وتطبيق الأنظمة والقوانين الجامعية.

إن جامعاتنا تحتل مكانة عالية بين جامعات المنطقة و ما أحدثه العنف الجامعي هو مغادرة أبنائنا من الدول العربية والصديقة خوفاً من أن تصيبهم رصاصة رعناء أو ضربة سكين من مجهولين. إن معالجة العنف الجامعي ليس من اختصاص جهة معينة، إنها مسؤولية المجتمع بجميع مكوناته وعلينا أن لا نقتصر المعالجة على أسلوب وحد بل بجميع الوسائل الحضارية، ونحن لا نعني بالحضارية التساهل أو التردد في تطبيق النظام على المتسببين بهذا العنف الذي قد يصل الى حد "المجزرة" كما حدث بالأمس القريب.

*** وقد أقام ملتقى خريجي مدرسة السلط الثانوية في قاعة مكتبة البلدية وبحضور رئيس البلدية عطوفة المهندس ماهر أبو السمن ندوة حوارية مع معالي الدكتور سليمان عربيات بعنوان العنف في الجامعات.**

واستهل د.عربيات حديثه بالإشادة بدور مدينة السلط وتاريخها والاعتزاز بها وبأن حفظها لا يكون بعصبية ولا قبلية، وصنف الشباب إلى فئتين الأولى لا أبالية والثانية أبالية شديدة التطرف وأضاف أن الحل بأن نكون جميعاً من حزب الوطن.

وقد عرف العنف بأنه ظاهرة جذرية قد تجاوزت حالة الشغب (الهوشة) فالشغب حالة سطحية، وأن المعالجة بالأنظمة والتعليمات دون تعمق يؤدي إلى عقوبات غير رادعة فالظاهرة امتدت لاستعمال السلاح الأبيض بشتى أنواعه، وإلى إطلاق العيارات النارية بطريقة بازارية، وبعض الجامعات فقدت السيطرة واستدعت الأمن إلى أبوابها وكان هناك دخول في حالة واحدة للحرم الجامعي.

وصنف د. عربيات الأسباب على عدة أسس : القبلية.. حتى ما بين أبناء نفس المنطقة، وجهوية، وإقليمية، وعرقية، وسياسية وخصوصاً في فترات الانتخابات. وتستمد هذه الأسس تغذيتها من الشارع لتشكل قوة فوضوية داخل الحرم الجامعي. كما أشار إلى عدم وجود دراسات

حقيقية منشورة بهذا تبحث في أسباب ظاهرة العنف، وأضاف بأن العنف هو رد فعل لحالة الإحباط التي يعيشها الشباب لفشل المؤسسات والهيئات العامة المعنية بهم بالتقرب منهم كما أدى ذلك لظهور اللامبالاة والافتخار القبلي أو الإقليمي على حساب الحس الوطني والانتماء فالقبلية وليدة عدم الشعور بالانتماء وفقدان الهوية.

وقال: إن النتائج المتولدة عن الإجراءات التي تتخذ لمكافحة ظاهرة العنف أنية ولا بد للجامعات اتخاذ سياسات علمية وليست عقابية فقط وأن لا تركن للأجهزة الأمنية للقيام بذلك الواجب عنها، إن عدم الثقة واتساع الفجوة ووجود حوارات غير ديمقراطية وإتباع سياسات أبوية بين الجامعات والطلبة كان له الدور الكبير أيضاً لكن الجسم الطلابي قوي ويستنكر العنف ويعزوه للثقافة السطحية وغياب الديمقراطية بين الطلبة والجامعة الغارقة في البيروقراطية ولا تحاول الاقتراب من الشباب وفكرهم والقيادات الشبابية تتجاوز العمادات بطروحاتها

ويرى عربيات إن مشروع التنمية السياسية مشروع ناجح للتقرب من الطلاب ومن أهم الطروحات التي يجب العمل عليها:

1. العمل على الاقتراب من الطلبة في فكرهم.

2. إعطاء المزيد من الحرية للشباب.

3. تدريس التربية الوطنية في المدارس والجامعات.

4. إيجاد الحوار الديمقراطي.

5. الاعتراف بوجود الآخر.

وتطبيق هذه الطروحات حتى على أعضاء الهيئات التدريسية ففاقد الشيء لا يعطيه، وبذلك يمكننا التخلص من الانتماء الجهوي وإيجاد انتماء وطني وولاء لقيادة الوطن[(153)] .

* **وقال رئيس جامعة الزرقاء الدكتور يوسف أبو العدوس** إن العنف الجامعي أصبح ظاهرة ولم يعد حالة في الجامعات الاردنية، وبدأ يشكل خطورة بنتائجه الكارثية على المجتمع ما يستدعي تكاتف الجميع لمعالجته والخروج بالحلول الناجعة له.

---

(153) د.سليمان عربيات.- هذا الوطن يستحق منا ما هو أكثر وما هو أجمل.- الدستور.- (الاثنين 2013/5/6).- ص27.

واستعرض الدكتور أبو العدوس تجربة جامعة الزرقاء بمكافحة العنف الجامعي من خلال إصدارها وثيقة بعنوان "جامعة الزرقاء.. خالية من العنف" حيث وقع على الوثيقة نحو سبعة آلاف طالب وطالبة، أكدوا التزامهم بمضامينها التي تدعو الى نبذ العنف الجامعي ما يؤدي الى تعظيم القيم الاجتماعية الجامعية النبيلة وتهيئة المناخ المناسب لاكتساب المعرفة العلمية والمساهمة بازدهار الوطن وتعزيز مسيرته.

ودعا أبو العدوس رؤساء الجامعات الأردنية إلى الاجتماع لدراسة ظاهرة العنف الجامعي بكافة صورها ومناقشتها لجهة معرفة أسبابها والخروج بتوصيات تشكل بمجملها حلولا مناسبة لمعالجة هذه الظاهرة، مشيراً إلى أن الجامعة بصدد الدعوة لمؤتمر يشارك فيه رؤساء الجامعات وعمداء شؤون الطلبة في الجامعات وطلبة جامعات ورجالات المجتمع المحلي لوضع وثيقة لبحث أسباب ظاهرة العنف الجامعي بموضوعية والخروج باستراتيجية تشكل إطاراً لمعالجة هذه الظاهرة بحيث تكون ملزمة للطالب ويتبناها المجتمع.

وأكد أهمية احترام القوانين والأنظمة ما يؤدي إلى الأمن والاستقرار ومعاقبة كل من يحاول انتهاك تلك القوانين، فعلى الطالب الجامعي أن يتحمل مسؤوليته ويدرك حجمها ومن هذا المنطلق يستطيع الطالب أن يكون مساهماً فاعلاً بالقضاء على هذه الظاهرة وتوعية زملائه بمخاطرها وتجاوزها.

وبين أهمية دور الإعلام في التوعية بمخاطر العنف الجامعي، إضافة إلى دور الأسرة لتنشئة الأجيال على القيم والمبادئ النبيلة ما يؤدي بالتالي إلى تحقيق الفائدة التي جاء الطلاب لتحقيقها[154].

* **ورأى رئيس جامعة البلقاء التطبيقية الدكتور نبيل شواقفة** أن العنف الجامعي انعكاس للعنف المجتمعي وهو ظاهرة دخيلة على المجتمع ولا بد من الاعتراف بوجودها، لمعالجتها.

وأضاف أنه يقع على الجامعات دور أساس باتخاذ اجراءات داخل الحرم الجامعي تحد من الظاهرة وترسخ مبدأ الحوار من خلال المحاضرات والأنشطة سواء المنهجية أو اللامنهجية، إضافة الى التواصل بين الطلبة واعضاء هيئة التدريس والادارات الجامعية".

(154) أكاديميون وحقوقيون وسياسيون: التهاون بتطبيق القانون افتعال لأزمات اجتماعية.- الرأي.- (الأحد 2013/5/5).- محليات، ص30.

وطالب بإشراك المجتمع المحلي بنشاطات التوعوية للجامعات وإشغال الطلبة في النشاطات المنهجية أو اللامنهجية وتوجيه طاقاتهم نحو الاتجاهات الإيجابية وترسيخ مفهوم المساواة والعدل بين الطلبة[155].

* **وأكد رئيس جامعة الحسين بن طلال الدكتور طه خميس العبادي** أن أحداث العنف التي شهدتها الجامعة أخيراً لا يمكن النظر اليها بمعزل عن ظاهرة العنف الجامعي التي عصفت وما زالت بعدد من جامعتنا الاردنية، فالمتغيرات الاجتماعية، وفق العبادي، ألقت بظلالها على الحياة اليومية للمجتمع الأردني، وباتت كذلك تتحكم في تصرفات الفرد الذي أصبح رهينة لها.

وقال إن العشائرية التي تتمتع بقيم إنسانية واجتماعية نبيلة أُلبِسَت ثوباً من العصبية والجاهلية لا يليق بتاريخها المشرق، فيما صنع منها البعض شماعة للفشل ومظاهر العنف في المجتمع والجامعات.

وأكد أن العادات والأعراف العشائرية وما عرف عنها من انضباط والتزام بالدين وتعاليمه السمحة والأخلاق العربية الحميدة لم تكن يوماً مثاراً للعنف والاضطهاد، مبيناً ان القيم العشائرية كانت ملاذاً لحل الكثير من الخلافات الكبيرة الاجتماعية والعشائرية منها.

وبين الدكتور العبادي أن الربيع العربي وتبعاته أسهم بشكل كبير في زيادة مظاهر العنف المجتمعي والجامعي في المملكة بشكل عام من خلال ما أوجده من مظاهر وطرق متعددة للتعبير عن الرأي والمطالب التي رافقها تطاول على الدولة ومؤسساتها وقانونها.

وأكد أن إفرازات الربيع العربي جعلت الكثير من المسؤولين يشعرون بأنهم يديرون المسؤولية وسط "حقل من الألغام"، معتبراً أن التهاون في تطبيق القانون حفز البعض لافتعال ما قال إنه أزمات اجتماعية جعلت من العنف ثقافة واسلوب حياة لدى الناس في الوصول إلى أهدافهم.

ودعا إلى أهمية فرض هيبة الدولة وتعزيز سلطة القانون واحترام سيادته وعدم التهاون في تطبيق القانون وتنفيذه لإعادة الهيبة للدولة وفرض قوتها وسيطرتها في ظل مراهنة البعض على فقدان الدولة لهيبتها وحضور مؤسساتها.

وقال إن الأمن الجامعي لم يعد بمقدوره ضبط الامور في الجامعات لافتقاره الى الصلاحيات، داعياً الى منحه صفة الضابطة العدلية ليكون بمقدوره لعب الدور المنوط به داخل الحرم الجامعي[156].

---

(155) أكاديميون وحقوقيون وسياسيون: التهاون بتطبيق القانون افتعال لأزمات اجتماعية.- الرأي.- (الأحد 2013/5/5).- محليات، ص30.

(156) أكاديميون وحقوقيون وسياسيون: التهاون بتطبيق القانون افتعال لأزمات اجتماعية.- الرأي.- (الأحد 2013/5/5).- محليات، ص30.

* **وقال رئيس جامعة اليرموك الدكتور عبدالله الموسى** إن ظاهرة العنف الجامعي شهدت أخيرا تسارعا في وتيرتها ونتائجها ما يثير الكثير من المخاوف حول وجود أياد خفية ترغب بدفع المملكة وأمنها الى حالة من الضعف والفوضى وعدم الاستقرار.

واعتبر الدكتور الموسى إن ما يجري في جامعاتنا لا يمكن ان يكون مصادفة في ظل انتشار ظاهرة العنف الجامعي واتساع رقعتها وزيادة آثارها المجتمعية وارتقائها الى مستويات تعدت الحرم الجامعي ووصلت آثارها الى المجتمع ومكوناته وخلفت الكثير من الإصابات في الأرواح والأضرار بالممتلكات.

ورفض الدكتور الموسى ربط العنف الجامعي بالعشائرية التي اعتبرها تتمتع بقيم العدل والمساواة والتسامح ولا يمكن ان تكون مثاراً للحقد والكراهية والنزعة المناطقية والإقليمية.

وأكد أن التهاون في تطبيق القانون وفرض هيبة الدولة من خلال بعض التدخلات العشائرية والمجتمعية شجع الكثير من الناس على الاستمرار في هذا النهج غير الحضاري والذي عزز الرغبة لدى البعض في افتعال العنف وإثارته.

ودعا الدكتور الموسى إلى ما اعتبره وقفة مع الذات، ومع الوطن ومع الجامعات والصروح التعليمية للخروج من نفق العنف المجتمعي والجامعي وتغليب المصلحة الوطنية العليا على غيرها من المصالح الى جانب العمل على فرض هيبة الدولة وقوانينها.

وقال رئيس جامعة اليرموك إن هناك حاجة ملحة لتوفير ما قال انه الحماية الاجتماعية والقانونية والعدلية للأمن الجامعي الذي لم يعد بمقدوره فرض قوانين الجامعات وأنظمتها من خلال منح الأمن الجامعي صفة الضابطة العدلية كما كان معمولاً به في وقت سابق.

ودعا إلى إعادة النظر بسياسات القبول الجامعي والارتقاء بالعملية التعليمية في الجامعات الاردنية وإيجاد برامج لا منهجية من شأنها إشغال أوقات الفراغ لدى الطلبة[157].

* **وبينت المصادر لـ "الدستور" أن رؤساء الجامعات وبحسب تقارير وضعت أمام وزيرة التعليم العالي أشاروا إلى** أن كافة الطلبة الذين شاركوا بأحداث العنف في جامعاتهم هم من أصحاب المعدلات المنخفضة التي لا تتجاوز 70% في الثانوية العامة بأقصى حالاتها، وبمعدل

(157) أكاديميون وحقوقيون وسياسيون: التهاون بتطبيق القانون افتعال لأزمات اجتماعية.- الرأي.- (الأحد 2013/5/5).- محليات، ص30.

تراكمي في الجامعة "دون المقبول"، كما أنهم من المتركزين أساساً في الكليات الإنسانية التي تخلو من العبء الدراسي ويشهد طلبتها مجالاً واسعاً من الفراغ.

ودعا بعض رؤساء الجامعات إلى ضرورة الحد من القوائم خارج أسس القبول وضبط تفاصيلها وعدم فتح الباب للطلبة دون شروط والتركيز على النوعية.

* **رئيس جامعة مؤتة السابق د. عبد الرحيم الحنيطي** ، أكد أن ما حصل غير مقبول بكل المعايير ومسيئ لجامعاتنا وطلبتنا وبلدنا واصبحت الجامعات تخرج عن شكلها وهدفها كدور علم ولم تنسجم مع رسالتها بالابتعاد عن أي تجاذبات مجتمعية سلبية، وعلينا الارتقاء جميعا بجامعاتنا بأن تصبح لها حرمة كالأماكن الدينية لأن العلم يحمل أعظم رسالة. وقال ان الجامعات الطرفية مثل مؤتة وبعض الجامعات تكون مبنية على بعض التجاذبات العشائرية، ذلك أن الطالب يدخل الى الجامعة حاملاً معه كامل تأثيرات محيطة، مبيناً أن المجتمعات المحلية بتدخلاتها البسيطة والكبيرة هي التي توفر أجواء أكثر شحناً وتوتراً، لا سيما انه لو بقي الطلبة يتعاملون مع مشكلاتهم بالسياق الطبيعي لما تصاعدت الأمور ووصلت إلى ما هي عليه الآن في مؤتة والأردنية والزرقاء وغيرها من الجامعات.

واعتبر أن الحل الامثل هو الدعوة الحقيقية للتغيير في سياسات القبول بأن يوزع الطلبة على الجامعات بطريقة لا ترتبط ومكان السكن فقط، بل توزع بحسب التخصص وبعدالة ليكون ابن العاصمة في مؤتة وابن الزرقاء في الطفيلة وابن الكرك في عمان للتوزيع الجغرافي الصحيح، كي تكون المملكة كتلة واحدة لا ترتكز على المناطقية والعشائرية.

واعتبر أن صندوق دعم الطالب الجامعي يجب أن يعتمد على تلك التفاصيل ويعزز التوزيع الصحيح ويعطي الطالب الدارس في جامعات الجنوب والتي لا تقل كفاءة عن جامعات العاصمة والوسط امتيازات مالية وتأمينه بالسكن لتشجيعه على الخروج من مكان سكنه.

وأكد أن قرار الإغلاق كان لا بد منه الآن حقنا للدماء وخوفاً من تطور المشكلة ودعوة للتروي لإيجاد حلول للمشكلة بطرق جذرية وفاعلة(158).

* **من جهته، أكد رئيس جامعة العلوم الإسلامية د. عبد الناصر أبو البصل** أن المجتمع مطالب بتحمل مسؤولياته تجاه الطلبة وما يحدث من حيث التربية المسبقة والمعالجة اللاحقة، مبينا انه من يقبل بالعنف ومآسيه بديلا للحوار والتحاور، يفرض اعادة ترتيب أوراق الجامعات بطريقة أخرى لوقف نزيف الدماء والعنف الموجه والإساءة الى جامعاتنا الأردنية بكل السبل.

---

(158) د.عبدالرحيم الحنيطي.- أكاديميون يدعون لعقوبات رادعة وإعادة النظر بسياسة القبول للجم العنف الجامعي.- الدستور.- (الخميس 2013/4/4).- ص13.

ودعا للبحث عن الجهات المتورطة والتقصير الحاصل بسياسات القبول والتعامل مع العنف بالجامعات بطرق مختلفة. ورأى أن للقضية أكثر من سبب أولها تربوية وقانونية من حيث التعامل مع الموضوع، حيث لا يمكن القبول بأن تقوم الجامعة بإجراءات رادعة تجاه بعض الطلبة و أن يكون هناك حسم تجاه قرارات العقوبات الموجهة للطلبة.

وبين أنه يجب - كما فعلت جامعتنا- أن توضع كل حالة عنف ضمن سجل الطالب الدراسي بحيث يحمل هذا السجل معه في اي مكان لأنه لا بد لأي طالب أن يتحمل مسؤولية قراراته في كل المجالات.

وبين أن ما حصل إساءة للتعليم والجامعات، خصوصا ان مجتمعنا الأردني ليس مجتمع عنف وما يحدث هو طارئ على مجتمعنا بكل المقاييس، وعلينا أن نتابع الحالة ومعرفة بواطن الأمور ودراسة ماهية ما حصل ويحصل.

واعتبر أن الحالة في الجامعات استثنائية، ذلك ان العنف موجود في العالم كله وهو صدى وانعكاس لما يحدث بالمجتمع، مؤكدا ان المعالجة الحاسمة هي الأساس والحس بالمسؤولية المجتمعية ووقف الوساطات نهائيا هو أحد الحلول المنطقية والحاسمة تجاه ما يحصل[(159)].

* **وقال رئيس جامعة البلقاء التطبيقية الدكتور نبيل الشواقفة** بداية يجب ان نعترف بوجود ظاهرة العنف في المجتمع وتناميها بصورة عامة والعنف الجامعي بصورة خاصة وان الاحداث الاخيرة في عدد من الجامعات تؤكد هذه الظاهرة.

ويضيف أن العنف الجامعي معظمه انعكاس للعنف المجتمعي الا انه هو الاخطر وقد تم اجراء العديد من الدراسات والندوات والمحاضرات والمؤتمرات في السنوات القليلة الماضية لدراسة هذه الظاهرة وتم تحليل الاسباب والتوصيات والمعالجة والاهم الان هو تنفيذ هذه التوصيات.

ويقول الشواقفة برأيي لا يوجد سبب واحد مباشر لظاهرة العنف الجامعي وإنما عدة أسباب وأصبحت معروفة للجميع ومسؤولية الحد منها تقع على عاتق جميع مكونات المجتمع الأردني ومن أهمها الأسرة والمدرسة والجامعة والمؤسسات الحكومية المعنية بالشباب بشكل عام ومؤسسات المجتمع المدني والاهم هو الاعلام بوسائله المختلفة ولا ينكر دوره ولا بد ان يقوم كل منها بدوره الايجابي في هذا المجال.

---

(159) د.عبد الناصر أبو البصل.- أكاديميون يدعون لعقوبات رادعة وإعادة النظر بسياسة القبول للجم العنف الجامعي.- الدستور.- (الخميس 2013/4/4).- ص13.

فبالنسبة للجامعات يقع على عاتقها الدور الأهم للحد من العنف ولا بد من اتخاذ جملة إجراءات أهمها ترسيخ مبدأ الحوار واحترام الرأي والرأي الآخر في التعامل داخل الجامعة سواء في المحاضرة أو النشاطات المختلفة في الجامعة.. والتواصل الدائم والمباشر بين اعضاء هيئة التدريس والادارة الجامعية والطلبة والمجتمع المحلي، واشغال الطلبة بالنشاطات المكثفة المنهجية واللامنهجية وتحويل طاقاتهم لاتجاهات ايجابية، وايلاء الاهتمام الأكبر للطلبة ذوي الظروف الخاصة والذين يعانون من مشاكل سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو دراسية لأن هؤلاء الطلبة يكونون في العادة شرارة انطلاق العنف بالاضافة الى ترسيخ مبدأ العدالة والمساواة في التعامل مع الطلبة وخلق بيئة جامعية آمنة للطلبة وما يتطلب ذلك من الحفاظ على الحرم الجامعي من دخول اية ظواهر سلبية عليه(160).

* وأعلن رئيس جامعة مؤتة الدكتور رضا الخوالده انه مع إنشاء الشرطة الجامعية المتمتعة بالضابطة العدلية والمعمول بها في العديد من الجامعات الغربية والتي تملك كافة الصلاحيات لحفظ الأمن والنظام داخل الحرم الجامعي لافتا إلى أن إعطاء الأمن الجامعي الضابطة العدلية يحتاج الى دراسات مكثفة مشددا على عدم تفضيل إنشاء شركة للأمن الجامعي تتولى مسؤولية إدارة الأمن لعدم تمكنها من الالتزام الوظيفي.

وأكد الخوالده أن العنف في الجامعات مرفوض بكافة أشكاله وان نسبة الطلبة التي تمارسه ضئيلة جدا قياسا مع العديد من الجامعات ورغم ذلك فان الحاجة ملحة إلى دراسة الأسباب والحد من التداعيات وإثارة السلبية على المجتمعات المحلية إضافة إلى أهمية إبقاء البيئة الجامعية خصبة بالعلم والأبحاث والدراسات وكل ما من شأنه إثراء العملية التعليمية الجامعية وتنفيذ الرؤى والتوجيهات الملكية السامية من لدن جلالة الملك عبد الله الثاني الرامية إلى الارتقاء بالتعليم العالي في كافة جوانبه لينعكس إيجابا على التنمية الوطنية الشاملة ورفد مسيرة الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي لا أن تكون بيئة خصبة للمشاحنات والبغضاء واستقبال التأثيرات السلبية الخارجية ومرتعا للمشاجرات والعنف بكافة أشكاله.

ولفت إلى أن عملية المناقلات بين الطلبة وتحديد قبولاتهم خارج مناطق سكناهم قد يساهم في تضييق دائرة العنف في الجامعات إلا انه يحتاج إلى جهد كبير وقرار جريء لما يحمله من تداعيات أهمها الكلفة المالية الكبيرة التي تترتب على أولياء الأمور حال انتقال طالب على سبيل المثال من محافظة الكرك إلى محافظة اربد فان ذلك يضيف أعباء مالية ويدفع باتجاه ضرورة

---

(160) العنف الجامعي ظاهرة تجاوزت الحقوق الحمراء وامتد أثرها وضررها إلى المجتمعات المحلية.- الدستور.- (الأحد 2013/5/5).- ص15.

دراسة الموضوع بشكل مستفيض وتطبيقه من خلال البعثات الدراسية التي لا تضيف اية نفقات على الطالب وولي امره مبيناً ان الجامعات لا يوجد لديها ما يمنع أي طالب ممارسة حقه السياسي في الانتساب الى الاحزاب مشدداً ان الجامعات ومنها مؤتة هي للتعليم والتثقيف وخدمة المجتمع المحلي ولم تتدخل في أي طالب وحياته الحزبية خاصة وان الاردن اصبح الان من الدول المتقدمة ديمقراطيا بالتالي فان التنمية السياسية المتطورة تحتاج الى افكار الشباب الجامعي المتطورة كذلك وبما يخدم مصلحة الوطن العليا ومسيرة الاصلاح الشامل التي يقودها جلالة الملك.

وأكد أن جامعة مؤتة ممثلة برئاستها طالبت بشدة أمام رئيس الوزراء الدكتور عبد الله النسور خلال زيارته الاخيرة للجامعة بـإعطاء الأمن الجامعي الصلاحيات اللازمة لممارسة مهامه فيما يتعلق بالعنف بالجامعات لارتباطه بإجراءات عاجلة وسريعة لا تحتمل التأجيل على ضوء الإجراءات الحالية التي لا تسمح للأجهزة الأمنية بدخول الحرم الجامعي الا بطلب عند الحاجة الماسة وهذا الطلب يتعذر ممارسته لاعتبارات عدة ان الجامعات تخرج الاجيال الواعية المنتمية لوطنها والقادرة على التعامل مع كافة الظروف بوعي تام مبيناً أن الضابطة العدلية عندما تمنح للأمن الجامعي تحد من العنف في الجامعات لافتا في هذا السياق إلى أن المرحلة الحالية تتطلب تشكيل لجان للتحقيق حال وقوع المشاجرات مما يتطلب وقتاً طويلاً للتوصل إلى الحقيقة إضافة إلى اهمية تحري الدقة في العقوبات التي تعرض على المجلس التأديبي وتحتاج إلى وقت كذلك إضافة إلى أمور أخرى لا يمكن الإفصاح عنها قد تعرض الناس للخطر.

وأوضح الخوالدة أن ما حدث في مؤتة حالة عابرة و أن القسم الأكبر من الطلبة يضع نفسه في قيمة الجامعة ويضعها في الحسبان ويركز على أهمية الدولة وسياسة التعليم العالي والمحافظة على الاستثمارات الهائلة في هذا المجال والتي يعتبر الأردن سباقاً فيها بين الدول داعياً الى دراسة معمقة لكل أسباب العنف ووضع الحلول اللازمة لها لأن الهدف هو تخريج الطلبة المؤهلين لخدمة الوطن والاجيال القادمة مشيداً بوعي الطلبة وتنبيههم رافضاً الاجابة على سؤال حول ما اذا كان هنالك إياد خفية تثير العنف في الجامعات، لافتاً الى ان الاجابة لأصحاب الاختصاص على هذا السؤال[161].

* **واعتبر مساعد رئيس جامعة الطفيلة التقنية الدكتور محمد المحاسنة** أن الحل الأمثل لهذه الظاهرة هو الدعوة الحقيقية للتغيير في سياسات القبول الجامعي بالعمل على توزيع الطلبة على الجامعات بطريقة لا ترتبط ومكان السكن فقط، بل توزع بحسب التخصص وبعدالة ليكون ابن

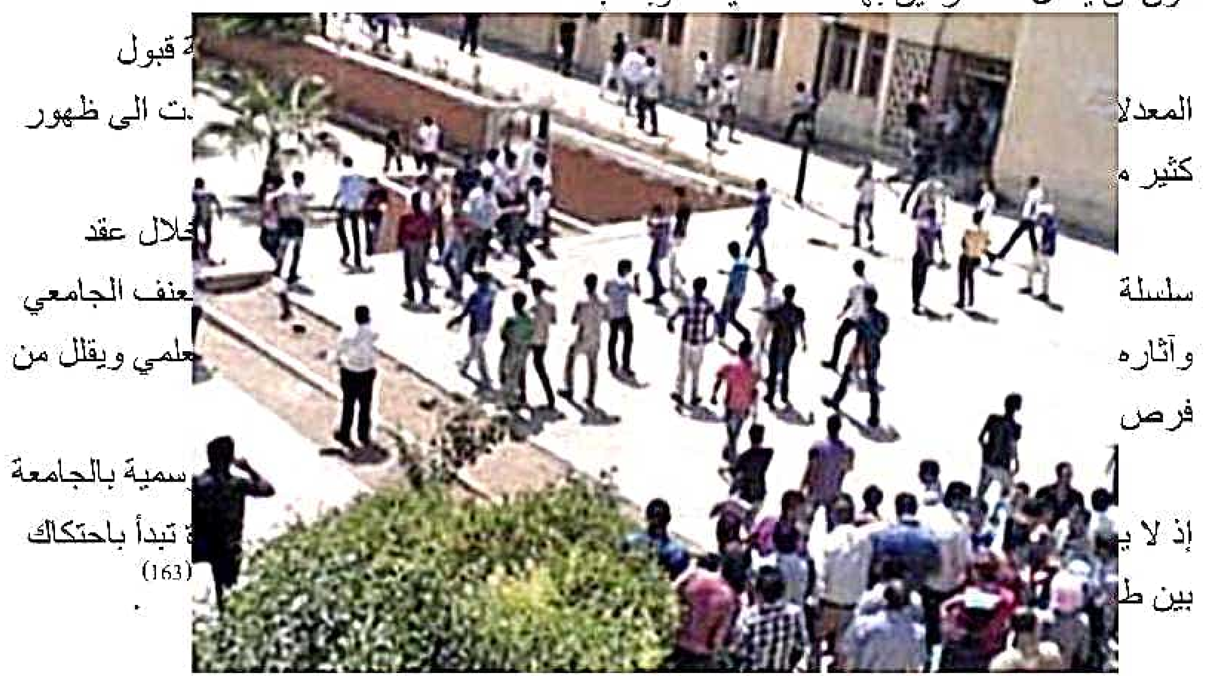
---

(161) العنف الجامعي ظاهرة تجاوزت الحقوق الحمراء وامتد أثرها وضررها إلى المجتمعات المحلية.- الدستور.- (الأحد 2013/5/5).- ص15.

العاصمة في مؤتة وابن الزرقاء في الطفيلة وابن الكرك في عمان للتوزيع الجغرافي الصحيح، كي تكون المملكة كتلة واحدة لا ترتكز على المناطقية والعشائرية.

وأضاف أن المجتمع مطالب بتحمل مسؤولياته تجاه الطلبة وما يحدث من حيث التربية المسبقة والمعالجة اللاحقة، مبينا ان كافة أطياف المجتمع الأردني ترفض العنف الجامعي ومآسيه وتطالب بضرورة وقف حالة العنف التي تعانيها الجامعات وما تبعه من الإساءة لهذه الجامعات العريقة والمميزة على مستوى الوطن العربي[162].

* **رئيس جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية الدكتور عبد الله ملكاوي** قال ان هذه الظاهرة بدأت بالازدياد من فصل الى فصل ومن عام الى عام لعدة أسباب منها اكتظاظ أعداد كبيرة من الطلبة في مساحات ضيقة سواء في قاعات المحاضرات والمرافق العامة وعدم وجود برامج لامنهجية تغطي ساعات الفراغ الطويلة بين المحاضرات لعدد كبير من الطلبة والتراخي في تطبيق الأنظمة والقوانين الرادعة بحق من يتورط في مثل هذه الأعمال مما يشكل حافزا للمشاركة فيها دون ان يطال المشاركين بهذا العنف أية عقوبات.



ة قبول
المعدلا ت الى ظهور
كثير م
خلال عقد
سلسلة لعنف الجامعي
وآثاره علمي ويقلل من
فرص
رسمية بالجامعة
إذ لا ي ة تبدأ باحتكاك
بين ط [163].

---

(162) العنف الجامعي ظاهرة تجاوزت الحقوق الحمراء وامتد أثرها وضررها إلى المجتمعات المحلية.- الدستور.- (الأحد 2013/5/5).- ص15.

(163) العنف الجامعي ظاهرة تجاوزت الحقوق الحمراء وامتد أثرها وضررها إلى المجتمعات المحلية.- الدستور.- (الأحد 2013/5/5).- ص14.

ج. وجهة نظر عمداء شؤون الطلبة:

*** قال عميد شؤون الطلبة في جامعة اليرموك الدكتور أحمد هزاع البطاينة** ان العنف الجامعي اصبح ظاهرة متجذرة في الجامعات. ورأى أن الخلل يكمن في عدة جوانب؛ في الجامعة والطلاب والأنظمة وكذلك العقوبات.

وقال إن العنف ظاهرة مقلقة بدأت تنشأ في المؤسسات التربوية حتى وصلت إلى المدارس والأسباب كثيرة ومعقدة ومتشابكة، منها الضغوط الاقتصادية التي تعانيها بعض الاسر ما يتسبب بالتوتر النفسي وحفز الاختلاف مع الآخر، كذلك يوجد تخصصات معينة طلابها يشاركون في العنف اكثر من باقي التخصصات.

وقال إن الجامعة قد تكون مسؤولة عن العنف لعدم توفيرها النشاطات الأكاديمية وغير الاكاديمية بما يشغل الطالب ويوزع الطلبة على مساحة الحرم الجامعي، بالإضافة إلى مسؤولية المجتمع المحلي بتعزيزه سلوك الفزعة وهذا اوسع من قدرة الجامعات أن تعالجه بمفردها لأنها منارات علم يجب ان تحترم قوانيها وانظمتها.

وطالب بغرس ثقافة التنوير والتثقيف النفسي في طلابنا وتطوير مهارات الاتصال لديهم، مع تأكيد أهمية العقوبات "اذا تم تطبيقها بالشكل الصحيح لانها تردع مرتكب الخطأ ويكون عبرة لغيره لكن مكمن الخطأ هو في تطبيقها".

وعزا البطاينة العنف إلى ما يشاهده الشباب من ثقافات غربية دخيلة على مجتمعاتنا بالإضافة الى تدني المستوى الثقافي للبعض، وكذلك الأسباب البيئية والقهر الاجتماعي، واسباب اقتصادية واجتماعية، واعتبر ان العنف الاسري هو بيئة خصبة للعنف، مؤكداً ضرورة ايجاد حلول جذرية لهذا النوع من العنف لانه يترك مخزوناً داخل نفوس الأطفال.

وأشاد بدور الشباب في تنمية المجتمعات ورسم خريطة المستقبل والاسهام في بناء الهوية الوطنية وصناعة القرار والمساهمة في المسؤولية الاجتماعية وتعزيز المشاركة السياسية والانخراط في العمل التطوعي[164].

*** وشدد نائب عميد شؤوون الطلبة في جامعة البلقاء التطبيقية الدكتور غالب عربيات** على دور الطلبة في التصدي لظاهرة العنف الجامعي من خلال تعزيز ثقافة الحوار وتقبل الرأي الآخر.

---

(164) مطالبات بإجراءات حازمة للحد من العنف الجامعي.- الرأي.- (الخميس 2013/4/11).- ع 15508، ص45.

وطالب بضرورة تعزيز البيئة التعليمية في الجامعات وخلق روح المساواة والشعور بالعدل، كذلك مكافحة البطالة لدى الشباب، من خلال خلق ودعم وتحفيز المشروعات الصغيرة، التي يقوم بها الشباب لإشغالهم واستثمار وقتهم لما فيه صالحهم والصالح العام، داعياً الشباب إلى تعزيز ثقافة العمل التطوعي.

وحث عربيات الشباب على التمسك بالهوية الوطنية التي تمثل القيم والأخلاق التي يجب أن تنعكس أفعالاً بما تعنيه من استقرار للوطن والدفاع عنه والتقيد بنظمه واحترام قوانينه.

ودعا الشباب الى الالتقاء ضمن نسيج مجتمعي متماسك قائم على التعاون والمحبة واحترام العادات والتقاليد والأسرة والبيئة والتمسك بالقيم الدينية السائدة واحترام الرأي والرأي الآخر

ودعا الشباب الى محاربة مظاهر العنف كافة ومعالجته واقتلاعه من جذوره ونبذ العنف اللفظي، الفكري والسلوكي والجسدي في مجتمعنا لان العنف بكافة أنواعه وأشكاله دليل من دلائل النفس غير المطمئنة وسلوك الشخص الخائف وانعكاس للقلق وعدم التوازن وقلة الحيلة وضعف الوازع الديني الذي يؤدي إلى ضعف الشخصية(165).

* **وقال عميد شؤون الطلبة في الجامعة الأردنية الدكتور نائل الشرعة** أن التصدي لظاهرة العنف هو مسؤولية اجتماعية تبدأ من البيت والمدرسة، "وأننا بحاجة إلى سياسات تعليمية تركز على البعد السلوكي والحضاري ورفع سوية الطلبة فكرياً وثقافياً". وأشار إلى ضرورة تفعيل دور الإرشاد والتوجيه وأن يكون لأعضاء الهيئة التدريسية دور تفاعلي إيجابي مؤثر في الطلبة(166).

* **ورأى عميد شؤون الطلبة في جامعة العلوم التطبيقية الدكتور ناصر عبد اللطيف** أن الاعتداء على حرمة الجامعات والطلبة هو اعتداء على العملية التعليمية، مشيراً الى أن معظم أسباب العنف يعود لأسباب بسيطة. وقال أن بعض المشاركين في المشاجرات لا يمثلون العشائر بل يسيئون السمعة للمجتمع الأردني المتسامح.

ودعا إلى ضرورة تبني برامج تثقيفية وتوعوية للرفع من سوية ثقافة الطلبة، لافتاً إلى دور الإعلام في التصدي لهذه الظاهرة المقلقة، وأن تكون العقوبات مشددة وعدم قبول أي تدخل خارجي لمنع تطبيقها وأن يكون هناك عقاب مشدد ضد من يستخدم السلاح داخل الحرم الجامعي . وأشار إلى أن العنف بحسب الدراسات يتركز بين طلبة الكليات الإنسانية ونادراً ما يكون بين طلبة الكليات

---

(165) مطالبات بإجراءات حازمة للحد من العنف الجامعي.- الرأي.- (الخميس 2013/4/11).- ع 15508، ص45.

(166) الملك: العنف الجامعي مرفوض.- بترا.- 2012/3/19.

العلمية، وقال "الطالب الذي يمضي أوقاتاً طويلة في الممرات وبين الأكشاك غالباً ما يكون جزءاً من العنف"[167].

*** د. عمر الخرابشة- مساعد عميد شؤون الطلبة- جامعة البلقاء التطبيقية** يقول إن ظاهرة العنف في الجامعات لا زالت والحمد لله لا تشكل مشكلة مستعصية أو مشكلة مستفحلة لذا ما أخذنا بعين الاعتبار عدد الطلبة المشاركين فيها قياساً إلى عدد الطلبة الكلي في الجامعات ومع ذلك لا بد من التأكيد على أهمية دور التنشئة الاجتماعية والتربية الأسرية في الحد من هذه الظاهرة وتشجيع لغة الحوار واحترام الرأي والرأي الأخر وخل الصراعات دون اللجوء للعنف خاصة و أن شباب الجامعات هم الشريحة الواعية والمثقفة والذي يفترض بهم أن يكونوا نموذجاً وقدوة حسنة لغيرهم من شباب الوطن.

ولا بد أن يتم تحكيم العقل والمنطق سيما و أن هناك تعليمات وضوابط قانونية تضعها الجامعات للتعامل مع أي مخافة مسلكية وقادرة على إيصال الحق إلى صاحبه والقصاص من المتسبب بعقوبات رادعة وتضمن حق جميع الأطراف . كل أمنيات الخير لطلبة الجامعات وأملنا منهم أن يكونوا عند حسن ظن قائد الوطن وباني نهضته جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين[168].

*** وقال عميد شؤون الطلبة في جامعة مؤتة بالوكالة الدكتور محمد المحاسنة**والذي تعرض أثناء محاولته تهدئة الطلبة الى الطعن بـأداءة حادة أدخل على أثرها إلى مستشفى الأمير علي بن الحسين، أن الحادثة وقعت بمعطياتها في ضوء تخطيط مسبق لها من قبلأطراف الشجار الذي يؤكد ان غالبيتهم من المشاركين في مشاجرة سبقت المشاجرة الأخيرة بيومين

وأوضح أن العمادة خاطبت الاجهزة المعنية بوجود تخطيط مسبق لاعمال تخريبية، غير أن تلك الجهات لم تحرك ساكناً بمنعهم دخول الجامعة والأسلحة التي عمد البعض إلى إدخالها بطريقة ملتوية.

ودعا إلى تحديث اجهزة الرقابة على البوابات الجامعية من خلال الأجهزة الإلكترونية كضرورة ملحة لتحصين الجامعة من مثل هذه الأعمال وتفويت فرصة النجاة من العقوبات على متسببيها، وبما يشكل خطوة هامة في سبيل الحفاظ على الأمن والاستقرار الجامعي

---

(167) الملك: العنف الجامعي مرفوض.- بترا.- 2012/3/19.

(168) د.عربيات: النتائج المتولدة عن الإجراءات التي تتخذ لمكافحة ظاهرة العنف أنية القبلية وليدة عدم الشعور بالانتماء وفقدان الهوية.- الرأي.- الشباب. 2005.

وبين المحاسنة أن وقوف إدارة جامعة مؤتة وعمادة شؤون طلبتها والبعض من كوادرها التدريسية والإدارية بدخولها وسط المتشاجرين والسعي نحو تهدئة الأوضاع وتفريق جموع المتشاجرين، تعززروح المسؤولية الوطنية والمؤسسية لديهم والتي تغذي بتقديراته المطالب المتعلقة بتشديد العقوبات وتفعيلها ورفض أي وساطة من شانها التأثير على سير هذه الإجراءات وفاعليتها في الحد من أعمال التخريب والعنف التي تجاوزت بأبعادها السلبية الأضرار المادية وصولاً إلى الإساءة إلى صورة مؤسسات التعليم العالي الرائدة بانجازاتها الوطنية

وحول رفض الجامعة لدخول قوات الدرك والأجهزة الأمنية للحرم الجامعي وفض المشاجرة برر ذلك بأن الجامعة تقدر التعاون الدائم من قبل الأجهزة الأمنية وقوات الدرك، غير أن في مثل هذه المواقف تعمد الأجهزة إلى استخدام الغازات المسيلة للدموع و أساليب أخرى لفض جموع المتشاجرين بصورة قد تلحق أضرارا بطلبة غير مشاركين.

وأشار المحاسنة إلى أن طلبة الجامعة الوافدين قدموا صورة مشرقة في الدفاع عن الجامعة وصورتها من خلال مبادرتهم بالمساهمة مع الجامعة بإزالة مخلفات الأعمال التخريبية وتنظيف الجامعة. **ونفى الدكتور المحاسنة** أن يكون هنالك أية انعكاسات سلبية على الطلبة الوافدين من جهة استمرارهم في إكمال دراستهم في جامعة مؤتة مؤكداً أن الطلبة الوافدين أبدوا استعدادهم التام للوقوف إلى جانب الجامعة في محنتها هذه من خلال مبادرة سيتبنوها للمساهمة في تنظيف وإزالة مخلفات المشاجرة.

وأشار إلى انعدام جاهزية مرافق الجامعة وافتقارها لمتطلبات السلامة العامة، ساهم سلباً في زيادة حجم الأضرار الناجمة عن الحرائق فضلاً عن افتقار الجامعة للكوادر الفنية المختصة بالعامل مع مثل هذه الأحداث(169).

* **وقد شارك عميد شؤون الطلبة في جامعة إربد الأهلية الدكتور صايل المومني** في مؤتمر (دور المؤسسات التعليمية في الحد من ظاهرة العنف المجتمعي) الذي نظمته وزارة الشباب والرياضة مديرية شباب إربد. **وأشار الدكتور المومني** في ورقته إلى أن العنف الجامعي يتناقض مع رؤية مؤسساتنا الأكاديمية، ورسالتها وأهدافها كمنارات علم وإبداع، ومن المؤسف أن العنف الجامعي، وهو امتداد للعنف المجتمعي، أصبح ظاهرة لدى معظم الجامعات إذ لم يكن جميعها، وتتمثل صور العنف الطلابي في الجامعات بالاعتداء اللفظي (بالذم، والقدح، والإيذاء الجسدي، وإتلاف الممتلكات الخاصة والعامة)، والتي ينجم عنها آثار خطيرة قد تهدد السلم الاجتماعي،

---

(169) رفض أكاديمي ومجتمعي لعنف الجامعات.- الرأي.- (الأحد 2012/7/15).- محليات.- ع15243، ص7.

وانتهاك حقوق الإنسان، وعامل مفتت للوحدة الوطنية، وخسائر مادية كبيرة، وأضرار معنوية تمس سمعة الجامعات.

وأضاف الدكتور المومني: لقد كان العنف محل دراسات عديدة من قبل علماء الاجتماع والتربية، والقانون، وغيرهم حيث أظهرت الدراسات أن من أبرز أسباب العنف هي: التعصب العشائري، والتعصب للرأي، وافتقار العديد من الطلبة لمهارات الحوار والاتصال، والتسامح، وتقبل الآخر، الفقر الذي يولد سلوكيات عدوانية، تدني مستوى التربية المدنية الوطنية لدى الطلبة، وجهل العديد منهم لحقوقهم أو واجباتهم، الفراغ الطلابي بما فيه الفراغ السياسي والفكري، وغيرها من الأسباب.

وبين الدكتور المومني أنه يمكن الحد من العنف الجامعي من خلال إجراءات قانونية في مقدمتها: نشر الثقافة القانونية، وإعلاء مبدأ سيادة القانون، نشر ثقافة حقوق الإنسان، تعريف الطلبة بحقوقهم وواجباتهم من خلال الإطلاع على القوانين، تكثيف الأنشطة المنهجية، و اللامنهجية، تعزيز الممارسة الديمقراطية، وإشراك الطلبة فيها، وإشراكهم في صنع القرار الجامعي، إشاعة أساليب التدريس الحديثة لإكساب الطلبة مهارات الحوار والاتصال، وصقل شخصياتهم.

واختتم الدكتور المومني القول بأنه في حال وقوع العنف الجامعي فإنه لا بد من إجراءات علاجية تتمثل بمعاقبة الطالب وفق قوانين الجامعة، شريطة أن لا تكون العقوبة هدفاً بحد ذاتها بل وسيلة للإصلاح والتأهل، والتربية، وعدم المبالغة في إيقاع العقوبة، وأن تكون العقوبة متناسية مع خطورة المخالفة، وعدم التشهير بالطالب المخالف، وعدم جواز معاقبة الطالب عن ذات المخالفة مرتين.

وبين أن الكثير من المخالفات الطلابية في الجامعة الناجمة عن أعمال العنف تشكل جرائم بموجب القانون الجنائي ويمكن ملاحقتها لدى المحاكم. وأشار إلى أنه بالرغم من ظاهرة العنف إلا أن جامعاتنا تساهم بشكل كبير وفعال في نهضة المجتمع العلمية، ويمكن الحد من ظاهرة العنف بتضافر جهود الجميع (الجامعة، والطلبة، والمجتمع، والمؤسسات الرسمية)، وأنه لا بد من الوثوق بالقانون، وبمبدأ سيادة القانون والمحاكم، وعدم الرد على المخالفة والجريمة بمثلها، وعدم اقتضاء الحق بالذات[170].

* **ويرى عميد شؤون الطلبة في جامعة آل البيت د.خليل حجاج** أن ما سمعه في الجلسة "غريب جداً" ويكشف بشكل واضح مقدار بعد المشاركين فيها عن الجامعات رغم كونهم يعملون في التعليم الجامعي. وتابع: يظهر من الحديث كأنه لا يوجد أنشطة أو أندية أو رياضة أو مكتبة في

---

(170) العنف الجامعي يمكن معالجته ضمن قانون الجامعة شريطة أن لا تكون العقوبة هدفاً.- الحقيقة الدولية.- 2012/6/12.

الجامعات، داعياً إلى إعادة هيكلة الجامعات، فعميد شؤون الطلبة يعمل للتخطيط لشؤون الطلبة، وهو مسؤول عن دخول الطلبة وخروجهم وعن الضبط الجامعي أيضاً، فلماذا لا تتولى كلية القانون هذه المسألة.

واقترح أن يكون هناك هيئة عدلية للجامعات، ويكون عميد شؤون الطلبة هو من يقدم الطالب للمحكمة، ويكون هناك قضاة تنتخبهم وزارة التعليم العالي، مما يسهم في حل مشكلة العنف الطلابي. وكشف أن المرحلة السابقة "أفسدها النواب"، فقد كانوا يتواسطون لدى رؤساء جامعات لتعيين أساتذة كثير منهم لا يستحقون التعيين. وتساءل: لماذا لا نحدد حاجاتنا للمدرسين، ونطلب من التعليم العالي تعيينهم، فتطلق الوزارة مسابقة وطنية لتزويد الجامعات بهم

وتابع الحجاج: طالبنا لغاية الآن لا يميز بين مرحلة المدرسة وبين الجامعة، كأنما انتقل من مدرسة ثانوية إلى مدرسة ثانوية مختلطة.. مقترحاً أن يكون هناك كلّيتا صيدلة في الشمال والجنوب، وكليتان أو ثلاث للطب، لكي نجبر الناس على عدم الاحتجاج على دراسة أبنائهم في مناطق بعيدة نظراً لعدم توفر التخصص المطلوب في منطقتهم، لأن هذا أدى إلى قيام طلبة المنطقة الواحدة بالاعتداء على الطلبة الغرباء[171].

* **ويرى عميد شؤون الطلبة في جامعة البلقاء التطبيقية د.عدنان العضايلة** ، أن هناك اعتقاداً بأن عميد شؤون الطلبة يعمل كأنه الدركي الجالس في دبابته ويمثل "قوات التدخل السريع" وهذا ليس هو الواقع . **وتساءل العضايلة** : مَن مِن رؤساء الجامعات قام بتخصيص جلسة واحدة لمجلس العمداء وللحديث عن الشأن الطلابي المباشر، وكيفية التعامل معه بمنأى عن الخطة والمنهاج مستدركاً أن قلة قليلة جداً فعلت ذلك.

وقال إن معظم العنف الجامعي هو عنف مجتمعي، مشيراً إلى خلل في أسس القبول، لافتاً إلى أن المكرمات ساعدت في وجود هذا الخلل . والحل أن يتم توحيد أسس القبول في الجامعات وفق المعدلات بصرف النظر عن الجهة الداعمة.

وأشار إلى أهمية التنوع، فالجامعات لدينا هي جامعات "مدن" وليست جامعات "وطن"، لأن الطالب والمسجل والحارس الذي يقف على الباب والمدرس والإداري من المنطقة نفسها لذا لا بد من التنوع وانتقال طلبة كل محافظة لينتشروا في المحافظات الأخرى.

---

(171) إعادة هيكلة الجامعة.- الرأي.- أيار 2012.

ومن المشاكل التي لفت إليها العضايلة، زيادة أعداد المقبولين في ظل عدم وجود دعم حكومي للجامعات، بالإضافة إلى نوعية المقبولين.

وحول منهاج التربية الوطنية أكد العضايلة أن هذا المنهاج قد أُفرغ من مضمونه، فهو عبارة عن كتاب تاريخ من المهم فيه أن نعرف متى استقل الأردن أو متى تم وضع الدستور الأردني لأول مرة، ولكن هناك غياب للحالة التي نعيشها اليوم، وأضاف أن مضمون المادة غير مناسب، وربما كان من الأفضل ألاّ يكون هناك منهاج وأن لا يجري تقييم الطالب بعلامات، بل ب"ناجح" أو "راسب" ويحاسب فيها الطالب على الحضور والغياب فقط.

وأشار إلى قيام مواقع إلكترونية بتهويل ما يحدث في الجامعات بين الطلبة فمشاجرة عادية نجدها في بعض المواقع تحولت إلى "حمامات دماء "، مبيناً أن هذه مشكلة حقيقية كونها تؤجج الموقف وتهوله. وحتى الأغاني الوطنية تعمق مفهوم العنف من خلال كلماتها، وكذلك الأفلام الكرتونية التي تدعو إلى العنف، لهذا وجه العضايلة رسالة إلى الإعلام بضرورة مراقبة وسائل الإعلام[172].

* **وأوضح عميد شؤون الطلبة في جامعة مؤتة د.مصلح الطراونة** أن عمادات شؤون الطلبة في معظم الجامعات الأردنية تعاني من البيئة الجامعية الفقيرة، بما يحول دون إشراك الطلبة في الأنشطة اللامنهجية كافة، وذلك سبب الظروف المادية الصعبة والمرافق العامة، يضاف إلى ذلك ضعف الأمن الجامعي أو ترهله لدرجة أن الكثير من حالات العنف في الجامعات كان بالإمكان احتواؤها لو كان هناك أمن مؤهل، والسبب في ذلك أن موظفي الأمن الجامعي من كبار السن مقترحاً الاستعانة بشباب مؤهلين من الأمن العام ليقوموا ب "الأمن الناعم "، ويحافظوا على استقرار الجامعة . **وأقرّ الطراونة** أن معظم الكوادر في الجامعات الأردنية هرمة بسبب وقف التعيينات. وتابع: نعاني كعمداء شؤون طلبة من عدم تعاون أعضاء في هيئة التدريس، فإذا أراد الطالب الغياب عن محاضرة ليقوم بنشاط لا منهجي، يكون رد المدرس برفض العذر[173].

* **قال عميد شؤون الطلبة بجامعة العلوم والتكنولوجيا د.أسامة نصير** ، إن انتخابات اتحادات الطلبة هي نموذج "للأمور المحزنة"، وبين أن عمداء الكليات ورؤساء الأقسام يقللون من شأن الدور الذي تقوم به عمادات شؤون الطلبة، فعلى سبيل المثال قد لا يعتمد العميد العذر الذي يقدمه طالب شارك في نشاط تنظمه عمادة شؤون الطلبة، بالإضافة إلى أن بعض رؤساء الجامعات

---

(172) نريد "جامعات وطن".- الرأي.- أيار 2012.
(173) بيئة جامعية فقيرة.- الرأي.- أيار 2012.

عندما يريد التخلص من موظف مشاكس يقوم بنقله إلى عمادة شؤون الطلبة، وما يؤثر سلبياً في الطلبة.

وأكد ضرورة تطوير عمادة شؤون الطلبة وإعادة هيكلتها، حيث أن الصورة النمطية لها قد تغيرت، لافتاً إلى أن هناك تحولاً وتنوعاً في الأنشطة واستقطاباً لأنواع مختلفة من الطلبة، كما أن هناك مبادرات من الطلبة أنفسهم بحاجة إلى إمكانيات تكون الجامعة قادرة على تحملها.

وتطرّق نصير إلى العلاقة بين الجامعة وكل من القطاع الصناعي والمجتمع المحلي، مشيراً إلى أن عمادة شؤون الطلبة في جامعته بدأت عقد اتفاقيات مع "المولات" والأسواق في مدينة إربد لتوظيف الطلبة، بما يؤدي إلى تأمين الدخل لهم، وبالتالي سيقضي الطالب وقتاً في الجامعة ليحضر المحاضرات ومن ثم يغادر للعمل.

وأوضح أنه يجب أن يكون هناك في كل كلية، وخاصة عمادة شؤون الطلبة، معايير لضبط جودة البرامج والخدمات التي تقدمها، بحيث تسمع آراء الطلبة من أجل تطوير أدائها، كما يجب أن تكون هناك طريقة تفاعلية من خلال المواقع الإلكترونية لإتاحة تواصل الطلبة مع عمادات شؤون الطلبة، فأحياناً يتردد الطالب من تقديم مشكلته مع أحد أعضاء الهيئة التدريسية، وكذلك الطالبات في مسائل التحرش مثلاً(174).

* **وتساءل عميد شؤون الطلبة في الجامعة الأردنية د.نايل الشرعة** : هل الاستثناءات سبب رئيس في العنف الجامعي؟ مقترحاً أن تقوم وزارة التعليم العالي بتطبيق "السنة التحضيرية " المعمول بها في جامعات دول الخليج، والتي يدخل الطالب فيها "أمياً " تقريباً ويتعلم مهارات التواصل والرياضيات والمنطق واللغة الإنجليزية بالإضافة إلى الأبعاد التربوية والسلوكية والمعرفية. حيث أن هذا يمثل برنامجاً تأهيلياً يمكن تطبيقه لمدة فصل أو فصلين دراسيين، سيهيئ الطالب بشكل أفضل للجامعة.

وبالنسبة لعضو الهيئة التدريسية رأى الشرعة أن إدارة الجامعة وعمادة شؤون الطلبة على حد سواء لا تقومان بدورهما لمساعدة هذا العضو(175).

* **ويؤكد عميد شؤون الطلبة في الجامعة الأردنية الدكتور نايل الشرعة** أنه من السابق لأوانه إصدار الحكم على مدى نجاعة عقوبات الفصل التي أصدرتها الجامعة الأردنية الشهر الماضي بحق عدد كبير من الطلبة، من ضمنها فصل 16 طالباً فصلاً نهائياً على خلفية مشاجرتين

(174) معايير ضبط الجودة.- الرأي.- أيار 2012.
(175) سنة تحضيرية.- الرأي.- أيار 2012.

جماعيتين في الحد من العنف الجامعي. ويرى أن الجامعة تمثل المجتمع الأردني وأن العنف في الجامعات لا يصل إلى درجة الظاهرة.

ويشدد على أهمية عدم التسرع في اتخاذ العقوبات وقبل استيفاء جميع إجراءات التحقيق لتكون العقوبات نهائية وقطعية، لا سيما أن للعقوبات تبعات اقتصادية واجتماعية على الطالب وذويه، مؤكداً أهمية تأهيل الطلبة المشاركين في المشاجرات وإخضاعهم لدورات كما تفعل الجامعة الأردنية، فضلاً عن تأسيس مركز متخصص في هذا المجال.

ويحتاج الحد من ظاهرة العنف الجامعي إلى منظومة متكاملة من الحلول في سياق اقتصادي واجتماعي وتربوي، إذ إن تفاقم هذه الظاهرة جاء نتيجة للتحولات الاقتصادية والاجتماعية والقيمية، وفق خبراء وأكاديميين وباحثين. ويؤكد الخبراء أن أسباب ظاهرة العنف الجامعي والحلول لها معروفة، "ولكن المشكلة تكمن في اللجوء الى الحلول السريعة والآنية التي لا تؤتي ثمارها"[176].

* **وتساءل عميد شؤون الطلبة في الجامعة الهاشمية د.ماجد القرعان** عن ماهية العنف الجامعي؛ وهل يقتصر فقط على المشاجرات والتراشق بالحجارة؟ مضيفاً أن المبالغة في الحديث عن هذا العنف جعلته في ازدياد، كما تساءل عن دور العمداء ومسؤولي الكليات الإنسانية في وضع خطط إبداعية، حيث أن مسؤولية عمادات شؤون الطلبة في الأساس تتمثل بإعداد النشاطات اللامنهجية على مستوى الجامعة، ومن غير المنطقي إقحامها في حل مشكلة العنف الجامعي بكل تعقيداتها[177].

* **عميد شؤون الطلبة في الجامعة الدكتور علي الضمور** أشار الى ما يمليه الانتماء للوطن ومؤسساته من حرص على الوطن وامنه واستقراراه والحفاظ على مكتسباته ومؤسساته لتبقى منارة انجاز تدفع بمسيرة الوطن نحو التقدم، مؤكداً ان احداث العنف التي شهدتها الجامعة تمثل خروجاً عن صورتها الحضارية والتنموية التي قدمت مؤتة الجامعة من خلالها عطاء وطنياً وإنجازاً بتخريجها لكوكبة من حاملي مسيرة الانجاز ودعمها لمسيرة البحث العلمي والانجازات العملية.

---

(176) استراتيجية لإنهاء العنف الجامعي.- وكالة أنباء سرايا الإخبارية – حرية سقفها السماء.- (الثلاثاء 12/يونيو/2012).

(177) النشاطات اللامنهجية.- الرأي.- أيار 2012.

ورفض الضمور باسم طلبة جامعة مؤتة وعمادتها لتلك الاحداث، مؤكدا في الوقت ذاته على انه سيتم اتخاذ الاجراءات والتدابير حيال المتسببين بتلك الاحداث وفق ما تنص عليه الأنظمة والتعليمات الجامعية، داعياً الطلبة الى الوقوف الى جانب الجامعة في الحفاظ على الأمن الجامعي ونبذ العنف وتداعياته[178].

* **وقال عميد شؤون الطلبة في جامعة اليرموك الدكتور أحمد هزاع البطاينة** أن موضوع العنف الجامعي "شائك" وهو بحاجة إلى وقفة على مستوى الوطن". وشدد على أن "العملية التعليمية ليست مترابطة كما يجب أن تكون إذ ليس هنالك حلقات متصلة بين إعداد الفرد في المنزل، ثم في المدرسة، ثم في المسجد وصولاً إلى الجامعة بالإضافة إلى الكثير من المؤثرات السلبية ومنها سياسات القبول في الجامعات والقوانين والأنظمة الناظمة لسلوك الطلبة. وكذلك التدخلات الخارجية في الجامعات".

وأشار البطاينة في لقاء ل"الرأي الشبابي" إلى أن الشباب يمتلكون طاقة فكرية وجسدية ونفسية وإبداعية عالية جداً، ويجب علينا تحفيزهم وتشجيعهم نحو الإبداع والابتكار والاستفادة من قدراتهم ومهاراتهم بالشكل الإيجابي حتى يكونوا قادرين ومؤهلين لقيادة وطننا في المستقبل.

وأضاف البطاينة أن عمادة شؤون الطلبة تقوم بترجمة الرؤى الملكية إلى أنشطة طلابية تضمن حرية التعبير عن الرأي واحترام الرأي والرأي الآخر في إطار ما تقدمه الجامعة من فرص حقيقية للطالب المبدع في مختلف أوجه الأنشطة رياضية كانت أم أدبية أم سياسية أم ثقافية.

موضوع العنف الجامعي شائك لا يمكن تغطيته بإجابة على سؤال ولكنني أؤكد على أن هذا الموضوع بحاجة إلى وقفة على مستوى الوطن لأن تأثيرات امتدت لتطال جميع مكونات المجتمع الأردني، فالعملية التعليمية ليست مترابطة كما يجب أن تكون إذ ليس هناك حلقات متصلة بين إعداد الفرد في المنزل، ثم في المدرسة، ثم في المسجد وصولاً إلى الجامعة بالإضافة إلى الكثير من المؤثرات السلبية ومنها سياسات القبول في الجامعات والقوانين والأنظمة الناظمة لسلوك الطلبة، وكذلك التدخلات الخارجية في الجامعات، وبالتالي فإنني أدعو إلى عقد مؤتمر وطني موسع لدراسة هذه المشكلة لوضع الآليات والمواثيق والقوانين الرادعة الملزمة لجميع أطراف العملية التعليمية[179].

ويبين د.الشرعة أن العنف الجامعي يأخذ ثلاثة أشكال وهي العنف الجسدي، والعنف اللفظي وتخريب الممتلكات التي تعود لطرف محدد وأحياناً لأطراف لا علاقة لها بالمشكلة الناشئة . **ويذكر**

---

(178) موظفو مؤتة وفاعليات مجتمعية يستنكرون أحداث الجامعة.- الرأي.- (الخميس 2013/4/4).- ع 15501، ص8.

(179) البطاينة: العنف الجامعي شائك والعملية التعليمية ليست مترابطة.- الدستور.- (الثلاثاء 2013/4/30).- شباب، ص15.

د.الشرعة أن من أهم أسباب العنف: سياسة القبولات الاستثنائية من خلال عدة مكارم، وطبيعة المجتمع الجامعي: إذ أن المجتمع الجامعي يضم أعداداً كبيرة من الشباب كشريحة أكثر توتراً من غيرها بحكم العمر، كما أن نسبة غير قليلة تأتي من خلفيات محافظة، والتباين الطبقي بين الطلاب، والذي يتبدى في فروق الملابس وأنماط الصداقات ومشاعر الحقد الطبقي الذي يأخذ أشكالاً مختلفة ويتم التعبير عنها بشكل مباشر أو غير مباشر، بالإضافة إلى افتقاد الأمل بالعثور على عمل عند التخرج أو نتيجة التضايق من طبيعة التخصص الذي يدرسه الطالب بحكم علاماته، وليس طبقاً لرغباته، والنزوع المتزايد نحو الفردية نتيجة غياب المشروع الوطني الواضح، وغير القائم على أسس دعائية وانتهازية، وانتشار تعاطي المواد المخدرة في المجتمع بشكل عام.

وحول أسباب تزايد العنف يقول د.الشرعة: التزايد الكبير في أعداد الطلاب في نفس الحرم الجامعي، فالجامعات لا تزداد المساحة المكانية فيها بما يتوازى مع نسبة الزيادة في عدد الطلاب، فجامعة اليرموك مثلاً تزايدت في عدد طلابها بنسبة (30) ضعفاً منذ نشأتها ، ولكن المساحة لم تزداد أكثر من ضعف واحد، وانعكاس الأوضاع العامة التي تتسم بتوترات سياسية واقتصادية واجتماعية على المجتمع الطلابي مشيراً إلى أن هناك أسباب ذات علاقة بالمجتمع الطلابي من حيث التفوق أو التعود على الحرم الجامعي.

ويبين د. الشرعة أنه من غير الممكن معالجة العنف الجامعي استناداً لفكرة واحدة، بل نحن بحاجة لتصور متكامل، سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، وهو ما يمكن أن يتحقق عن طريق العقوبات العادلة لمن يلجأ للعنف، وعدم التمييز بين الطلاب في العقوبة لا سيما استناداً لروابط عشائرية أو علاقات تجارية أو غيرها، وإشراك ممثلين عن الطلاب في بعض الهيئات الإدارية في الجامعات مثل مجلس الجامعة أو مجلس الأمناء، حيث يسمح لممثل الطلاب بعرض مشكلات الطلاب على أعلى سلطة في الجامعة بشكل دوري، زيادة الانفتاح الفكري في الأدبيات التي يجري ترويجها في المدارس والمساجد ووسائل الإعلام والحوارات المنزلية، زيادة عدد أماكن التنفيس عن مكبوتات الشباب، كزيادة عدد النوادي الرياضية في المناطق الريفية والأحياء الفقيرة في المدن، وضرب الفساد الاجتماعي (الواسطة، الرشوة،... الخ)، والذي يعمق إحساس الفرد بالغبن وضياع حقوق يعتبرها من حقه[(180)].

(180) نداء صالح الشناق.-العنف الجامعي: تشابكت الأسباب وغابت الحلول!.- الرأي.- (الخميس 2012/5/17).- ع 15183، ص8.

* **عميد شؤون الطلبة في جامعة اليرموك الدكتور أحمد هزاع البطاينة** قال إن معالجة هذه الظاهرة تحتاج الى قرار جريء لا يلتفت الى الضغوطات التي عادة ما تمارس على إدارات الجامعات من قبل بعض المتنفذين لتجنيب المتورطين في العنف الجامعي مسؤولية ما فعلوه.

وقال آن الأوان لإعادة النظر بسياسات القبول الجامعي بين أبناء محافظات المملكة متسائلاً عن المهارة التي ممكن ان يكتسبها ابن محافظة اربد إذا ما درس فيها وهذا ينطبق على باقي أبناء المحافظات داعيا الى إيجاد آلية تدفع باتجاه نقل الطلبة بين المحافظات لتحقيق أهداف كثيرة من أهمها اكتساب الشاب مهارة الاعتماد على الذات وتطوير قدراته الذاتية بعيدا عن مظلة العائلة والعشيرة مما يفجر طاقات كامنة لدى هؤلاء الشاب الذين هم في أوج طاقاتهم الجسدية والنفسية والذهنية وان هذه الطاقات إذا ما وجهت بالشكل الصحيح سنكتشف ان هذه الشريحة التي مارست العنف الجامعي تمتلك طاقات فكرية وإبداعية خلاقة من الممكن الاستفادة منها بشكل ايجابي مما يسمح لهؤلاء الشباب بان يكونوا بعد فترة من الوقت في أماكن قيادية.

واكد على أهمية النشاطات اللامنهجية التي غابت عن كثير من الجامعات مثل إقامة معسكرات كشفية وتنفيذ أعمال تطوعية تفيد المجتمع المحلي إضافة الى إقامة الأندية الفكرية والأدبية والسياسية داخل هذه الجامعات متسائلا أين هي الشريحة التي كانت تحمل لقب شاعر الجامعة او خطيب الجامعة او فيلسوف الجامعة ورسام الجامعة ومطرب الجامعة وغيرها من الأسماء التي كانت تطلق على الطلبة المبدعين في جامعاتنا من منتصف ستينيات القرن الماضي الى بداية تسعينياته حيث كنا نلاحظ هذه الشريحة في جامعاتنا الأردنية واختفت منذ حوالي عقد من الزمن دون ان نعرف سبب اختفائها وسيطرة فئة لا تحمل أي فكر او برنامج على الكثير من مرافق الجامعة وأنديتها بمختلف أنواعها[181].

* **عميد شؤون الطلبة في جامعة البلقاء التطبيقية الدكتور ابراهيم العدوان** قال انه من المؤسف القول إن العنف الجامعي أصبح ظاهرة متفشية في جامعاتنا الحكومية والخاصة، وتكاد لا تخلو جامعة في المملكة الا وقد مورس فيها هذا العنف.

وأضاف أن المتتبع لهذه الظاهرة يلمس أن جذورها مجتمعية نظراً للتركيبة السكانية العشائرية وأصبح هذا اللون من العنف المجتمعي يتسلل إلى جامعاتنا وبين طلبتنا لأسباب مجتمعية متعددة وإن مثل هذه الظاهرة وان لم تعالج وتجفف منابعها فإنها تهدد السلم والأمن في المجتمع الأردني، وتمزّق النسيج الاجتماعي داخل هذا المجتمع.

---

(181) العنف الجامعي ظاهرة تجاوزت الحقوق الحمراء وامتد أثرها وضررها إلى المجتمعات المحلية.- الدستور.- (الأحد 2013/5/5).- ص14.

ويضيف إن الأسباب التي تؤدي الى وقوع المشاجرات بين الطلبة وإن بدت بسيطة وليست ذات قيمة الاّ أنها تمتد وتتعمق وتتسع دائرة العنف وتخرج عن السيطرة داخل الجامعات وتؤثر نتائجها في المجتمع المحيط بالجامعة، كما تؤثر سلباً على النشاط الاقتصادي في محيط الجامعات وان المتتبع للعنف الجامعي يرى بعين ثاقبة أنه يكاد ينحصر في الكليات الإنسانية وقلّما تجده في الكليات العلمية في جامعاتنا.

ولفت الى أن الرؤية الملكية للحفاظ على الوحدة الوطنية والسلم المجتمعي تنطلق من تشخيص الظاهرة ومعرفة أسبابها ووضع الحلول والبرامج العلاجية لها.

وانطلاقاً من هذه الرؤية وفي ضوء الواقع يرى العدوان أن الحلول التي سيقدمها كراصد ومتابع للمشاجرات الطلابية من خلال عمله كعميد لشؤون الطلبة في جامعة البلقاء التطبيقية، قد تساهم في وضع الأمور في نصابها والقيام بخطوات اجرائية لمعالجة مثل هذه الظاهرة.

أولاً: المتتبع لسياسات القبولات الجامعية في مختلف جامعاتنا فيما يتعلق بسياسة القبول للطلبة يرى الخلل البيّن في دخول كم هائل من الطلبة في مختلف الكليات وهم غير مؤهلين ليكونوا طلبة جامعيين من حيث معدلاتهم، حيث أن القبول وخصوصاً في الكليات الإنسانية يخضع لمعايير كثيرة يشوبها الخلل مثل الكوتات على مختلف أنواعها وتدني المعدلات المطلوبة، وبالتالي تسهم الجامعات وعن غير قصد في دخول شريحة واسعة من الطلبة ما كانوا ليدخلوها لو أن أُسس القبول محكمة بحيث لا يدخل الجامعة الاّ الطلبة الراغبين بالتحصيل العلمي أسوة بطلبة الكليات العلمية، ما يتطلب إعادة النظر بسياسة القبول والكوتات.

ثانياً: نظم الامتحانات الجامعية: إذ أن الملاحظ أن نظام الامتحانات في هذه الكليات لا يختلف في جوهره وأعداده عن امتحانات طلبة المدارس حيث يقرر لكل مادة ثلاثة اختبارات، وهذا الأمر لا يدفع بالطلبة الى اللجوء الى المكتبات للبحث وكتابة الأبحاث، مما يؤدي الى فراغ قاتل، ومن يدخل الى الجامعة أية جامعة يرى أسراباً من الطلبة يتحركون أو يجلسون ولا يحمل أيّ منهم كتباً أو دفاتر محاضرات أو مراجع وهذا يقودنا الى تغيير أنماط وأشكال وآليات تقييم الطلبة.

ثالثاً: النشاطات ومجالاتها: على الرغم من كثرة النشاطات التي تشجع عليها الجامعات ويمارسها الطلبة وعلى مختلف أنواعها، إلاّ أنّ هذه النشاطات وعلى إختلاف الوانها وأنواعها والأعداد الهائلة من الطلبة، لم تحُد من التغلب على اوقات الفراغ لدى هؤلاء الطلبة مما يجعلهم يتجمعون في أماكن مخصصة لهم دون سواهم، وبالتالي يكون الفراغ مدعاة للمفسدة والفساد.

رابعاً: الإجراءات التأديبية: لكل جامعة انظمتها وقوانيها وتشريعاتها المتعلقة بالعقوبات التأديبية للطلبة الذين يخالفون انظمة الجامعات إلاّ أن هذه العقوبات التي تُتخذ بحقهم وفق تشريعات تصطدم بالضغط العشائري من ذويهم على إدارات الجامعات لإلغائها أو

تخفيضها، مما يشجع الطلبة على إرتكاب المخالفات والدخول في مشاجرات تؤثر سلباً على الجامعة وسمعتها وتحدث شرخاً في النسيج الإجتماعي.

لذا يتوجب على إدارات الجامعة ان تحدّث هذه التشريعات وتغلظها على الطلبة الذين يفتعلون المشاجرات أو يشاركون فيها، وأن لا ترضخ الإدارات الى الضغط الخارجي للعفو عنهم او تخفيض العقوبات.

كما يتوجب على إدارات الجامعات أن تربط الطلبة ولا سيما في الكليات الإنسانية بكفالات عدلية عند دخولهم الجامعة لأول مرة ويربطون بتعهدات مفادها أن تسجيل الطالب يعتبر ملغيا في حال ثبوت إفتعاله أو مشاركته بمشاجرة.

خامساً: وللحدّ من هذه المشكلة وتلافي تفاقمها في الجامعات، فإن إعادة النظر بالتدريب العسكري ولمدة شهر لكل كلية في معسكرات خاصة بالقوات المسلحة سيسهم بلا شك بالحد من هذه المشكلة.

سادساً: على إدارات الجامعات أن تفكر جيداً بإقرار مواد دراسية ذات صلة بالخدمة الإجتماعية لطلبة الكليات الإنسانية وبالتنسيق مع مؤسسات المجتمع المدني ليقوم الطلبة بأداء هذه الخدمة وتحقيق متطلبات النجاح في هذه المؤسسات.

* **عميد شؤون الطلبة الدكتور علي الضمور** استعرض خطة العمادة الرامية الى الحد من العنف وتداعياته اضافة الى ملء أوقات الفراغ لدى الطلبة بالأنشطة المكثفة والهادفة مشددا على أن عوامل عدة تدفع باتجاه العنف في الجامعات يتوجب على الجميع التصدي لها من أبرزها دراسة الطلبة في محافظاتهم وعدم اختلاطهم بالآخرين لتشكيل الثقافة الاجتماعية الراقية اضافة الى التأثر المباشر بالعديد من العادات والتقاليد والسلوكات غير الحميدة التي تمارس لدى بعض فئات المجتمع[182].

* **مساعد عميد شؤون الطلبة في جامعة مؤتة الدكتورة نسرين البحري** أكدت ان الطالب الجامعي هو من مخرجات المدرسة ويتوجب علينا ان نبدأ من المدرسة ومعرفة ان كان له اسبقيات في العنف مطالبة اعادة تفعيل دور المعلم والمناهج وضرورة توفير حسن السيرة والسلوك للطالب الذي يسجل في الجامعة وان تجرى له فحوصات الدم لإثبات تعاطيه للحبوب أو عدمها إضافة الى المطالبة بإعادة توزيع الطلبة على الجامعات لأحداث التثقيف المطلوب و أهمية دمج الثقافة لتحقيق رؤى جديدة لثقافة العمل المجتمعي والتطوعي وغرس الانتماء والولاء للمكان إضافة الى تعزيز مفهوم الذات[183].

---

(182) العنف الجامعي ظاهرة تجاوزت الحقوق الحمراء وامتد أثرها وضررها إلى المجتمعات المحلية.- الدستور.- (الأحد 2013/5/5).- ص15.
(183) العنف الجامعي ظاهرة تجاوزت الحقوق الحمراء وامتد أثرها وضررها إلى المجتمعات المحلية.- الدستور.- (الأحد 2013/5/5).- ص15.



د. وجهة نظر أساتذة الجامعات:

* **وقال عميد كلية الأميرة رحمة الجامعية الدكتور حسين الخزاعي** إن الشباب يمتلكون طاقة فكرية وجسدية ونفسية وإبداعية عالية جداً، داعياً الطلاب إلى تحديد اولوياتهم وترتيبها. وأكد أهمية ألا يكون هناك انفصام بين الجسم الطلابي وادارة الجامعات، فالشباب هم عدة المستقبل وهم الجيل القادم وعلينا الاعتناء بهم، وإدارة هذه الموارد الشبابية وتحفيزهم وتشجيعهم نحو الابداع والابتكار والاستفادة من قدراتهم ومهاراتهم بالشكل الايجابي حتى يكونوا قادرين ومؤهلين لقيادة وطننا في المستقبل.

ولفت الخزاعي الى أن توجيهات قائد الوطن بضرورة استقلال الجامعات وضمان الحريات فيها وصيانة حريات طلبتها وإطلاق العنان لهم دليلٌ قاطع على الثقة والأمل بالشباب وبدورهم في تحمل المسؤولية أمام الوطن، ولتحقيق ذلك لا بد لمؤسسات الدولة كافة من مساندة وتشجيع الشباب وتعزيز دورهم القيادي ليصبحوا نواةً وقادةً فاعلين في مجتمعهم يستطيعون إيصال أفكارهم وتطلعاتهم بصورة حضارية وضمن سقف الحرية التي منحهم إياها جلالة الملك دون أي حواجز أو خوف بل يجب تقديم كافة الدعم والمساندة لهم لتقديم الأفكار الإيجابية البناءة وفتح باب الحوار معهم ومن مختلف المستويات والمواقع وإشراكهم في صناعة القرارات.

وشدد على أنه وإزاء هذا الإحساس الملكي الأبوي تجاه الطلبة، فان على أبنائنا ان يعرفوا كيف يستثمرون هذه اللفتة الملكية السامية بطريقة ايجابية، وان تكون حافزاً لهم نحو انطلاقة جديدة وعزيمة صادقة للانتباه الى دروسهم وتعويض ما فاتهم وان يبذلوا جهوداً كبيرة لتحقيق التفوق

والنجاح على الصعيدين الاكاديمي والاجتماعي وان يبادروا الى الاستفادة من البرامج والأنشطة التي توفرها عمادة شؤون الطلبة وخاصة غير المنهجية منها والتي تهدف الى تنمية مواهب ومهارات الطلبة الفنية والأدبية والعلمية وغيرها من أوجه الأنشطة التي تستحوذ على اهتمام الطلبة مما يجعل من كل طالب جامعي لبنة بناء في أردننا.

وأكد ان اتحادات الطلبة والأندية الطلابية في جامعاتنا ما هي إلا واحدة من المنابر الحرة التي أعدت وتأسست لها أنظمة وتعليمات ضابطة لإحداث التغيير الايجابي لدى الطالب من مختلف الجوانب، وهي هيئات طلابية منتخبة من قبل طلبة الجامعة انتخابا نزيهاً ومباشراً، تهدف الى المساهمة قدر الإمكان في حل مشاكل الطلبة الاكاديمية كإجراءات التسجيل وفتح الشعب والتعريف بالمستجدات الاكاديمية على الساحة الطلابية، كما تسعى إلى رفع مستوى الوعي لدى الطلبة في شتى المجالات اجتماعياً وثقافياً واقتصادياً، وإذكاء روح الولاء للوطن وتعميق الانتماء للأمتين العربية والإسلامية وترسيخ الثوابت الوطنية والاسلامية والقيم الاجتماعية ومفاهيم الحرية والديمقراطية[184].

* **رئيس قسم التاريخ في جامعة اليرموك الدكتور نعمان جبران** قال انه من المعلوم أن ظاهرة العنف بين الطلبة في مراحل التعليم المختلفة أصبحت أمراً مقلقاً يستدعي العمل الواعي لعلاج هذا الأمر خدمة لمستقبل الأردن المرهون بشبابه ممن هم الآن على مقاعد الدراسة بمختلف مراحلها . ورأى أن من اللازم التنبه لأمور منها إعادة النظر بسياسات القبول الجامعي وعدم الرضوخ لقبول الطلبة كل في مدينته او محافظته بل القبول على مستوى جامعات الوطن لزيادة التلاحم والتعارف بين الطلبة من مختلف مناطق الأردن، مشدداً على ان على الأسرة أن تقوم بدورها وكذا المدرسة وصولاً للجامعة.

وقال أن على الجامعات التركيز على النشاطات اللامنهجية المدروسة الهادفة لزيادة الوعي الطلابي، ومراقبة الأداء في الكليات الإنسانية وتعديل خططها الدراسية بما يشغل الطلبة بما هو مفيد والابتعاد عن الفراغ المؤدي أحيانا إلى المفسدة، اضافة الى تشديد العقوبات بحق من يسببون او يشاركون في أعمال شغب والا تخضع قوانين وأنظمة الجامعات لتدخلات تحرفها عن تحقيق العدالة.

---

(184) مطالبات بإجراءات حازمة للحد من العنف الجامعي.- الرأي.- (الخميس 2013/4/11).- ع 15508، ص45.

وأكد أهمية أن يكون الجسم الجامعي أساتذة وإداريين قدوة لطلابهم في التعامل الحضاري مع الطلبة وفق أسس العدالة والاحترام والاستيعاب لتطلعات الطلبة وفهم احتياجاتهم، وأن يتمتع الطلبة بمزيد من الحرية التي لا تتغول على الأنظمة والتعليمات، إلى جانب ضرورة أن تتعاون إدارات الجامعة وكلياتها مع عمادات شؤون الطلبة خدمة للجسم الطلابي والاعتراف بأن خدمة الطلبة وتطلعاتهم ليست حكراً على عمادات شؤون الطلبة.

ودعا إلى تأهيل وتدعيم الأمن الجامعي وعقد دورات لهم خدمة للطريقة المثلى للتعامل مع الجسم الطلابي، وان تعطى الجامعة الصلاحيات لحل مشاكل طلبتها داخل حرمها الجامعي دون تدخلات من جهات قد تعقد الوصول الى حلول علمية لمشاكل الطلبة، إلى جانب ضرورة أن يشعر الطالب بالحرية والاحترام والعدالة بغض النظر عن اسم عائلتهأو منطقته أو سبب قبوله[185].

* **أستاذ علم التاريخ وعميد شؤون الطلبة السابق في الجامعة الأردنية ورئيس جمعية المؤرخين الأردنيين الدكتور محمد خريسات** قال ان العنف الاجتماعي والطلابي أصبحت ظاهرة تعم العالم كله وأصبح التمرد لدى الشباب واضحاً في كل المجتمعات، وبالنسبة للمجتمع الأردني فواقع الامر يدعونا ان نميز بين العنف الطلابي والاجتماعي فالعنف الاجتماعي ناتج عن الظروف التي يمر بها المجتمع الاردني بشكل خاص والعربي بشكل عام من حيث الأحوال الاقتصادية والاجتماعية حتى المرور في الشارع قد يكون جزءا من العنف الاجتماعي و أيضاً العنف الذي يجري في العالم وتنشره محطات التلفزة المختلفة وكذلك تراجع الثقافة العامة وانحسارها بالثقافة المحلية بالرغم من تنوع وسائل المعرفة وتعددها في الوقت الحاضر اضافة الى كثرة متطلبات المجتمع وعدم تلبية معظمها وايضا من الاسباب التعقيدات الادارية والبيروقراطية في التعامل سواء في الدوائر الحكومية او حتى مع التاجر في السوق اما بالنسبة للعنف الطلابي فمن خلال دراسة أجريت عام 1995 وُجِدَ ان حوالي 82% من الطلبة الذين يثيرون المشاكل هم من طلبة الكليات الانسانية و 67% من هؤلاء الطلبة كان معدل الواحد منهم دون المعدل المطلوب في الجامعة إضافة إلى أن أكثر من 50% منهم كان من المقبولين استثنائيا (من غير الجيش) و أيضاً عدم المتابعة الحثيثة من قِبَل اعضاء هيئة التدريس في موضوع الحضور والغياب وحرمان الطلبة الذين يتجاوزون المحاضرات المقررة للغياب وكذلك عملية التساهل في العلامات وتدخل الواسطة وايضا عدم ايجاد الانشطة اللامنهجية الفاعلة على سبيل المثال كان في الثمانينات يذهب الطلبة في

---

(185) توجيهي أكاديمي.عمان.

اربع او خمس رِحَل اما الان لا يوجد هذا الامر وباعتقادي لو طُبِق النظام من حيث الحضور والغياب والتركيز على التحصيل الجامعي لدى الطالب سيقل العنف وكذلك تدخل الواسطات لصالح الطلبة مثيري المشاكل وبالتالي يشجع الاخرين على التمادي.

وبرر الخريسات أن الحل يكمن في إيقاع اقصى العقوبات (الديمقراطية لاتتنافى مع الحزم والديمقراطية هي الحزم) وعدم تدخل المجتمع في الإجراءات التي تتخذها الجامعات وعدم قبول أي طالب فُصِل من جامعة في جامعة اخرى والتركيز على اعضاء هيئة التدريس في متابعة الغياب وحرمان أي طالب يتجاوز المدة المقررة بدون عذر والتشديد في العلامات ورفض كل واسطة مهما كانت لتلك الغاية واختيار قيادات الجامعات من الاشخاص ذوي المعرفة العصرية الواسعة المدركة للتعامل مع هؤلاء الطلبة.

* **ويقول الدكتور رابح الجهني** أن ظاهرة العنف في الجامعات من المظاهر التي يجب التصدي لها وبشكل مكثف من خلال البرامج والخطط الوطنية للقضاء عليها و إنهائها بشكل تام، لأن المجتمع الجامعي هو المجتمع الفتي الذي تعول عليه الدولة للنهوض بالمجتمع وفي جميع المجالات، واذا كان هذا المجتمع يعاني من اختلالات ف إنه سوف يكون غير قادر على حمل المسؤولية وسيكون له الآثار السلبية على المجتمع بدلاً من الآثار الاجتماعية.

وطالب الجهني بضرورة توعيه الشباب لاحترام بعضهم البعض حتى لو اختلفوا في الآراء وبيان الآثار السلبية المترتبة على العنف الجامعي والتركيز على هذه الآثار على المجتمع وعلى الطالب نفسه وتعميق معاني التعاون بنين الشباب.

* **وقالت أخصائية علم النفس في كلية التربية بجامعة الحسين بن طلال الدكتورة منى ابو درويش** أنه لا يمكن النظر لعنف طلبة الجامعات والمدارس بعيداً عن سلكوهم الشخصي في منازلهم وعند أسرهم حيث يكتسب الطالب اثناء طفولته الكثير من الميزات من اسرته وينقلها معه إلى المدرسة ومن ثم إلى الجامعة. و أكدت أن هناك خلل في معاجلة طرق التعبير عن الغضب والانفعال عند الطفل في منزله بعيداً عن توجيهه للوسائل البديلة للتعبير في ظل النظرة الاسرية للطفل وبخاصة الذكور الى جانب وجود اتجاهات متعددة في الاسرة والخلط بين هذه الاتجاهات.

وأوضحت أن الجامعات ما زالت غير قادرة على صهر الفروق بين الطلبة من ناحية الجنس وتوفير أجواء المحبة والألفة والأخوة والمساواة بينهم في وقت ما زالت في مهملة في تعاطيها مع الجوانب النفسية والشخصية لحياة الطلبة.

واعتبرت أبو درويش أن الجامعات تفتقر كذلك الى الأنشطة المبرمجة الثقافية والرياضية والتطوعية فيما زالت فيه سيكولوجية العقوبات في الجامعات دون المستوى المطلوب ولا تشكل رادعاً لظاهرة العنف بالاضافة الى غياب الجانب الارشادي والنفسي لدى الجامعات.

* **وأكد الدكتور خالد السعودي** أن أسباب العنف الجامعي ناتج عن العصبيات والحزبيات الضيقة والظروف الاقتصادية تلعب دوراً كبيراً في خلق أجواء غاضبة تنعكس مباشرة من داخل الأسرة وما يرافقها من المشاكل الأسرية كما أن البعد عن الاهتمام بالدارسة الجامعية وعدم التفرغ لها ساهم في معادلة غير متوازنة في التوفيق بين الطالب والجامعة. ويري السعودي أن المناوشات الطلبة في الجامعات عملية سلبية تقيس مستوى تطورنا الاجتماعي الحقيقي، وتظهر ما يختزن في التكوين المجتمعي من أمراض وعلل تعبر عن سيادة أحوال الماضي في حياتنا الحاضرة، المؤسسية التي كان يجب أن تفضي إلى خلق وعدم الاحتكام إلى القانون بوصف ه الوسيلة الناجعة لحماية الحقوق والحريات العامة وقد مكن هذا الحال من إنتاج الإنسان السلمي في المجتمعات الغربية وتم إخلاء هذه المجتمعات من العنف، لصالح مؤسسات أمنية قوية ترعى الصالح العام.

* **بدوره أكد أستاذ الشريعة في جامعة مؤتة الدكتور نائل أبو زيد** رفض الشريعة الإسلامية للعنف والأعمال التخريبية الناجمة عنه، مشيراً إلى أن الجامعات منارات تعليمية بمخرجاتها و أن مثل هذه الأعمال ألا تليق بتلك المخرجات.

وبين أن العشائر والتجمعات تمثل نعمة في مساندة الوطن ومؤسساته و أن خروجها عن هذا الدور لحماية المتسببين بالأعمال التخريبية يحولها عن أهدافها النبيلة.

وأشار الدكتور أبو زيد إلى أن إجراء تغييرات على المناهج التعليمية "الثقافات" بإدخال مساقات تربوية تغرس قيماً ومفاهيم تعزز خطوط الدفاع المجتمعية والتعليمية حيال الظواهر المجتمعية السلبية بما فيها العنف يمثل ضرورة ، إضافة إلى تخصيص مدة عشر دقائق من المحاضرات التدريسية لإجراء حوارات توعوية مع الطلبة من قبل الأساتذة في سبيل مجابهة تلك الظواهر والقضاء عليها[186].

* **وقال د.عاطف عضيبات** "قبل أن يتسلم الحقيبة الوزارية " إن ثمة دراسات وُضعت وجهوداً بُذلت، لكنها لم تحمل نظرية متكاملة تفسر كيف يحدث العنف الجامعي ولماذا؟

---

(186) رفض أكاديمي ومجتمعي لعنف الجامعات.- الرأي.- (الأحد 2012/7/15).- محليات.- ع15243، ص7.

وأضاف أن أسباب العنف مرتبطة بالبيئة الجامعية الداخلية والبيئة الخارجية. التي تبدو فاعلة في العنف الجامعي، إذ لم تنجح النظم التربوية بتكريس فكرة المواطن بقدر ما كرّست "ابن العشيرة"، لذلك فإن الطالب يدخل الجامعة بعقلية العشيرة لا بعقلية الوطن.

وأوضح أن من العوامل الضاغطة في هذا المجال غياب العدالة في عملية قبول الطلبة في الجامعات.

أما عن الحلول، فلخصّها في ضرورة احترام القوانين من جميع الأطراف، وتغليب مفهوم الوطن على مفهوم العشيرة، وإعادة النظر في سياسات القبول، وإلغاء "الكوتات" واعتماد مبدأ الكفاءات، فضلاً عن الاتفاق على المحددات الرئيسة، وأخيراً الإقرار بأن حالة الإحباط تولد العنف.

وعلى صعيد الحلول داخل الجامعة، فهي متعددة كما يرى عضيبات، منها: إعادة النظر في المناهج، وتحديد قدرات الطلبة، وتفعيل الأنشطة الطلابية، فنسبة كبيرة من الطلبة لم يمارسوا هذه الأنشطة[187].

* **وقال مدير مركز الدراسات الاجتماعية في الجامعة الأردنية د.موسى شتيوي** : إن العنف مرده أزمة داخل الجامعات أنفسها، وهناك أسباب أخرى خارجها، مضيفاً أن الحلول يجب أن تكون وقائية أولاً، فالعنف يعكس البيئة الحالية التي تولده، وتاريخياً فإن الدور التنويري والفكري يتعزز في القاعات التدريسية، وخارجها يتم عبر الأنشطة.

ورأى شتيوي أن الجامعات فقدت دورها التنويري، وأن ثمة صعوبة في فهم رسالة الجامعات، فهناك ضغوط في التعليم العالي، وغموض في الأهداف، وأشكال التمييز متعددة ومختلفة، ومن بينها القبولات الاستثنائية، إضافة إلى ترهل في الجامعات وتمييز في العلامات.

وأضاف أن البيئة الجامعية "غير صحية " لإنتاج طالب ذي شخصية متنورة، وهناك لجوء للواسطة، ولفت إلى أن مادة التربية الوطنية بالطريقة التي صُممت بها تحمل إشكاليات، ولا تحمل أي إضافة.

واستعرض مجموعة من النقاط ضمن ما وصفه "التدخل الاستراتيجي لمنع العنف لدى الطلبة"، ومنها: إلغاء جميع أشكال التمييز في الجامعات ومنها القبولات، بحيث يتم القبول استناداً إلى المنافسة شريطة أن يكون التحوّل ضمن خطة زمنية؛ إحداث آلية لمنع تفشي الواسطة والمحسوبية وإظهار الشفافية في عمليات تصحيح الإجابات والعلامات وتعزيز المساواة بين الطلبة بعيداً عن المعتقد والمذهب والجنس والجهوية؛ استحداث مدونة سلوك لأعضاء هيئة التدريس تبين

---

(187) تغليب مفهوم وطن.- الرأي.- أيار 2012.

الحقوق والواجبات، ومثلها للطلبة، وتضم قوانين وأنظمة وقيماً، وجميعها قابلة للمساءلة؛ وخلق بيئة جامعية تنويرية معرفية تركز على صقل مهارات الطلبة وشخصياتهم وتفاعلهم مع الإدارات الجامعية.

وقدم شتيوي مقترحات ذات صلة، ومن بينها إحداث الكفاءات اللازمة لعمادات شؤون الطلبة، وخلق بيئة أكاديمية وتربوية وإعادة النظر بأساليب التدريس، وزيادة التفاعل بين الطلبة والهيئة التدرسية، إلى جانب سير عملية انتخابات مجالس الطلبة بشفافية مع تدخل من المجتمع المدني، ومعالجة القضايا النفسية والاجتماعية للطلبة.

وشدد على ضرورة تعزيز الانتماء للجامعة والوطن، وتنظيم ورش عمل للطلبة على جميع المستويات، فضلاً عن تعزيز السلوك الجامعي، وضرورة إعادة النظر في مادة التربية الوطنية لتحمل في طياتها الجانب المدني لجهة الحديث عن حقوق الوطن والمواطنة والواجبات والمسؤوليات، داعياً إلى وجود قوانين واضحة ومحددة الأهداف تحفظ الحقوق والواجبات[188].

* **وأشار عضو هيئة التدريس في جامعة البلقاء د.علي حياصات**، إلى أن الكثير من النقاشات السابقة قد حللت الأسباب وقدمت الحلول الناجعة، وجميعها قابلة للتطبيق والتنفيذ وبإمكانها حل جزء كبير من المشكلة.

وتطرق حياصات إلى قضية تختلف عن القضايا الإجرائية التي طُرحت وهي قضية "الهوية الوطنية الجامعة "، فإذا أردنا القضاء على مسألة العنف الجامعي من جذورها، فلا بد من أن نستشعر وجود "عدو مشترك " يجمع الأردنيين كافة فيتكاتفون نحو القضاء عليه، وهذا "العدو المشترك " لا نحتاج لصناعته مثلما صنعت أميركا "القاعدة"، فهو موجود من الغرب والشرق والمطلوب توجيه المجتمع الأردني نحوه بدل الاعتداء بعضنا على بعض.

وتابع: منذ أن ضيعنا "العدو المشترك" تقسَّم المجتمع أفقياً وعامودياً، وهذه القضية بحاجة إلى إرادة سياسية من أعلى المستويات، لافتاً في سياق متصل إلى أهمية تطبيق "سيادة العدالة"[189].

* **وقال د.خالد الشقران** إن من أهم الأمور التي يجب على التعليم العالي الاهتمام بها، تشكيل فريق من الإعلاميين، حيث أن المؤسسات الدولية عندما تعمل في قضية ما فإنها تشكل "فريقاً داعماً" للجهود في مجال هذه القضية. ومن الملاحظ أن الجامعات غير مهتمة بتكوين فريق يستخدم الوسائل المرئية والمسموعة والإلكترونية للعمل كجزء فاعل على تنفيذ الخطط المتعلقة بأي من مشاكل التعليم العالي القائمة[190].

---

(188) الهوية الوطنية الجامعية.- الرأي.- أيار 2012.

(189) العنف الجامعي.- الرأي.- أيار 2012.

(190) فريق داعم.- الرأي.- أيار 2012.

*** وقد استضاف منتدى عبد الحميد شومان أستاذة التاريخ في جامعة فيلالفيا د. فدوى نصيرات[191] في محاضرة بعنوان: "التربية والتعليم وظاهرة العنف الجامعي"**

قدمت المحاضرة تجربتها كمعلمة في وزارة التربية والتعليم ومن ثم استاذة في الجامعة ومتابعة للكثير من المحاضرات والندوات والمؤتمرات التي عُقدت لعلاج هذه الظاهرة. ولفتت النظر إلى غياب الحديث وعدم التركيز على دور "التربية والتعليم " في القضاء أو التقنين من ظاهرة العنف. وتساءلت: ترى ما هو الدور الذي تقوم به التربية والتعليم للحدّ من هذه الظاهرة؟ إن وجدت فهل هي مفعلة لدرجة يمكن أن نعمم من خلالها الفائدة على جميع الطلاب؟ ألا تعتبر التربية والتعليم هي الأساس الذي ننطلق منه لترسيخ قواعد احترام الآخر والتعاون وحرية التعبير في نفوس شبابنا؟ ألا يُعتبر المعلم هو الأساس في عملية التربية والتعليم؟ هل مؤسساتنا التربوية قادرة على تشكيل شخصية الطالب المنتمي والمخلص فكراً وقولاً وسلوكاً لمجتمعه وبيئته المحلية ووطنه وقوميته؟

ودعت الأكاديمية د.نصيرات إلى ضرورة تعزيز التربية القومية والوطنية في نفوس طلابنا ومنذ الصغر، إذ بها يكبر الطالب ويكبر معه هذا الشعور فما أن يصل إلى المرحلة الجامعية حتى تكون هذه المشاعر قد تعمقت في نفسه بالفعل والعاطفة معاً. ولا بد من الحرص على التعليم الوطني من خلال حثهم على السعي إلى تقوية بلادهم وتنمية ثروتها وتدريس التاريخ على أنه مرآة الماضي ومُرشد للمستقبل ومدرسة للأخلاق . ويكون ذلك بتعليم تاريخ ارتقاء الفكر والعلم والصنائع والفنون وأسباب عظمة الممالك وانحطاطها.

كما طالبت بتوعية الطالب بمشاكلنا، سلبياتنا أياً كان نوعها وبكل صراحة لنخلق طالباً قادراً على مواجهة المشاكل بعقلانية وحتى لا نبقي الطالب في دوامة "النظري والواقع " التي يعيشها سواء في المرحلة المدرسية أو الجامعية. وأن نحارب فكرة التعصب بكافة أشكاله الديني، العرقي، المذهبي، الطائفي، العشائري، وتحديداً العشائري هذا التعصب المقيت الذي يُزرع في نفس الطالب منذ الصغر والذي يخلق نزاعاً نفسياً داخل الطالب بين الانتماء الوطني والعشائري. بالمقابل يجب أن يزرع في نفس الطالب الولاء الإيجابي للوطن والغيرة على المصلحة الوطنية.

وقالت د.نصيرات: "يجب أن لا يغيب عن البال أن أولئك الذين يمارسون العنف الآن كانوا في غالبيتهم أطفالاً منذ زمن قريب وأن الأجيال القادمة لن تختلف كثيراً ما لم يلتفت إلى مؤسسات

---

(191) د.فدوى نصيرات.- نصيرات تحاضر في شومان عن "التربية والتعليم والعنف الجامعي".- الرأي.- (الأربعاء 2013/5/2).- ع15168، ص30.

التنشئة الاجتماعية والتركيز على دور المدرسة في الحدّ من العنف ". وأضافت: "إن ما يبقى مع الطالب بعد أن ينسى كل شيء هو الثقافة والتربية ويتركز تأثيرها في نفسية وعقل وتفكير من ينتسبون للمجتمع ذاته وللجماعة نفسها، فالتربية تقوم بمساعدة الفرد على الانتقال من كونه كائناً بيولوجياً إلى كائن اجتماعي مزوّد بثقافة المجتمع الذي ينتمي إليه والتي تتضمن من بين ما تتضمنه نظرة هذا المجتمع إلى طبيعة الإنسان ودوره، ففي الحياة مفاهيمَ ومبادئ وأخلاقيات وقيماً، ومعتقدات المجتمع وعاداته وتقاليده".

وفي ختام محاضرتها استنتجت المحاضرة قائلة: "إننا لن نستطيع تغيير الطالب إلا إذا أعددناه للنقد والتذوق والاحترام والتعاون، وإذا ما تحول النقد إلى بحث عن المجهول حدث ما نسميه البحث العلمي ولا يمكن أن يتذوقه الطلبة إلا إذا أخذوا قسطاً من الفنون مثل الموسيقى والرسم والشعر، واحترام الآخر يجب أن يصاحبه احترام للشجر والحجر وعدم تشويه الطبيعة والمحيط والبيئة، فإذا غرسنا في النفوس مبدأ الاحترام فسيتغير تبعاً لذلك نوع العلاقة بين الطالب والمعلم وبين الطالب والطالب والطالبة، ليصبح هذا الاحترام بديلاً للعشائرية والجهوية والهويات الفرعية الضيقة، لقد آن الأوان لنكون أكثر صدقاً مع أنفسنا والآخرين ولمواجهة عيوبنا وإيجاد حلول جذرية لها وأن نعتمد على أنفسنا في رسم خططنا وبرامجنا التعليمية".

* **ويقول الدكتور معاذ الحياري** (192): أستميحكم عذراً في أن أكون منحازاً هنا إلى طلبة الجامعات؛ بحكم العلاقة التي تربطني بهم، أو بجزء منهم؛ كوني أعمل مدرساً في إحدى الجامعات الأردنية، وبفعل الأمل الذي يعقده الوطن عليهم في أن يكونوا قادة نهضته، وبناة مستقبله، حين تتاح لهم الفرصة لتحقيق ذلك.

هذه الفئة التي تشكل ما نسبته (5%) من المجتمع الأردني تقريبا، فقد كثر الحديث مؤخرا عن ظاهرة ليست دخيلة - برأيي- على مجتمعنا الحبيب اسمها (العنف) العنف ليس ظاهرة تميز الجامعات في الأردن المجتمع الأردني العزيز عنيف بطبعه ، وتلك ليست مبالغة وليس هذا تهويلاً.

الطفل الأردني يسمع منذ أن يتفتح وعيه في هذه الحياة على قواعد راسخة، وأعراف ثابتة مفادها: أنا وأخي على ابن عمي وأنا وابن عمي على الغريب، وأن الذي تعرف ديته (طخّه واخلص منه) وبأن الشر سياج أهله ، وقوم بلا (جهّال) ضاعت حقوقهم.

---

(192) د.معاذ الحياري.- الشعب الأردني العنيف.- وطن نيوز.- (السبت 7/كانون الثاني/2012).

وتستقبل الأمهات أبناءهن العائدين من عراكات الحارات منتصرين بأحضان دافئة وابتسامات عريضة، بل إن بعض الآباء والأمهات يتفاخرون بشجاعة أبنائهم وجرأتهم. مثلما تلطم الأم على وجهها بكلتا يديها إذا عاد ابنها إلى البيت (مفشوخاً) وتهرع (فارعة دارعة) للأخذ بثأره، والنيل من خصمه.

ويرى الطفل الكثير من الآباء يضربون زوجاتهم وأبناءهم، والأمهات اللواتي يضربن أبناءهن وخادماتهن، والإخوة الذين يضربون أخواتهم وإخوانهم الأصغر أو الأضعف. والمعلمين والمعلمات الذين يعاقبون طلابهم أو يتسلون بضربهم، أو طلابا (يصفّعون) معلميهم، ويشاهد الطفل كيف (يرفش) البعض في بطون الأطباء والممرضين والكوادر الطبية وغير الطبية ويقومون بتكسير الزجاج والأجهزة الطبية في المستشفيات عند تلقّي نبأ وفاة عزيز عليهم.

ويشاهد الطفل كيف تتعارك الجماهير في الملاعب الرياضية وكيف يكسّرون السيارات، وكيف تلقى الحجارة على أنصار الفريق الآخر، وكيف تقوم قوات الدرك (الباسلة) المدججة (بالقناوي) بتفريقهم.

أما أذا تابع الطفل بصورة مباشرة، أوعلى شاشات التلفزة جلسات مجلس النواب (الموقّر) فمن المتوقع أن يشاهد مشادات كلامية، وشتائم بذيئة، وعراكات بالأيدي، ولكمات، وتبادلاً لإطلاق أكواب الماء (بعد أن تم تثبيت المايكرفونات والمكتّات بالطاولات).

يمشي الطفل في الشارع منفرداً أو بصحبة غيره فيعتاد رؤية المشاجرات بين الناس، سائقين بسبب أولوية المرور أدّى ذلك أو لم يؤد إلى حادث اصطدام، بين بائع ومشتر اختلفا على السعر، أو بين شابين قام أحدهما بمعاكسة فتاة تخص الثاني، أو بين سائق و(كنترول) من جهة وراكب عصبي من جهة أخرى، أو بين أثنين يقفان في طابور الخبز أو الكاز أو دفع فواتير الكهرباء أو الهاتف أو أمام محاسب المؤسسة الاستهلاكية.

الشجارات في الأردن حوادث يومية قد تندلع في أية لحظة ولأتفه الأسباب وتؤدي بالضرورة إلى إصابات أو خسائر في الأرواح والممتلكات، ووجوه الخير بعد ذلك جاهزون للتوسط للمعتدي عند الأجهزة الأمنية وذوي المعتدي عليه، إحلالا للصلح فـ(الصلح خير).

ويألف الطفل مشهد إطلاق العيارات النارية وأصواتها، فإذا ذهب إلى عرس يرى وابلاً منها يطلقه المحتفلون ابتهاجا بالفرح، ومجاملة للعريس، وترحيبا ببعض كبار الضيوف، وإيذانا بنزول المناسف، وإعلانا لعقد القرآن، وإكراما لخروج العروس من بيت أبيها.

ولأن إطلاق الرصاص أصبح جزءا من طبائعنا المتأصلة نقوم به إذا غضبنا أو فرحنا فنحن نتلقى نتائج الثانوية العامة وتخريج طلبة الجامعات بالفرح والزغاريد وإطلاق النار بل إنني شاهدت أحد الأصدقاء (يطخ) من بندقية آلية رشاشة احتفاء بتخرج ابنته من الصف البستان وانتقالها إلى الصف التمهيدي في المدرسة نفسها.

ونزف المقبولين في الجامعة بالدعوات والأهازيج والعيارات النارية فيدخل الطفل الذي كبر وأصبح شابا فتيا ممتلئا حماسة إلى حرم الجامعة بعد أن يكون قد استقر في وعيه مفهوم الفزعة العشائرية بهذه الطريقة العنيفة، ورسخ في وجدانه وفي ضميره مفهوم الرجولة كما تعلمه فإذا دعته نخوته إلى أن (يفزع) لإخوانه وأقاربه فهو (زقرت وزلمه قد حاله) وإذا نأى بنفسه عن الشجار فهو (مطبة وسقيطة) و(هامل).

وإذا شارك في (هوشة) جماعية في الحرم الجامعي، تداعى أصحاب (الدولة) و(المعالي) و(العطوفة) و(السعادة) و(حملة العباءات) إلى نصرته، والتوسط له عند إدارة الجامعة؛ كي لا ينال عقابا يستحقه. ليس كل ما سبق تبريراً لهذه الظاهرة، ولا إعفاء للطلبة من مسؤولياتهم، عما يحدث داخل جامعاتهم، بل هو تفسير لأسباب هذه الظاهرة، التي تعصف بصروحنا العلمية الغالية، التي نريدها منارات علم، ومراكز إشعاع حضارية.

وإننا نتطلع بتفاؤل إلى ذلك اليوم، الذي يهرع فيه أبناؤنا وبناتنا، من شتى أنحاء الوطن إلى الجامعات، بوصفها أكثر الأماكن في الوطن آماناً ورقياً وانضباطاً، تسودها قوانين صارمة ورادعة، تعاقب العابثين.

ولكن قبل هذا نقول للمتشدقين والمنظّرين الذين يرمون الطلبة بالتهم جزافاً: لا تنظروا لهذه الظاهرة قبل النظر في طبائعنا العنيفة، وسلوكاتنا السلبية المتأصلة فينا. نحن شعب عنيف بطبعه إلا من رحم ربي.

* **أستاذ علم الاجتماع المشارك في جامعتي مؤتة والبلقاء التطبيقية/ العقبة الدكتور حسين محادين** قال ان ما يجري من عنف بين الطلبة داخل اسوار الجامعة ليس وليد اللحظة من منظور علمي، انما هو ذروة في محطات السلوك العنيف الذي لم نتنبه اليه من قبل، مبينا أن الصمت لعب دورا ضمنيا في تطور وتفاقم المشكلة.

وبين أن مكانة الجامعة تراجعت نظراً لعدم قيام صناع القرار بتطبيق الدراسات العالمية والعلمية بما يحصل على ارض الواقع اضافة الى اتخاذ القرارات التي لا تستند الى حقائق انما تأتي وليدة اللحظة وعنوانها الارتجال.

وبين محادين التوعية ولتبدأ من داخل الاسرة مرورا بالمؤسسات الدينية ووسائل الاعلام إضافة إلى تطبيق القوانين بعيداً عن المراوغة واللبس بالتطبيق والابتعاد عن الواسطة، للحيلولة دون تطبيق القانون، إلى جانب اختيار الاكفاء لترؤس الجامعات والابتعاد عن المحاصصة مع التاكيد على أن الجامعة ليست (مرجلة) للتعليم إنما وحدة تنموية ورصيد الأردنيين الثمين(193).

* **ورأى مستشار جامعة فيلادلفيا الدكتور إبراهيم بدران** أن ظاهرة العنف في الجامعات تعود لعدة أسباب منها اجتماعية - اقتصادية، وأكاديمية، وأخرى ثقافية، بالإضافة الى ما يطلق عليه بالممارسة والمشاهدة والتي ترتبط بأوقات الفراغ لدى الطلبة خاصة الدارسين لتخصصات الكليات الإنسانية، مشيراً إلى ما تمر به المملكة من أزمة اقتصادية تتفاقم عاماً بعد عام وهذا ينعكس على الشباب باجواء مشحونة بالتوتر. وبين "أن قانون الانتخاب الذي اعتمد على الدوائر الضيقة أوجد حالة نفسية واجتماعية أسهمت في الرجوع الى العشيرة".

وأوضح أن الأجواء المحيطة بالطالب الجامعي مشحونة، خاصة أنها مرتبطة بضعف الموارد الاقتصادية وبالحالة السياسية، وهذا لا يساعده على الهدوء بحيث يركز بشكل اكبر على تحصيله الدراسي، مضيفاً أن إعادة تطبيق خدمة العلم قد تسهم في إعادة صهر الطلبة في اطار واحد بعد المدرسة ضمن القانون والنظام والانضباط.

وطالب بأن يتم الاهتمام بالجانب الأكاديمي لدى الطلبة في المدرسة بحيث يتم التركيز على قيم المواطنة والعمل المشترك وقبول الآخر حتى يأتي الطالب وهو مهيأ للجامعة وقادر على تقبل الأفكار التي تراعي طبيعة ومصلحة الوطن والتفاعل معها ومع مفرداتها.

واقترح أن تبادر الجامعات في البحث عن نقاط الضعف فيها خاصة تلك التي تشهد بعض حالات العنف بحيث تغير من استراتيجيتها وأهدافها وبرامجها وحتى من كوادرها حتى تعود الأمور إلى نصابها بالتعاون مع المجتمع المحلي وذوي الطلبة(194).

* **الدكتور عودة أبو سنينة استاذ المناهج وطرق التدريس المشارك في جامعة عمان العربية،** قال: ان مشكلة العنف الجامعي قد وصلت حداً لا يمكن السكوت عنه، والحل يكمن بـإزالة الأسوار العالية التي تضعها الجامعات في وجه التفاعل مع المجتمعات المحيطة بها، فنحن كبشر نخطئ ونصيب، ولكن علينا أن نعمل على توعية الطلبة بالقوانين والأنظمة والتعليمات المعمول

---

(193) د.حسين محادين.- ضعف تطبيق القوانين واللجوء للواسطة وراء تداعيات العنف الجامعي.- الدستور.- (الأحد 2013/4/7).- محليات، ص12.

(194) د.إبراهيم بدران.- ضعف تطبيق القوانين واللجوء للواسطة وراء تداعيات العنف الجامعي.- الدستور.- (الأحد 2013/4/7).- محليات، ص12.

بها في الجامعات، وهذا يتم من خلال عقد المحاضرات والندوات التوجيهية التي توضح لهم عواقب التصرفات العبثية التي قد تصدر عنهم، وقد بات واضحاً أن بعض الطلبة يحتفظون بمفاهيم خاطئة عن العشائرية والمناطقية وهذا يجعلهم يضعون انفسهم ضمن اصطفافات تبرز فها عوامل التفرقة، ولكن وعلى الرغم من خطورة هذا النهج إلا أن العلاج يكمن في المزيد من التوعية مع إدماج الطلبة في نشاطات تفاعلية مع المجتمع تجعلهم يشعرون باهميتهم وبانهم يكملون أي مسعى حقيقي لتنمية المجتمع، ولكن هذا يجب ان يترافق مع تطبيق صارم للقوانين مع الابتعاد عن التأثر بأي دور للواسطة او المحسوبية، ومن المهم ايضا ازالة كل الفوارق بين الطلبة والتي تجعلهم يشعرون بانعدام العدالة والتي تتلخص بالاستثناءات الكثيرة في عملية القبول الجامعي.

وشدد أبو سنينة على أن الطلبة هم أبناؤنا وعدة المستقبل وفرسان التغيير، وعلينا أن نوفر لهم الحماية من أي خلل أو ضرر قد يلحق بهم نتيجة جهلهم ببعض الأنظمة والتعليمات المتعلقة بضبط السلوك داخل المؤسسات الجامعية، ولا ننسى أن العنف الآن ظاهرة عالمية مجتمعية موجودة في كل المجتمعات النامية والمتقدمة على حد سواء، لأن مفهوم القوة والغطرسة التي تفرضها الدول الكبرى جعل هذا النمط نموذجاً قوياً لطلبة الجامعات، وأن القوة هي الوسيلة لتحقيق الأهداف والغايات والوصول إلى ما نريد أمام هذا الواقع، لذا علينا الرأفة في أبنائنا وفلذات أكبادنا وأن تكون هناك إجراءات وقائية قبل الوقوع بالمحظور وفصل الطلبة سواء لأسباب سلوكية أم تحصيلية؛ لأن بعض الجامعات لا توجههم إلى معرفة أسس النجاح والرسوب والغياب والأعمال التي تخل بأنظمة الجامعة، وطالب أبو سنينه أن تقوم المؤسسات التعليمية بإصدار نشرات توعية إلى طلبة الجامعات توضح لهم بعض المفاهيم التي تخص الطلبة قبل وأثناء الالتحاق بالجامعات أو الكليات الجامعية والمتوسطة[(195)].

* **وقال أستاذ الإعلام والاتصال في جامعة البترا تيسير مشارقة** ، إن العنف الجامعي ليس ببعيد عن المسألة الاتصالية والعلاقات الواهنة بين الأشخاص بفعل التطور التكنولوجي والجفاء والابتعاد بين الأفراد . وأعاد مشارقة حالة العنف الجامعي إلى عدة عوامل منها، العامل الديني الإقصائي الذي لا يتسامح مع الدين الآخر أو الرؤى الأخرى، مبيناً أن هناك قوى دينية متطرفة تعمل على إذكاء الفتنة في بعض الجامعات، إضافة للعامل الاجتماعي.

(195) د.عودة أبو سنينه.- العنف الجامعي... خطر حقيقي يهدد أمن وسلامة المجتمع.- الدستور.- (الأحد 2013/4/7).- دروب، ص2.

وحول العامل الثقافي، أشار مشارقة إلى أن العقلية البطريركية الأبوية والقبلية العشائرية تجعل "الفزعة" و"انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً" ثقافة سائدة تدفع لتوسيع التناحر والتنافر، فضلا عن العامل المادي والاقتصادي، وكذلك العامل السياسي.

أما من ناحية إعلامية واتصالية، فبين مشارقة أن العنف مسألة اتصالية بامتياز، وينبغي دراستها من هذا الجانب، كما يزداد العنف عندما تكون حرية الرأي والتعبير مقيدة من قبل محددات اجتماعية أو سياسية، لأن التقاليد الشعبية تمنع الفرد من ممارسة قناعاته وحرياته في التعبير أمام سلطة الأب والقبيلة، فيقوم الطالب بالتعبير عن ذاته أمام الآخرين بلغة أخرى، وبالتالي ينبغي توفير مزيد من الحريات الديمقراطية وحرية التعبير والمشاركة، وتغيير في الذهنيات والعقليات، وتوفير أماكن للترفيه، إضافة إلى ترويج ثقافة التسامح واحترام حقوق الإنسان[196].

* **من جهته، أشار الدكتور إبراهيم شحادة من جامعة عمان الأهلية** إلى عدم وجود دراسات حقيقية منشورة تبحث في أسباب ظاهرة العنف، مبينا ان العنف هو رد فعل لحالة الإحباط التي يعيشها الشباب لفشل المؤسسات والهيئات العامة المعنية في التقرب منهم.

وبين شحادة أن ظاهرة العنف الجامعي عند معالجتها بالأنظمة والتعليمات بدون تعمق، تؤدي إلى عقوبات غير رادعة، إذ امتدت الظاهرة إلى "استعمال السلاح الأبيض" بشتى أنواعه، وإلى إطلاق العيارات النارية، كما فقدت الجامعات السيطرة واستدعت الأمن إلى أبوابها.

وقال إن الإجراءات التي تتخذ لمكافحة ظاهرة العنف آنية ولا بد للجامعات اتخاذ سياسات علمية وليس عقابية فقط، وأن لا تركن للأجهزة الأمنية للقيام بذلك، مبينا ان عدم الثقة واتساع الفجوة ووجود حوارات غير ديمقراطية، واتباع سياسات أبوية بين الجامعات والطلبة كان لها الدور الكبير في ازدياد العنف.

ودعا إلى اقامة دورات تدريبية في طرق معالجة الأزمات وتفعيل دور الإعلام بجميع وسائله من تلفاز وإذاعة وصحف في المساعدة على القضاء على العنف ووضع البرامج والخطط التي تحول دون تفشي السلوك العدواني في الجامعات[197].

* **من جهته، قال أستاذ الإعلام محمد بني دومي**، إن "جامعاتنا التي كنا نريدها منارة للعلم ومختبرات للمعرفة وبيوت للخبرة أصبحنا نرى فيها الآن ما لم نتخيل ان نراه في الشوارع من مشاجرات ومشاحنات، واختباء وراء عباءة العشيرة، ما اثار الفتنة بين ابناء الوطن الواحد وقضى على الألفة والمحبة والتعاضد والتسامح واحترامنا بعضنا لبعض".

---

(196) د.تيسير مشارقة.- أكاديميون: العنف الجامعي ردة فعل لإحباط الشباب وفشل المؤسسات العامة بالتقرب منهم.- الغد.- (الثلاثاء 2013/4/2).- ص14.

(197) د.إبراهيم شحادة.- أكاديميون: العنف الجامعي ردة فعل لإحباط الشباب وفشل المؤسسات العامة بالتقرب منهم.- الغد.- (الثلاثاء 2013/4/2).- ص14.

ودعا بني دومي جميع الطلاب في الجامعات لتحكيم العقل والثقافة والاتزان في ما يتعلق بإدارة شؤون حياتهم الطلابية، والابتعاد عن العنف بكل أنواعه، الذي يعد عنصراً طارداً ومسيئاً للجامعات ولمؤسسات التعليم العالي جميعاً وللوطن.

وقال إن الجامعات هي مصدر للسلام والثقافة والديمقراطية وليست منبعاً لاحداث العنف والاعتداءات والاساءات لاسباب عشائرية أو سياسية أو شخصية، مبيناً انه يجب ان يتعامل الطالب مع جامعته بكل وعي وتفهم، وأن لا يلجأ الى العنف او التفكير السلبي، وان يعود لادارته حول أي أحداث سلبية لمحاولة حل الأمور بهدوء، حتى لا يعرض الطالب نفسه للعقوبات التي تسيء لملفه الدراسي والاكاديمي وتؤدي إلى خسارته دراسته[198].

* **بدوره، بين الدكتور محمد عواد من جامعة البلقاء التطبيقية** أن العنف الجامعي أصبح ظاهرة مقلقة في الجامعات، تهدد أمن الوطن ومسيرة الإصلاح وسلامة المجتمع، وتظهر سمعة غير جيدة للجامعات وخريجيها بأبشع الصور، وتتوسع بين الفترة والاخرى، حتى تظهر من جديد لتدق ناقوس الخطر في تأثيرها والأضرار المتعلقة بها، لذلك ينبغي عدم التهاون وإنزال أقسى العقوبات بحق المشاغب لكي يكون عبرة لغيره[199].

* **وقال الأستاذ الجامعي والناشط بالعمل الشبابي والريادي الدكتور أمجد الفاهوم** أن العنف له معنى واحد وهو "إيذاء شخص" وإلحاق الضرر به، وهو سلوك يكتسب وينشأ مع الطفل خطوة بخطوة ليصل إلي ذروته في فترة الشباب والمراهقة وهى فترة التمرد والعنفوان و لا يوجد تفسير واحد صريح لأسباب انتشار العنف بين الشباب وإنما توجد عوامل عديدة تؤدى إلي ذلك ويمكن تحديد السبب الأول للعنف بفقدان الإنسان قدرته السيطرة على أعصابه ومشاعره سواء كرد فعل طبيعي تجاه موقف أثاره أو أذى مشاعره، أو أن تكون طبيعة في الشخص لعدم توافر صفة الصبر والمثابرة في مواجهة أبسط الأمور.

وأضاف أن الشاب الذي يميل للعنف يعتقد أنه يحل مشاكله بهذه الطريقة بإخافة الآخرين واكتسابه الاحترام لكنه لا يعرف أن النتيجة تكون عكسية وهي عدم احترام الآخرين والانعزال ثم كره الناس له والمرحلة النهائية عدم تخلصه من الغضب والإحباط اللذين هما أساس لكل ذلك وللعنف علامات ظاهرة مثل - فقدان السيطرة علي الأعصاب كثيراً وفي كل موقف، النزعة

---

(198) د.محمد بني دومي.- أكاديميون: العنف الجامعي ردة فعل لإحباط الشباب وفشل المؤسسات العامة بالتقرب منهم.- الغد.- (الثلاثاء 2013/4/2).- ص14.

(199) د.محمد عواد.- أكاديميون: العنف الجامعي ردة فعل لإحباط الشباب وفشل المؤسسات العامة بالتقرب منهم.- الغد.- (الثلاثاء 2013/4/2).- ص14.

التخريبية، الشجار بالأيدي، الإفراط في استخدام العقاقير والكحوليات، الإقدام علي السلوك المتهور.- النزعة التفكيرية المستمرة في اقتراف العنف، استخدام عبارات شفهية لتهديد الآخرين، الاستمتاع بإيذاء الحيوانات والمرافق و حمل أدوات للإيذاء.

وقال ان توافر مثل تلك العلامات بشكل متكرر يزيد من احتمال العنف والذي قد تكون أسبابه تاريخ وراثي في العائلة من التصرفات العدوانية. وإساءة استخدام العقاقير والكحوليات،ومصاحبة أصدقاء السوء، والولع بمشاهدة الأفلام العنيفة واقتناء الأسلحة، واستخدام كلمات التهديد للآخرين، وفقدان السيطرة علي التصرفات عند الغضب، والشعور بالوحدة والرفض وإبراز الذات، وضعف الأداء الدراسي، وفقد الاحترام من الآخرين والشعور بذلك، والفشل في الاعتراف بحقوق الآخرين، وعدم القدرة على المحاججة والتفاوض، وفقدان الرعاية الأسرية والمجتمعية وضعف الوازع القيمي والأخلاقي والديني، والشعور بالإهمال والعزلة والعنف الأسري، والتفكك الأسري والمجتمعي، وتعظيم القيم الأسرية والعشائرية والفئوية والمناطقية على قيم المجتمع، والشعور بعدم العدالة أو الإفراط بالثقة بقوة العشيرة على حساب قوة القانون ويعزز هذه العوامل الفردية عوامل مجتمعية مثل الفراغ والبطالة والفقر وتوافر بيئة مجتمعية حاضنة للعنف والاستخدام الخاطئ للتكنولوجيا الحديثة والاستناد الى دعم عشائري غير مسؤول في حال حدوث المشكلة وعدم تفعيل القانون.

ويؤكد الدكتور الفاهوم بأن الحلول لظاهرة العنف المجتمعي والجامعي هي حلول مركبة تبدأ بالفرد وتنتهي بالمجتمع وعلى الجميع تحمل مسؤولياته دون لوم طرف على حساب طرف بحيث تتضافر جهود الأسرة والحارة والأقرباء والمدرسة والجامعة والمؤسسات الشبابية ومؤسسات المجتمع المدني والمجتمع المحلي والحكومة للقيام بأدوارها للقضاء على هذه الظاهرة [200].

* **الأكاديمي الدكتور هاني العزب عضو هيئة التدريس في جامعة البلقاء التطبيقية** قال ليس الامر بجديد من حيث الطرح والتناول ونتمنى في المرحلة الحالية ان نُقيّم طرق العلاج التي تم وضعها نتيجة للمشاكل السابقة لكن للاسف لم نَرَ لغاية الان نتائج ملموسة لما تم اقتراحه سابقاً ولم يجدِ نفعاً.. ويضيف اذا عدنا مرة اخرى الى تناول المشكلة من حيث المسببات فقد تم القاء اللوم على العشائرية كمسبب رئيس للعنف المجتمعي والجامعي رغم ان العشائر موجودة منذ ان تم تأسيس الدولة وظاهرة العنف بدأت بالتزايد في السنوات الاخيرة ولم تكن موجودة سابقا بشكلها الحالي والسبب ان العشائر كانت تأخذ دورها من حيث وجود قيادات واعية وغيورة على مصلحة

---

(200) د.أمجد الفاهوم.- الحد من العنف الجامعي.- الدستور.- (الأربعاء 2013/4/25).- ص16.

البلد من حيث ان المرحلة الحالية افرزت وجوها جديدة تسعى الى الوجاهة والجاه دون ان يكون لها أي اساس منطقي يمكن قبوله بالمقابل التوسع في مجتمعاتنا ما بعد الثمانينات نتيجة الاحداث المحيطة بنا والتي ادت الى تغير في النمط الاجتماعي الذي كان يعايشه المجتمع الاردني من مختلف مناطقه والذي كان يغلب عليه صبغة التشابه من حيث المستويات الاجتماعية والتعليمية والاقتصادية لكن الاحداث والظروف الأخيرة أدت الى التباين والفروقات الواضحة في المستويات المذكورة اضافة للضغط الاقتصادي وتراجع القدرة المادية للعائلات الاردنية.

وقال إن من الأسباب أيضاً الخلل الذي اصاب العملية التربوية في المدارس من حيث المناهج الهادفة فقط الى (تعبئة وحشو) عقول الطلبة بالمعلومات وليس المعرفة و إهمال الدور التربوي للمدرسة والضغوط الحياتية على المعلمين بمختلف اشكالها وهو ما ادى الى تنازل الكثيرين عن دورهم في التوجيه والتربية كجهة مكملة لدور البيت في العملية التربوية وتركت الطلاب لوحدهم يستقون مبادئهم من وسائل الاتصال المختلفة.. ومن الاسباب ايضا افتقار الجامعات الى اغلب وسائل ملء الفراغ لدى الطلبة نتيجة النقص في الامكنة والوسائل والبرامج علما ان الفراغ مفسدة وكذلك عدم وجود مراكز متخصصة في الجامعات للتوجيه والارشاد في حال احتاج الطلبة الى المشورة وجلوس اعضاء هيئة التدريس في ابراجهم العاجية دون التنازل لمحاورة الطلبة علاوة على ذلك فاننا لا نزال نعتقد ان التربية الوطنية عبارة عن صفحات مكتوبة للقراءة فقط والحفظ من اجل الامتحان والتي من المفترض ان نركز من خلالها على الممارسة الفعلية ليتم غرسها في نفوس الطلبة كثابت من ثوابت الحياة.

ويضيف العزب انه وعلاوة على ما ذكر لا بد من اشراك جميع المختصين في دراسة هذه الظاهرة في واقعها وليس من وراء المكاتب والالقاء بالطلبة والتعرف على تفكيرهم وخلق دور فاعل للقيادات المجتمعية الحقيقية وليست المزيفة وكذلك لا بد ان يكون هناك دور للاهل في التوعية والحزم والتفاعل حفاظا على مصلحة ابنائهم اما فيما يتعلق بالجامعات فلا بد لها من توفير الوسائل والامكنة لجميع الطلبة بدون استثناء وبمختلف الانشطة والفعاليات لاشغال وقت الفراغ وافتتاح مراكز متخصصة للتوجيه والارشاد والتوعية داخل كل جامعة والبحث عن الانشطة الخلاقة التي تغرس في نفوس الطلبة الحب الحقيقي لبلادهم وتعزيز الولاء والانتماء لديهم لما فيه مصلحة الوطن وتطوير منهج التربية الوطنية ليتحول الى منهج تطبيقي يلامس مشاكل المجتمع واشراك الطلاب في ايجاد الحلول وتنفيذها ولابد للمدرسين في الجامعات ان يكون لهم الدور الفاعل في حل مشاكل الطلبة وان يكونوا القدوة الفاعلة بالنسبة لهم.من جانبه اكد الدكتور بلال النسور من قسم تخطيط وادارة المشاريع في جامعة البلقاء التطبيقية ان العنف المجتمعي بشكل عام

والجامعي بشكل خاص دخيل ومرفوض على مجتمعنا الجامعي الذي يُعَوّل عليه كثيرا متمنيا على طلبة الجامعات الارتقاء بالعملية التعليمية والتركيز على تطوير الذات ونبذ العنف.

وأضاف ان أسباب العنف كثيرة وأهمها حالة التردي الذي يعيشها الأفراد والتي للاسرة دور مهم فيها وضعف الطلبة في المهارات الاجتماعية والديمقراطية مؤكداً إنه يجب ان تقابل ظاهرة العنف برد حازم ورادع كما ان على الهيئات التدريسية و إدارات الجامعات مسؤولية اشغال وقت الطلبة بالأنشطة الأكاديمية والانشطة اللامنهجية وتحقيق العدالة في التعامل مع الطلبة من حيث الحقوق والواجبات وتعديل قانون تأديب الطلبة لُصار إلى تحويل الجامعة الى هيئة ضابطة عدلية لتحويل أي عنف للقضاء.. لافتاً إلى أن العشائرية بريئة من العنف وهي مصدر فخر وعز للأردنيين ولا شك ان الجامعة هي عقل المجتمع وبالتالي عليها ان تكون مصنعاً لصهر أي فروقات أو طبقات في المجتمع وتعزيز الحوار وتقبل الآخر والتحرر من الواسطة والمحسوبية في الأداء العلمي[(201)].

* **عميد كلية الإدارة في جامعة مؤتة الدكتور فيصل الشواوره** أشار الى ان التدخلات الخارجية في الشان الجامعي عند وقوع اي شكل من اشكال العنف والاستجابة الى مثل هذه التدخلات تساعد في تنامي حجم المشكلة وتداعياتها على المجتمع باكمله مشددا على اهمية افساح المجال للجامعة بتطبيق اجراءات رادعة بحق الطلبة المتسببين بالعنف وفق انظمتها وقوانينها معتبرا ان الواسطة والمحسوبية صاحبة دور كبير في توسيع قاعدة العنف وتمرد بعض الطلبة وتماديهم في ممارسة هذه السلوكات الخاطئة.

ونوه الشواوره الى ان العنف الجامعي امتداد لعنف مجتمعي ناجم عن الضغوطات التي يرزح تحتها معظم شرائح المجتمع من ذوي الدخول المتدنية والمحدودة وخاصة الاقتصادية والاجتماعية داعيا الى تغليظ العقوبات وعدم التهاون في تطبيقها للوصول الى بيئة جامعية خالية من العنف وتفعيل دور أولياء أمور الطلبة المساند للجامعة لا المحبط لها للقضاء على العنف بكافة اشكاله داخل جامعاتنا[(202)].

* **أستاذ علم الاجتماع السياسي المشارك الدكتورحسين المحادين** لفت من جانبه الى ان العلاقة بين العنف الجامعي والمجتمعي علاقة تبادليه إلا ان الثقافة القابلة به او مشجعة عليه هي مايتشربها الابناء من الجنسين عبر مؤسسات التنشئة المختلفة ويتمثلونها معهم عقب انتقالهم الى

---

(201) فعاليات في الكرك تؤكد رفضها للعنف المجتمعي وتطالب بالتصدي له بحزم.- الدستور.- (الأربعاء 2012/4/21).- ص20.

(202) أكاديميون وطلبة في السلط: التنشئة الاجتماعية غير السليمة والظروف الاقتصادية وراء ظاهرة العنف.- الدستور.- (الأربعاء 2012/4/25).- ص16.

الجامعة مبينا ان الجامعة تمثل بيئة مخترقة غير محصنة من هذه الأمراض رغم وجود النصوص القانونية التي يفترض ان تطفئ هذه السلوكات العنيفة.

ونوه المحادين الى افتقار الطلبة لقيم الحوار الهادئ والانحياز الى القول بالتي هي احسن مما جعل من الجامعة في ظل نوعية القبول المحلي من أبناء المحافظة عنصراً مضافاً على حدوث العنف علاوة على ان الكثيرين ممن يدينون العنف الجامعي انما يتوسطون لاحقاً لابطال العقوبات او الاجراءات التي تتخذها الجامعة واضعا مقترحات من شانها الوقوف على حجم العنف والمساهمة في تقويضه من أبرزها اعادة هيبة الجامعات كمنصات للافكار والحلول العلمية على صعيد كلياتها ومناهجها وعلى صعيد المجتمع والوطن الأكبر مشيراً الى ان استثمار الاوقات الحرة الطويلة للطلبة بأعمال مفيدة عبر عمادات شؤون الطلبة والكليات يسهم تحقيق ذلك المسعى.

ودعا المدرسين إلى التخلص من اعتقادهم بأنهم أكبر من أن يحاوروا الطلبة والقيام بحملات إعلامية تستهدف الأهل لمتابعة أداء أبنائهم وعدم تبرير الممارسات الخاطئة عبر التوسط عند المدرسين أو حال وقوع مشاكل منوها إلى الدور الكبير الملقى على عاتق المجتمع الأردني بكافة مؤسساته الرسمية والاهلية في المحافظة على المورد البشري التنموي والتأهيلي الممثل بالمؤسسات التعليمية مدينا كل سلوك عنيف خاصة و أنه لايليق بمجتمع اردني نسبة التعليم فيه عالية جداً مشدداً على ضرورة وجود قرار سياسي وقانوني لتجفيف منابع السلوكات الدخيلة علينا وعلى عشائرنا ومؤسساتنا مؤيداً في نفس الوقت مؤتمرات للمتخصصين وليس للاستعراض أو الرياضات اللغوية[203].

*** ويقول أستاذ القانون الجنائي الدكتور محمد عبدالله الوريكات من كلية الحقوق في جامعة عمان الأهلية،** أن الأسباب التي تؤدي إلى العنف الجامعي كثيرة ومتعددة يمكن إبرازها في ضعف الوازع الديني لدى الشباب الجامعي إذ يجب على المربين في مختلف مراحل التعليم المدرسي والجامعي ترسيخ قواعد الدين والالتزام بقوانين وأنظمة المجتمع وبيان مخاطر الخروج عليها والتمرد والانحلال الخلقي والفكري الذي ينعكس سلبا على أفراد المجتمع من خلال تحصين الشباب الجامعي للمبادئ الإسلامية التي تنبذ العنف وتهدف إلى تحقيق الأمن الفكري في المجتمع الذي يعتبر القلب بالنسبة لبقية أعضاء الجسم فالأمن الفكري المنبثق عن ديننا الحنيف إذا صلح صلح الأمن كله بمفهومه الشامل، لذلك فإن أهم مقومات التعليم الجامعي إبراز دور العقيدة في

---

(203) فعاليات في الكرك تؤكد رفضها للعنف المجتمعي وتطالب بالتصدي له بحزم.- الدستور.- (الأربعاء 2012/4/21).- ص20.

الالتزام بمبادئ الإسلام ومنها الوفاء للوطن والمحافظة على أمنه وتراثه وتوجيه الطلبة نحو الفكر المتناغم والمتسق مع الدين والقيم الخلقية والاجتماعية للمجتمع.

ويضيف د.الوريكات أن من أسبابه تخلي بعض الأسر عن دورها في تعليم أبنائها وتوعيتهم بما يتوافق مع احترام القانون وفي هذه الصدد ويجمع علماء الإجرام على أن ثمة تلازما بين تصدع بنية الأسرة والانحراف أو اكتساب قيم وأنماط سلوكية خاطئة ولذلك يجب التصدي للتفكك بناء الأسرة وكما يتوجب على الأسرة أن تقوم بدورها المأمول منها في تحصين أبنائها من خلال تثقيفهم بما يدور حولهم على أسس تربوية سليمة وتغيير الأفكار المشوهة والمضلة لعقولهم وتحذيرهم من السلبيات والمخاطر التي يتمخض عنها العنف الجامعي ويأتي دور المدرسة الفعال مثمنا لدور الأسرة في هذا الجانب لتأهيل القيم الاجتماعية بين الطلبة والارتقاء بتربية الخلق والقيم لديهم.

وأشار د.الوريكات إلى تأثير البعض ممن تحيط بهم ظروف فردية أو اجتماعية خاصة لما تنشره وسائل الإعلام من أفلام تنطوي على إدخال الرعب في نفوس الغير مما يولد لديهم الغلظة والقوة وتجعل العنف لدى البعض ووسيلة لحسم مشاكلهم أو للتعبير عن آرائهم لاسيما في ظل الظروف الاجتماعية التي يعيشونها و الإحباطات التي يواجهونها في حياتهم اليومية والتي غالبا ما تقودهم للتخلص منها بصورة المشاركة السلبية في عدوان وعنف ضد الآخرين، لذلك لابد من قيام وسائل الإعلام المختلفة بدورها الفعال والحريص منها في إيلاء العناية لتوعية الطلبة لمخاطر وأضرار العنف الجامعي.

وأكد د.الوريكات أن عدم تحقيق العقوبات التي توقعها مجالس تأديب الطلبة في الجامعات على الطلبة المخالفين والمنحرفين لأهدافها إذ أن من المعروف أن العقوبات بشكل عام تقوم إلى مدى بعيد على أساس التوفيق بين فكرتي العدالة والردع بنوعيه الخاص والعام والعنف سواء كان موجه ضد الأشخاص والممتلكات في صورة إلحاق الضرر بها ينطوي على معنى التحدي للشعور الاجتماعي.

فالعقوبة تهدف إلى محو هذا العدوان من خلال الألم الذي يعيب المخالف بالقدر الذي يقر المجتمع انه يقابل الإخلال الذي أحدثه المخالف في تعرفه أي أن العقوبة تعيد التوازن القانوني الذي اختل نتيجة ارتكاب الجريمة وتشعره بأنها ضرورية لسلوكه الغير اجتماعي. وأوصى د.الوريكات أنه لا بد من عقد المؤتمرات، وورش العمل التي تناقش جوانب العنف الجامعي والتي من شأنها

تحصن الطلبة من الانحراف عن قيم المجتمع وأسسه الدينية ولابد من إجراء الحوار والنقاش معهم للوقوف على مشكلاتهم والخروج بحلول علمية سليمة لها[204].

* **وأكد الدكتور حسين الخزاعي أستاذ علم الاجتماع** : أن غياب دور الأسرة التوجيهي والتربوي ومتابعة الأبناء في حال التحاقهم في الجامعات للدراسة يعد في مقدمة الأسباب التي تؤدي إلى تنامي ومواصلة ظاهرة العنف في الجامعات التي أصبحت مقلقة وخطيرة ولا يمكن السكوت عنها واللجوء إلى حلول تسكينية وتخديريه منذ مطلع العام الدراسي الحالي بلغ عدد المشاجرات (60) مشاجرة جامعية فهل هذا يعقل؟! اين دور اهل هؤلاء الطلبة؟!، وفي هذا الصدد يقول الخزاعي "للأسف الأسر الأردنية تتعامل مع الأبناء في حال دخولهم الى الجامعة بأنهم كبروا ويجب عدم مسائلتهم أو متابعتهم ويمنحونهم الثقة الزائدة ولا يدخلون معهم في حوارات ونقاشات حول دراستهم وتحصيلهم الدراسي وصداقاتهم الجامعية وكيف يقضون يومهم في الجامع ة ويمنحونهم الثقة العمياء وهذا خطأ كبير من قبل الآباء".

ويصف الدكتور الخزاعي هذا السلوك بالخاطيء كون الابن حتى في حال دخوله الجامعة يجب أن يشعر دائماً باهتمام ومتابعة الأهل له أولا بأول حتى لا ينخرط الأبناء في سلوكيات سلبية ومنها ارتكاب المشاجرات أو المشاركة فيها أو التعرض للوقوع في أخطاء سلوكية أخرى داخل الجامعة في ظل غياب متابعة الأهل.

وقال الدكتور الخزاعي للأسف الشديد مؤسسات الضبط الاجتماعي غير الرسمي كالأسرة والمدرسة والعشيرة والأقارب والمسجد انسحبت من عملية التربية والإرشاد والتوجيه والمتابعة للأبناء، مؤكداً أن الحِمل الآن أصبح على الجامعات لكي تقوم بضبط الطلاب منذ تاريخ التحاقهم في الجامعة عن طريق تقديم محاضرات توعوية للطلاب لتشرح لهم القوانين والأنظمة المعمول فيها في الجامعة حتى لا يتم تجاوزها، وعدم اعتماد الجامعة على تقديم دليل الطالب للطلبة الذي يحتوي على الأنظمة والقوانين والتعليمات الجامعية، ويقول الخزاعي لا يقرأ معظم الطلبة هذا الدليل ولا يعرفون مضامينه، لهذا يتفاجأ الطلبة في حال ارتكابهم لسلوكيات خاطئة داخل الجامعة في وجود مواد في التعليمات الجامعية تعاقب الطلبة المخالفين في حال ارتكابهم لمخالفات سلوكية داخل الجامعة.

---

(204) نداء صالح الشناق.-العنف الجامعي: تشابكت الأسباب وغابت الحلول!.- الرأي.- (الخميس 2012/5/17).- ع 15183، ص8.

وقال الدكتور الخزاعي على عمادات شؤون الطلبة ان تغير الصورة النمطية المأخوذة عنها في أذهان طلبة الجامعة بانها مكان للتحقيق مع الطلبة وضبط المخالفين ودعوتهم للمسائلة فقط في حال ارتكابهم للأخطاء، وقال الخزاعي الصور المأخوذه عن عمادات شؤون الطلبة بـأنها "مخافر شرطة" لهذا السبب لا يراجعها الطلبة ولا ينخرطون في النشاطات التي تقوم بها.

وقال الدكتور الخزاعي إن ثقافة الفزعة والولاءات الفرعية والتعصب القرابي يتفشى في الجامعات وهناك الكثير من الذين الطلبة يشاركون في المشاجرات من باب الفزعة للأقارب والأصدقاء فقط ، من دون معرفة بأسباب المشاجرات وأحياناً أطرافها، ويشير الخزاعي الى الوصمة والعتب الذي يلاحق الشباب الذين هم من نفس الصلات القرابية في حال عدم نجدتهم في حال ارتكابهم للمشاجرات.

ويقول الخزاعي في ظل توفر الخلويات وسرعة التبليغ ف إن الاتصالات الخلوية والرسائل تساهم في تجميع أكبر عدد ممكن من "النخوجية" وتلعب دوراً كبيراً في زيادة أعداد المتشاجرين مشيراً إلى قضية هامة جداً وهي تسلح الشباب في الفهم الخاطيء لدور العشيرة في المجتمع، فالعشيرة تنبذ العنف والاعتداء على حقوق الآخرين وتخريب ممتلكاتهم وتحارب الظلم والاعتداء وكل من يعتدي على حقوق الآخرين، والعشائر لها دور كبير يساهم في حفظ القانون وتنفيذه وتحقيق الأمن الاجتماعي للأفراد في المجتمع.

وطالب الخزاعي بتوضيح أهمية التكاتف والمحبة والتسامح والصبر وحسن المعاملة بين الطلبة وهذا يعود على الأسرة والعشيرة أن تقوم بتعليم وتوجيه الأبناء نحو التعامل البناء مع الآخرين وعدم إلحاق الأذى بهم وعدم مساندة او التوسط لمن يقوم بالمشاركة او افتعال المشاجرات.

وقال الدكتور الخزاعي يجب على إدارات الجامعات أن لا تتسامح أو تتهاون في تطبيق الأنظمة والقوانين، وتطبيقها بعدالة ونزاهة بدون محاباة أو تحيز، ويجب الإسراع في اتخاذ القرارات التأديبية بعد حدوث المشاجرات حتى لا تفتح الباب أمام الواسطة والمحسوبية، ويجب تعميم أسماء المشاركين في المشاجرات على كافة الجامعات الأردنية حتى لا يتم قبولهم في أي جامعة أخرى. وعلى الجامعة الإسراع في تغيير بعض التعليمات والأنظمة والقوانين المعمول فيها الجامعات مثل منح الطلاب إجازة أسبوع قبل الامتحانات النهائية في نهاية كل فصل دراسي حتى يتمكن الطلبة من الدراسة للامتحانات بشكل جيد.

ويوضح الخزاعي هذه الفكرة قائلاً "الأساتذة يكونوا قد رفعوا قوائم الحرمان في الطلبة الذين تجاوزوا الحد المسوح به للغياب قبل الامتحانات بأسبوعين وهذا يعني أن كل طالب يتغيب لا يتعرض للمساءلة، فلماذا لا يتم تعطيل الطلاب ومنحهم الفرصة للدراسة وخاصة أن معظم الأساتذة يكونوا قد انهو المادة التعليمية فلماذ هذا الجهد "الذي بلا فائدة".

وأكد الدكتور الخزاعي يجب تفعيل اليوم الذي يقضيه الطالب داخل الجامعة وأشغال وقت الفراغ عند الطلاب وهذا يمكن ان يتم عن طريق النشاطات اللامنهجية داخل الجامعة أو خارجها عن طريق الزيارات العلمية والميدانية للعديد من المؤسسات ذات العلاقة في موضوع الدراسة والتخصص للطلاب(205).

* **وبين عضو هيئة التدريس في جامعة الطفيلة التقنية الدكتور أنس التويجر** ان مسؤولية تقع على الأمن الجامعي من خلال دمجهم بعمليات التدريب والتأهيل والأدوات اللازمة للسيطرة على أعمال الشغب حيث أن افتقارهم إلى صفة الضابطة العدلية، تسبب في تزايد أشكال العنف الجامعي إضافة إلى أن معظمهم من سكان مناطق الطلاب المشاغبين ما يضيف ضغوطا اجتماعية عليهم ويجعلهم عاجزين عن التعاطي والتعامل مع المشاجرات(206).

* **الدكتور حسين عشيبات** اقترح اعادة الخدمة العسكرية للطلبة وفقاً للمعدلات تب دأ بثلاثة اشهر للحاصلين على التسعين فما فوق الى ان تصل لمدة سنة لما دون ذلك من معدلات مشددا على اهمية تخصيص دورات تدريبية عسكرية لطلبة الجامعة قبل انخراطهم للدراسة فيها على أن تكون من بين أسس القبول في الجامعة(207).

* **عميد كلية الطب البشري في جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية الدكتور اسماعيل مطالقة** قال انه من المعلوم أن ظاهرة العنف بين الطلبة في مراحل التعليم المختلفة أصبحت أمرا مقلقا يستدعي العمل الواعي لعلاج هذا الأمر خدمة لمستقبل الأردن المرهون بشبابه ممن هم الآن على مقاعد الدراسة بمختلف مراحلها.

---

(205) نداء صالح الشناق.-العنف الجامعي: تشابكت الأسباب وغابت الحلول!.- الرأي.- (الخميس 2012/5/17).- ع 15183، ص8.

(206) العنف الجامعي ظاهرة تجاوزت الحقوق الحمراء وامتد أثرها وضررها إلى المجتمعات المحلية.- الدستور.- (الأحد 2013/5/5).- ص15.

(207) العنف الجامعي ظاهرة تجاوزت الحقوق الحمراء وامتد أثرها وضررها إلى المجتمعات المحلية.- الدستور.- (الأحد 2013/5/5).- ص15.

ورأى أن من الضروري التنبه لأمور منها إعادة النظر بسياسات القبول الجامعي وعدم الرضوخ لقبول الطلبة كل في مدينته او محافظته بل القبول على مستوى جامعات الوطن لزيادة التلاحم والتعارف بين الطلبة وإلغاء مبدأ السماح بنقل الطلبة بين الجامعات بحجة الاقتراب من منطقة السكن وان يبقى انتقال الطلبة بين الجامعات محصوراً بأسباب صحية بحتة مشددا على ان على الأسرة ان تقوم بدورها وكذا المدرسة وصولاً للجامعة.

وقال المطالقة ان على الجامعات التركيز على النشاطات اللامنهجية المدروسة الهادفة لزيادة الوعي الطلابي، ومراقبة الأداء في الكليات الإنسانية وتعديل خططها الدراسية بما يشغل الطلبة بما هو مفيد والابتعاد عن الفراغ المؤدي أحيانا إلى المفسدة، إضافة الى تشديد العقوبات بحق من يسببون او يشاركون في أعمال شغب وإلا تخضع قوانين وأنظمة الجامعات لتدخلات تحرفها عن تحقيق العدالة.

ودعا المطالقة الى تأهيل وتدعيم الأمن الجامعي وعقد دورات لهم وربطهم بالضابطة العدلية لمنحهم الصلاحيات والحصانة الممنوحة لأفراد الضابطة العدلية ليتمكنوا من القيام بواجبهم بالشكل الصحيح وان تعطى الجامعة الصلاحيات لحل مشاكل طلبتها داخل حرمها الجامعي دون تدخلات من جهات قد تعقد الوصول الى حلول علمية لمشاكل الطلبة، الى جانب ضرورة أن يشعر الطالب بالحرية والاحترام والعدالة بغض النظر عن اسم عائلته او منطقته او سبب قبوله.[208]

* **وقال أستاذ الجامعة الدكتور علي الشرفات** ان الواقع هو خير برهان فعندما يصل إلى الجامعة طالب غير مؤهل للتعليم الجامعي ولا تهمه العملية التعليمية أصلا إنما أراد الوصول إلى الجامعة والحصول على أية شهادة في أي تخصص وينتهي الأمر فإنه بلا شك سيكون شغله الشاغل قضايا أخرى غير العملية التعليمية ومنها الدخول في جماعات شللية وتجمعات غير صحية تؤدي بالنتيجة إلى ظاهرة العنف الجامعي وذلك بخلاف الطالب ذي الأهلية التعليمية".

وأشار الشرفات الى اسباب أخرى أدت الى العنف الجامعي تتعلق بالجامعات وإداراتها من حيث القوانين والأنظمة والتعليمات مبينا بأن إدارات الجامعات مازالت ترضخ للضغوطات الخارجية ولم تكن حاسمة في اتخاذ قراراتها المتعلقة بالعنف الجامعي ناهيك أن الأمن الجامعي في

---

(208) العنف الجامعي ظاهرة تجاوزت الحقوق الحمراء وامتد أثرها وضررها إلى المجتمعات المحلية.- الدستور.- (الأحد 2013/5/5).- ص14.

الجامعات لم يصل إلى المستوى المطلوب وتنقصه الخبرة في التعامل مع العنف والسيطرة عليه وفقدانه الى الضابطة العدلية في تنفيذ واجباته [209].

* **ويقول الدكتور بسّام البطوش** [210]: أسعدتم مساءً وأشكر أسرة "الدستور" العزيزة على هذه الاستضافة، وعلى ملامسة هذه الظاهرة والقضية التي باتت قضية وطنية مزعجة للأسف وتفرض نفسها على المشهد الإعلامي والأكاديمي والمجتمعي والسياسي في بلدنا للأسف الشديد، ففي حين أن لدينا كثيرا من الهموم والقضايا الوطنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تستحق الاهتمام والمعالجة، فإن هذه القضية فرضت نفسها على الجميع.

بداية هل الجامعة مسؤولة عما يجري فيها من عنف أم أنها غير مسؤولة؟ وهذا العنف هل هو مصدّر إلى الجامعات وقادم من المجتمع؟.

نحن نعرف أن الجامعة لها دور تنويري، ولها ثلاثة واجبات: التعليم والبحث العلمي وأيضاً التغيير في المجتمع وبناء المجتمع وتنويره وتقدمه، فغير مقبول إطلاقاً من الجامعات أن تقول إن العنف قادم من الخارج وإنها غير مسؤولة عن طلبة يأتون يحملون فيروسات العنف معهم، أو أن المجتمع مجتمع عشائري وتقليدي أو مجتمع عنيف ولديه إشكالاته التي تدخل إلى الجامعة، فللجامعة دور تنويري ولها دور في بناء الشخصية في طلبتها، والتعديل في سلوكات الطلبة وبناء اتجاهاتهم وبناء منظومة قيم جديدة، وتطويرها، وتعديل اتجاهات ومسارات مقبولة، فلذلك على الجامعة مسؤولية كبيرة على ما أعتقد.

ما هي الجامعة التي نتكلم عنها حتى تكون قادرة على إحداث التغيير والتنوير المطلوب في المجتمع؟.. هي جامعة تكتمل فيها شروط الجامعة من حيث قيادتها وإدارتها واستقلاليتها، واستقلاليتها تعني أن الجامعة قادرة على أن تصوغ تعليماتها وتجري العملية التعليمية والتربوية وتبني خبرات طلبتها في البيئة الجامعية باستقلالية كاملة، هذا للأسف غير موجود، فنحن نجد أن الجامعات تخضع لتدخل الدولة ولجهات مختلفة من الدولة ولأسباب متضاربة أحياناً، وأيضاً تخضع الجامعة لضغوط المجتمع ولتدخلاته سواء في الحد في مضي الجامعة في تطبيق الإجراءات التأديبية أو في مجمل العملية التعليمية داخل الجامعة حتى يمكن أن يتدخل المجتمع في

---

(209) العنف الجامعي ظاهرة تجاوزت الحقوق الحمراء وامتد أثرها وضررها إلى المجتمعات المحلية.- الدستور.- (الأحد 2013/5/5).- ص14.

(210) غير مقبول إطلاقاً من الجامعات أن تقول إن العنف قادم من الخارج.- الدستور.- (الخميس 2013/4/18).- ص12.

كلمة يلقيها أستاذ في محاضرة أو إشارة عابرة.. فيجب أن تتوفر للجامعة المقومات الكاملة حتى تمارس دورها وقدرتها على التغيير وإحداث التغيير في المجتمع.

قد نقول بأن الجامعة مسؤولة، وهذا نؤمن به، لكن، أيضاً هنالك ما هو قبل الجامعة، فهنالك التعليم العام، ونحن نتفق جميعاً على أن التعليم العام في حالة تدهور كبيرة لا يمكن غض النظر عنها، ومن يريد أن يعرف حالة التعليم العام، التعليم المدرسي، فليذهب الساعة العاشرة إلى أي مدرسة ذكور في المملكة، وقد تكون مدارس الإناث أفضل حالاً من حيث الشكل العام والضبط والربط، لكننا لا ندخل في تفاصيل العملية التعليمية داخل مدارس الإناث لأن الحال واحد هنا وهناك.

الشكل العام لمدارس الذكور يشير الى أن الوضع مأساوي، وإذا ما ذهبت إلى أي مدرسة ذكور اليوم من الثانويات في بلدنا فستعطيك مؤشرا واضحا على مستوى التدهور الحادث في التعليم العام، فكل الخلل الممكن أن نرى نتائجه في جامعة هو مشترك وموجود داخل التعليم العام، ونحن بحاجة إلى مؤتمر تطوير تربوي، حيث كان لدينا مؤتمر تطوير تربوي عام 1987 ثم توقفنا، وكأن العالم توقف عند الأفكار والقيم والمبادئ التي تحدثنا عنها والاستراتيجية التي تحدثنا عنها عام 1987 وكأن العالم توقف عندها. نحن بحاجة ماسة لمؤتمر تطوير تربوي في القطاع العام وقطاع التعليم العالي.

سياسات القبول التي تحمل طلبة التعليم العام إلى الجامعات بحاجة ماسة إلى إعادة نظر وإلى تطوير، لكن إلى جهة إنصاف المبدعين والفقراء، بمعنى أن الطالب إذا كان متفوقا أكاديمياً فمن حقه أن يدخل الجامعة ويختار التخصص الذي يناسب رغباته وميوله وقدراته العلمية، وأيضاً هنالك فقراء لا يستطيعون دفع كلفة هذا التعليم، فهم أيضاً بحاجة إلى سياسات قبول منحازة لهم، لأننا لا نستطيع أن نقدم عدالة في سياسات القبول، بمعنى العدالة في مدخلات العملية التعليمية ككل، ففي العام الماضي في شهر نيسان 2012 وجدت في إحدى الصحف اليومية خبراً عن وقفة احتجاجية لطلبة مدرسة وادي موسى الثانوية يحتجون لعدم وجود معلم كيمياء، ثم بعد شهرين ستأتي ورقة الكيمياء موحدة لطلبة الثانوية العامة لأبناء وادي موسى ورم والجفر وملكا وأيضاً البكالوريا الدولية، فهؤلاء جميعاً تأتيهم ورقة موحدة، فأين العدالة في مدخلات العملية التعليمية، وأين العدالة في توفير بيئة مدرسية متكافئة.

أعتقد أن إعادة النظر في سياسات القبول أمر ضروري، وهي دائماً بحاجة إلى التطوير، لكن لجهة إحقاق الحق وتحقيق العدالة بين مكونات المجتمع بشكل عام وأيضاً ضمان دخول العناصر التي

تستحق دخول الجامعات.. وأنا معكم برفع معدلات القبول، فإذا كنا نريد ونبحث عن تطوير في سياسات القبول فلماذا لا نفكر في رفع معدلات القبول في الجامعات، لماذا لا يكون معدل القبول في الجامعات الخاصة70%، وفي الجامعات الحكومية75% كحد أدنى؟.

اليوم، لدى ديوان الخدمة المدنية حوالي 280 ألف طلب توظيف، وفي الجامعات الأردنية الرسمية والخاصة حوالي ربع مليون إذا لم يصل إلى 300 ألف طالب، هؤلاء بعد أربع سنوات سيكونون قد دخلوا إلى سوق العمل، وغالبية التخصصات التي تضخ اليوم خريجين منها إلى سوق العمل ليس لها فرص عمل، وبالتالي لماذا نستمر في ضخ هذه الأعداد من الخريجين الذين ليس لديهم أفق وليس لديهم أمل، فهناك أسر لديها خمسة خريجين منذ عشر سنوات ولم يعينوا بعد، وليس لديهم أمل في التعيين لسنوات قادمة، فما هي السياسات الكلية، السياسات العامة، الخطوط العامة الاستراتيجية التي نبحث فيها كدولة وكمجتمع من أجل مستقبل هؤلاء الشباب.

أعتقد أن سياسات القبول يجب أن تفكر فيما بعد القبول وفيما بعد التخرج أيضاً، فلدينا حوالي 700 ألف من الإخوة والأشقاء المصريين يشغلون فرص عمل منتجة ومثمرة، وقد يكون الدخل اليومي لبعضهم عشرين دينار أو أكثر، فلماذا لا يملأ شبابنا هذا الفراغ؟. نحن بحاجة إلى تعليم متوسط أكاديمي تقني، يملأ الفراغ في المهن المختلفة الموجودة والتي هي بحاجة لمن يملأ هذه الفرص الكثيرة والثرية.

بالنسبة لمجمل الأسباب، فأنا مع استقلالية الجامعات وقوة الإدارات الجامعية المتحررة من ضغوط المجتمع والمتحررة من التدخلات الخارجية فيها، وأنا مع البيئة الجامعية المتكاملة، ففي هيئة الاعتماد وفي ضمان الجودة والعمل الذي حصل على تطوير نظام الجودة في الجامعات ونظام التصنيف، هنالك إهمال لعمادات شؤون الطلبة في الجامعات، بمعنى أننا لا نشترط على الجامعة أن يكون لديها عمادة شؤون طلبة بمعنى الكلمة. نحن نشترط على الجامعة مجموعة معايير في الساحات وفي الأعداد يجب توفيرها ثم تمارس العملية وتأخذ الاعتماد العام، لكني قد أجد جامعة فيها 10 آلاف طالب ولا يوجد فيها أية مرافق جامعية حقيقية، ولا يوجد فيها صالات رياضية ولا ملاعب ولا مسارح ولا مراسم ولا قاعات للأنشطة ولا مدرجات ولا مركز للإرشاد التربوي والنفسي والاجتماعي مفعّل وحقيقي ويقوم بدوره لإرشاد هؤلاء الطلبة، ولا يوجد فيها مختصون للتعامل مع الطلبة لديهم كفاءة وقدرات ومهيئون للتعامل مع هذه الفئة العمرية بمعناها الحقيقي، فبعد ذلك عندما نترك نحن في نظام الساعات المعتمدة يذهب الطالب إلى الجامعة ويمكث فيها حوالي ثماني ساعات على الأقل يومياً منها 3-4 ساعات تكون داخل قاعات الصف، لكن ما خارج قاعات الصف مهمل.

أعتقد أن دور عمادة شؤون الطلبة ليس الرقابة على سلوك الطلبة ومتابعتهم بل هو تنظيم حياتهم اليومية وحياتهم الجامعية. وإذا لم يكن هناك عمادة شؤون الطلبة بمعناها الحقيقي في كثير من الجامعات فكيف نضبط الحياة الجامعية خارج قاعات الدرس؟.

* العنف الجامعي (211)

لا شك بأن ظاهرة العنف الجامعي تعتبر إحدى إفرازات وانعكاسات العنف المجتمعي والأسري أيضاً، والناتجة للأسف عن الابتعاد واختلاف القيم الاجتماعية التي كانت عنصراً أساسياً في مجتمعنا، وشعور جزء من الشباب بالإحباط وانتظار المجهول، وقناعة جزء كبير من المجتمع والشباب بأن المحسوبيات والجهوية والوساطات هي المعيار الرئيسي الذي يقود المجتمع والمؤسسات بعيداً عن القوانين والأنظمة والتعليمات وعدم القناعة بالعدالة الاجتماعية.

وبالرغم بأن هنالك كثيراً من الآراء الخاصة بموضوع كيفية الحد من ظاهرة العنف الجامعي والوسائل التي يجب أن تُتخذ من أجل ذلك داخل الحرم الجامعي سواء أكان عن طريق تعزيز الإجراءات الأمنية والضابطة العدلية وإشغال الطلبة بالأنشطة اللامنهجية واقامة الندوات والمحاضرات التوعوية وعدم الاستجابة لتدخلات المجتمع المحلي واسس القبول الجامعي وشهادة حسن السلوك... وغيرها من الآراء التي لا يمكن التقليل من أهميتها، إلا أنه تبين ومن خلال تحليل الواقع والتجربة الشخصية بأن أهم العناصر التي يمكن أن تحد كثيراً من أي عنف جامعي هي التواصل مع الطلبة سواء أكان من خلال الإدارات الجامعية والأقسام الأكاديمية وعدم وضع أي حواجز تؤول دون إيصال الطالب لمشكلته وحاجته أو ملاحظته وتفهمها وإيجاد الحلول المباشرة لها دون تأخير وأن يشعر الطالب بأن الجامعة وبمختلف كوادرها سواء أكانت أعضاء هيئة تدريس أو الكادر الوظيفي موجودة من أجل خدمته لا بالعكس، وحينها يمكن بذلك إزالة الكثير من الاحتقانات والانعكاسات السلبية لدى الطلبة وستحفزهم ليكونوا عنصراً منتمياً ومخلصاً داخل حرمه الجامعي والذي سينعكس على الوطن كله. هذا بالاظافة الى ضرورة الحزم وعدم التساهل من قبل الادارة الجامعية بأي تجاوزات قد يساهم بها بشكل أو بآخر من قبل موظفين او طلبة في تشجيع الاحتقانات والحساسيات وبمختلف أشكالها. أيضاً ضرورة اصدار التشريعات الناظمة سواء من السلطة التنفيذية او التشريعية بعدم التدخل بقرارات الجامعة.

---

(211) د.منذر كريشان – عميد كلية الزرقاء الجامعية/جامعة البلقاء.- العنف الجامعي.- الرأي.- (الثلاثاء 2013/5/7).- ع15534، ص14.

* **ويقول أخصائي علم الاجتماع في جامعة البلقاء التطبيقية الدكتور محمود الخوالدة** إن للعنف الجامعي انعكاس واقعي لما يعانيه الشباب من غياب للوعي الثقافي والفكري، وتعصب أعمى للقبلية والعشائرية، وآفة خطيرة لم يعرفها الأردن إلا منذ فترة قليلة، جراء إقصاء وغياب أصحاب العقول النيرة وتهميشهم وعدم تفعيل دورهم في المجتمع؛ الأمر الذي ساعد في تنامي هذه الظاهرة السلبية وما تحمله من نتائج سيئة على المجتمع.

وأوضح أن العنف الجامعي يتخذ العديد من السلوكيات كالسلوك العدواني والمتمثل بالاعتداء اللفظي والجسدي أو إتلاف الممتلكات أو ما شابه ذلك، ويعتبر من أخطر المشكلات التي تواجه الوسط الجامعي بمكوناته المختلفة، إذ يلجأ البعض للعنف حين يعجز العقل عن الإقناع ويبدأ بعجزه عن الادراك والفهم و يعجز العقل عن ممارسة عمله الأساسي ويصبح هناك عجز عن العلم والفهم مما يؤدي إلى انغلاقه ولتتكلم اليد ولتقف العوامل الاجتماعية والاقتصادية السبب وراء ذلك من حيث التعصب القبلي أو المجتمعي هي عقلية الطالب الجامعي المتمسك بالعشائرية بطريقة خاطئة، وعدم جود الروابط القوية بين أفراد الأسرة وعدم اهتمام أولياء الأمور بمتابعة مسيرة أبنائهم، والتنشئة الأسرية الخاطئة والبطالة والكبت المستمر والشعور بالنقص وسوء الاندماج والتكيف في المجتمع الجامعي، وتأثير الإعلام المرئي والمقروء، إضافةً للعوامل السياسية التي تستفز الطلبة كانتخابات مجالس الطلبة والأندية الطلابية، وما يزيد الأمور تعقيد تدخل تيارات فكرية وسياسية من خارج الجامعة.

وأضاف بأن للعوامل الأكاديمية والإدارة الجامعية تأثيراً كبيراً إذ أن ضعف التحصيل الأكاديمي يعتبر من أهم عوامل الإحباط لدى الطلبة مما يجعلهم أكثر عرضة للانسياق وراء التصرفات السلبية، مدللاً على أن نسبة كبيرة من الطلبة المشاركين في المشاجرات من ذوي المعدلات المتدنية[212].

ودلل الدكتور الخوالدة على أن الأسرة والمؤسسات التربوية هي حائط الصد الأول لمشكلة تورط الطلبة في العنف، وهذا من خلال تثقيف الطلبة بحقوقهم وواجباتهم، وتعريفهم بالإجراءات التأديبية والقوانين الواجب التزامهم بها، وهو ما يجب أن يلتزم به الطالب وولي أمره فعلياً من خلال توقيعهما لتعهد بعدم مخالفة هذه القوانين، والا تعرض الطالب لعقوبات شديدة في حال مخالفتها، كما يجب تطبيق هذه العقوبات دون التأثر بالواسطة أو المحسوبية لدى تطبيق الأنظمة التأديبية، كما أن

(212) عبد الله اعريق.- العنف الجامعي من جديد خطر يهدد سلامة الوطن وأبنائه.- الدستور.- (الأربعاء 2013/4/17.- ، ص2.

إشغال وقت فراغ الطالب الجامعي بأشياء ذات منفعة كالأنشطة اللامنهجية وتكليفه بواجبات تخدم مسيرته التعليمية وتثقيفه بقانون العقوبات يجعله يدرك أن التورط بمشاجرات ليس أمراً هيناً أبداً، ويجر عليه وعلى أسرته الكثير من الضرر والأذى

ولفت إلى أن غياب النشاط الفكري والبرامجي في الجامعات، أسهم كثيراً بإنتاج العنف خاصة في ظل انعدام البرامج التثقيفية الموجهة للشباب من شتى منابتهم وأصولهم؛ ما أسهم بإيجاد العصبيات والإقليميات والهويات الفرعية بين الشباب.

ويجد أن الحد من ظاهرة العنف الجامعي يحتاج إلى منظومة متكاملة من الحلول في سياق اقتصادي واجتماعي وتربوي، إذ إن تفاقم هذه الظاهرة جاء نتيجة للتحولات الاقتصادية والاجتماعية والقيمية، مشيراً إلى أن الدراسات التي اجريت تشير إلى أن أسباب ظاهرة العنف الجامعي والحلول لها معروفة، ولكن المشكلة تكمن في اللجوء الى الحلول السريعة والآنية التي لا تؤتي ثمارها، وأن معالجة ظاهرة العنف تحتاج إلى نظرة شمولية وجهد كبير من جميع الأطراف، داعياً إلى تعزيز منظومة القيم المجتمعية بدءاً من الأسرة والمدرسة والجامعات، بما يقوي النسيج الاجتماعي ويحمي الوطن ومنجزاته ومكتسباته[(213)].

* **وشددت الدكتورة تمارا مراعبة** على ضرورة توعية طلاب الجامعات بالنتائج المترتبة على حالات العنف والشغب والتحريض داخل الجامعات وعمل لقاءات لقادة جهاز الأمن العام مع القيادات الطلابية، وملء فراغ الطلبة وخاصة في كليات العلوم الإنسانية والاجتماعية والتركيز على الجوانب التطبيقية والبحثية، وعقد ندوات وورش عمل تهدف إلى ترسيخ الاستقرار الأمني داخل الجامعات وتفعيل دور الشرطة المجتمعية داخل الجامعات الأردنية، وتوعية الشباب بضرورة احترام الرأي والرأي الآخر، وتفعيل الأنظمة والتعليمات الخاصة بالمشاجرات في الجامعات، وتعميق معاني علاقات المحبة والتعاون بين أبناء الوطن الواحد وضبط دخول الجامعات بحيث يكون الهدف من الدخول العمل العلمي الجاد الرصين ضمن أطر وقضايا واضحة[(214)].

* **من جانبه قال أستاذ علم الاجتماع في الجامعة الأردنية د. سري ناصر** ، أن الجامعات لم تنجح في إقامة نشاطات تنموية وثقافية للطلبة من أجل تعزيز قيم العمل الجماعي لديهم، واعتبر أن

---

(213) عبد الله اعريق.- العنف الجامعي من جديد خطر يهدد سلامة الوطن وأبنائه.- الدستور.- (الأربعاء 2013/4/17.- ، ص2.

(214) عبد الله اعريق.- العنف الجامعي من جديد خطر يهدد سلامة الوطن وأبنائه.- الدستور.- (الأربعاء 2013/4/17.- ، ص2.

القيام بمثل هذه النشاطات الجماعية يعزز من انتمائهم ويعظم من دورهم في جامعتهم ويُشعرهم بالمسؤولية.

وأكد أنه لا بديل عن القيام بمثل هذه النشاطات لملء أوقات الطلبة، مشيراً إلى أن الجامعات لم تنجح في هذا المجال وهو من أهم الاسباب التي أدت الى الوصول الى هذه الحالة.

* **ونبه أستاذ علم الاجتماع ومدير إذاعة صوت الكرك في جامعة مؤته الدكتور حسين المحادين،** إلى ضرورة التصدي للعوامل المحفزة لظاهرة العنف الجامعي، والمتمثلة بغياب لغة الحوار في تنشئة الطالب الأسرية وضعف الخبرات النوعية والفكرية وعدم تنمية العمل التطوعي للطلبة في جامعاتهم، مشيراً إلى ضعف الاستثمار في التنوع الطلابي المتمثل في وجود طلبة من محافظات مختلفة ودول أخرى.

وأشار إلى ضرورة الارتقاء بنوعية الكوادر الإدارية العاملة في الجامعة للوصول بالطلبة نحو تحقيق الأهداف التنموية الحضارية المنشودة للطلبة، مؤكداً على ضرورة الارتقاء بالمناهج والمساقات التدريسية والبرامج العملية بما يخدم الأهداف التعليمية لدى الطلبة ويسهم في تغذية خبراتهم التنموية والقضاء على الأمراض السلبية التي يمثلها العنف بكل أبعاده.

وربط الدكتور المحادين بين الضائقة المالية التي تعاني منها بعض الجامعات وظاهرة العنف الجامعي باعتبار أن الواقع المالي الصعب للجامعات يؤثر سلباً على إمكاناتها في مواجهة التحديات التي تواجهها.

وبخصوص الحلول المقترحة للقضاء على ظاهرة العنف الجامعي أكد الدكتور المحادين ضرورة وجود إرادة حقيقية لمجابهة هذه الظاهرة من خلال توفر رؤساء جامعات أقوياء من الناحية القانونية، إضافة إلى إيقاف التدخل والتوسط من خارج الجامعة في قضايا العنف الجامعي في ضوء التأثير السلبي لمثل هذه التدخلات في إجراءات الجامعية الردعية.

ودعا إلى توجه لاعادة النظر في المناهج والخطط التدريسية والبرامج العلمية والمشاريع التطبيقية بصورة ترسم صورة الجامعة كإنجاز وطني مساهم في عملية التنمية والتقدم.

في المقابل يؤكد أستاذ تاريخ في جامعة مؤتة، أن الجامعة تعاني من ترهل إداري وأكاديمي ينعكس سلباً على الطلبة ومستقبلهم التعليمي، مشيراًإلى الواسطة والمحسوبية في التعيينات وتطبيق القرارات والإجراءات ما يغذي الترهل بجميع أشكاله والتي تعزز بدورها احتمالية تفشي ظاهرة العنف.

وفي هذا أكد وقوف الهيئة التدريسية في الجامعة إلى جانب الإجراءات والقرارات التي من شأنها النهوض بالجامعة ومستقبلها العلمي والقضاء على كافة الآفات الاجتماعية المؤرقة والدخيلة على المجتمع الجامعي والتي تشكل تهديداً لمستقبل الجامعة وصورتها الحضارية في الداخل والخارج

وبين أن تداعيات سلبية طالت مستقبل الجامعة مثلها تلويح العشرات من الطلبة الوافدين لمغادرة الجامعة خشية على أمنهم ومستقبلهم التعليمي، معتبراً هذا التوجه من شانه التأثير سلباً في إيرادات الجامعة المالية[215].

* **الوزير الاسبق والمستشار الدولي في العلاقات الدولية والعلمية في جامعة فيلادلفيا الدكتور إبراهيم بدران** بين انه منذ اكثر من 15 عاماً واحداث الجامعات تتوالي وتكبر لتصل إلى انساق العائلات والعشائر لتصبح جزءًا من نزاع أو خلاف نشأ بين طلبة أو متظاهرين أو غير ذلك لسبب ليس له قيمة تذكر حيث يتوجب على الجامعات دمج الطلبة من خلال النشاطات الرياضية والاجتماعية والفنية والعلمية وليس التركيز على المناهج وفتح قنوات الاتصال بين الجامعة والمجتمع المحلي.

وأضاف بدران إن الأمور اصبحت خطيرة وعميقة ومؤثرةً في المجتمع الأردني ولا يجوز التغاضي عنه، لأنه قد ينتقل إلى عنف عمالي أو عنف دائم بين الموظفين أو أي مجموعة أخرى حيث يعود العنف لأسباب منها الاحتقان السياسي العام والذي لم يجد حلاً والربيع العربي وغياب التوافق الوطني وقانون الصوت الواحد الذي رسخ الفئوية والعشائرية وتفتيت وتقسيم المجتمع.

وأضاف بدران أن الترفيع التلقائي، وغياب الاحترام للمعلم والتعليم، وتآكل المدرسة، وضعف المناهج، وازدحام الطلبة وأوقات الفراغ وغياب تفاعل الطلبة مع متطلبات التربية والتعليم في مراحله المختلفة كان ضئيلاً للغاية وهو الأخطر حيث أن المدرسة والجامعة تركز على الجانب التعليمي ولا تركز على الجانب السلوكي وصقل شخصية الطالب وبنائها كون الطلبة نشأوا في بيئة تنافسية ضيقة رسخت مفاهيم العائلة والعشيرة وغياب المفهوم الوطني.

وطالب بدران بتنمية المحافظات والأرياف وإعادة خدمة العلم لستة أشهر على الاقل وتثقيف وتعليم الشباب لشتى المهارات، وصقل الشخصية الوطنية وتعزيز حقيقي للثقافة الوطنية الجامعة وقبول الآخرين.

وبين بدران صورة الدولة في ذهن الشباب مهزوزة للغاية، وتعتريها مآخذ شائكة من سيادة الواسطة والمحسوبية والفساد، وانتشار سياسات الاسترضاء والتنافع، وتوزيع الامتيازات، بما فيها

---

(215) رفض أكاديمي ومجتمعي لعنف الجامعات.- الرأي.- (الأحد 2012/7/15).- محليات.- ع15243، ص7.

القبول في الجامعات والوظائف،على أسس غير الكفاءة والجد والاجتهاد مما يشعرهم بقوة الواسطة والعزوة وغياب القانون.

وأشار بدران أن جامعة فيلادلفيا لم يقع فيها أي مشاجرة منذ ثماني سنوات بعد الإجراءات الصارمة والقوية والتي قامت من خلالها بفصل طلبة وفق وعدم الإذعان لأي ضغط عائلي أو عشائري أو نيابي أو سياسي وهذا من الحلول الناجعة إضافة الى تشجيعهم على الفنون والإبداع والرياضة و إطلاق الإبداع والاكتشاف والمغامرة لدى الشباب في سن مبكرة، في المدرسة والجامعة، وفي معسكرات صيفية منظمة. وهو ما تفتقده الجامعات والمدارس ويفتقده الشباب عموماً متوقعاً عودتها ما لم يتم معالجة هذه الظاهرة من جذورها[216].



هـ. وجهة نظر الطلبة:

* **مريم دبور (سنة ثالثة/علم اجتماع وخدمة اجتماعية في جامعة اليرموك)** قالت إن من أهم أسباب هذه الظاهرة تعمق ظاهرة العشائرية والجهوية التي باتت تحكم سلوكيات الكثيرين خاصة في الجسم الطلابي في الجامعات وتفشي ظاهرة الوساطة في الجامعات، ما يؤثر على معدلات الطلبة، حيث بات ملاحظاً أن بعض الطلبة يحصلون على معدلات عالية لا يستحقونها في حين أن آخرين يبذلون جهوداً كبيرة في التحصيل العلمي ولا يصلون الى مثل هذه المعدلات، ما يشكل لديهم إحباطاً يكون بيئة خصبة لردات فعل عنيفة لأبسط الأسباب.

---

(216) خالد الخواجا.- متحدثون يطالبون بإزالة مسببات العنف الجامعي والاحتكام للقوانين.- الرأي.- (الثلاثاء 2013/5/7.- ، ع 15534، ص8.

وقالت إن غالبية مظاهر العنف الجامعي تعود لأسباب يخجل المرء عن ذكرها وبعضها يصل إلى درجة الإسفاف إذ ليس من المعقول ان تشتعل الجامعة بمشاجرة جماعية لأن طالباً تحدث الى زميلته أو جلس معها على رؤوس الأشهاد لأن أحدهم لم يرق له ذلك بسبب القرابة التي تربطه بالطالبة لجهة الدم أو السكن أو غيرها من الأسباب.

ودعت دبور الى تطبيق الأنظمة والقوانين بحزم وعدم رضوخ إدارات الجامعات الأردنية للضغوطات التي تمارس من قبل النواب أو ما يسمى بالمفاتيح الاجتماعية بحجج حماية مستقبل الطلبة الذين يشاركون في هذا العنف.

وقالت أن حماية مستقبل الجسم الطلابي أولى من حماية مستقبل طلبة لا يبالون هم بمستقبلهم.

* **الطالب الجامعي مؤمن أبو غنمي** أكد أنه ومن خلال مشاهداته أن أسباب العنف الطلابي عائدة في مجملها الى العشائرية الضيقة ونظرة الطلاب الى هذا الجانب إضافة الى ان موضوع (البنات) حسب قوله يعد من أسباب العنف إذ أن كل طالب من عشيرة معينة لا يرضى أن يرى قريبته تقف أو تتكلم مع زميل لها من عشيرة اخرى حتى لو كان الأمر بحسن نية، ويشير إلى أنه في كليته الجامعية (كلية رحمة الجامعية) تم تشكيل لجنة من عشرة طلاب من عشائر المحافظة يدرسون في الكلية إضافة لاثنين من أعضاء هيئة التدريس لمتابعة قضايا العنف الجامعي واتخاذ الاجراءات اللازمة حين حصول أي مشكلة من هذا النوع.

* **يقول الطالب محمد جبر من الجامعة الهاشمية** لعل للعنف الجامعي مجموعة من الأسباب التي لا يمكن التعامل معها الا مجتمعة حيث تقسم هذه الأسباب إلى اجتماعية واقتصادية وسياسية وأخلاقية وفي مجمل تفاصيلها تجد أنها تشكل البيئة المناسبة لتولد العنف بين الطلاب في المجتمع الجامعي.

* **وعبرت الطالبة في كلية الإدارة بالجامعة كريمان الخطيب** عن رفضها وغالبية طلبة الجامعة لظاهرة العنف الطلابي واللجوء الى الوسائل غير الحضارية والمبتذلة في التعامل فيما بينهم. وقالت أن الجامعات وجدت لتكون منابر للعلم والتعلم والمعرفة والتنوير والإشعاع الفكري والثقافي وليست مسرحاً لتصفية الحسابات القبلية والعشائرية بين الطلبة وفرض سطوتهم بالقوة والعنف داعية طلبة الجامعة الى نبذ كافة أشكال العنف والابتعاد عن الفوضى والانخراط فيها.

* **وشدد الطالب محمد الرواضية** على ضرورة تحلي الطلبة بالأخلاق العربية والإسلامية الحميدة والدعوة إلى التسامح والانخراط في مسيرتهم العلمية معتبراً أن ظاهرة العنف الطلابي تمس سمعة الجامعات والطلبة وتنعكس بشكل سلبي على التحصيل العلمي للطلبة.

* **وأبدى عدد من أبناء الكادر التعليمي والطلابي في جامعة الطفيلة التقنية** استياءهم من ازدياد ظاهرة العنف الجامعي بصورة عامة في الجامعات وما يترب علية من أحداث مؤسفة وفقدان الثقة بين الإدارة الجامعية والطلبة ونظرة المجتمع المحلي باستغراب واستهجان . وأجمع عدد من طلبة الجامعة التقنية مهند أحمد سمور وخالد سالم وعلي السعودي وزيد القرعان ومحمد العمريين على أن ظاهرة العنف الجامعي أصحبت دخيلة ومرفوضة على مجتمعنا المحافظ في بعض جامعاتنا الأردنية من خلال احتدام الطلبة وخلق جو من الفوضى بقدر ما يؤشر على فشل اجتماعي عميق يتعلق بمخرجات البنية الاجتماعية التي ما تزال تعمق مفاهيم خاطئة قائمة أحياناً على التمايز في نوعية التكوين الاجتماعي. وأشاروا إلى أن مسؤولية النظام التعليمي يفترض أن يكون قادراً ضبط السلوك الجامعي كي لا يفكك الانتماءات الضيقة التي تتوسع على حساب تراجع مكانة المواطنة الصالحة.

* **جمال خريسات طالب علم اجتماع في الجامعة الأردنية** يرى أن مفهوم العنف مفهوم كبير جداً ويا حبذا أن لا يطلق هذا المفهوم على سلوكيات وتصرفات الطلاب في الجامعات وقد نقتصر على مصطلح المشاجرة حيث ان هذه الظاهرة سلبية بالدرجة الأولى منافية للتعاليم الدينية ومنظومة الأخلاق السائدة في مجتمعنا الأردني ولبيئة الجامعات النظيفة التي وجدت من أجل أن يمارس كل طالب أحد حقوقه المشروعة وهو حق التعليم وكل طالب يدخل الجامعة لديه هدف وهو الدراسة ولا بد له من الانخراط بالعمل على تحقيقه.

* **محمد يحيى نسور– علوم تربوية** يقول إن هذه الظاهرة من معوقات المسيرة العلمية التي هي اللبنة الأساسية لمواكبة التقدم العلمي المتسارع كما يجب الحد منها قبل أن تصبح مساق دراسي يتعلمه الطلبة من الدفعات التي تسبقهم بالدخول للجامعة وذلك من خلال وضع آليات أكثر فاعلية و أكثر قرباً من فكر الشباب.

* **عربي عربيات- زراعة** كان الأكثر صراحة ويقول أنا من أكثر المتتبعين للمشاجرات في جميع جامعات المملكة وكانت الأسباب في الغالب إما على طالبات لا يعلمن عمن يتشاجرون أو مشاكل للثأر ربما لا يكون المشتركون فيها قد دخلوا الجامعة حين حدثت المشكلة الأصلية ويرى أن هذه المشاجرات محاولة لإثبات الذات من قبل طلاب تاريخهم في أيام المدرسة معروف دخلوا إلى مجتمعات جديدة حاولوا أن يقولوا فيها نحن هنا للتعويض عن الهامشية في المدرسة كما أن المشاجرة هي ثقافة متوارثة من أيام اللعب في الحارة ويتلقاها الأبناء من الآباء في بعض المجتمعات رغم كل ذلك ربما يكون كل ما ذكرت حالات محدودة ولكنها موجودة.

ومن المشكلات التي تصاحب ظاهرة العنف النمطية في إطلاق الأحكام فيقال في أغلب المشاجرات في الجامعات أن الطرف الأول دائماً معروف والتساؤل عن الثاني وهذا حكم على فئة ربما يكون ظالم وقد حصل وان أعلن عن طلب بعض الطلبة للتحقيق في إحدى الجامعات كان من ضمن القائمة طلاب تخرجوا منذ فصول ومنهم من يكمل الدراسات العليا خارج المملكة.

* **وقال الطالب في جامعة البترا عبدالله الكفاوين** إن السبب الرئيس لظاهرة العنف الجامعي هو التهميش الذي يعاني منه الطلبة عند محاولتهم الخروج بأفكار جديدة وإبداعية.

وأوضح أن الصورة النمطية والثابتة لعمادات شؤون الطلبة كمشاركة الطلبة أنفسهم في معظم الأنشطة، تجعل منها أنشطة غير جاذبة لبقية الطلبة، ولفت إلى وجود خلل في تعيين أعضاء هيئة التدريس وتأهيلهم للقيام بدورهم.

وأضاف الكفاوين أنه ليس من الضروري أن تحدد المدخلات الجامعية نوعية مخرجاتها، واستشهد بتجربته الشخصية كطالب دخل الجامعة بمعدل متدنٍّ، إلى أن خرج كأول طالب أردني صنع سيارة متكاملة، بالإضافة إلى فوزه بالمرتبة الثانية ضمن فريق في شركة إنتاجية على مستوى الوطن العربي.

* **وفي الإطار يقول طالب كلية العلوم الاجتماعية في جامعة مؤتة يزن المجالي** إن وقت الفراغ يشكل جزءاً من حياتي حيث أنني أنهي دروسي في وقت قصير ثم أقضي باقي الوقت خارج المنزل برفقة أصدقائي مستدركاً أنه ورغم وجودي معهم إلا أن الشعور بالملل لابد أن يراودنا ويضيف في الجامعة أشارك في عدد من الأنشطة الرياضية في أوقات الفراغ كما أخصص جزءاً من وقتي لأكون مع الأهل في المنزل لتلبية احتياجاتهم والجلوس معهم. ويؤكد أن وقت الفراغ يخلق المشاكل بين الأصحاب في كثير من الأوقات مرجعا ذلك إلى عدم الاستثمار الصحيح للوقت.

وإذا كان الملل هو إحدى المشكلات الناجمة عن الفراغ عند الشباب فإن الطالب فايز عوني قرر أن يتغلب على مشكلة الملل بالمطالعة ويقول أحب القراءة الجلوس أمام شاشة الكومبيوتر وأحيانا أذهب مع رفاقي للسوق ثم أرجع إلى البيت. ويشير إلى ما يسببه وقت الفراغ من مشاكل للشباب مبينا أن بعض الشباب يلجأون للتدخين وارتياد المقاهي بهدف التسلية وقضاء الوقت دون فائدة.

* **وتقول الطالبة أماني في رسالتها إلى الصحفي عبد الهادي راجي المجالي** : أنا طالبة في السنة الثانية - جامعة الحسين بن طلال ، وأتابع ما تكتب بشغف، وأكثر ما أحب في مقالك هو انحيازك المشروع للجنوب وأهل الجنوب كونك واحدا منهم.

لقد قدر أن أكون في قلب المجزرة التي حدثت في جامعة الحسين، وكانت المرة الأولى في حياتي التي أسمع فيها صوت إطلاق النار، وأرى دم قتيل، و أشاهد فوضى عارمة، هي لم تكن فوضى بقدر ما كانت معركة دامية بكل تفاصيلها.

لحظة رؤيتي للدم وللمشاهد المروعة، هربت إلى غرفة داخل أحد مباني الجامعة، كي أختبيء فيها، فهناك أنا مجرد طالبة وأهلي كلهم في عمان إخوتي ووالدي وابناء عمومتي، ليس لي أحد سوى قلبي المرعوب وربي الذي حماني، وأنظر لأهل معان على أنهم إخوتي وأهلي وعزوتي فأنا ما أحتجت شيئا منهم إلا وساعدوني، ولكن لحظة المشكلة شعرت بالرعب، وكنت أبكي خوفاً من صوت الصراخ والطلقات، والهيجان الذي أصاب الناس، وأدعو ربي أن أخرج سالمة.

صدقني أستاذي الفاضل أن الكلام لا يصل لمرحلة وصف حزني ودموعي التي تحجرت في المقل، وقد قررت لحظتها أن أحادث أبي عبر الهاتف كي يأتي لأخذي من الجامعة ولشدة رعبي لم أستطع فتح جهاز الهاتف، ثم استدركت حتى وإن تحدثت معه في هذه الحاله فماذا سيحدث سوى زرع القلق في قلبه، وأنا أحبه كثيرا وكنت أدرك أنه أجرى عملية قلب مفتوح قبل عام وإذا سمع صوت بكائي وعرف ماحدث، فقد يصاب بمكروه وأكون أنا السبب.

أستاذي الفاضل: أبي عاش طوال حياته في الكويت وعاد في العام (91) إلى عمان، وقد عانينا مثلنا مثل كل الأسر الأردنية من ضيق الحال، ولكن الله منّ علينا فيما بعد باليسر وكنت أسمع أبي دوما يقول لأمي: (هاي البلاد أمان إن جعت وإن شبعت فيها بظلك أمين ومرتاح).. ولكن هذا المفهوم تغير تماماً عندي لحظة أن رأيت آثار الدم والصراخ والطلقات التي دوت في حرم الجامعة ورأيت صديقاتي اللواتي حاولن الهروب معي إلى وجهات ضاقت بنا ولم يعد غير الله هو الذي يطمئن النفس فقط.

في النهاية عدت إلى عمان إلى منزلنا، وللان لم أنم صدقني أن عيوني لم تغمض فكلما حاولت النوم يأتيني منظر الأستاذ الذي لقي حتفه ظلما... تداهمني اصوات الرصاص وأصوات قنابل الغاز والفوضى...

صدقني أني للان غير مستوعبة أبداً ماحدث، مع أنني في العامين الذين أمضيتهما في الجامعة عرفت أهل معان جيداً، صدقني أنهم كانوا يعرفوننا واحدة واحدة في الجامعة، وأتذكر أنهم لحجم الود في قلوبهم كانوا يقدموننا في الدخول إلى قاعات المحاضرات، وصدقني استاذي الفاضل أن الموظفين في الجامعة من محافظة معان ودون أن ندري، كانوا وحين ندخل الكافتيريا يتركون الطاولات إذا لم نجد مكانا للجلوس، وأحيانا يعزفون عن تناول الوجبات حتى يكفي الطعام لنا...

أما عشائر الحويطات فكنا نسميهم (البدو)... وصدقني أن شبابهم في الجامعة، وحين تبدأ المحاضرات كانوا يخلون لنا الصفوف، وإذا أخبرتك بحقيقة مهمة وهي أن من واجب الأنثى شرعاً غض البصر حال وجدت بين الرجال، ولكن البدو كانوا هم من يغضون البصر وهم من (ينتخون) لنا... وكانت عيونهم تحيطنا بالود والإحترام، لم أر شهامة وغيرة مثل تلك الحاضرة في عيونهم.

وسؤالي لماذا يحدث هذا الأمر، ما دام أن الأصالة تسكن الطرفين ما دام أن الود يسكن قلوبهم..

أنا لن أعود إلى تلك الجامعة فالرعب الذي يسكن قلبي قتل فيّ أي رغبة في التعليم أو أي رغبة في المعرفة، وقد قرر أهلي نقلي.

أرسل لك تلك الرسالة لأن الجنوب يسكن قلبك، وأرسل لك أيضاً تلك الرسالة كيف تعرف أستاذي العزيز أن ما حدث شكل صدمة لنا وقلقاً متعباً، وعبرك أود أن اسأل الناس في معان وأطراف معان البدو وسكان المدينة سؤالاً متعباً وهو: ماذا جنينا نحن كي يحدث لنا هذا الأمر ونترك جامعتنا التي أحببناها، وما الذي حدث لطيبة الناس لعراقتهم لودهم... لسماحة البدو ونخوة اهل معان...

لا تهمني الدراسة والعودة للجامعة أظنها صعبة، ولكن تلك صرخة أطلقها للناس هناك وهي: لاتشوهوا تلك الصورة التي رسمناها عنكم، لا تغيروا الدفء الذي أشعلتموه في قلوبنا..

وللبدو أود القول لا تتركوا سماحتكم وطيبتكم ونخوتكم فهي جزء أصيل من هويتكم التي عشقناكم لأجلها..

أما أنت أستاذي: فلشكرك على مساعدتي في إعادة صياغة هذه الرسالة بشكل أفضل، وتصويب الأخطاء النحوية وأتمني أن ترى صرختي تلك الضوء عبر مقالك، ولك الحب والشكر (217).

* **سهام محمود طالبة جامعية، قالت**: من أعجب الأشياء أن الطلاب الأردنيين الذين يدرسون في الجامعات الخارجية يعيشون أخوة وطنية عز نظيرها، وهم لا يرون انفسهم إلا أردنيين فقط بغض النظر عن عشائرهم أو مدنهم أو أصولهم، ولكن الأمر المؤسف ان الوضع مختلف تماماً في الوطن فكثير من الطلبة يبحثون عن ما يفرقهم لا ما يجمعهم، وابرز اسباب هذه المشاجرات في الجامعة هي البيئة والاسرة ، ففيها يكتسب الانسان عاداته وطبائعه، رذائله

(217) رسالة من الطالبة أماني إلى الصحفي عبد الهادي راجي المجالي.- الرأي.- (الثلاثاء2013/5/7).- ع15534، ص8.

وفضائله، فإذا كانت سليمة، سيكون الإنسان مواطناً وطالباً صالحاً والعكس صحيح، فبسبب بيئة الطالب وأسرته تنتج المشكلات لأن رؤيته للمجتمع الذي يعيش فيه سلبية، وعلى الصعيد المادي يعتبر شح الموارد المادية للطالب سبباً قد يدفع الطالب لمقارنة نفسه بزملائه؛ ما يولد مشاعر الحسد والحقد تجاههم، وهذا قد يدفع به للعنف[218].

* **أسامة منصور طالب يدرس في احدى الجامعات الخاصة قال** : إن اغلب المشاجرات والمشاكل التي تحدث في أوساط الطلبة او يتورطون بها هي بسبب جهلهم بقانون العقوبات، لذا نراهم يصابون بالدهشة ومن ثم الحسرة على ما سببوه لانفسهم ولأهلهم من خسارة مادية ومعنوية، هذا بالاضافة لتضرر دراستهم بسبب السجن او بسبب انشغالهم بمتابعة وحل ذيول هذه المشكلة، واكد منصور ان حجم التوعية للطلبة بالقوانين الخاصة بالعقوبات قليل جداً وغير كاف، وان غالبية الطلبة على جهل كبير بها، وهذا هو السبب الرئيس لاستهانتهم بعملية الانغماس بالمشاجرات، لأنهم يعتقدون ان الامر بسيط جدا وينتهي باعتذار على فنجان قهوة، كما ان الواسطات التي تحدث بعد فرض العقوبات وتؤدي إلى إلغائها هي من أكبر الأسباب التي تجعل الطلاب لا يخافون من عواقب الاشتراك في المشاجرات[219].

* **الطالبة في كلية الاقتصاد بجامعة مؤته رائدة الطراونة** ترى أن التربية المنزلية ذات اثر كبير في أحداث أي سلوك خاطئ أو عدم احداثه مشددة على رفض كافة أشكال العنف واعادة البناء الجامعي السليم بالحوار الهادئ الهادف من خلال برامج منظمة على مدى العام الجامعي لتجديد الافكار من جهة ولردع مثيري العنف من جهة أخرى. وتقول الطالبات هديل أبو نواس وحنين االطراونه وسماح أبو نواس وروان بحيرات ان العنف الجامعي يمارس بشكل أكبر من الطلاب الذكور ويلقي بظلاله على الطالبات ونوعية تحصيلهن لافتات الى ماتشهده الجامعات على مدار العام من مشاجرات طلابية بغض النظر عن أسبابها ومسبباتها وماتتركه من آثار سلبية على كافة أبناء المجتمع داعيات إلى الجدية في التعامل مع السلوكات الدخيلة على مجتمعنا[220].

* **وعزا الطالب في كلية الهندسة عامر الطراونة** أسباب العنف الجامعي إلى الفراغ القاتل لدى الطلبة خارج المحاضرات والظروف الأسرية التي ربما تكون قاسية عند الغالبية العظمى من الطلبة معتبراً أن مساندة هذه الظاهرة مهما كانت الأسباب تشكل دافعاً أساسياً الى تزايدها مطالباً

---

(218) العنف الجامعي... خطر حقيقي يهدد أمن وسلامة المجتمع.- الدستور.- (الأحد 2013/4/7).- دروب، ص2.

(219) العنف الجامعي... خطر حقيقي يهدد أمن وسلامة المجتمع.- الدستور.- (الأحد 2013/4/7).- دروب، ص2.

(220) فعاليات في الكرك تؤكد رفضها للعنف المجتمعي وتطالب بالتصدي له بحزم.- الدستور.- (الأربعاء 2012/4/21).- ص20.

في نفس الوقت بإجراءات مغلظة بحق كل ممارسي العنف لما يتركونه من آثار سلبية على زملائهم الطلبة الراغبين بالاستزادة من العلم والتعلم وإطلاق مواهبهم وطاقاتهم[(221)].

* **وبين الطالب عبدالله الكايد العدوان - ممثل كلية القانون في اتحاد طلبة جامعة اليرموك** ، أن العنف الجامعي قائم في أساسه على العنصرية التي تكون مختزلة داخل عقول الطلاب والمتأتية من العشائرية أو الحزبية.

مشيراً العدوان إلى أهم الأسباب التي تدعم العنف داخل الجامعة وهي قلة الوعي بالديمقراطية والعملية الديمقراطية والأسس التي تقوم عليها فدائماً يكون تخوف كبير جداً عند إجراء الانتخابات داخل الجامعة أو قبل إجراءها لأنها تكون أهم تجمع وعنصر لقيام العنف داخل الجامعة والذي يكون مرده الاستناد إلى نظام الفزعة أو عدم الوعي بالعملية الديمقراطية التي تتمثل بالانتخابات[(222)].

* **ويرى الطالب محمد العلي من الجامعة الأردنية**: إن من أهم وأقوى اسباب العنف الجامعي العلاقات العاطفية التي تحدث بين الشاب والفتاه ثم تتطور لتدخل بها الأطراف كافة من قبل أقارب الفتاه في داخل الجامعة أو خارجها بدافع الغيرة لأننا مجتمع لا يقبل العلاقات العاطفية بحكم العادات والتقاليد وتنتهي العلاقة العاطفية بمشاجرة طلابية عنيفة من قبل أقارب الفتاة والشاب أصحاب العلاقة[(223)].

* **وتقول الطالبة سارة علي العبيد من جامعة اليرموك**، أن العنف بشكل عام يرجع إلى عدم الوعي والثقافة لدى الإنسان وقلة انتمائه للوطن، فالطالب الجامعي يفترض به أن يكون على درجة عالية من الوعي والثقافة التي تحول بينه وبين العنف داخل الجامعة، مشيرة إلى أن الجامعة هي مكانا للعلم وليس لإنعاش النعرات وممارسة العنف.

وتضيف العبيد أن الإنسان المنتمي لوطنه لا يقوم بأي عمل من أعمال العنف سواء لفظي أم بالاعتداء لان الوطن يطلب منا أن نتقدم به بالعلم والمعرفة لا بالعنف الذي سيعيدنا للخلف[(224)].

---

(221) فعاليات في الكرك تؤكد رفضها للعنف المجتمعي وتطالب بالتصدي له بحزم.- الدستور.- (الأربعاء 2012/4/21).- ص20.

(222) نداء صالح الشناق.-العنف الجامعي: تشابكت الأسباب وغابت الحلول!.- الرأي.- (الخميس 2012/5/17).- ع 15183، ص8.

(223) نفس المرجع السابق.

(224) نفس المرجع السابق.

* **الطالب الجامعي خلدون المجالي** رأى أن التخلص من ظاهرة العنف الجامعي مرتبط بوعي الطلبة الذي قال انه يشكل الأساس في لجم هذه الظاهر ووقف ما تخلقه من تداعيات مجتمعية.

ودعا الطلبة إلى الانخراط الفاعل في الأنشطة الجامعية لتصبح الجامعات بحق منارات حضارية تعكس الوجه الحقيقي لطبيعة المجتمع الأردني المتسامح(225).

* **طالبة الآداب في جامعة مؤتة وفاء محمد** قالت إن من أسباب هذه الظاهرة تعمق ظاهرة العائلة -على حد قولها- التي باتت تحكم سلوكيات الكثيرين وبخاصة من طلبة الجامعات وتفشي ظاهرة الواسطة في الجامعات حيث بات ملاحظاً أن بعض الطلبة يحصلون على معدلات عالية لا يستحقونها في حين أن آخرين يبذلون جهوداً كبيرة في التحصيل العلمي ولا يصلون إلى مثل هذه المعدلات ما يشكل لديهم إحباطاً تكون عواقبه ردات فعل عنيفة لأبسط الأسباب، بحسب قولها.

ودعت إلى الحزم في تطبيق الأنظمة والقوانين وعدم رضوخ إدارات الجامعات للضغوطات التي تمارس من قبل البعض في التوسط بحجج حماية مستقبل الطلبة الذين يشاركون في هذا العنف(226).

* **و يرى الطالب الجامعي سائد عليان** أن من أسباب العنف الجامعي التي ساعدت في زيادة وتيرة المشاجرات بين الطلبة نجد أنها في الغالب تصب في نهاية المطاف حول خلاف طرف فيه فتوّة وطرفه الآخر فتاة قد تكون سبباً في إثارة مشكلة أو مشاجرة من حيث تدري ولا تدري، وأن افتعال المشاجرات الجامعية يأتي بسبب خلاف على فتاة أو نتيجة لفشل دراسي.

ويجد أيضاً أن أسباب هذا العنف تتلخص في وجود مفاهيم ومدركات مغلوطة للعصبية والقبلية والإقليمية، وكذلك قلة تطبيق الأنظمة والتعليمات في الجامعة، ووجود وساطة ومحسوبية بالإضافة إلى تهاون إدارات الجامعات في اتخاذ القرارات الحازمة بحق الطلبة الذين يرتكبون العنف، ولكن وعلى الرغم من كون أسباب المشكلة واضحة تماماً إلا أن أي حل لها لم يتبلور خلال السنوات الماضية؛ الأمر الذي يبعد الجامعات الأردنية عن تحقيق الهدف الذي انشئت من أجله كمنارات للعلم والتنوير(227).

---

(225) فتحي الأغوات.- شباب ومعنيون يطالبون الجامعات بالحزم لمواجهة العنف.- الرأي.- (الثلاثاء 2013/4/16.- شباب.- ع 15513، ص33.

(226) نفس المرجع السابق.

(227) عبد الله اعريق.- العنف الجامعي من جديد خطر يهدد سلامة الوطن وأبنائه.- الدستور.- (الأربعاء 2013/4/17.- ، ص2.

* **ويقول الطالب الجامعي كفاح العدوان**: أين نحن من الإستراتيجية التي حث جلالة الملك عبدالله الثاني رؤساء الجامعات والمعنيين خلال لقائه مع عمداء شؤون الطلبة والرؤساء المنتخبين لاتحادات طلبة الجامعات على إعدادها؟ لإنهاء العنف في الجامعات والتي أخذت المحور الوقائي والعلاجي، والتي توضح البرامج والحلول لظاهرة العنف الجامعي، مطالباً بإعادة النظر في سياسات القبول الجامعي وعلاقة الأستاذ الجامعي بالطالب، وعلاقة الإدارة به، وزيادة النشاطات اللامنهجية وتعزيز ثقافة الحوار والتسامح واحترام الرأي الآخر، وتوفير المرافق اللازمة للفعاليات والنشاطات، وإعادة النظر في المناهج وأساليب التدريس لا سيما في الكليات الإنسانية.

وشدد على إعادة النظر مجدداً بالتشريعات المتعلقة بأنظمة العقوبات وتأديب الطلبة، وأن يكون التحقيق شفافاً ويمر بمراحل حتى يكون منصفاً، وتؤخذ العقوبات صفة القطعية وحماية إدارات الجامعات من الضغوط الاجتماعية، وإعادة النظر في دور الأمن الجامعي ومنحهم صفة الضابطة العدلية، وإخضاع العاملين في الأمن لمزيد من الدورات والتأهيل[228].

* **وقالت عبير عفيفي سنة رابعة إدارة أعمال في جامعة اليرموك** ان من سبقونا في التعليم الجامعي يستهجنون ما يحدث اليوم في جامعاتنا وكيف كانوا يمضون فيها أجمل سنوات عمرهم بأمان واستقرار وتطلع الى مستقبل مشرق وانه لم تكن تقع أي حادثة تذكر مما نشهده اليوم صباح مساء في جامعاتنا معربة عن حزنها الشديد فيما وصلت إليه أوضاع هذه الجامعات من تردبات يتطلب اتخاذ قرار حاسم وسريع لإعادة الأمور الى نصابها.

وأضافت ان من أهم أسباب هذه الظاهرة تعمق ظاهرة العشائرية والجهوية التي باتت تحكم سلوكيات الكثيرين منا خاصة في الجسم الطلابي في الجامعات وتفشي ظاهرة الوساطة في الجامعات مما يؤثر على معدلات الطلبة حيث بات من الملاحظ ان بعض الطلبة يحصلون على علامات جامعية عالية لا يستحقونها في حين آخرين يبذلون جهودا كبيرة في التحصيل العلمي لا يصلوا الى مثل هذه المعدلات مما يشكل لديهم إحباطا يكون بيئة خصبة لردات فعل عنيفة لأبسط الأسباب.

وقالت العفيفي ان غالبية مظاهر العنف الجامعي تعود لأسباب يخجل المرء عن ذكرها وبعضها يصل الى درجة الإسفاف إذ ليس من المعقول ان تشتعل الجامعة بمشاجرة جماعية لان

(228) عبد الله اعريق.- العنف الجامعي من جديد خطر يهدد سلامة الوطن وأبنائه.- الدستور.- (الأربعاء 2013/4/17.- ، ص2.

طالب تحدث الى زميلته أو جلس معها على رؤوس الاشهاد لان احدهم لم يرق له ذلك بسبب القربى التي تربطه بالطالبة لجهة الدم او السكن او غيرها من الأسباب[229].

* **وقال الناشط الشبابي طالب العلوم السياسية غالب أبو ناموس** أن التعليمات في ادارة الجامعات لازالت قديمة وتحظر العمل الحزبي بين طلبة الجامعات رغم وجود تشجيع ضعيف للاستجابة للدعوات الملكية التي تشجع طلاب الجامعات على التنمية الحزبية "ما يؤكد ذلك بأن الجامعات لا زالت خارجة حتى سياق مفردة الإصلاح الملكية[230].

* **وحمل الطلبة الجامعيون اريج جرار وأحمد الفاعوري ومحمد الناصر** الحكومة المسؤولية في عدم اتخاذ خطوات جريئة وعقوبات رادعة بحق طلبة أثاروا الشغب والمشكلات داخل الجامعات أو تعرضوا لممتلكات الجامعات بل أنها تحفظت على ذلك ولم تجر تحقيقات بسبب اعتبارات الربيع العربي مشيرين الى مهاجمة العشرات من الاشخاص قبل نحو عام مختبرا نوويا لأغراض التدريس بعشرات الملايين وتحطيمه مما ساهم في استضعاف المؤسسات التعليمية واستسهال الاعتداء عليها.

واتفق الجميع على أن ظاهرة العنف الجامعي في جامعاتنا الأردنية تنامت في الآونة الأخيرة وبلغت ذروتها في آخر محطاتها بجامعة الحسين في معان مخلفة وراءها حصيلة من القتلى التي لم يسبق لها وأن وصلت إليه من قبل، ناهيك عن التراجع الذي تحدثه على الصعيد التعليمي بالنسبة للأردن عند الدول الأخرى وإلحاق الضرر بالممتلكات والأموال العامة ومقدرات الدولة.

وشددوا على ضرورة مجابهة العنف بالبحث في أسبابه وتجفيف منابعه بالتلازم مع الضرب بيد من حديد كل من يمارس أو يستخدم أو يحرض على العنف تفاديا لجر الويلات والنهايات الحزينة والمحرقة للبلد وإعادة النظر بسياسة القبول الجامعي وتفعيل دور الامن الجامعي وإعطائهم دور الضابطة العدلية.

وأشاروا الى حلول قابلة للتطبيق يمكن ان تحل العنف الجامعي من خلال تطبيق القانون وعدم الرضوخ للواسطات والمحسوبيات فيما يتعلق بقرارات الفصل او الحرمان الى جانب تنمية مهارات الطلبة العلمية والأدبية وأشغالهم بقضايا توسع آفاقهم وتعزز المسؤولية الوطنية لديهم الى جانب تشجيعهم للانخراط في العمل الحزبي والسياسي والمشاركة في صنع القرار وتحمل مسؤولياتهم تجاه الوطن[231].

---

(229) العنف الجامعي ظاهرة تجاوزت الحقوق الحمراء وامتد أثرها وضررها إلى المجتمعات المحلية.- الدستور.- (الأحد 2013/5/5).- ص14.

(230) العنف الجامعي ظاهرة تجاوزت الحقوق الحمراء وامتد أثرها وضررها إلى المجتمعات المحلية.- الدستور.- (الأحد 2013/5/5).- ص14.

(231) العنف الجامعي ظاهرة تجاوزت الحقوق الحمراء وامتد أثرها وضررها إلى المجتمعات المحلية.- الدستور.- (الأحد 2013/5/5).- ص15.

* **وقال منسق الحملة الطالب أحمد العدينات** إن الوثيقة الموقعة من طلاب جامعة الطفيلة هي مبادرة لنبذ العنف الجامعي ورفضه بكل أشكاله والوقوف في وجه كل من يحاول التشويش على مسيرة الصروح العلمية والأكاديمية في المملكة(232).

وأضاف أن طرح مساقات تعالج هذا الموضوع هي ابرز الحلول، وستحقق نتائج إيجابية ولكن على المدى البعيد، مشيرا الى ضرورة تركيز تلك المساقات على الجامعة وقوانينها وتعليماتها وقيمها ومبادئها، بالإضافة إلى خلق هوية جامعية للطالب بعيداً عن أي تعصبات أخرى، لافتاً الى أهمية توعية الشباب بالتقيد بتعليمات الجامعة، وإعطاء دور لرجال الأمن الجامعي وتدريبهم على فك النّزاع،وتوعية الطلبة بالنتائج المترتبة عن حالات العنف، وتوزيع نشرات على الطلبة تبين مفهوم العنف وأسبابه(233).

* **ولفت طالب كلية الهندسة علي العمرو** أن طلبة الجامعات أصبحوا بحاجة إلى مساق مهارات حياتية تبدأ من مرحلة البستان وتتطور إلى المرحلة الجامعية،وعمل شراكات إستراتيجية مع الشباب، وبرنامج تمكيني للطلاب في إدارة بعض الأنشطة والفعاليات داخل الجامعة، وطرح مبادرة حسن السلوك الجامعي وربطها بالمسار المهني وتعزيز دور العوامل الاجتماعية والإعلامية(234).

* **وقال الطالب عبادة البدارين** أنه من المؤلم حقاً ما نراه من تنوع صور العنف في الجامعات فمنها استخدام الأدوات الحادة أو بعض أنواع الأسلحة، ومنها تخريب وتكسير المباني وغيرها من الممتلكات العامة، والسيارات وغيرها من الممتلكات الخاصة، مشيرا إلى أن الاستعانة بأشخاص آخرين من خارج الجامعة ليدخلونها بصورة غير مشروعة وهم ملثمون مسلحون قاصدون نصرة أصحابهم على أعدائهم-حسب تعبيرهم- وكأنها معركة حقيقية هي من أسباب تنامي هذه الظاهرة(235).

---

(232) العنف الجامعي ظاهرة تجاوزت الحقوق الحمراء وامتد أثرها وضررها إلى المجتمعات المحلية.- الدستور.- (الأحد 2013/5/5).- ص15.

(233) العنف الجامعي ظاهرة تجاوزت الحقوق الحمراء وامتد أثرها وضررها إلى المجتمعات المحلية.- الدستور.- (الأحد 2013/5/5).- ص15.

(234) العنف الجامعي ظاهرة تجاوزت الحقوق الحمراء وامتد أثرها وضررها إلى المجتمعات المحلية.- الدستور.- (الأحد 2013/5/5).- ص15.

(235) العنف الجامعي ظاهرة تجاوزت الحقوق الحمراء وامتد أثرها وضررها إلى المجتمعات المحلية.- الدستور.- (الأحد 2013/5/5).- ص15.

* **وأيد رئيس مجلس وأعضاء اتحاد طلبة الطفيلة التقنية** ، ضرورة تفعيل دور الاتحاد والأندية الطلابية لدعم الأنشطة الطلابية اللامنهجية الهادفة إلى صقل شخصية الطالب وتفعيل دور إذاعة الجامعة لنشر التوعية في معالجة مشكلات الطلبة وإجراء حوارات مع طلبة يشكلون قيادات في العنف، مشيرين إلى أن ضعف الوازع الديني لدى بعض الطلبة والتعصب القبلي وتخلي بعض الأسر عن دورها في تعليم أبنائها والعلاقات العاطفية،وضعف العقوبات في مجالس تأديب الطلبة، وعدم احترام رأي الآخرين،وتأثير وسائل الإعلام،وعدم الاندماج والتكيف مع المجتمع الجامعي هي من مسببات ظاهرة العنف الجامعي.

وأشاروا إلى أن ابرز الحلول للحد من هذه الظاهرة إعادة النظر في أنظمة القبول الجامعي، وأن لا تكون العلامات وحدها هي سبب القبول الجامعي وتفعيل دور وسائل الإعلام وتقليص الهوة بين المعلم والطالب وعدم دخول أي دخلاء إلى الجامعة إلا بإذن وتفتيش.

ولفتوا إلى ضرورة إدخال ما يسمى بمفهوم محامي الطالب ليتأكد الطالب من حقوقه وواجباته، والتوسع في المناهج إلى جانب تكليف الطلبة بإجراء البحوث وتوزيع الوقت لتقديمها طيلة العام الجامعي وإنشاء مختبرات مخصصة للهواة لإجراء التجارب اللازمة للطلاب لتحقيق مفاهيم الإبداع لديهم عن طريق التجريب بأنفسهم.

ودعوا إلى توسعة مشاركة الطلبة في الحياة السياسية عبر انضمامهم إلى الأحزاب الوطنية، دون تقييد انضمامهم من قبل إدارات الجامعات، مع العمل على تفعيل دور الأحزاب والسماح لها بالعمل داخل الجامعات لتمارس دورها في تثقيف الطلبة وتنمية روح المواطنة(236).

* **وأكد الطالب صهيب السقرات**، على ضرورة تفعيل القوانين الخاصة بالعقوبات الرادعة ومحاسبة الجامعات التي تتهاون في هذا الشأن بدواعي الضغط من بعض الجهات والمتنفذين، كما طالب بإعادة الدعم للجامعات الحكومية من خلال مخصصاتها من الضرائب وتوحيد أسس القبول بما يضمن عدم وصول الطلبة متدنّي المستوى التعليمي إلى حرم الجامعات(237).

* **واقترح الطالب عبد البدور** إنشاء شرطة جامعية ترتبط برئيس الجامعة مباشرة، وتمتلك صفة الضابطة العدلية للتعامل مع كافة المشاكل التي تعانيها الجامعات مثل العنف الجامعي وتعاطي المخدرات والتحرش وغيرها(238).

---

(236) العنف الجامعي ظاهرة تجاوزت الحقوق الحمراء وامتد أثرها وضررها إلى المجتمعات المحلية.- الدستور.- (الأحد 2013/5/5).- ص15.

(237) العنف الجامعي ظاهرة تجاوزت الحقوق الحمراء وامتد أثرها وضررها إلى المجتمعات المحلية.- الدستور.- (الأحد 2013/5/5).- ص15.

(238) العنف الجامعي ظاهرة تجاوزت الحقوق الحمراء وامتد أثرها وضررها إلى المجتمعات المحلية.-

* **وبينت سليفيا حجازين** إن شعور الطالب بالتهميش واللاشيء سبب من اسباب العنف مشددة على اهمية عدم اعادة الطلبة المفصولين جراء مشاجرات سابقة وضروة اعادة التدريب العسكري وخدمة العلم لصقل شخصية الطالب وتفعيل الحياة بكافة جوانبها لدى جميع الطلبة مطالبة بشركة خارجية للامن الجامعي وليس من ابناء المجتمع المحلي(239).

* **نائب رئيس اتحاد طلبة جامعة اليرموك علي السرحان** قال أن هذه الظاهرة بدأت بالازدياد من فصل الى فصل ومن عام الى عام لعدة أسباب منها اكتظاظ الجامعات بأعداد كبيرة من الطلبة في مساحات ضيقة سواء في قاعات المحاضرات والمرافق العامة وعدم وجود برامج لامنهجية تغطي ساعات الفراغ الطويلة بين المحاضرات لعدد كبير من الطلبة والتراخي في تطبيق الأنظمة والقوانين الرادعة بحق من يتورط في مثل هذه الأعمال، ما يشكل حافزاً للمشاركة فيها دون ان يطال المشاركين بهذا العنف أي عقوبات. ودعا الى إعادة النظر في سياسة القبول في الجامعات الأردنية واعتماد سياسة قبول المعدلات الأعلى بعيداً عن الاستثناءات التي أدت إلى ظهور كثير من الإشكالات والاحتقانات بين أبناء المجتمع(240).

كما طالب إدارة الجامعة بنشر ثقافة توعوية تبين مخاطر هذه الظاهرة من خلال عقد سلسلة من الندوات والمحاضرات وورش العمل لتعريف الطلبة بمخاطر وسلبيات العنف الجامعي وآثاره على مستقبل الطالب في حال تعرضه الى عقوبات، ما يؤثر على تحصيله العلمي ويقلل من فرص انخراطه في سوق العمل، والتشديد على عدم دخول الحرم الجامعي من ليس له علاقة رسمية بالجامعة حيث تبدأ مشاجرة باحتكاك بين طالبين لتتحول إلى عنف جامعي بسبب وجود آخرين من خارج الجسم الطلابي.

* **وتحدث رئيس اتحاد طلبة جامعة مؤتة مخلد الحروب**عن تجربة الجامعة في إطلاق مبادرة "جامعتي أحلى" والتي توجهت إلى المجتمعات المحلية للتنبيهإلى خطورة الآثار السلبية لظاهرة العنف بشكل عام وعن عنف الجامعات بشكل خاص والتي تركت آثاراً سلبية في المجتمع

وأشار إلى ضرورة العمل على حل الظاهرة بطرق عقلانية عبر دعم الأنشطة وإشغال الطالب في البرامج التعليمية وتوفير المرافق التي يمضي فيها الطلبة أوقات فرغهم، ودعا الى إنقاذ

الدستور.- (الأحد 2013/5/5).- ص15.
(239) العنف الجامعي ظاهرة تجاوزت الحقوق الحمراء وامتد أثرها وضررها إلى المجتمعات المحلية.-
الدستور.- (الأحد 2013/5/5).- ص15.
(240) توجيهي أكاديمي.عمان.

جامعة مؤتة من الأزمة المالية الخانقة التي تمر بها والتي تؤثر على مسيرتها التعليمية وتؤدي إلى تفريغها من الكفاءات الأكاديمية المتميزة.

* **واقترح رئيس اتحاد الطلبة في جامعة اليرموك ليث الرجبي** أن يتم منع غير الطلبة من الدخول إلى الجامعات، واختيار لجان مستقلة عن الجامعات للتحقيق في المشكلات واستحداث مساقات تركز على أخلاقيات الطلبة وسلوكهم وإنشاء اتحاد عام لطلبة الأردن بهدف توحيد الجهود في مكافحة الظواهر السلبية في الجامعات.

* **وقال رئيس اتحاد الطلبة في جامعة العلوم التطبيقية عمر خميس** أن التعليم في الأردن يحتاج إلى إعادة للتوجيه نحو رسالته في إنشاء جيل منتم لامته ووطنه.

ودعا إلى ضرورة إيجاد مناخات ملائمة للطلبة في الجامعات بعيداً عن التدخلات الخارجية وتوفير المرافق التي توفر للطلبة الفرصة لقضاء أوقات فراغهم بطريقة إيجابية.

* **وقال رئيس اتحاد الطلبة في جامعة الزرقاء الأهلية محمد العليمات** أن العنف في الجامعات يأخذ أشكالا مختلفة منها العنف الفكري والعنف الجسدي وهناك حالة من تراجع كبير في الحوار البناء بين الطلبة وعدم الاعتراف أو احترام للرأي الآخر، مشيراً إلى ضرورة تطوير وحدات الأمن الجامعي وإعادة النظر بمساقات التربية الوطنية[241].

* **وقال رئيس اتحاد طلبة جامعة مؤتة مخلد الحروب** إن تنفيذ العقوبات على الطلبة وتحويلهم للمحاكمة وتشكيل ضابطة عدلية، يجعل الجامعة تصبح مكاناً للعقاب، داعياً الجامعات إلى دراسة الدوافع وراء قيام ممارسي العنف الجامعي وإشراكهم في دورات تأهيلية، مشدداً على ضرورة وجود مرشد اجتماعي في عمادة شؤون الطلبة يتبنى معالجة القضايا الطلابية كما هو موجود في المدارس. وأوضح الحروب أن أكثر المشاكل الموجودة في جامعة مؤته ناتجة عن أسس القبول في التعليم العالي التي رأى أنها مبنية على المناطقية.

أما المكرمات والقبولات الاستثنائية فيرى الحروب أنها تمثل هضماً لحقوق الطلبةويضيف أن جامعة مؤتة عملت على تشكيل استراتيجية تحت عنوان "كفى صمتاً عن العنف "، ووضعت حلولاً منها اقتراح إعادة النظر في سياسة القبول في الجامعات، وربط معالجة العنف الجامعي بالابتعاث بحيث يقوم الطالب المبتعث بالتوقيع على تعهد خطي على أن تلغى بعثته في حال مشاركته أو تسببه في العنف بالإضافة إلى ذلك تأهيل كوادر عمادات شؤون الطلبة والأمن الجامعي والدوائر الأخرى التي تتعامل بشكل مباشر مع الطلبة عن طريق عمل دورات في التواصل مع الجمهور، وتفعيل الأنظمة

---

(241) الملك: العنف الجامعي مرفوض.- بترا.- 2012/3/19.

المعمول بها في الجامعة والمتعلقة بالعقوبات التي تنفذ بحق الطلبة، وعدم السماح بالتداخلات من المتنفذين والتداخلات العشائرية، بالإضافة إلى تحفيز أعضاء هيئة التدريس للمشاركة في أعمال تطوعية مع الطلبة على نطاق المجتمع المحلي، واعتماد هذه المشاركة لأغراض الترقية، بخاصة في ظل شكاوى من عدم تعاون بعض أعضاء الهيئة التدريسية واقتصار دورهم على التلقين لدرجة تكرار أسئلة الامتحانات وعدم تحديث كتب المناهج.ورأى الحروب في طرح متطلب إجباري لخدمة المجتمع أمراً ضرورياً، وأضاف أنه ليس هناك تواصل بين الطالب وهيئة التدريس بحيث يشجع الأستاذ الطلبة على إبداء آرائهم في المحاضرات أو استخدام أساليب الحوار في إعطاء المعلومات.ودعا الحروب إلى تعزيز الوازع الديني عند الطلبة، من خلال نشاطات تقوم بها وزارة الشباب على سبيل المثال، مؤكداً أن هناك مسؤولية على عاتق جميع الوزارات في ما يتعلق بعمل جولات ميدانية بين الطلبة لتثقيفهم بتخصصاتهم ومستقبلهم الوظيفي في أجهزة الدولة[(242)].

* **زينة من كلية الهندسة قالت ل(بترا)** "مؤتة إنجاز حضاري يحمل عمقاً إنسانياً بعظمة التاريخ وقدسية الرسالة.. لكننا في مؤتة نعاني عنفاً جامعياً يوظف ضمن تجاذبات موجهة، الخاسر فيه الطلبة أنفسهم".

وأكدت إن غياب الشخصية القيادية الصارمة وعدم تطبيق القانون أتاح الاعتداء على منجز حضاري ومكتسب وطني حقق حضوراً محلياً وعربياً بحجم مؤتة الجامعة.

وتابعت زينة "راجعت ووالدي مسؤولاً في قمة هرم التعليم العالي لغايات أكاديمية عقب مشاجرة سابقة وسمعته بأذني يطلب من رئيس الجامعة عدم فصل المتسببين بل احتواؤهم!"، لافتة إلى أن سجلات التحقيق لدى الأمن الجامعي تشير الى أسماء محددة ثابتة في كافة المشاجرات تتركز في كلية محددة في الجامعة ولم تتلق عقوبة تأديبية صارمة[(243)].

* **أنور عبدالله أب لطالب جامعي** قال: إن الأسرة والمؤسسات التربوية يجب أن تكون حائط الصد الأول لمشكلة تورط الطلبة في العنف، وهذا من خلال تثقيف الطلبة بحقوقهم وواجباتهم، وتعريفهم بالإجراءات التأديبية والقوانين الواجب التزامهم بها، وهو ما يجب أن يلتزم به الطالب وولي أمره فعليا من خلال توقيعهما لتعهد بعدم مخالفة هذه القوانين، والا تعرض الطالب لعقوبات شديدة في حال مخالفتها، كما يجب تطبيق هذه العقوبات دون التأثر بالواسطة أو المحسوبية لدى تطبيق الأنظمة التأديبية، كما ان إشغال وقت فراغ الطالب الجامعي بأشياء ذات منفعة كالأنشطة

---

(242) مرشد اجتماعي للطلبة.- الرأي.- أيار 2012.

(243) مؤتة: جامعة الوطن ورؤية حضارية أرهقتها التجاذبات المجتمعية.- الرأي.- (الخميس 2013/4/4).- ع 15501، ص8.

اللامنهجية وتكليفه بواجبات تخدم مسيرته التعليمية وتثقيفه بقانون العقوبات يجعله يدرك أن التورط بمشاجرات ليس أمراً هيناً أبداً، ويجر عليه وعلى أسرته الكثير من الضرر والأذى(244).

* **أما الطالب في قسم المحاسبة في جامعة البلقاء التطبيقية حسام أبو رمان** فقال إن من أسباب العنف المجتمعي ما يسمى بالفزعة والفهم الخاطئ للعشائرية والتعصب لها اضافة الى معرفة الاهل بوضع ابنهم الدراسي مشيراً الى أن الافضل ان يدرس الطالب في محافظة غير محافظته حتى يكتسب ثقافة ومعرفة اكثر غير الموجودة في محافظته داعيا الى عمل الانشطة الهادفة ليتمكن الطلبة من تفريغ طاقاتهم الشبابية وعلى الجميع التكاتف من أجل حل وعلاج هذه المشكلة بحيث تبدأ من الأسرة لتعلم ابنها على تقبل الاخر واحترامه وكذلك التربية الدينية الصحيحة بتشجيعه على التسامح ومن ثم المدرسة التي تربي وتعلم والتي تنعكس مخرجاتها على الجامعات حيث يجب في الجامعات تشديد العقوبات على من يرتكب أي مخالفة تفضي الى العنف واثارة المشاكل فمن امن العقوبة اساء الادب داعيا الى الغاء أي منحة يكون قد حصل عليها الطالب الذي مارس العنف.

واتفق كل من عبد الناصر خريسات وهداية محمود من قسم النظم المعلوماتية في الجامعة على ان العنف اصبح ظاهرة تحتاج الى حل جذري وحازم وان لا نكتفي فقط باصدار المواثيق والبيانات بل يجب ان يكون التطبيق على ارض الواقع.

وأضاف ان من أسباب العنف الفهم الخاطئ للعشائرية لدى ابناء المجتمع المحلي وعدم وجود اهتمام بالطالب في الجامعات وعدم توفر النشاطات والعمل التطوعي وبرامج الارشاد التربوي والنفسي اضافة لسوء البنية التحتية في الجامعات وكذلك قوانين الجامعات غير المنصفة وصعوبة تطبيقها العملي إضافة لعدم وجود الية لضبط المشاكل الحاصلة لافتين الى أن الحل يكمن في تعزيز ثقافة الحوار واحترام الرأي الأخر و إعطاء الطلبة المجال للتعبير عن آرائهم وتفعيل الاتحادات الطلابية ودور عمادة شؤون الطلبة وعمل الندوات الارشادية للطلبة وتغيير دليل الطالب وقوانين تأديب الطلبة(245).

(244) العنف الجامعي... خطر حقيقي يهدد أمن وسلامة المجتمع.- الدستور.- (الأحد 2013/4/7).- دروب، ص2.
(245) أكاديميون وطلبة في السلط: التنشئة الاجتماعية غير السليمة والظروف الاقتصادية وراء ظاهرة العنف.- الدستور.- (الأربعاء 2012/4/25).- ص16.



و. وجهات نظر أخرى:

* دعا رئيس مجلس الأعيان طاهر المصري [246] الى عقد مؤتمر وطني على مستوى المملكة لمناقشة موضوع العنف بواقعية والخروج بحلول قابلة للتطبيق للحد من هذه الظاهرة.

وأكد المصري في كلمة افتتاحية له في المؤتمر الوطني الأول لنبذ العنف الذي نظمته "المبادرة الوطنية للحوار ونبذ العنف" في المركز الثقافي الملكي أمس أهمية هذه الفعالية التي تهدف الى التوعية بموضوع العنف في المجتمع، مشيراً الى أن العنف بسائر أشكاله يؤشر الى وجود مشكلات مستعصية لها انعكاسات سلبية على الفرد والمجتمع.

وأكد أهمية دور الباحثين والمتخصصين لدراسة واقع العنف لتفصيل الداء ووضع الدواء اللازم له، مشيراً إلى ضرورة التشارك والتكامل بين مختلف الجهات الرسمية والأهلية ومنظمات المجتمع المدني والعمل بنتائج الدراسات والتوصيات المناسبة لحل هذه المشكلة.

وشدد المصري على دور الإعلام في توعية الأجيال وفقاً لمفاهيم حضارية تنطلق من الإيمان بحرية الآخر وفكره، موضحاً أن مواجهة العنف مهمة كبرى تتداخل فيها الأدوار مع تزايد العنف يوما بعد يوم.

* **وزير الثقافة د. بركات عوجان** يؤكد أنه بالثقافة والعلم نحارب الظاهرة، فيما ذهب أستاذ علم الاجتماع في الجامعة الأردنية د. سري ناصر إلى أن الجامعات "قصّرت" في النشاطات اللامنهجية وأن تعزيز هذه النشاطات هو القادر على محاربة الظاهرة. وقد تحدث الكثيرون عن هذه الظاهرة، وفندوا أسبابها واقترحوا لها الحلول، إلا أن الثقافة بقيت مغيبة عن معظم الحلول رغم

---

(246) بدء فعاليات المؤتمر الوطني الأول لنبذ العنف.- الغد.

أهمية عنصر الثقافة في الحد من هذه الظاهرة من خلال تغذية عقول الطلبة وإخراج مكنوناتهم الإبداعية والثقافية بحسب الدكتور عوجان[247].

وزارة الثقافة ترى من خلال الدكتور عوجان، أن الحل لظاهرة العنف الجامعي "لا يمكن أن يكون أمنياً لأن مسبباته اجتماعية ثقافية بالأساس، بل هو اجتماعي ثقافي، ولا بد أن يكون لمثقفي الوطن دور مهم في القضاء على هذه الظاهرة التي لم تكن يوما موجودة في جامعاتنا أو شوارعنا".

وأكد عوجان أن رؤيته لهذه الظاهرة تنبع من أهمية التمسك بالثقافة الأردنية وغرس القيم الثقافية والموروث الحضاري بداخل الطلبة من أجل تعزيز انتمائهم للجامعة.

ويرى أن ملء أوقات الطلبة بالأنشطة الثقافية التي عادة ما تكون محفزة لهم للتفكير والعطاء والإنجاز والإبداع، يدفعهم للابتعاد عن ممارسة السلوكات السلبية التي تفضي إلى مشاكل اجتماعية من أهمها ما يسمى "العنف الجامعي".

وشدد على ضرورة تعزيز هذه الروح الثقافية عند الطلبة، وقال إن "المسؤولية على الجميع الآن؛ وزارة التعليم العالي ووزارة التربية والتعليم ووزارة الثقافة والمراكز الشبابية وإدارات الجامعات ومؤسسات المجتمع المدني وحتى النقابات والأحزاب"، مشيرا إلى أن المرحلة تتطلب وقوف الجميع للحد من هذه الظاهرة.

وأكد عوجان أن وزارة الثقافة تحضر لمشروع ثقافي كبير بالتعاون مع الجهات والمؤسسات المعنية من أجل محاربة العنف الجامعي بالثقافة الثقافة البناءة المعتمدة على الموروث الحضاري التراكمي للأردنيين والذي لم يكن العنف جزءا منه وعلى مر التاريخ.

وأكد عوجان أن المثقفين هم روح أي أمة، وهم عمادها والمحافظون على تقاليدها وموروثها، لذلك لا بد أن يكون لوزارة الثقافة ورواد الحركة الثقافية بالأردن دور كبير في محاربة هذه الظاهرة، مؤكدا أننا بالثقافة نحارب العنف.

على صعيد ذي صلة، أكد عوجان أن العنف الجامعي يصعب فصله عن العنف المجتمعي، وأن ما يحصل في الوطن في الانتخابات والجامعات والمستشفيات من موجة عنف لم نكن نسمع عنها من قبل، تحتاج إلى وقفة الجميع وإلى حلول وطنية على المستويات كافة، مبينا أن مثقفي الأمة هم جزء أساس من الحل، وأن السلاح الذي نحارب به هذه الظاهرة هو الثقافة.

---

(247) طارق الحميدي.- محاربة العنف بغرس القيم الثقافية لا بالحل الأمني.- الرأي.- (الأربعاء 2013/4/17).- ع15514، ص6.

* **وعزا ناصر البقور ولي أمر طالبين من الطلبة الجامعيين** العنف الى قلة التوعية والتي تبدأ من البيت مروراً بالمدرسة ووصولاً الى الجامعة فبعض أسباب العنف هي أسباب اجتماعية تؤدي بالنهاية الى سلوك الطالب طريق العنف وبالتالي يصبح الطالب خطراً على المجتمع بسبب تصرفاته العدوانية، مشيراً إلى ضرورة تنبيه الطلبة إلى مخاطر العنف اذ انها في البداية اسمها تربية قبل أن تصبح تعليماً، داعياً الجامعات إلى تخصيص جزء من محاضرات المدرسين فيها لتوعية الطلبة بمخاطر العنف عليهم وعلى المجتمع.

* **أما محمد الخرابشة صاحب مطبوعة شبابية أسبوعية تعنى بطلبة الجامعات** ، فلفت إلى أنه من خلال مطبوعته حاول لفت الانتباه الى هذه القضية وأسبابها وكيفية معالجتها.

وقال أن العنف الطلابي ينشأ من أسباب مختلفة أبرزها أسباب عاطفية (البنات) والأسباب العشائرية والنزعة العنصرية لدى بعضهم اضافة للضغوطات النفسية التي يواجهها الطالب بسبب عدم ملء وقت الفراغ بالانشطة المفيدة لهم مشيراً إلى هناك الواسطة والمحسوبية التي تتدخل كثيراً في إلغاء العقوبات التي تفرض على الطلبة المتسببين بقضايا العنف. ويقول كمال قطيشات وهو أيضاً ولي أمر لطالبين في الجامعة أن الظروف الاقتصادية تلعب دوراً كبيراً في هذه المشكلة اضافة الى ان الطلبة الذين يقبلون على القوائم الاستثنائية ومعدلاتهم أقل من المعدلات المطلوبة يكونون سبباً رئيساً في تلك المشاكل وأيضاً وقت الفراغ الطويل بين المحاضرات يؤدي الى مزيد من الاحتكاك والمشاكل بين الطلبة فالمفروض أشغال وقت فراغهم بنشاطات لا منهجية تساهم في تعزيز الانتماء لوطنهم.

ويرى أن الحل يكمن في اعادة النظر في أسس القبول الاستثنائية ودمج الطلبة مع المجتمع المحلي بنشاطات تطوعية ينخرطوا بها ليبتعدوا عن جو المشاحنات وان يكون هناك منهاج للتربية الوطنية.

* **ويقول المربي التربوي غازي المومني** أن للعنف الطلابي جملة من الاسباب منها الأخلاقي ومنها الاجتماعي ومنها اختلاف التحصيل العلمي بين الطلبة في الجامعة الواحدة، وبين أن الاختلاف بين الطلاب من حيث القدرة المادية والتحصيل العلمي المتفاوت يولد شيئاً من التنافر الذي سرعان ما يتحول الى خلاف بين الشباب ويتطور ليولد العنف.

ولفت المومني إلى أن الطلبة في الجامعات في الوقت الحالي لديهم الكثير من اوقات الفراغ التي تستغل في النقاش ومن ثم الخلاف داعياً الى ضرورة توفير البرامج والخطط في الجامعات من أجل استغلال طاقات الشباب.

* **وقال رئيس مجلس إدارة شركة الزرقاء للتعليم الدكتور محمود أبو شعير ة** أن أي متابع للاحداث الأخيرة في الجامعات الأردنية لا بد وأن يخلص إلى أن للمشكلة أبعادها وجذورها الممتدة في المجتمع. ويعزو الدكتور أبو شعير ة العنف في الجامعات الى جملة من الأسباب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعلمية.

ويبين في باب الأسباب الاقتصادية والاجتماعية أن التفاوت بين الواقع الاقتصادي للطلاب يخلق الفوارق بينهم الذي يتطور لاحقاً إلى خلاف وعنف إضافة إلى أن التعصب القبلي بين الطلاب وتمسك الطالب بعشيرته حتى وهو على مقاعد الدرس من الأسباب الأساسية للعنف الجامعي، ويقول أن تمسك الطالب بالعشيرة يجعله في كثير من الأحيان غير قادر على الاندماج مع المجتمع الجامعي.

* **من جانبه أرجع رئيس إتحاد الطلبة في جامعة الحسين محمود المعاني** ظاهرة العنف الطلابي إلى كثرة أوقات الفراغ التي يعيشها طلبة الجامعات في ظل افتقار الجامعات للبرامج والانشطة اللامنهجية التي تشغل الطلبة وتعنكس على متسوى تحصيله العلمي.

ودعا المعاني إلى عقد المزيد من المؤتمرات الطلابية الجامعية لبحث هذه الظاهرة من قبل الطلبة انفسهم واشراكهم في وضع التصدي لهذه الظاهرة ووضع الحلول الملائمة لها للوصول إلى ثقافة ترفض العنف الطلابي في الجامعات والانجرار وراءه.

وأكد أن جامعة الحسين أقل الجامعات الأردنية تسجيلاً لحوادث العنف الطلابي، مشيراً إلى حالة المحبة والاحترام والأخوة السائدة بين طلبة الجامعة داعياً في نفس الوقت طلبة الجامعة إلى التحلي بالأخلاق الإسلامية الحميدة والابتعاد عن كافة مظاهر و أشكال العنف والتعصب القبلي والمناطقي.

* **وقال وزير التنمية السياسية الأسبق د.صبري اربيحات** إن المشكلة تبدأ في المراحل التي يمر فيها الطالب قبل دخوله للجامعة وتستمر حتى تخرجه فيها، فالطالب في الأردن يعاني من "حمى التعليم الجامعي"، ويتباهى الآباء في جلساتهم بعدد أولادهم الذين في الجامعات، بالإضافة إلى مدخلات اعتبار التعلم «غنيمة للأسرة، لذا فإن هناك حالات يصل فيها الطلبة إلى التوجيهي بالغش، وغصباً عنهم»، أملاً في الحصول على علامات عالية.

ودعا اربيحات إلى النظر لهذه المدخلات المتمثلة بالطلبة غير المؤهلين الذين يلبون رغبات ذويهم في اختيار تخصصات هم لا يرغبون بها، مع نظام قبول موحد يفرز الطلبة وفق المعدل مع وجود مكارم تسمح بنفاذ طلبة يتم قبولهم على أسس عشائرية وجهوية، وبالتالي تكون النتيجة عبئاً كبيراً على الجامعات والمدرسين، بالإضافة إلى أن الوقت المستمر الذي يقضيه الأساتذة مع الطلبة

في الجامعة محدود، كما أننا لا نجد صورة للطالب المنهمك في التعلم، بالإضافة إلى أن الخطط الدراسية أصبحت هزيلة، حتى إن بعض الأساتذة لا يقدم خططاً دراسية، بينما المفترض أن تستهلك الخطة الدراسية وقت الطالب.

وتابع اربيحات: لدينا طلبة أنهوا الدراسة الجامعية والبرنامج الجامعي دون أن يستعيروا كتاباً ودون أن يقرأوا أي شيء، معتمدين على الملخصات فقط، لذا فإن المشكلة تكمن في الطالب وفي البيئة الجامعية معاً.

وقال اربيحات: معظم جامعاتنا تسير في أفق وسوق العمل في أفق آخر، ولو لم يكن ذلك موجوداً لما كان بيننا 750 ألف عامل أجنبي، لذلك لا بد من التطابق بين الجامعات وسوق العمل حتى يكون التعليم مجدياً، وعدم وجود هذا الربط يولد شعوراً لدى الطالب بالضياع بعد التخرج، كما ينتج عنه إحباط شديد.

وتابع اربيحات: الطلبة لا يتغيرون داخل الجامعات، بل يبقون على حالتهم، وتصبح الجامعات واجهات عشائرية، وتنعدم فيها أي جهود مبذولة لبناء الذوق العام، فلا نجد مجموعة تعزف أو ترسم مثلاً.. ومع الأسف فإن للحكومة سياسات متضاربة ومزعجة جداً على هذا الصعيد.

وتساءل عن الأسباب الكامنة وراء الخلل في البرامج التي تقدمها الجامعات، وتوقف عند أهمية استخدام أساتذة الجامعات للساعات المكتبية بفاعلية، والتفاعل مع الطلبة، ودور المرشدين، والقدرة على الانفتاح على الآخر.

ورأى أن الهاجس الذي يوجه معظم عمادات شؤون الطلبة هو"هاجس أمني" بما يصنف الطلبة إلى وطني وغير وطني، متدين أو غير متدين، دون التركيز على ثقافات التنوع والتعددية

وختم اربيحات حديثه بدعوته إلى ضبط الطلبة ومتابعتهم، واستثمار الأفواج الجامعية المتعاقبة بتهيئة البيئة الجامعية من النواحي العلمية والثقافية والاجتماعية، بحيث تكون متنوعة وذات مردود[(248)].

* **قال المفوض العام للمركز الوطني لحقوق الإنسان د.موسى بريزات** ، إن المركز طرح قضية العنف الطلابي داخلياً، بالإضافة إلى طرحه في إطار المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

ورأى بريزات أن الحديث عن البيئة الجامعية والبيئة المجتمعية يجعل من الصعب وضع كل الحلول المطروحة في موازنة واحدة، لأنها جميعاً تشكل حلقات ضمن سلسلة من الصعب تشكيلها، ذلك أن مشاجرة عادية قد تحصل بين طالبين يمكن أن تتحول إلى مشاجرة عصبوية، ما يكشف عن وجود نزعات للعنف سواءً على مستوى المجتمع أو النفس البشرية أو غير ذلك، وهو ما يجعل

---

(248) خلل البرامج الجامعية.- الرأي.- أيار 2012.

أسباب العنف متعددة، من الدافع الذاتي إلى الأسباب الداخلية أو حتى عوامل البيئة الخارجية، وهي عوامل صعبة التحديد.

واقترح بريزات دراسة ظاهرة العنف عن طريق تخصيص فريق للبحث في أسباب كل مشاجرة على حدة لاستخلاص النتائج وتحديد مكامن القصور.

وأشار إلى أن من الصعب تغيير المجتمع ككل، لذلك فإنه، ولمعالجة هذه الظاهرة، يتوجب تصور علاج للمشكلة في حالة تكرارها في جامعة معينة، ذلك أن اعتبار العنف الجامعي مسرحاً اجتماعياً كاملاً ودراسته أمر جيد نظرياً وفكرياً، لكنه يواجه عقبات كثيرة عند التطبيق والتنفيذ.

كما اقترح بريزات تقديم المشاركين المباشرين في أحداث العنف الجامعي إلى المحاكم الجزائية، بالإضافة إلى معاقبة المشاركين غير المباشرين بعقوبة مضاعفة لردعهم وللتخفيف من مشاكل "العصبوية " و"الفزعة "، والتي بدورها تؤثر لا في العنف الجامعي فقط، وإنما في السلوكات المنتشرة في المجتمع أو حتى على مستوى أداء المواطن وإنتاجيته في الاقتصاد.

وأبدى بريزات استعداد المركز الوطني الأردني لحقوق الإنسان للمساهمة في إعداد برامج عملية تتعلق بالجامعات(249).

* **ورفض مدير مركز "انطلاق " للدراسات والأبحاث خالد المجالي** ، مصطلح "العنف المجتمعي" سواءً أكان مفهوماً أم مصطلحاً أم ظاهرةً أم عنواناً، فلا يوجد عنف مجتمعي في الأردن، لأن المجتمع الأردني متسامح وطيب ونقي، والدليل على ذلك الهجرات العربية الوافدة إليه.

وقال المجالي إن المناهج "ليست أردنية "، وكأنما تم استيرادها، لذا أنتجت طالباً متعباً ومدرساً متعباً ومدرسة متعبة، وكذلك الحال في الجامعات، ولفت إلى الأثر السلبي الناتج من القيام بإلغاء الكثير من المفاهيم والمعايير التربوية، فإذا ضرب المعلم الطالب يُسجن المعلم مثلاً، كما لفت إلى حالة الإحباط التي يعيشها الطالب نتيجة عدم توفر فرص العمل بعد تخرجه

وقال نحن منذ 30 سنة نعيش تجميداً للعملية التربوية، ننحدر كل عام للأسفل أكثر بلا كوابح، نافياً الحاجة إلى دراسات بهذا الشأن، وداعياً إلى وضع برامج وطنية شاملة وبرامج شبابية جديدة يتم تطويرها لترقى بالشاب الأردني.

ومن المشاكل الموجودة وفق المجالي، افتقارنا إلى مهارات الاتصال، سواءً في الجامعة أو البيت، وأضاف أننا في الأردن نعيش نمطاً اجتما عياً يتولى فيه الوالدان مهمة اختيار كل شيء للابن، فهم يريدونه طبيباً أو مهندساً، فيكبر دون أن يقرأ شيئاً عن التاريخ مثلاً ودعا المجالي إلى

---

(249) أزمة تربوية وتعليمية.- الرأي.- أيار 2012.

محاربة هذا النمط السائد وإلغائه، فلماذا لا يدرس الطالب الموسيقى أو الرسم أو أحد التخصصات التي ما تزال العادات والتقاليد تمنعها[250].



* **ويرى العميد المتقاعد أحمد العمرات** أن العنف المجتمعي خاصة والجريمة عامة، يهددان النظام العام والاستقرار والسلم الاجتماعي، الأمر الذي يستدعي عقد العزم والإرادة على وضع وتنفيذ وتفعيل استراتيجيات التصدي للجريمة والعنف المجتمعي.

وأضاف خلال ندوة نظمتها كلية الآداب في الجامعة الأردنية بعنوان (الأمن الاجتماعي ونبذ العنف)، أن تزايد أحداث العنف، جعل منه ظاهرة أقلقت التربويين والأكاديميين والسياسيين والحقوقيين على حد سواء.

وعزى العمرات أسباب العنف المجتمعي إلى الجهل، والفقر، والتطرف الفئوي، والجهوي، والعشائري، والطائفي، والديني، إلى جانب الانحلال الأخلاقي والقيمي، إضافة إلى التضليل الإعلامي والسياسي.

واستعرض العميد العمرات مجموعة من الاستراتيجيات، للتصدي لظاهرة العنف، مشدداً على ضرورة العمل على استراتيجية الشرطة المجتمعية، القائمة على تكوين شراكة كاملة في المسؤولية عن حماية الاستقرار والأمن بين أفراد المجتمع المحلي والشرطة.

وأكد أن تبني هذه الاستراتيجية من شأنه تضييق الفجوة وزيادة التقارب بين رجال الشرطة وأفراد المجتمع إلى الأفضل، ما يؤدي بالضرورة إلى خفض معدلات العنف[251].

---

(250) العنف الجامعي.- الرأي.- أيار 2012.

* **ودعت جمعية اللاعنف العربية**(252) الجهات الرسمية والأهلية إلى رفع درجة الاهتمام بما آلت إليه أمور الشباب الجامعي من سلوك عنفي في حل المشكلات.

واعتبرت الجمعية في بيان لها أن هذا الوضع بات يشكل هاجساً وذكراً سيئاً على كل المستويات الرسمية والأهلية، متمنية على القطاع الخاص دعم المبادرات التي من شأنها الحد من العنف وتعميم ثقافة اللاعنف بين طلبة الجامعات والمدارس.

وقال رئيس مجلس إدارة الجمعية اطراد المجالي أن خلاصة الدراسات والأبحاث التي بينت أسباب العنف الجامعي لم يتم أخذها على محمل الجد من قبل المعنيين في الجامعات من حيث زيادة كفاءة الأمن الجامعي والمتعاملين مع الطلبة وبناء شخصية الطالب وتعزيز قدراته من خلال الاستفادة من وقت الفراغ لديه بأنشطة ثقافية وعلمية مفيدة بالاضافة إلى تفعيل دوره في المشاركة في اتخاذ القرارات التي تهمه والتركيز على التعامل مع الطلبة بسوية.

وأكد أن محور الحد من العنف يجب أن يكون من أولى اهتمامات الجامعات وأن تبدأ النشاطات من خلال اقتراحات الشباب أنفسهم.

* **وقد اعتبر علماء ورجال دين وأئمة وخطباء مساجد في محافظة البلقاء** إن اللجوء إلى العنف بكافة أشكاله معنوياً أو مادياً ولفظياً أو جسدياً وتخريب الممتلكات والتحريق والتكسير والضرب والشتم والتعذيب أمر مرفوض ومدان أيا كان فاعله من ناحية دينية أو مجتمعية، فالإسلام نهى عن ترويع الناس واستباحة دمائهم ونهى عن إضاعة الأموال، وهدرها أو إتلافها بغير وجه حق معلنين عن إطلاق مبادرة قريبة لمعالجة ظاهرة العنف المجتمعي.

وأضافوا خلال البيان الذي أصدروه عقب لقائهم بدعوة من منتدى الوسطية للفكر والثقافة في السلط "إن الناظر في أحداث العنف التي شهدتها كثيراً من المدن والجامعات الأردنية مؤخراً على خلفيات متعددة عشائرية أو سياسية أو مطلبية أو على خلفية امتحانات الثانوية العامة والتي كان لمدينة السلط جزء وافر منها يدرك أن خللاً كبيراً قد أصاب المجتمع الأردني وأوجد فيه ظواهر لم تكن معروفة من قبل، بل كان المجتمع الأردني مثال التسامح والرقي والتعبير الحضاري، ونظراً لخطورة هذه الظاهرة وأثرها المدمر على المجتمع الأردني وما يمكن أن تؤدي إليه من مضاعفات خطيرة".

---

(251) الجهل والفقر والتطرف أسباب العنف المجتمعي.- أخبار الأردنية.- ع483 (أيار 2012).- ص32.
(252) جمعية اللاعنف العربية.- الدستور.

وأشاروا في البيان "أن كثيراً من هذه الأعمال تقف وراءها النعرة العصبية التي تفرق كلمة المجتمع. وبينوا "إن المطلوب من مؤسسات التربية والتوجيه توجيه المجتمع لتعزيز ثقافة تقديس الحياة وأنّها مزرعة للآخرة، والتأكيد على أنّ الحياة منحةٌ ربانيةٌ يجب احترامها واستثمارها لصلاح الإنسانية والتحذير من مظاهر النّزاع والتفرق، واحتقار الناس لبعضهم البعض فكل هذه الأمور هي مستنقعات لارتكاب الكبائر وبريد للمعاصي والعمل على حل الخلافات بين أفراد المجتمع بالوسائل المشروعة من الحوار، والالتجاء إلى القضاء لفصل الخصومات، وإنهاء النزاعات، وعدم اعتماد أساليب الترهيب، وارتكاب الأعمال غير المدروسة وغير المشروعة، وإن الاستقواء على النظام والقانون ليس فيه مصلحة لأحد، بل هو مدعاة لانتشار الشر والفساد وتدريب الشباب من خلال التشارك مع الآخرين في أعمال تطوعية وبرامج هادفة لتعمير الوطن تسد فراغ الشباب وتهيئ جو تعلم لغة الكلم الطيب لديهم.

ودعوا في البيان "الأجهزة الحكومية والأمنية إلى ضبط النفس والبعد عن الاستفزاز وعدم الاستجابة له واحترام حق المواطن في التعبير ما دام ملتزماً بالقانون والنظام، وأن نحافظ على حقوق الإنسان وحرياته العامة وهذا ما يميز المجتمعات المتحضرة.

وطالبوا بإطلاق سراح بعض المحكومين على خلفية بعض القضايا الأمنية ممن أمضوا سنوات طويلة في السجن على خلفية هذه القضايا وهذا العفو من سجايا الهاشميين دائما ، ولعل هذه الخطوة تسهم بإزالة بعض مظاهر العنف والتوتر[253].

* **وقال رئيس مجلس النقباء نقيب المهندسين الزراعيين محمود أبو غنيمة** أن تفريغ الجامعات من مضمونها المعرفي والثقافي والسياسي قاد الى ما تشهده معظم الجامعا ت الحكومية والخاصة من عنف.

وأضاف أن الجامعات انتقلت من ميادين للمعرفة ومنارات للثقافة ليس على مستوى الوطن فقط وإنما على المستوى العربي والإقليمي إلى ساحات للصراعات المناطقية الضيقة وردات الفعل السريعة تؤدي الى نتائج كارثية على مستوى الوطن.

وأشار في رسالة إلى رئيس الوزراء الدكتور عبدالله النسور الى أن الجامعات كانت منارات سياسية وثقافية واجتماعية يشارك الطلبة فيها بحوارات بناءة تساهم في صقل شخصياتهم واندماجهم في بناء الوطن بعيداً عن الخلفيات التي يأتي منها الطلبة.

---

(253) علماء وأئمة وخطباء في البلقاء يؤكدون رفضهم وإدانتهم للعنف.- الدستور.- (الثلاثاء 2012/7/17).- ص16.

وأكد ضرورة بذل الوزارات والمؤسسات المختلفة كل الجهود الممكنة للخروج من الحالة المستعصية التي وصلت اليها جامعاتنا، وضرورة تفعيل العقوبات بحق الطلبة المخالفين والذين يدفعون بالجامعات للخروج عن رسالتها، بالاضافة إلى تواصل الجامعات مع الطلبة والتفاعل معهم من خلال حوارات ثقافية وسياسية واجتماعية تصقل شخصياتهم وتعزز فيهم روح الانتماء للوطن(254).

* **وقد دانت جماعة الأخوان المسلمين** أحداث العنف الاخيرة في الجامعات و أن الظاهرة تثير القلق الشديد على مستقبل الأمن الأهلي والسلم المجتمعي في الأردن.

ودعت في بيان لها إلى ضرورة فهم مسببات هذه الظاهرة والعوامل المؤثرة في إنتاجها وتصاعد حدتها لافتاً إلى "تزامن المشاجرات في عدد من الجامعات وتدهور مستوى التعليم العالي وتدني مخرجات التعليم وتراجع كفاءة العملية التعليمية والتربوية وحالة العنف المجتمعي المستمرة يثير قلقا شديداً".

ودعا البيان جميع أبناء الوطن لمواجهة هذه الظواهر و"التفكير بوعي عميق وعدم الانسياق ضمن أي مشروع يهدد أمن الوطن".

من جانبه، عبر المكتب التنفيذي لحزب جبهة العمل الإسلامي عن قلقه الشديد مما آلت اليه الاوضاع في البلاد حول الأحداث المتصاعدة للعنف المجتمعي والجامعي الذي يثير التخوف الكبير على مستقبل الأمن الأهلي والسلم المجتمعي في المملكة وبشكل مطرد.

وشدد المكتب في بيان صادر عنه حول العنف الطلابي الدائر في الجامعات على ضرورة فهم مسببات هذه الظاهرة والعوامل المؤثرة في إنتاجها وتصاعد حدتها، مشيراً إلى "تزامن المشاجرات في عدد من الجامعات وتدهور مستوى التعليم العالي وتدني مخرجات التعليم وتراجع كفاءة العملية التعليمية والتربوية وحالة العنف المجتمعي المستمرة وتمنى الحزب على جميع أبناء الوطن مواجهة هذه الظواهر والتفكير بوعي عميق وعدم الانسياق ضمن هذا المشروع الذي يهدد أمن الوطن ويتناقض مع عاداتنا وأخلاقنا وديننا الحنيف".

* **وقد أبدت الأسرة الرياضية والشبابية ونجوم المنتخب الوطني والأندية لكرة القدم** عن أسفها لما يجري في الجامعات من عنف أدى لرسم صورة سلبية لهذا القطاع الواسع، في الوقت الذي أكد فيه نجوم كرة القدم استعدادهم للقيادة بمبادرات رياضية وبأشكال مختلفة ومشاركتهم في

(254) مجلس النقباء: تفريغ الجامعات من مضمونها المعرفي والثقافي والسياسي قادها إلى العنف.- الدستور.- (الخميس 2013/4/4).- ص13.

عدة لقاءات رياضية، لأن الرياضة تجمع ولا تفرق والروح الرياضية مطلوبة لدى الشباب في الجامعات والأماكن التي تظهر فيها بعض حالات العنف.

* **وأبدى نجم الكرة الأردنية حسونة** عن استعداده للمشاركة في لقاء كروي كبير يقام بهدف محاربة العنف الجامعي، معبراً عن اعتزازه وتقديره لجماهير النادي الفيصلي في الجنوب الذين يقفون خلف الفريق بروح رياضية عالية.

وقال سعيد مرجان نجم جائزة المناصير الشهرية ولاعب المنتخب الوطني والنادي العربي إن على الشباب الجامعي التسلح بالروح الرياضية والتعامل بعلاقات إنسانية فيما بينهم.

* **واستنكرت أمين عام اللجنة الأولمبية لانا الجغبير** كافة اشكال العنف الجامعي وعبرت عن اسفها الشديد لما حصل مؤخرا في جامعة الحسين بن طلال في معان وما سبقه من مسلسل العنف في الجامعات الأردنية.

ووصفت الجغبير ما حصل في جامعة الحسين وقبلها في جامعة اليرموك بانه خروج عن العادات والتقاليد الأردنية التي وصفت عبر التاريخ بالتسامح والعيش المشترك.

وقالت الجغبير: عملت اللجنة الأولمبية الأردنية بقيادة سمو الأمير فيصل بن الحسين على نشر المفاهيم والقيم والأعراف الأولمبية بين ابناء المجتمع من خلال إطلاق العديد من المبادرات الرامية الى نشر ثقافة التسامح ومحاربة التمييز بين الأفراد خاصة وان مفاهيم وثقافة اللجان الأولمبية حول العالم تمنح فرصاً متوازنة للجميع لممارسة الرياضة دون النظر إلى الدين أو العرق واللون، وهذا بطبيعة الحال من شأنه ان يقرب المسافات بين الأفراد.

وطالبت الجغبير الجامعات الأردنية والخاصة على حد سواء، بزيادة الاهتمام بالنشاطات الرياضية وتوسيع قاعدة المشاركة فيها على مدار العام وإيجاد برامج وانشطة لكافة طلبتها بشكل متوازن.

وأضافت: ممارسة الألعاب والنشاطات الرياضية لطلبة الجامعات تسهم الى حد كبير في زيادة روابط الصداقة بين الطلبة، خاصة وان النشاط الرياضي يعتبر مجالا آمنا للطلبة لتفريغ طاقاتهم مثلما هو مجال لاثبات الذات من خلال التنافس الشريف وهذا بطبيعة الحال سيسهم الى حد كبير في الحد من ظاهرة العنف الذي بات يهدد الحياة الجامعية الجميلة التي تعتبر من اجمل مراحل العمر.

وأشارت الجغبير إلى الدور الطليعي الذي يقع على عاتق المجلس الأعلى للشباب باعتباره المظلة الوطنية للأندية الرياضية ولمراكز الشباب والشابات مؤكدة في ذات الاتجاه استعداد اللجنة الأولمبية لاطلاق مبادرات لمحاربة العنف الجامعي مع كافة مؤسسات المجتمع المدني.

* **من جانبه كشف رئيس مجلس إدارة نادي الحسين إربد م. جمال أبو عبيد** عن نية النادي اطلاق مبادرات رياضية وثقافية واجتماعية للحد من مخاطر العنف الجامعي الذي بات يشكل خطراً كبيراً على النسيج الاجتماعي الأردني الذي عرف عبر مر العصور بالتسامح واحترام الرأي والرأي الآخر.

وقال أبو عبيد: إن ما حصل مؤخراً في جامعة الحسين بن طلال في معان وقبله في جامعة اليرموك من عنف دخيل على مجتمعنا الأردني وعلى العشائر الأردنية التي تفخر بقيم التسامح واحترام الآخر، يشير بكل وضوح الى خطورة هذه الظاهرة التي تستدعي بالضرورة تكاتف جهود كافة الأندية التي تستقطب العديد من الشباب لمحاربتها. وكشف أبو عبيد أن نادي الحسين باشر تحضيرات اطلاق مبادرات توعوية بخطورة العنف الجامعي من خلال عمل نشرات ومطويات توعوية وعقد ندوات ومحاضرات يستضيف فيها شخصيات متخصصة للحديث عن مخاطر العنف الجامعي مثلما كشف عن نية ناديه اقامة مباراة ودية بكرة القدم مع أحد فرق المقدمة تحت شعار (لا للعنف الجامعي).

واعتبر رئيس نادي البقعة سالم الشطرات ، إن للأندية دوراً آخر غير المشاركة في البطولات الرياضية والمنافسة على الالقاب المحلية، حيث ان مسؤوليتها تمتد لتشمل القضايا الشبابية والعمل على معالجتها. وأضاف الشطرات ان الاندية تلعب دورا مهما في توعية الشباب والمساهمة مع المجتمع في التصدي لظاهرة العنف الجامعي التي اضحت بحاجة الى تكاتف الجميع للوقوف على الأسباب والعمل على حلها بكل الطرق المتاحة.

وأكد الشطرات أن الأندية تسهم ومن خلال برامجها المختلفة في نبذ الظاهرة، حيث اقترح ان يتم اقامة نشاطات رياضية وثقافية واجتماعية للاندية بالتعاون وبالشراكة مع الجامعات ومؤسسات المجتمع المحلي من أجل العمل على حل المشكلة.

وقال رئيس نادي يرموك البقعة خالد جمال جعارة أن الأندية تقع عليها مسؤوليات جسام في نبذ العنف الجامعي، من التصدي لهذه الظاهرة، عبر عقد الحلقات النقاشية المؤثرة التي تعني بقضايا الشباب وتلبية متطلباتهم، ومتابعة مطالبهم.

وأكد جمال أن الأندية يجب أن تركز جهودها على استغلال طاقات الشباب والاستفادة منها عبر استقطابهم، من خلال تنفيذ برامج الحوارية الهادفة واقامة الندوات والمحاضرات التي من شأنها العمل على دراسة القضايا والمشاكل التي تعاني منها هذه الفئة. و أشار جمال ان الاندية

مطالبة بتوعية الشباب، من خلال نشرات ومطبوعات وعبر اليافطات الإعلانية في المناطق التي تتبع وذلك من تشجيع الشباب للانخراط في البرامج التي يتم تنظيمها.

وقال رئيس نادي السلط خالد عربيات، أن النادي قد بادر ومنذ فترة قريبة الى توعية الشباب والتصدي لظاهرة العنف الجامعي من خلال زيارة الى جامعة البلقاء التطبيقية حيث التقى النادي بمجموعة من الشباب. وأضاف عربيات: (إننا في نادي تواصلنا مع مجموعة من الشباب، وبحثنا معهم في وقت سابق ظاهرة "العنف الجامعي"، وقمنا بتنظيم برامج ذات طابع حواري).

وأكد عربيات أن الأندية تلعب دوراً مؤثراً في التصدي لهذه الظاهرة التي باتت تشكل قلقا للمجتمع الأردني، وهو أمر يحتم علينا ان نعمل على معالجة هذه المشكلة عبر اقامة برامج مختلفة للتواصل مع كافة الأطياف . وأشار عربيات أنه يتحتم على الأندية أن تعمل على حل المشكلة بالتواصل مع الشباب في جامعتهم وفي مناطقهم، وحثهم على المشاركة في البرامج التي تنظم بشكل مستمر.

وعبر لاعب النادي الفيصلي حسونة الشيخ عن رفضه الشديد والقاطع للعنف الجامعي الذي يعكس صورة سلبية عن شباب الوطن. وكشف عن استعداده للمشاركة في أية مباراة أو لقاء رياضي تحت شعار محاربة العنف الجامعي معبراً عن اعتزازه بجماهير النادي الفيصلي في الجنوب وبكافة المحافظات الذين وصفهم بالرجال الرجال مثلما شجع إطلاق مبادرات نادوية ليكون للأندية كلمتها في هذا المجال لأن الرياضة تجمع ولا تفرق.

وقال لاعب النادي الفيصلي شريف عدنان أنه من الأهمية أن يدرك طلبة الجامعات ان الاعتداء على الآخرين محرم دينياً. وأضاف: كلاعبين، فإننا نتمنى من الشباب أن يكونوا في أحسن الأحوال وان تسود بنهم العلاقات الأخوية الصادقة، والعنف الجامعي من أخطر القضايا التي يجب أن تتضافر كافة الجهود لمحاربتها واجتثاثها نهائيا كي تسود المحبة بين أبناء المجتمع. وعبر عن استعداده للمشاركة في اية مبادرة نادوية تسهم في محاربة العنف الجامعي.

أما لاعب المنتخب الوطني والنادي العربي سعيد مرجان فقد تمنى على الشباب الجامعي التسلح بالروح الرياضية والتعامل بأخوية في الجامعات لعكس الصورة المجتمعية الحضارية عن الشباب الأردني خاصة وإننا نمر في مرحلة مهمة وصعبة متمنياً إطلاق الأندية لمبادرات رياضية عنوانها المحبة.

نجم فريق اليرموك الحالي والفيصلي والمنتخب الوطني سابقاً قصي أبو عالية ، لفت إلى الدور الكبير الذي يجب أن تضطلع به الأندية لتوعية الشباب من خلال المحاضرات والندوات التي تنبذ العنف وتسلط الضوء على نتائجه الوخيمة على الفرد والمجتمع.

وبين أبو عالية أن غرس مفهوم الروح الرياضية لدى كافة أبناء النادي الواعدين والشباب من شأنه أن يخلق معادلة (تقبل الآخر) وبالتالي الحد من الاحتقانات الناجمة عن الصراعات، وهو الأمر الذي يجب أن تلتفت إليه الأندية جيداً عند تنشئتها للأجيال. ورأى أبو عالية أن ذلك يجب أن يكون الدور الرئيس للأندية، لأن الأندية المنتشرة في مختلف مناطق المملكة تستقطب شريحة واسعة من الشباب، وهؤلاء بدورهم سيجسدون ما اكتسبوه من هذه الأندية على أرض الواقع في المجتمع الذي يعيشون فيه، وبالتالي سيتم الحد من هذه الظاهرة الخطيرة قبل أن يتم تلاشيها بصورة نهائية بمشيئة الله. وترحّم أبو عالية في ختام حديثه على أرواح قتلى الأحداث التي جرت مؤخراً في جامعة الحسين بن طلال في معان، مشيراً إلى أن ما حدث أدمى القلب وترك غصة كبيرة، متمنياً أن تنجح المساعي المبذولة من قبل الدولة بهذا المجال[255] .

* **وقد عزا مراقبون أمنيون انتشار ظاهرة العنف الجامعي** إلى "رفض" قوانين الجامعات السماح لمرتبات الأمن العام بفرض سيطرتها داخل أسوار الحرم الجامعي وتوفير الحماية الأمنية، فيما يفتقد الأمن الجامعي إلى "الخبرة الكافية " للتعامل مع أي أحداث أمنية، كما أنهم لا يحملون صفة الضابطة العدلية. وأوضحوا أنه يتوجب على الجامعات تدريب كوادرها الأمنية على "كيفية العمل الاستخباري، ومنع الجريمة قبل وقوعها"، فضلاً عن فرض الحماية الأمنية لجميع الكوادر التعليمية والإدارية وحماية ممتلكات الجامعة، مشددين على ضرورة أن يكون في كل جامعة دائرة أمنية متخصصة ومدربة، تشكل من قبل إدارة الجامعة. كما بينوا أنه يجب أن يكون لمديرية الأمن العام دور بالتعامل مع الأحداث الأمنية داخل أسوار الجامعات، لكن على أن يكون إدارياً، وذلك بالتحويل إلى القضاء بعد أن يقوم الأمن الجامعي بتحويل الملف إلى المركز الأمني المختص.

وبحسب مصدر مسؤول في مديرية الأمن العام، فإن الملف الأمني داخل الجامعات هو شأن داخلي بالجامعات، "لا نستطيع التدخل فيه، لكننا كجهاز أمني نكون على أهبة الاستعداد للتعامل مع أي أحداث عنف جامعية قد تقع ويُرجح أن تقفز خارج أسوار الجامعة".

---

(255) الأسرة الرياضية تستنكر العنف الجامعي- الدستور.- (الخميس 2013/5/2).- ص7.

وقال "هنا يتم التعامل مع الحدث، فإذا كانت المشاجرة جماعية وبأعداد كبيرة يتم الاستعانة بقوات الدرك لفض الاشتباك، ومن ثم القبض على الأطراف التي شاركت بالمشاجرة، ومن ثم توديعهم إلى القضاء "، لافتاً إلى أن إدارة الجامعات أعدت دراسات علمية حول العنف الجامعي ولديها توصيات لمعالجة ذلك، لكن هذه التوصيات "لم تر النور لغاية الآن".

وعزت دراسة، أعدها مركز الدراسات الاستراتيجية الأمنية في مديرية الأمن حول العنف الجامعي قبل عامين، أسباب انتشار هذه الظاهرة إلى "التعصب القبلي والمجتمعي، وتمسك عقلية الطالب بمجتمعه العشائري بطريقة خاطئة"، إضافة إلى اختلاف الانتماءات السياسية، والصراع على الانتخابات.

وأكدت الدراسة، التي أشرف على إعدادها أكاديميون وأخصائيون في علم النفس والاجتماع وخبراء أمنيون، أن "تدخل تيارات فكرية وسياسية من خارج الجامعة في الصراعات على انتخابات مجالس الطلبة والأندية الطلابية، أدى إلى زيادة الأمور تعقيداً، فضلاً عن أن تلك التدخلات تستفز الطلبة سياسيا، وتؤدي إلى العنف بينهم". وتناولت الدراسة الآثار السلبية لانتشار ظاهرة العنف الجامعي، سواء على الطالب أو الجامعات، مؤكدة أن السلوك العدواني في الجامعات يتخذ أشكالا متعددة، منها: الاعتداء الجسدي، الاعتداء اللفظي، وإتلاف الممتلكات وما شابه ذلك.

كما أكد أن السلوك العدواني هو "أخطر" المشكلات التي تواجه الوسط الجامعي، بمكوناته المختلفة. وأضافت الدراسة إن هناك أسباباً وعوامل أخرى تقف وراء الظاهرة، منها: عدم وجود روابط قوية بين أفراد الأسرة، عدم اهتمام أولياء الأمور بمتابعة مسيرة أبنائهم، التنشئة الأسرية الخاطئة، البطالة، المواقف الشائكة وما ينجم عنها من حالات لا يستطيع الطالب معالجتها أو حلها، فضلاً عن عدم القدرة على استخدام وسيلة لإقناع الآخرين بوجة نظره، الكبت المستمر، بالإضافة إلى الشعور بالنقص . إلى جانب "سوء الاندماج والتكيف في المجتمع الجامعي، التحولات الاقتصادية والاجتماعية السريعة، التي أوجدت فئات وطبقات اجتماعية معينة، وأضافت ثقافة ومنظومة جديدة للقيم لدى الشباب" على ما أضافت الدراسة.

كما لفتت إلى وجود عوامل أكاديمية وإدارة جامعية وراء هذه الظاهرة، بعد أن اعتبرت أن ضعف التحصيل الأكاديمي، يعد من أهم عوامل الإحباط لدى الطلبة، ما يجعلهم أكثر عرضة للانسياق وراء التصرفات السلبية، مؤكدة أن نسبة كبيرة من الطلبة المشاركين في المشاجرات "هم من ذوي المعدلات المتدنية".

وتضمنت الدراسة حلولاً مقترحة لمعالجة مثل هذه السلوكيات، من أهمها: "توعية طلبة الجامعات بالنتائج المترتبة على حالات العنف والشغب والتحريض، تنظيم لقاءات لقادة جهاز الأمن العام مع القيادات الطلابية، ملء فراغ الطلبة خصوصاً في كليات العلوم الإنسانية والاجتماعية، التركيز على الجوانب التطبيقية والبحثية، بالإضافة إلى عقد ندوات وورش عمل هادفة إلى ترسيخ الاستقرار الأمني داخل الجامعات"[(256)].

* **وقد أكدت الحملة الوطنية من أجل حقوق الطلبة "ذبحتونا"** إن إدارات الجامعات الرسمية ما تزال تتعاطى مع ملف العنف الجامعي على "قاعدة ردة الفعل وليس الفعل"، وان خطوات هذه الإدارات لا تتعدى تعليق دوام هنا أو اتخاذ عقوبات بحق مجموعة طلبة (يتم بعد فترة زمنية قصيرة إلغاء العقوبة عنهم)، فيما تغيب غياباً تاماً أية استراتيجية حقيقية لمواجهة هذه الظاهرة.

وأشارت "ذبحتونا" في بيان أمس جاء بمناسبة الذكرى السادسة لانطلاقتها أن سياسة وزراء التعليم العالي تجاه العنف الجامعي، هي "سياسة النعامة" عازية الحملة أن ذلك كان أحد أهم عوامل تعزيز وتأجيج هذه الظاهرة.

وأضافت الحملة أن مجلس التعليم العالي بسياسته كان عاملاً رئيسياً في تحويل ظاهرة العنف الجامعي إلى كارثة العنف الجامعي، موضحة أن أي محاولة حكومية لامتصاص غضب الرأي العام مرفوضة ما لم تقترن بخطة متكاملة لمواجهة ظاهرة العنف الجامعي بعيداً عن "فناجين القهوة وتبويس اللحى"، كما أن أي مصالحة عشائرية يجب أن تكون بعيدة كل البعد عن العقوبات الأكاديمية بحق الطلبة.

وأشارت الى إن أدراج مكتب وزير التعليم العالي مليئة بتوصيات لجان شكلتها الوزارة للبحث في حلول حول ظاهرة العنف الجامعي، إلا أنها بقيت حبيسة مكانها.

وقالت "ذبحتونا" في بيانها انها عقدت ورش عمل ومؤتمرات حول العنف الجامعي شارك فيها نخبة متميزة من الأكاديميين والمختصين وخرجت بتوصيات تؤكد على أن أول خطوة لحل هذه الظاهرة هو الاعتراف الرسمي بوجودها وخطورتها إضافة إلى تعزيز الحريات الطلابية

(256) دراسة تؤكد أن نسبة كبيرة من المشاركين بالمشاجرات ذوو معدلات متدنية، مراقبون: التعصب وضعف كفاءة الأمن الجامعي من أسباب ظاهرة العنف.- الغد.- (الثلاثاء 2013/4/2).- ص14.

ورفع مستوى الوعي الطلابي وإعادة النظر في أسس القبول الجامعي وغيرها، مؤكدة على مواصلة النضال دفاعاً عن حقوق الطلبة[257] .

*** وقد اعتبرت شبكة الشباب الأردنيين المدافعين عن حقوق الإنسان في الجامعات الأردنية (دفاع)** العنف داخل الجامعات الاردنية بأنه انتهاك واضح وصريح لحقوق الطلاب.

وقالت الشبكة في بيان لها اليوم " أن من حق جميع الطلاب أن ينعموا ببيئة دراسية آمنة وهادئة بعيدا عن الأجواء المشحونة بالعنف والتوتر، فحرمان الطلاب من حقهم في التعليم وإجبارهم على التغيب عن الدوام الجامعي لعدة أيام، هو انتهاك لحقهم في التعليم، وهذا الحق ضمنه الدستور والقوانين الأردنية، إضافة للاتفاقيات الدولية المصادق عليها من قبل الأردن والمتعلقة بحقوق الإنسان".

وعزت الشبكة سبب انتشار ظاهرة العنف في الجامعات الى غياب تطبيق القانون في نهج الدولة والجامعات، وهو ما يساهم في ازديادها، معتبرة أن تردي وتراجع المنتج التعليمي وإفراغه من محتواه الوطني والإنساني إضافة لقيام إدارات الجامعات والجهات الأمنية بتكريس دور الجهوية والمحسوبيات وتقزيم دور مؤسسات الدولة وسيادة القانون يساهم في تفشي هذه الظاهرة.

وقال البيان "إن لتصرفات الطلاب وتشددهم للانتماءات العشائرية والقبلية بالمفهوم الخاطئ هو أحد أهم الأسباب لتردي الأوضاع الجامعية وانتشار هذه الظاهرة المنتهكة لحقوق الطلاب، فالعشائرية مفهوم يرقى ويعلو على هذه التصرفات الموصوفة بالهمجية وغير المسؤولة، فالجميع داخل الجامعات هم طلاب علم على حد سواء بغض النظر عن أي اعتبارات أخرى".

وأوصت بتطبيق القانون من قبل الجهات الحكومية والأمنية وإدارات الجامعات على الجميع دون النظر لأي اعتبارات أخرى عشائرية كانت أو غيرها للحد من هذه الظاهرة المسيئة والمنتهكة للحقوق.

كما أوصت بتنمية وتعزيز فكر الطلاب حول مفهوم الوطنية والانتماء للوطن واحترام الجامعات باعتبارها صروحاً تعليمية وليست مجالس عشائرية، والسماح بالعمل السياسي داخل الجامعات لما له من أثر كبير في التقليص والحد من هذه الظاهرة.

وقالت الشبكة أنه ولتطبيق هذا الأمر ينبغي على الجامعات أن تعمل على تعديل الأنظمة والتعليمات التي تحكم نشاطات الطلبة في الجامعات والقوانين والأنظمة التأديبية الخانقة للعمل

---

(257) ذبحتونا: التعليم العالي عامل رئيس لتحول العنف الجامعي لكارثة.- الغد.- (الاثنين 2013/4/1).- ص6.

السياسي الطلابي وتعديل قانون وآليات الانتخاب في الجامعات حيث أن الأنظمة المعمول بها حالياً من شأنها تعزيز الانتماءات الضيقة بما فيها العشائرية والإقليمية[258].

* **وقد حمل نواب** أسباب العنف الجامعي إلى ضعف إدارات الجامعات ورؤسائها، معتبرين أن تدخل الواسطات في تعيين رؤساء الجامعات وعدم إعتماد الكفاءة أضعف الإدارة الجامعية برمتها، إضافة إلى فشل سياسات التعليم العالي.

كما أكدوا أن أسس القبول في الجامعات تلعب دورا كبيرا في زيادة العنف الجامعي، خصوصا أن بعض الطلبة لا يكترث بالتحصيل العلمي في الجامعة، ما يزيد العنف بين الطلبة

وانتقدوا ضعف الحوار والتواصل بين رؤساء الجامعات والطلبة والكوادر التدريسية، ما زاد من الفجوة بينهم وبين أطراف العملية التعليمية في الجامعات.

* **وفي الإطار قالت عضو لجنة التربية النائب مريم اللوزي** : "الجامعات تحولت إلى ساحة إقتتال بدل البحث عن العلم والمعرفة، وذلك نتيجة فشل سياسات التعليم العالي المتعاقبة".

وانتقدت اللوزي في حديث ل(الرأي) آلية إختيار رؤساء الجامعات اعتماداً على الواسطة والمحسوبية والمعرفة الشخصية، معتبرة أنه الإبتعاد عن الاختيارات على اساس الكفاءة أدى إلى إدارات فاشلة، انعكست سلباً على التعليم العالي. وأشارت إلى رؤساء الجامعات يعيشون في أبراج عاجية لا يتحاورن ولا يتواصلون مع الطلبة، محاطين بعدد من حراس الامن الجامعي في مكاتبهم.

* **النائب عبد الخوالدة** أعتبر العنف الجامعي بأنها ظاهرة غير صحية، تدل على تغير سلوك الجيل الجديد، مطالبا الأهل والجامعات بضرورة معالجة الظاهرة بأسرع وقت ممكن.

وانتقد تدخل الواسطات والمحسوبيات في التخفيف اوالغاء العقوبات بحق الطلاب المخربين، ما يزيد من عنف الطلاب بين فترة وأخرى . وطالب رؤساء الجامعات بضرورة التواصل مع الطلاب والمواظفين، داعيا ضرورة إختيار رؤساء الجامعات على أساس الكفاءة والخبرة.

* **النائب مصطفى الرواشدة قال** : "تعاني الجامعات من ضعف الإدارة، إضافة إلى عدم تحقيق العدالة وتكافؤ الفرص بين جميع، كما يوجد غياب للمعايير لإختيار رؤساء الجامعات ".

ودعا الرواشدة إلى ضرورة عقد مؤتمر وطني حول ظاهر العنف الجامعي، للتوافق على ضوابط لوقف العنف، الذي انعكس بشكل سلبي على مخرجات التعليم العالي. وتوقع أن يلعب النواب دوراً في المرحلة المقبلة في الحوار حول هذه الظاهرة، مشيراً إلى أن مخرجات المدارس الضعيفة تنتقل إلى الجامعات.

---

(258) شبكة دفاع: العنف في الجامعات انتهاك لحقوق الطلبة.- الرأي.- (الخميس 2013/4/4).- ع 15501، ص8.

* **النائب طلال الشريف** انتقد آلية تعيين رؤساء الجامعات: قائلاً: "يعين رؤساء الجامعات بالبرشوات، إضافة إلى نوعية الطلبة الذين يقبلون بمعدلات متدنية، ما زاد العنف الجامعي ". واعتبر الشريف أن أحد أسباب العنف الجامعي أسس القبول الموجود، التي من شانها إدخال طلبة غير مكترثين بمصيرهم التعليمي، ما يجعلهم يلتفتون للعنف . ولفت إلى أنه سيقدم دراسة حول العنف وحلوله بمساعدة خبراء بهذا المجال، ليصار إلى تقديمها لمجلس النواب ومن ثم إلى الحكومة لتبنيها(259)..

* **يرفض رئيس إتحاد طلبة جامعة مؤتة السابق باسل الحروب** حصر المشكلة في مؤتة على أنها ظاهرة مجتمعية، ولكنه يرى تدخلات خارجية تمنع إيقاع العقوبات لحل المشكلة من جذورها. وأضاف "هناك أخطاء تراكمية لرئاسة الجامعة وهيئات التدريس وغياب أمن جامعي فاعل بصلاحيات ضبطية، وعدم وجود أنشطة لا منهجية".

وأوضح "دخول غير الطلاب يفاقم المشاكل.. طالبنا ببوابات الكترونية لحصر الدخول.. لكنه تساءل عن عدم وجود مشاجرات في كليات علمية، معللاً ذلك بأن العبء الدراسي وإشغال الطلبة بالأبحاث والنشاطات يشكل وقاية حقيقية من مفسدة الفراغ".

لكن بكر الرواشدة ، طالب الدراسات العليا، يتبنى وجهة نظر مغايرة اختصرها بتدخلات خارجية اعتبرها محركا للشر، وهذه التدخلات حسب تعبيره، تجاوزت مرحلة الواسطة والتدخل إلى توظيف المشاجرات في فرض رئيس معين وإفشال آخر . وأضاف عصفت بالجامعة اعتصامات وظيفية وأزمة مالية استغلت من قبل موظفين لتحقيق مكاسب، وهناك قيادات مجتمعية خارج الجامعة تدعم جهات متسببة عبر توفير حافلات ودعم لوجستي يمول الفاشلين ويحركهم . وحول دور النواب والقيادات العشائرية قال "مؤتة وقعت في مستنقع قبول اقل المعدلات، وتفاقمت مديونيتها، ومجالسها التأديبية معطلة، ومجالس الكليات غائبة، ومنذ 10 سنوات ومؤتة تعاني ولم يتدخل أحد مجتمعياً"(260).

* **محمد سلامة من الأمن الجامعي قال** "وجود مدينتين سكنيتين لأعضاء هيئة التدريس داخل حرم الجامعة يربك عملنا.. الكادر لا يكفي ونعمل دون إسناد قانوني أو حتى تأمين طبي،

---

(259) نواب: الواسطة وضعف أسس القبول من أسباب العنف الجامعي.- الرأي.- (الخميس 2013/4/4).- ع 15501، ص8.

(260) مؤتة: جامعة الوطن ورؤية حضارية أرهقتها التجاذبات المجتمعية.- الرأي.- (الخميس 2013/4/4).- ع 15501، ص8.

ومهمتنا محصورة في مراقبة الدخول والخروج.. نحتاج إلى تطوير عملنا ومنحنا دوراً أوسع للوصول إلى عمل فاعل ومؤثر"[261].

* **الناشط الثقافي عبدالحي الرماضين** قال "مؤتة جامعة المجتمع الأردني قدمت للوطن قامات ثقافية مؤثرة في البناء الأدبي أمثال نايف النوايسة وعبدالله أبو رمان وجهاد المحيسن ومروان بني حمد وريم مرايات ورفقة دودين وحكمت النوايسة ونجاح المساعيد وسامح الرواشدة ويحيى عبابنة وغيرهم في مختلف النواحي، وبجناحها العسكري تجسد شعار "السيف والقلم"، ولابد من تدخل لصانع القرار لإخراجها من حالتها".

وأضاف "مؤتة ليست مجرد جامعة بمحتوى تاريخي يحوي معركة شهيرة بل هي موقع إنتاج انساني وإيقاظ للحس الشعوري وعلى المثقفين تقديم مساهمة تأثيرية لا إعلامية للإصلاح بصمت، بعيدا عن حب الظهور والغايات، لتعزيز الشخصية الوطنية على الانتماءات الضيقة، لأن مؤتة تحد كبير منذ المعركة حتى اليوم، والوقوف معها يعني نبذ التعصب، لأن المسيطر الآن هو ثقافة الحضارات وليس ثقافة الحارات". وطالب برئاسة قوية تطبق القانون لأن تعليق الدراسة أو إيقافها عقوبة جماعية تحقق أهداف المتسببين على حساب 25 ألف طالب[262].

* **وعبر مجلس النقباء** عن قلقه لما يحدث في الجامعات الأردنية من موجة عنف واحداث مؤسفة راح ضحيتها طالب جامعي بحسب بيان أصدره المجلس أمس. وقدم المجلس في رسالة ارسلها لرئيس الوزراء الدكتور عبدالله النسور مجموعة من الحلول لتجنب وقوع المزيد من الأحداث وايجاد حلول جذريه للظاهرة. **وقال رئيس مجلس النقباء المهندس محمود أبو غنيمة** أن المشهد بات غير قابل للصمت أو اتخاذ بعض الإجراءات اللحظية التي تنهي المشكلة بشكل مؤقت.

وأكد أبو غنيمة في البيان أن تفريغ الجامعات من مضمونها المعرفي والثقافي والسياسي قاد الى ما تشهده معظم الجامعات الحكومية والخاصة. وبين أن الجامعات انتقلت من ميادين للمعرفة ومنارات للثقافة ليس على مستوى الوطن فقط وانما على المستوى العربي والاقليمي الى ساحات للصراعات المناطقية الضيقة وردات الفعل السريعة تؤدي الى نتائج كارثية على مستوى الوطن.

وأضاف ان الجامعات في الاردن كانت منارات سياسية وثقافية واجتماعية يشارك الطلبة فيها بحوارات بناءة تساهم في صقل شخصياتهم واندماجهم في بناء الوطن بعيداً عن الخلفيات التي يأتي منها الطلبة. وطالب الوزارات والمؤسسات المختلفة بتحمل مسؤوليتها وبذل الجهود الممكنة للخروج من الحالة المستعصية التي وصلت إليها جامعاتنا . كما طالب أبو غنيمة بضرورة تفعيل العقوبات بحق الطلبة المخالفين والذي يدفعون بالجامعات للخروج عن رسالتها، بالاضافة الى

(261) مؤتة: جامعة الوطن ورؤية حضارية أرهقتها التجاذبات المجتمعية.- الرأي.- (الخميس 2013/4/4).- ع 15501، ص8.

(262) مؤتة: جامعة الوطن ورؤية حضارية أرهقتها التجاذبات المجتمعية.- الرأي.- (الخميس 2013/4/4).- ع 15501، ص8.

تواصل الجامعات مع الطلبة والتفاعل معهم من خلال حوارات ثقافية وسياسية واجتماعية تصقل شخصياتهم وتعزز فيهم روح الانتماء للوطن[263].

* **ويقول المشاقبة[264]: ومع أنني نائب رئيس مجلس التعليم العالي،** لكنني أتفق مع ما قيل في أن هناك خللا في سياسات القبول في الجامعات، وأن هناك خللاً في موضوع استقلالية الجامعات. وفي هذا السياق، فقد عملت مع الدكتور وليد المعاني والدكتور وجيه عويس والدكتورة رويدة المعايطة والآن مع أستاذي أمين محمود، وقد مر علي خلال ثلاث سنوات أربعة وزراء للتعليم العالي، لكن، للأسف الشديد، ومع التقدير، فإن كل وزير من هؤلاء الوزراء له رؤية أكاديمية ومحترمة يسعى إلى تطبيقها.

وكثرة التغيير والتعديل الوزاري تؤدي إلى عدم وجود استراتيجية واضحة أو رؤية واضحة لعملية التعليم العالي داخل مجلس التعليم العالي.

فيما يتعلق بسياسات القبول، فالتوجه الآن - الذي بدأ مع الدكتور وجيه عويس - بأن الهندسة المعمارية في جامعة العلوم والتكنولوجيا تعطى صلاحية القبول فيها للجامعة، وهذا توجه عام أقريناه في المجلس قبل أن تأتي الحكومة الجديدة بأن تخصصات الطب جميعها ستعود إلى الجامعات التي ستقرر هي من ستقبله بالطب.

وأنا أختلف مع الدكتور اخليف الطراونة بأن مساق التربية الوطنية ليس هو المشكلة، فالمشكلة هي مضمون كتاب التربية الوطنية.. وللأسف الشديد، وعلى مستوى الجامعة الأردنية، قبلتم كتابا وطبقتموه في الجامعة تمت صياغته من أستاذ متخصص في اللغة العربية، وهو كتاب مقرر داخل الجامعة الأردنية. وقد أصبح لدينا حوالي 14-15 كتاباً للتربية الوطنية في المملكة من أشخاص ليسوا ذوي اختصاص لا في التربية الوطنية ولا بأي شكل من الأشكال. وفي إحدى المرات سئلت على الهاتف من أستاذة تدرس في إحدى الجامعات الخاصة سؤالاً عن جملة، فسألت هذه المدرسة عن تخصصها، فأجابت بأنه أحياء.. ماجستير أحياء تدرس التربية الوطنية في إحدى الجامعات الخاصة. ففيما يتعلق بموضوع التربية الوطنية يجب إعادة المساق وصياغته بحيث يحتوي على المضامين والأطر التي تفضل بها الدكتور اخليف الطراونة. نحن نريد عمل منظومة القيم الديمقراطية الجديدة التي تؤدي إلى ثقافة الحوار واحترام الرأي والرأي الآخر واحترام سيادة القانون من ضمن مضامين كتاب التربية الوطنية، فليس عيباً أن نعطي شيئاً عن بلدنا، لكن العيب

---

(263) النقباء يطالب بحلول جذرية للعنف الجامعي.- الرأي.- (الخميس 2013/4/4).- ع 15501، ص8.

(264) الجامعات مرآة لواقع المجتمع... وهناك خلل في استقلاليتها وفي سياسات القبول.- الدستور.- (الخميس 2013/4/18).- ص12-13.

أن نبقي على الخطأ بالمضامين الموجودة في كتاب التربية الوطنية، حتى الكتاب المقرر في الجامعة الأردنية مليء بالأخطاء، وقد طلب مني تقييمه ورفضت ذلك لأن الذي كتبه ليس متخصصاً.

فيما يتعلق بالجامعات، فهي مرآة وحالة انعكاس للمجتمع، ولا نستطيع أن نحمل الجامعات الأردنية قضية العنف أو السلوك العدائي على المستوى الفردي أو على المستوى الجماعي إن كان الاعتداء اللفظي، أو الاعتداء الجسدي، أو إتلاف الممتلكات الخاصة أو العامة، والشغب وما يصاحبه من تكسير وإتلاف وحرق للأماكن العامة في الجامعات.

فالجامعات هي مرآة ينعكس فيها واقع المجتمع، مؤسسات تعليمية يتكون جسمها الطلابي من مختلف فئات ومكونات المجتمع، آخذين بعين الاعتبار حالة التحولات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، فالمملكة تمر بمرحلة انتقالية ذات سمات عامة نحو التقدم ولكن الواقع يشير إلى نكوص عام وبالذات في المجال الاجتماعي "عودة إلى الوراء "، ناهيك عن فقدان هيبة الدولة وانكسار حاجز الخوف، وبالتالي انحسار مبدأ سيادة القانون الذي يفترض أن يحكم علاقات المجتمع وغياب العدالة والمساواة، وانتشار الواسطة والمحسوبية والفساد والغش، وتراجع الضمير الداخلي للفرد كرادع وغياب الإدراك، وعجز العقل عن الإحاطة بالأشياء حيث يلجأ حينها إلى العنف كوسيلة للتعبير أو اثبات الوجود للفرد أو الجماعة على السواء.

وهنالك العديد من الأسباب للعنف الجامعي منها السياسي، والاجتماعي، والاقتصادي، والأكاديمي والإداري.

أولاً: انتشار الانتماءات الضيقة على مستوى القبيلة أو العشيرة، الفئوية، والجهوية، والجغرافية "الهويات الفرعية " وعدم اندماج كامل مكونات المجتمع في حالة من التكامل الاجتماعي، أو التماسك والسلم الاجتماعي ومرد ذلك ضعف الانتماء والولاء للدولة الإطار والحاضنة الأوسع، ونقل ثقافة القرية إلى الجامعة بدل العكس.

ثانياً: ضعف مؤسسات التنشئة الاجتماعية والسياسية، وبالذات الأسرة، وضعف دورها في بناء الشخصية المتكاملة، المسلحة بالوعي والإدراك. ضعف المناهج فيما يتعلق بالتربية الوطنية والاجتماعية، وضعف المدارس في خلق جيل واعٍ. ضعف دور المدرس، على المستويين المدرسي والجامعي. تدني مستوى التحصيل الجامعي وضعف المعدلات التراكمية للطلبة وخصوصاً في الكليات الإنسانية والاجتماعية. اختلال سياسات القبول العامة في الجامعات وعدم الاندماج على مستوى الوطن والدولة. آليات انتخاب المجالس الطلابية.

ثالثاً: الفقر، البطالة، وتدني المستوى المعيشي وضعف مستويات الدخل مما يزيد من الاحباط النفسي والسياسي ويسهم في تفشي ظاهرة العنف.

رابعاً: غياب ثقافة الحوار، واحترام الرأي الآخر، وغياب القيم الديمقراطية الحديثة بدءا من احترام كرامة الإنسان، وانتهاءً باحترام سيادة القانون. انتشار الفساد، وغياب العدالة، والمساواة، والواسطة والمحسوبية.

خامساً: ضعف الإدارات الجامعية، وغياب الأمن الجامعي وعدم وجود الضابطة العدلية لدى أفراد الأمن الجامعي وعدم الثبات على القرارات المتخذة بحق المتورطين.

سادساً: ضعف أو غياب الأنشطة اللامنهجية، وضعف عمادات شؤون الطلبة والقائمين عليها في أداء دورها في النشاطات التي تخفف من عبء الفراغ في كل مستوياته.

سابعاً: التراجع السريع عن القرارات أمام الضغط الاجتماعي وعدم ردع القرارات الإدارية في الجامعة. عدم تفعيل أنظمة العقوبات الجامعية والتراجع أمام الضغط.

إننا نعيش حالة من النكوص الاجتماعي إلى الوراء، وذلك بالعودة للبنى التقليدية، متناسين مفهوم المواطنة القانوني، المستند إلى الحق والواجب، ومبتعدين عن الانتماء للدولة، أرضاً وشعباً وحضارة، بما فيها الإطار الثقافي العام، ومبتعدين عن تطبيق مبدأ سيادة القانون، الذي هو المعيار الأول والاخير، الذي نحتكم إليه، في بلدنا ومؤسساتنا الوطنية.

منارات العلم ابتعدت عن التربية وزرع القيم الاجتماعية، التي تدعو إلى الوصول إلى الانسجام والسلم الاجتماعي، قيم المحبة الأردنية المتوارثة، قيم التسامح والإخاء، قيم النجدة ونصرة المظلوم، قيم احترام الآخر وكرامة الإنسان، قيم احترام المعلم وتقديره. هذه القيم وغيرها، نحن بحاجة اليها اليوم، أكثر من أي وقت مضى.

إن ما يجري في الجامعات، ليدل بشكل واضح على فشل صارخ وفاضح، في العملية التربوية، التي تستند إلى ثلاثة عناصر: المدرس، والطالب، والبيئة المدرسية، فالعلاقة أصبحت مختلة جداً، بين هذه العناصر الأساسية، لعملية التربية والتعليم، في مؤسساتنا الوطنية، ومن هنا، يجب مراجعة أطر هذه العلاقة.

وكما هو الأمر في مدارسنا، كذلك هو في جامعاتنا الأردنية العتيدة، فالواقع فيها يشبه إلى حد بعيد، ما يحدث في مدارسنا، فقد أصبحت الجامعات مدارس كبيرة، وفيها علاقة سلبية بين الأستاذ والطالب، لا تربطها إلا "العلاقة الفصلية"، والتركيز فيها على المقررات، والابتعاد عن صقل شخصية الطالب، ليكون قادراً على التعامل مع معطيات الحياة، وكيفية خدمة الوطن.

غياب النشاطات اللامنهجية فراغ قاتل يعيشه الطلبة.. اكتظاظ في المقاهي الجامعية وغياب عن المكتبات، والكل لا يريد أن يقرأ، بل يريد أن يتخرج وبالوساطة، وبأي حساب.

ومع وجود ظاهرة فقدان الثقافة العامة في الكثير من الأشياء، وفقدان ثقافة التواصل مع الآخر، إلى غير ذلك، يضاف إلى كل ذلك، فشل ذريع في أجهزة الأمن الجامعي وغيابها عن الساحة، وحضورها حضور المتفرج، فكيف يسمح للطلبة بالدخول بالسلاح الناري أو حمل الهراوات أو العصي، إلى الحرم الجامعي؟ من المسؤول عن ذلك؟ هل هي إدارات الجامعات، أم إدارات الأمن الجامعي، التي نرى ضرورة إعادة النظر بواقعها، في ضوء كل ما يجري.

وعليه، فإننا بحاجة لمن يملك الرؤية السياسية، والأكاديمية في إدارة الجامعات الأردنية، ولسنا بحاجة إلى مدراء فقط، لا حول ولا قوة لهم.

نحن بحاجة أيضاً، إلى منظومة قيم اجتماعية جديدة، تفرز الانسجام الاجتماعي والوحدة الوطنية، وثقافة التواصل واحترام الآخر، وتعزيز الإبداع والابتكار، وأن الدور الذي تقوم به الجامعات، في عملية التنشئة الاجتماعية، دور أساسي، لأنها إحدى مؤسسات التنشئة الاجتماعية، ولا بد أيضاً من إعادة النظر بسياسات القبول الجامعية، وآليات توزيع الطلبة، على الجامعات الأردنية، من الشمال إلى الجنوب، لتحقيق مفهوم الوحدة والانسجام الاجتماعي.

الحلول قصيرة المدى: إعادة النظر في إدارات عمادات شؤون الطلبة، وإعادة النظر بنوعية النشاطات اللامنهجية لإشغال الطلبة في العمل العام على صعيد الجامعة والدولة. إعادة الهيبة للمدرس وتعزيز دوره في التركيز على السلوك العام لطلبته. إعادة النظر في مناهج التربية والوطنية لتشتمل على قيم ثقافية واجتماعية وسياسية ديمقراطية ومحدثة تعيد بناء شخصية الطالب. تفعيل النوادي الطلابية وزيادة دعمها المالي وإعادة النظر في أنشطتها ونشر ثقافة الحوار العقلاني وزيادة درجة الانخراط في القضايا. تفعيل دور الأمن الجامعي بالتعاون مع المؤسسات الأمنية ذات الصلة.

على المدى الطويل يجب أن نركز على: إعادة النظر في منظومة القيم الاجتماعية السائدة، وليست الجامعات وحدها هي المسؤولة عن ذلك، فهناك الأسرة والمناهج والمدرسة والإعلام والأحزاب السياسية والمؤسسات الدينية التي تلعب دورا في هذا الأمر. إعادة النظر في سياسات القبول الجامعي، وإعطاء شيء من الاستقلالية لرؤساء الجامعات وإدارات الجامعات بأن يقبلوا ويعطوا الاختيار ضمن معايير معينة.

* **رئيس نادي العاملين في الجامعة وحيد البطوش** قال أن النادي يطالب بقرارات جدية حيال العنف الجامعي ومعالجته بصورة جذرية حفاظاً على الجامعة و أمنها واستقرارها، مشيراً الى ان النادي سيعقد اجتماعاً لبحث الاحداث الاخيرة والسعي بالتوصل الى توصيات من شأنها خدمة المصلحة الجامعية والمساهمة بالحد من العنف الطلابي[265].

* **وأشار الموظف خالد حمود الطراونة** إلى أن جميع العاملين في جامعة مؤتة يقفون الى جانب جامعتهم في دعم مسيرتها التنموية والتعليمة والحضارية ويستنكرون ما شهدته من أعمال عنف واعتداء على ممتلكات جامعية ستدفع صيانتها الى مفاقمة واقعها المالي الصعب، مطالبا بهذا الصدد الى التحلي بروح المسؤولية والانتماء الوطني والمؤسسي في سبيل محاربة العنف والقضاء عليه في جامعة مؤتة وبقية المؤسسات التعليمة خاصة ووجود هذه الظاهرة لا يليق بمؤسسات تحمل على عاتقها دفع عجلة البناء والتقدم الوطني. واضاف لؤي الجراجرة ان موظفي جامعة مؤتة وطلبتها قدموا خلال الاحداث الاخيرة بصمة انتماء بوقوفهم الى جانب الامن الجامعي وعمادة شؤون الطلبة في المساهمة بالحفاظ على امن الجامعة بفض المشاجرات وتفريق الطلبة والسعي الى الحفاظ على روح الامن والاستقرار داخل الحرم الجامعي[266].

* **وثمن الموظف علي الضمور** دور المجتمع المحلي والقيادات المجتمعية والفعاليات الرسمية ممثلة بالاجهزة الادارية والامنية في محافظة الكرك والفعاليات النيابية التي بذلت جهود متواصلة لانهاء احداث العنف الاخيرة والوقوف على القضايا التي تقف وراء مثل هذه السلوكيات المخلة بصورة الجامعة ومسيرتها[267].

* **وشدد رئيس قسم الإعلام في جامعة مؤتة منير الزواهرة** على ضرورة تفعيل البرامج والفعاليات الموجهة نحو نبذ العنف الجامعي وترجمتها بصورة شمولية لاشراك اكبر عدد ممكن من الطلبة في تلك الفعاليات خدمة لأهدافها التنموية.

* **كما واستنكرت فعاليات مجتمعية ورسمية احداث جامعة مؤتة الاخيرة حيث طالب رئيس غرفة تجارة المزار الجنوبي زهير البطوش** بضرورة اتخاذ اشد العقوبات بحق المتسببين بـأحداث

---

(265) موظفو مؤتة وفاعليات مجتمعية يستنكرون أحداث الجامعة.- الرأي.- (الخميس 2013/4/4).- ع 15501، ص8.

(266) موظفو مؤتة وفاعليات مجتمعية يستنكرون أحداث الجامعة.- الرأي.- (الخميس 2013/4/4).- ع 15501، ص8.

(267) موظفو مؤتة وفاعليات مجتمعية يستنكرون أحداث الجامعة.- الرأي.- (الخميس 2013/4/4).- ع 15501، ص8.

العنف في الجامعات الرسمية على اعتبار ان مثل هذه الأحداث تخل بالمنارات العلمية وغاياتها التنموية، مشدداً على ان تلك الاحداث لا تمثل ظاهرة لمؤسساتنا وجامعاتنا التي حملت سنوات طويلة راية العلم والتقدم والتنمية، مضيفاً ان القيادات المجتمعية والرسمية تقف الى جانب جامعة مؤتة وتستنكر تلك الاحداث التي عطلت مسيرة الطلبة التعليمية(268).

* **ونوه عبدالله القرالة من لجنة أصدقاء الجامعة** الى ضرورة وقف التدخلات التي من شأنها تخفيف الاجراءات العقابية، معتبرا تلك التدخلات بالمؤثرة على فاعلية الاجراءات التأديبية التي تنص عليها الانظمة والتعليمات الجامعية(269).

* **أما المحامية والناشطة السياسية ثروت الحلواني** فقالت ان العنف المجتمعي والجامعي أضحى ظاهرة اجتماعية مؤرقة للمجتمع بكافة فئاته لما يحدث في جامعاتنا التي من المفترض أنها تضم النخب المتعلمة والمثقفة وانعكس هذا العنف على المجتمع مما جعل أجراس الإنذار تدق بصوت مرتفع محذرة من تجذّر هذه الظاهرة الدخيلة على مجتمعنا الأمر الذي يتطلب مبادرة علماء علم الاجتماع وعلم النفس في جامعاتنا دراسة هذه الظاهرة ووضع الحلول العلمية والعملية لها قبل أن تهدد بتفكيك منظومة القيم الناظمة للعلاقات الاجتماعية وتغييب الهوية الوطنية الجامعة لحساب هويات جهوية وفئوية.

وأضافت الحلواني أن أولى هذه الخطوات يجب أن تبدأ بتعزيز دور القيم الدينية والأخلاقية وفرض هيبة الدولة بتطبيق الأنظمة والقوانين دون الرضوخ لضغوطات المتنفذين أو جهات باتت تمتهن هذه الضغوطات وأثبتت التجارب السابقة أن إفلات الممارسين لهذا العنف من العقوبة شجعهم على تكرارها ولم يفهم العطف الملكي وتسامح مؤسسات الدولة الفهم الصحيح مما يستدعي تفعيل مبدأ العقاب والثواب(270).

* **التربوي والناشط السياسي والاجتماعي في مخيم اربد ناصر أبو راشد** قال ان العنف أصبح ظاهرة لا يمكن غض النظر عنها فهي تمارس في البيت والمدرسة والشارع والجامعة ولا يجوز أن نحمل جهة مسؤولية هذه الظاهرة دون الجهات الأخرى وان تجذر هذه الظاهرة يعود أما لضعف في القوانين والية تطبيقها مما شجع على المزيد من ممارسة العنف لأنه لا يجرؤ احد على

---

(268) موظفو مؤتة وفاعليات مجتمعية يستنكرون أحداث الجامعة.- الرأي.- (الخميس 2013/4/4).- ع 15501، ص8.

(269) موظفو مؤتة وفاعليات مجتمعية يستنكرون أحداث الجامعة.- الرأي.- (الخميس 2013/4/4).- ع 15501، ص8.

(270) الحد من العنف الجامعي.- الدستور.- (الأربعاء 2013/4/25).- ص16.

ممارسة العنف في ظل وجود قوانين رادعة وفعالة تسود على الجميع . وقال أن أولى خطوات محاربة هذه الظاهرة تطبيق الأنظمة بحزم وقوة بعيداً عن أية تبريرات للسماح للخارجين عن القوانين بالنجاة من العقوبة(271).

* **الناشطة الاجتماعية آمنة خروب** قالت إن ظاهرة العنف في المجتمع الأردني وفي الجامعات على وجه الخصوص انتشرت وترتب على ذلك آثار سلبية على المجتمع وباتت هذه الظاهرة من أولويات المجتمع نتيجة القلق الشديد الذي يعانيه المجتمع على خلفية هذا العنف المجتمعي بشكل عام والجامعي بشكل خاص.

وقالت يشهد العنف الجامعي اهتماماً كبيراً وقلقاً شديداً من شرائح المجتمع المختلفة وذلك على خلفية المشاجرات التي تقع في الجامعات الأردنية بين فترة و أخرى وتؤدي إلى إصابات مختلفة وإثارة أجواء الفزع والخوف في البيئة الجامعية وأحيانا تعليق الدراسة في الجامعة.

وقالت تعتبر هذه الظاهرة من أخطر المشكلات التي تواجه المجتمع خارج اسوار الجامعة وداخلها بمكوناته المختلفة ومن أهم أسباب ذلك غياب لغة الحوار والعقل وعدم تقبل الآخر. أيضاً وحسب الدراسات العديدة التي أجريت في بعض الجامعات الأردنية هي: التعصب للعائلة أو العشيرة حتى لو لم يكن طرفا في المشكلة (الفزعة العشائرية) والتعصب للمنطقة الجغرافية (شمال، وسط، جنوب) أو التعصب للجنسية ويشترك في الشجار أعداد من جنسيات مختلفة وهذا يدل على أن عقلية بعض الطلبة تتمسك بمجتمعها العشائري بطريقة خاطئة أو مفهوم الانتماء للوطن غير واضح ويعبر عنه بسلوكيات سلبية.

كذلك غياب الدور التوجيهي لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات من خلال محاضراتهم وذلك بسبب زيادة أعداد الطلبة بشكل متزايد وكذلك غياب هذا الدور للقيادات والرموز الاجتماعية في المجتمعات المحلية.عدم وجود روابط عائلية قوية وعدم اهتمام أولياء الأمور بمتابعة مسيرة أبنائهم الأكاديمية.والتنشئة الأسرية الخاطئة والتي تعزز مفاهيم التعصب والانحياز والعنصرية لدى أبنائها. وسوء الأوضاع الاقتصادية. الكبت والشعور بالنقص. وسوء الاندماج والتكيف في الوسط.

(271) الحد من العنف الجامعي.- الدستور.- (الأربعاء 2013/4/25).- ص16.

وهناك عوامل سياسية مثل: التعصب للانتماءات السياسية والصراعات التي تدور حول انتخابات اتحاد ومجالس وأندية الطلبة ويعقد الأمور التدخلات الخارجية أو الداخلية من قبل بعض العاملين في الجامعات الأردنية[272].

* **القاضي العشائري داود الخرشه** أكد ارتباط عنف الجامعات مع عنف المجتمعات وهما اللذان يشكلان إساءة للعادات والتقاليد الحميدة التي يتميز بها الشعب الأردني عن غيره من الشعوب والتي تدعو الى التسامح وخلق المناخات المفعمة بالمحبة والتآلف واحترام المكان الذي وجد للتعليم وليس للشجار وتصفية الحسابات لافتاً إلى دور القيادات المجتمعية في التخفيف ما أمكن من الآثار السيئة للعنف الذي يتعرض لها أشخاص وأسر لا علاقة لهم بالعنف من بعيد أو قريب مشدداً على ضرورة الخروج بمنظومة من التشريعات والقوانين الكفيلة بوقف مثل هذه الممارسات التي شردت عائلات لا حصر لها على مستوى الوطن مع أن المتسبب ربما يكون شخصاً واحداً[273].

* **وقال رئيس منتدى الفكر للثقافة والتنمية بالكرك مصطفى المواجدة** أن تكرار العنف الطلابي داخل حرم الجامعة أصبح ظاهرة مقلقة للمجتمع ويشكل خطراً على رسالة الجامعة وعلى النسيج الاجتماعي وعلى ممتلكات ومقدرات الجامعة مما يتطلب جدية قصوى في وضع الحلول الناجعة من كافة الجهات الرسمية والشعبية و إطلاق حملات توعية شاملة لبيان خطورة هذه السلوكيات وآثارها السلبية على الأجيال[274].

* **وأشار رئيس نادي الربة الرياضي هشام المجالي** الى التدخلات الخارجية في الشأن الجامعي عند وقوع اي شكل من اشكال العنف وان الاستجابة الى مثل هذه التدخلات تساعد في تنامي حجم المشكلة وتداعياتها على المجتمع بأكمله مشددا على اهمية افساح المجال للجامعة بتطبيق اجراءات رادعة بحق الطلبة المتسببين بالعنف وفق انظمتها وقوانينها معتبراً ان الواسطة والمحسوبية صاحبة دور كبير في توسيع قاعدة العنف وتمرد بعض الطلبة وتماديهم في ممارسة هذه السلوكيات الخاطئة.

وطالب بتعميق قيم الحوار وتطبيق القانون والتعليمات على كل المخالفين بحزم وتفعيل دور الانشطة اللامنهجية لربط الطالب بالجامعة وقتل أوقات الفراغ و إعادة النظر بسياسة القبول الموحد[275].

---

(272) الحد من العنف الجامعي.- الدستور.- (الأربعاء 2013/4/25).- ص16.
(273) أكاديميون وطلبة في السلط: التنشئة الاجتماعية غير السليمة والظروف الاقتصادية وراء ظاهرة العنف.- الدستور.- (الأربعاء 2012/4/25).- ص16.
(274) فعاليات في الكرك تطالب بالتصدي للعنف الجامعي في مؤتة.- الدستور.- (السبت 2013/3/30).- ص5.
(275) فعاليات في الكرك تطالب بالتصدي للعنف الجامعي في مؤتة.- الدستور.- (السبت 2013/3/30).- ص5.

* **من جانبه أكد رئيس غرفة تجارة الكرك صبري الضلاعين** أن المشاجرات المتكررة والجماعية الحقت خسائر مادية وبشرية كبيرة بالقطاع التجاري امام بوابات الجامعة حيث تسببت بإغلاقات متكررة وتكسير لواجهات المحال التجارية وتكسير للمركبات وبين ان مسؤولية وقف العنف الطلابي مسؤولية جماعية من قبل جميع المؤسسات الاهلية والرسمية لان تكرارها بهذا الحجم الكبير اصبح يهدد مستقبل الجامعة مالم يتم التصدي لها بحزم ووضع عقوبات رادعة وناجعة حتى لا تتكرر في المستقبل(276).

* **وبحسب أخصائيين في علم الاجتماع** فإن العنف مرده أزمة داخل الجامعات أنفسها وهناك أسباب أخرى خارجها، مؤكدين أن الحلول يجب أن تكون وقائية أولاً فالعنف يعكس البيئة الحالية التي تولده وتاريخياً فإن الدور التنويري والفكري يتعزز في القاعات التدريسية وخارجها يتم عبر الأنشطة . ورأوا أن بعض الجامعات فقدت دورها التنويري وأن ثمة صعوبة في فهم رسالة الجامعات، مشيرين إلى أن البيئة الجامعية "غير صحية" لإنتاج طالب ذي شخصية متنورة وهناك لجوء للواسطة.

واستعرضوا مجموعة من النقاط ضمن ما وصفوها "التدخل الاستراتيجي لمنع العنف لدى الطلبة"، ومنها إلغاء جميع أشكال التمييز في الجامعات ومنها القبولات بحيث يتم القبول استناداً إلى المنافسة شريطة أن يكون التحوّل ضمن خطة زمنية وإحداث آلية لمنع تفشي الواسطة والمحسوبية وإظهار الشفافية في عمليات تصحيح الإجابات والعلامات وتعزيز المساواة بين الطلبة بعيداً عن المعتقد والجنس والجهوية واستحداث مدونة سلوك لأعضاء هيئة التدريس تبين الحقوق والواجبات ومثلها للطلبة وتضم قوانين وأنظمة وقيماً، وجميعها قابلة للمساءلة وخلق بيئة جامعية تنويرية معرفية تركز على صقل مهارات الطلبة وشخصياتهم وتفاعلهم مع الإدارات الجامعية.

وقدموا مقترحات ذات صلة ومن بينها إحداث الكفاءات اللازمة لعمادات شؤون الطلبة وخلق بيئة أكاديمية وتربوية وإعادة النظر بأساليب التدريس وزيادة التفاعل بين الطلبة والهيئة التدرسية إلى جانب سير عملية انتخابات مجالس الطلبة بشفافية مع تدخل من المجتمع المدني ومعالجة القضايا النفسية والاجتماعية للطلبة. وشددوا على ضرورة تعزيز الانتماء للجامعة وتنظيم ورش عمل للطلبة على جميع المستويات فضلاً عن تعزيز السلوك الجامعي وضرورة إعادة النظر في مادة التربية الوطنية لتحمل في طياتها الجانب المدني لجهة الحديث عن حقوق الوطن والمواطنة

---

(276) فعاليات في الكرك تطالب بالتصدي للعنف الجامعي في مؤتة.- الدستور.- (السبت 2013/3/30).- ص5.

والواجبات والمسؤوليات، داعين إلى وجود قوانين واضحة ومحددة الأهداف تحفظ الحقوق والواجبات[277].

* **ويقول فادي لطفي**: لقد باتت ظاهرة العنف في جامعاتنا مقلقة جداً وألقت بظلالها على المشهد الوطني في أكثر من جامعة وصرح علمي، مما كان له الانعكاس السلبي على العلاقة المجتمعية التي كنا نحسد عليها طوال عقود من الزمان؛ الأمر الذي دفع جلالة الملك عبد الله الثاني إلى أن يتدخل شخصياً لوضع حد لهذه الظاهرة التي باتت تهدد أمن الوطن وسلامة أبنائه، فهي كما وصفها جلالته ظاهرة مقلقة لكل مواطن أردني وتهدد سلامة مواطنيه[278].

* **في حين يشير المعلم رامي طه** إلى أن الانتماءات غير الجامعية هي المرجعية التي توجه سلوك الطلبة، بخاصة في حل الخلافات والصراعات، والمشاهد معروفة ومتجددة من حين لآخر، مدللاً على أن العشائرية التي تتهم أنها وراء سلوكيات العنف والمشاجرات في الجامعات، ليست كذلك، ولكنها تمثل المرجعية التي يلوذ بها الطلبة، بحيث لم تتشكل لديهم لا شخصية جامعية علمية ولا فكرية أو سياسية يؤولون إليها في ظل الضغوط والتناقضات التي يعيشونها، والتي تمثل سياقات مناسبة لسلوك العنف[279].

* **وبينت رولا الفزاع** بأن النظام التعليمي في الجامعات، يركز على التلقين والتلقي والتعليم ذي الاتجاه الواحد، وبالتالي فإن شخصيات الطلبة تستمر مفتتة مشتتة لا رابط بينها مضيفةً أن ذلك يبقي قسماً كبيراً منها معطلاً وغير فاعل، ما يجعله قوة كامنة للفوضى والشر، إذ لم تفلح الجامعات بصياغة شخصيات الطلبة بمكونات وسمات تستند على العلم والخلق والتحضر والأمانة العلمية والروح الوطنية والرجوع إلى ديننا الحنيف الذي يبين ويرشدنا نحو الصواب والخير والشر[280].

* **وترى المحررة بقسم الأخبار بالتلفزيون الأردني ناهد خطاطبة** أن أهمية ودور الإعلام الجاد الذي يحمل الفكر كرسالة ونهج لحياة الإنسان ينبثق من مصداقية الرؤية والأهداف بشموليتهما، والابتعاد عن التقليد المبني على رواسب السلوكيات السلبية التي تغذي الثقافة الإنسانية

---

(277) فتحي الأغوات.- شباب ومعنيون يطالبون الجامعات بالحزم لمواجهة العنف.- الرأي.- (الثلاثاء 2013/4/16.- شباب.- ع 15513، ص33.

(278) عبد الله اعريق.- العنف الجامعي من جديد خطر يهدد سلامة الوطن وأبنائه.- الدستور.- (الأربعاء 2013/4/17.- ، ص2.

(279) عبد الله اعريق.- العنف الجامعي من جديد خطر يهدد سلامة الوطن وأبنائه.- الدستور.- (الأربعاء 2013/4/17.- ، ص2.

(280) عبد الله اعريق.- العنف الجامعي من جديد خطر يهدد سلامة الوطن وأبنائه.- الدستور.- (الأربعاء 2013/4/17.- ، ص2.

بصور لا تتوافق مع حاجيات الانسان تحت مفهوم تغييب وعي الانسان عن الحقيقة؛ لكي تتوافق مع مصالح من يريدون افساد القيمة الانسانية ولكي لا يكون هناك عدالة بالمفهوم الشمولي.

وتجد أن مسؤوليات الإعلام تجاه الجامعات ثوابت ورواسخ ينطلق منها الإعلام صاحب الرسالة الحقيقية كالمصداقية والموضوعية ودقة الخبر والإبتعاد عن الإثارة الإعلامية ودغدغة المشاعر الإقليمية الضيقة وعدم الاصطياد بالماء العكر والمتاجرة بقضايا الطلبة والعاملين على حساب النسيج الاجتماعي والوطني، وأن لا يكون الإعلام الوسيلة للنيل من أبناء الوطن ولا يكون أداة تحركها مصالح مشتركة من هنا وهناك وأن يتأكد من الخبر ويتروى في نقله دون زيادة أو نقصان، وأن يكون الهدف الأسمى للإعلام هو الإصلاح وليس الهدم(281).

* **في حين يقول مسؤول الأخبار ومعد برنامج البث المباشر في إذاعة هوا عمان طارق الزعبي**: إن واجب الإعلام ودوره الرئيس، توضيح وبيان خطورة العنف الجامعي إذا ما امتدت آثاره خارج أسوار الجامعة لتصل لمستوى العشيرة والأهل ولتصبح مشكلة عشائرية لا تنتهي إلا بإراقة الدماء، والوقوف على الأسباب والآثار والعوامل التي أسهمت في تفاقم هذه الظاهرة دون زيادة أو نقصان، والوقوف على الأساليب المستخدمة في العنف مع الإشارة لاستغناء ممارسي العنف عن استعمال الأيدي واستبدالها بالات حادة وأسلحة بيضاء ونارية، وتقديم الحلول لهذه المشاكل لتلافي حدوث مثل هذه الظاهرة وتناميها يوماً بعد يوم، لافتاً إلى أن هناك العديد من المشاكل انتهت بإزهاق العديد من الأنفس وسببها على أغلب الأحيان هو فتاة.

ويدعو كل الإعلاميين الشرفاء والمهتمين بالشأن الإعلامي والكتاب أن يكونوا على أعلى درجات الحيادية والموضوعية ، وإذا كان الأمر يتعلق بأمن الوطن والمواطن ومن ضمنهم الطلبة ومن ضمنها الجامعات فعلينا أيها الإخوة أن نوظف معرفتنا بطريقة إيجابية تبني ولا تهدم توجه جيل الشباب وتنصحهم ، مشددا وصفي العريان بضرورة إتخاذ أشد العقوبات بحق كل من تسوّل له نفسه التسبب بمشاجرة أو القيام بأي تصرف قد يسيء للجامعة والوطن من قريب او بعيد ويتوجب على رؤساء الجامعات الأردنية كافة القيام بذلك وعدم الرضوخ للجاهات والوساطات التي من شأنها أن تعيق العمل الجامعي بما يؤثر سلباً على مسيرتنا التعليمية برمتها وبغير ذلك فعلى إدارات الجامعات غير القادرة على ضبط الأمور أن ترحل "فوراً" وتفسح المجال لمن هو قادر على تطبيق التعليمات بحذافيرها خصوصاً مع طالب طائش متهور غير مسؤول؛ وذلك نصرة لله والوطن والملك والمواطن(282).

---

(281) عبد الله اعريق.- العنف الجامعي من جديد خطر يهدد سلامة الوطن وأبنائه.- الدستور.- (الأربعاء 2013/4/17.- ، ص2.

(282) عبد الله اعريق.- العنف الجامعي من جديد خطر يهدد سلامة الوطن وأبنائه.- الدستور.- (الأربعاء

* **من جانبه بين الشيخ العشائري محمد البلوي** أنه حان الوقت لأن تعمل الدولة على حل المشكلات الكبرى وخاصة قانون الانتخابات وتنمية المحافظات، وأن تتبنى إستراتيجية وطنية للشباب تأخذ تلك المتغيرات بعين الاعتبار، ومشاركة جميع مؤسسات الدولة وفي مقدمتها المدارس والجامعات والنوادي والأحزاب ومنظمات المجتمع المدني والعشائري على أنجاحها من خلال برامج عمل ملزمة للجميع.

وأضاف البلوي أن الأمر يتطلب الكثير من التوافق على برنامج يضعه الخبراء لاصلاح التعليم في الجامعات وصقل الطلبة أخلاقياً ودينياً توافق عليه الحكومة والبرلمان ومنظمات المجتمع المدني والقيادات المجتمعية المحلية ليكون الشباب حضارياً ومسالماً بايجابية، وليس عبئا على المجتمع والدولة.

وطالب البلوي بتوقيع وثيقة شرف بعدم الانجرار خلف أي مشاجرة عشائرية تجري بين طلبة انتهنوا الزعرنة والبلطجة والاساءة للعشيرة ووثيقة أخرى بعدم التدخل بأي شكل من الأشكال في التسامح مع مفتعلي هذه المشاجرات.

ودعا البلوي إلى إنشاء مجموعة من وجهاء الخير يجري عليهم التوافق في كل مدينة او منطقة يوكونوا منتخبين وفق هيئة مركزية يسمون رجال الإصلاح للتدخل الفوري وحل المشاكل عشائرياً وعائلياً من منطلق وطني والتخفيف الأعباء عن جهاز الأمن العام وحل المشكلة محلياً وليس أمنياً وتسليم المطلوبين وغيرها من الإجراءات[283].

* **الشيخ أحمد قبلان العجارمة** قال إن عدم سيادة القانون والوساطات ساهم في تزايد العنف الجامعي وانتشاره، مطالباً بعدم الرضوخ إلى الوساطات والتدخلات عند تطبيق القانون بحق المتسببين بالعنف الجامعي والتي اسهمت في تخريب الحياة الجامعية وانفلات الطلبة الذين يقومون بالمشاجرات الجامعية.

وأرجع العجارمة تزايد العنف الجامعي الى عدم تكافؤ الفرص في الحصول على مستوى مدرسي وخدماتي بين ابناء الوطن الواحد وتدني مستوى المؤشرات التنموية في عدد من المناطق، وغياب المشاركة التنموية الهادفة الى ايجاد فرص عمل لأبناء المناطق المعنية للمساهمة في التنمية وتخفيف الفجوة التنموية. وحمل العجارمة الإدارات الجامعية المسؤولية الكاملة عن العنف الجامعي

2013/4/17.- ، ص2.

(283) خالد الخواجا.- متحدثون يطالبون بإزالة مسببات العنف الجامعي والاحتكام للقوانين.- الرأي.- (الثلاثاء 2013/5/7.- ، ع 15534، ص8.

لعدم تواصلها مع الجسم الطلابي واحتواء المشاجرات قبل توسعها، مؤكدين ان الولاءات الضيقة و"عنجهية" الطلاب والتمسك بالعشائرية غذّى العنف الجامعي، إضافة إلى اتساع الفجوة بين شرائح المجتمع والتي ساهمت بشكل كبير في توسع هذا العنف[284].

* **أما المعلم دريد محاسنة** فقال إن العنف الجامعي ظاهرة دخيلة على جامعاتنا التي تعتبر منارات للعلم والعلماء، مشيراً إلى أن وقف هذه الظاهرة والحد منها هي مسؤولية جماعية يتحملها الوجهاء وجميع أفراد المجتمع . وبين محاسنة أن العنف ينشر الفوضى، ويقضي على الأمن والأمان، ويروع الناس، وفيه تهلك الأرواح والأموال، فيما يقول النبي صلى الله عليه وسلم "كل المسلم على المسلم حرام دمه وماله وعرضه"، لافتاً إلى أن على الجميع أن يكون تحت مظلة هذا القانون، وأن يعمل على أن يسير القانون في مجراه الطبيعي، لإعطاء كل ذي حق حقه . ودعا المحاسنة الى غرس قيم الدين الإسلامي الحنيف لدى أبنائنا وبناتنا الطلبة، وأن نحسن تربيتهم وفق قيم الإسلام العظيم، مع عدم التساهل مع من يقوم بأعمال العنف الجامعي[285].

* **وقال نقيب الأطباء السابق الدكتور أحمد العرموطي** "أعتقد أن السبب الحقيقي للعنف الجامعي ناتج عن عدم تطبيق القوانين والأنظمة منذ سنوات طويلة ما أدى إلى تراجع هيبة الدولة عند بعض الناس ما شجع بعضهم على تخطي القانون، اعتقاداً أنه ليس هناك عقوبة، يضاف لذلك خلل أصاب القيم التي تحكم المجتمع . وأشار إلى أن إعادة النظر بالمناهج الدراسية من الصف الأول يعتبر المدخل لمعالجة الظاهرة، إضافة الى إعادة الخدمة العسكرية للشباب ما يؤطر لتنمية الضبط والربط لدى الشبات ويعظم احترام القوانين والانظمة وتطبيقها.

وأكد ضرورة تطبيق القانون بحق كل من يرتكب اي جريمة سواء أكانت قتلاً أو تسبباً بالإيذاء واتخاذ الاجراءات الرادعة بحق كل طالب يتسبب بالعنف الجامعي ومنها عقوبة الفصل بحق الذي يثبت تورطه في ذلك ليكون عبرة لغيره . كما أكد أهمية دور الإعلام في الجانب التوعوي لجهة التحذير من مخاطر العنف الجامعي وأسبابها وأهمية تكاتف الجميع لغايات تعظيم القيم الايجابية وتجاوز القيم السلبية[286].

(284) خالد الخواجا.- متحدثون يطالبون بإزالة مسببات العنف الجامعي والاحتكام للقوانين.- الرأي.- (الثلاثاء 2013/5/7.- ، ع 15534، ص8.
(285) خالد الخواجا.- متحدثون يطالبون بإزالة مسببات العنف الجامعي والاحتكام للقوانين.- الرأي.- (الثلاثاء 2013/5/7.- ، ع 15534، ص8.
(286) أكاديميون وحقوقيون وسياسيون: التهاون بتطبيق القانون افتعال لأزمات اجتماعية.- الرأي.- (الأحد 2013/5/5).- محليات، ص30.

* **وقال المفوض العام لحقوق الانسان الدكتور موسى بريزات** إن ما نلاحظه في جامعاتنا ناجم عن تغير كبير في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية، فرياح التغيير التي هبت على المجتمع منذ اوائل التسعينيات سمحت للشباب بهامش ملحوظ من التفكير الحر لكن جانباً من هذا التفكير وللأسف لم يكن راشداً على الإطلاق بل كان فوضوياً وغير مُرشَّد وليس هناك مسؤول محدد عن هذه الظاهرة.

وأضاف أننا جميعاً مسؤولون عن هذه الظاهرة كمؤسسة اسرية ابتداءً، ومؤسسة تعليمية ثانياً، ومؤسسة قانون ثالثاً، مستذكراً انه عندما كان طالباً في الجامعة الأردنية منذ نحو خمسين عاما، لم يذكر أن حدثت مشاجرة باستثناء واحدة كانت بين اثنين على أسباب تافهة رغم سخونة الجو العام في البلاد آنذاك، متسائلاً من المسؤول عن هذا العنف هل هي الجامعة، ام هو المنهج الدراسي الذي لم يعد قادراً على تربية اجيال وتلبية طموحاتهم رغم جوفائية المنهج أم ماذا..؟.

وبين الدكتور بريزات "انه لا شك ان الربيع العربي او ما اتفق على تسميته بالربيع العربي وهو الخريف ليس نتاج عملية تطويرية بل تصديرية من الخارج، فالربيع العربي من حيث الشكل هو جرثومة التخريب والخراب وليس تغييراً إيجابياً أو تطويرياً وسندفع ثمنه جميعاً"، وتساءل "هل هدأت تونس..؟ وقلنا إن شرارات الربيع العربي انطلقت منها، وهل هدأت الأمور في مصر أو ليبيا أم في سورية أم في الدول العربية التي تنتظر شرارات هذا الربيع ولا أقول النفحات والتي لم يحقق الربيع العربي جدوى إلا لدول محددة قبضت على مفاتيح الأمور وتنتظر لتقطف ثمار ما سيجود به عليها خير هذا الربيع وإن غداً لناظره لقريب".

وفيما يتعلق بهيبة الدولة الأردنية أكد أن الدولة لم تنتقص من هيبة نفسها ولن يجرؤ أحد في الواقع على الانتقاص من هذه الهيبة، صحيح أن هامش التعبير قد ارتفع لكن ليست الفوضى على الإطلاق ومن تصور أن الدولة باتت في ضعف ويسمح للبعض في التشريق والتغريب كما يحلو لهم فهم بدون شك مخطئون . **وأكد الدكتور بريزات** أن التغيير الإيجابي يحتاج الى وقت طويل وليس القرار فيه على النار ينتظر نضجاً، فعلى الجميع ان ينتظروا حتى ينضج القرار المجتمعي العام والتطور الطبيعي لكل مناخ الحياة من حيث تطور مفاهيم الحرية والتقدم والديمقراطية وبالتالي يجب أن ننتظر على المؤسسات التشريعية والتنفيذية لإنضاج المرحلة حتى يكون الجميع قادراً على التعامل معها بإيجابية[287].

---

(287) أكاديميون وحقوقيون وسياسيون: التهاون بتطبيق القانون افتعال لأزمات اجتماعية.- الرأي.- (الأحد 2013/5/5).- محليات، ص30.

* **وشدد العين الدكتور بسام العموش** على ضرورة تغليب لغة الحوار في الجامعات، عبر خطط وقرارات وإجراءات تعمق الفهم للآراء المختلفة . وأضاف أن المناهج في جامعاتنا هي مناهج مدرسية وليست جامعية ولا تلائم عقل الطالب الجامعي، في وقت مطلوب منه دور فاعل في خدمة الوطن وقضاياه، مشيراً إلى أن التعليم التلقيني وغياب النشاطات اللامنهجية وإقصاء دور عمادة شؤون الطلبة عوامل تسهم في زيادة العنف الجامعي. وانتقد أسلوب تعيين رؤساء الجامعات، معتبراً أنها تتم بطريقة "شللية وأساسها الرتبة الأكاديمية وليست الخبرة الإدارية والسياسية لدى رئيس الجامعة".

ودعا إلى إعادة النظر بالموضوعات الفكرية بالجامعات، مؤكدا ان "منع الأحزاب لن يؤدي الى انشغال الشباب بالفكر". كما دعا إلى تغيير أسس تعامل الأساتذة الجامعيين مع الطلاب عبر تقسيمهم الى مجموعات تفاعلية تتحاور في إطار وطني بالقضايا والشؤون الوطنية والتعليمية التي تتصل بهم (288) .

* **ورأى الأمين العام للحزب الشيوعي الأردني الدكتور منير حمارنة** أن الوضع المجتمعي الصعب في المملكة انتقل الى الجامعات بشكل غير مألوف، "وليس له شبيه في العالم"، وهو أمر غير طبيعي وسببه ثمرة اختلالات مجتمعية عميقة ولها طابع تراكمي . وتابع ان تلك التراكمات وجدت من يغذيها سواء بالسكوت عنها أو بغياب التشريعات التي تكبح جماحها، لذا أصبحت ظاهرة خطيرة مستوطنة في جامعاتنا، مشيرا إلى أن غياب دور القانون بشكل عام، وليس فقط في الجامعات، اضعف دور المواطنة . وأكد ضرورة إدخال العمل السياسي في الجامعات وإقصاء جميع القوانين التي تعادي الحياة السياسية السلمية، حتى لا تبقى الجامعات مبعدة عن العمل السياسي ومخصصة فقط للتعليم التلقيني، مشيراً إلى أن قانون الصوت الواحد للانتخابات فاقم الخلافات في المجتمع ووضع طلاب الجامعات أمام الضغط فأصبحوا يمثلون الانتكاسة في المجتمع (289) .

* **ودعا الوزير السابق موسى المعاني** لوضع حلول عاجلة للحد من الظاهرة، داعياً الجميع لتحمل مسؤولية الوقوف على أسبابها ومن وراءها، معتبراً أنها ممارسات خاطئة وغير حضارية ولا تمت لعاداتنا وتقاليدنا وأعرافنا بصلة. وأكد أن المجتمع تعوّد أن يتقاسم أفراحه وأتراحه بمحبة ورحمة، مناشداً جميع مكونات المجتمع الأردني الى وقفة وطنية للتصدي لهذه الظاهرة "موجهاً

---

(288) أكاديميون وحقوقيون وسياسيون: التهاون بتطبيق القانون افتعال لأزمات اجتماعية.- الرأي.- (الأحد 2013/5/5).- محليات، ص30.

(289) أكاديميون وحقوقيون وسياسيون: التهاون بتطبيق القانون افتعال لأزمات اجتماعية.- الرأي.- (الأحد 2013/5/5).- محليات، ص30.

رسالة إلى الشباب بأن يتحملوا المسؤولية تجاه وطنهم بالعلم والمعرفة والتسلح بهما، فالجامعات دوماً هي حاضنة للكفاءات والإبداعات . وأكد أن الأحداث التي شهدتها جامعة الحسين بن طلال أدخلت الحزن والألم في قلب كل مواطن أردني، وتركت آثاراً مأساوية تستدعي التصدي لها بحزم وتطبيق القانون وإعادة هيبة الدولة[290] .

* **وقال الناشط السياسي الدكتور خالد الكلالدة** ، إن ظاهرة العنف في الجامعات تتطلب تطبيقا حازما للقانون بدون مجاملة دون رحمة أو مجاملة واستعادة هيبة الدولة . وأضاف ان تنشئة جيل الطلبة في المدارس على تعلم الديمقراطية وممارستها عبر النشاطات اللامنهجية والرحلات المدرسية والكشافة والفنون أحد ركائز بناء جيل يقبل الآخر، ويكون مؤهلا للعمل السياسي داخل الجامعات، مؤكداًأن ذلك يشكل مطلباً لجميع القوى السياسيةواعتبر أن عنف الجامعات ليس مرتبطاً بالربيع العربي؛ فالحراكات الشبابية تطالب بالإصلاح ولا تقبل التعدي على حقوق الآخرين وعلى حرمات الجامعات والمؤسسات التعليمية

وقال إن الأردن يعيش وسط محيط متلاطم، ولا بد من ان يرأف الشباب وعائلاتهم بالوطن ليتسنى له الانتقال الى الدولة المدنية الديمقراطية الإصلاحية التي يقبل أبناء مجتمعها الرأي والرأي الآخر بعيداً عن التطرف والعنف[291] .

* **وقال الناشط السياسي الدكتور محمد أبو بكر** أن ما يجري في جامعاتنا هو جزء من العنف المجتمعي الذي يحيط بنا، محملاً إدارات الجامعات ما يجري من عنف في داخلها.

وقال "إنني أبرئ العشائرية من هذه الظاهرة"، داعياً الى تشجيع الشباب في الجامعات على الانخراط في العمل السياسي الحزبي لان ذلك يشكل رادعاً لعدم الوصول الى هذه المرحلة من أشكال العنف. وعبر عن أسفه لإقصاء الشباب في المؤسسات التعليمية عن العمل الحزبي الذي أدى الى جنوح هؤلاء الشباب الى منحى آخر بعيداً عن التعليم والفكر والمعرفة . ودعا الى عقد مؤتمر وطني بمشاركة جميع الأطراف لمناقشة عنف الجامعات وان يتخذ توصيات قابلة للتطبيق خصوصاً إصدار تشريعات وآليات لوقف هذه الظاهرة، لافتاً الى ان ما جرى في جامعة الحسين مؤخراً يثير الخوف لما هو قادم، وان على الجميع تدارك هذه السلوكيات وعدم السكوت عنها[292] .

---

(290) أكاديميون وحقوقيون وسياسيون: التهاون بتطبيق القانون افتعال لأزمات اجتماعية.- الرأي.- (الأحد 2013/5/5).- محليات، ص30.

(291) أكاديميون وحقوقيون وسياسيون: التهاون بتطبيق القانون افتعال لأزمات اجتماعية.- الرأي.- (الأحد 2013/5/5).- محليات، ص30.

(292) أكاديميون وحقوقيون وسياسيون: التهاون بتطبيق القانون افتعال لأزمات اجتماعية.- الرأي.- (الأحد

*** رئيس اتحاد الجمعيات الخيرية في اربد العين الحاج سامي خصاونة ونائب رئيس غرفة تجارة اربد رجل الأعمال محمد ملكاوي ورئيسة جمعية الأسرة البيضاء في اربد فايزة الزعبي ورجل الأعمال عماد السعيد ومنسق فريق عمل هيئة شباب كلنا الأردن في اربد معن الحموري** توافقت آراؤهم على انه لم يتم لغاية الآن تحديد الأسباب الحقيقية للعنف الجامعي وان الجهات المسؤولة اكتفت بمعالجة مظاهر هذا العنف دون معالجة أسبابه الحقيقية التي من أهمها ان هذه الشريحة من المجتمع هي فئة الشباب التي تضج بالطاقة والحيوية وتحتاج الى ان تصرف بطريقة تنعكس إيجاباً عليها وعلى المجتمع أو ان ترتد سلباً في حال لم تجد التوجيه السليم الذي تحكمه منظومة القيم الدينية والأخلاقية والقوانين الرادعة.

وتساءلوا عن أسباب اختفاء الحياة السياسية في الجامعات والتي كانت تشغل جل أوقات الشباب بنقاشات سياسية وفكرية عملت على مدى سنوات ستينيات وسبعينيات وثمانينات القرن الماضي على إثراء هؤلاء الشباب بثقافة سياسية مميزة أسهمت في صقل مسلكياتهم بشكل صحيح

وقالوا لم يعد من المقبول ان يمنع الشباب الجامعي من الانخراط في الحياة الحزبية ويجبرون على توقيع تعهدات بذلك في الوقت الذي يدعو فيه جلالة الملك صباح مساء الى تنشيط الحياة الحزبية في الأردن الذي تشكل رافعة قوية من روافع الإصلاح الذي ينشده جلالة الملك إضافة الى ان كثرة الجامعات أدى الى إبقاء أبناء المنطقة في منطقتهم مما حال دون إكسابهم مهارات حياتية جديدة تطور مسلكياتهم وتعزز اعتمادهم على النفس بعيدا عن مظلة العشيرة والمنطقة مستذكرين الطلبة الأردنيين في أربعينيات وخمسينات القرن الماضي عندما كانوا يذهبون للدراسة في مصر والعراق وسوريا وبعضهم كان يذهب الى أوروبا وأمريكيا دون ان تكون لديهم أية تصورات عن طبيعة الحياة في هذه المدن الكبيرة المتطورة في الوقت الذي كان غالبيتهم يخرج من بيئات ريفية لم تلامسها الحضارة بعد ليعودوا عناصر فاعلة في المجتمع.

ودعوا الى إعادة النظر بسياسة تراخيص الجامعات من حيث المبدأ وسحب تراخيص من لا تنطبق عليها شروط الاعتماديات والتقليل قدر الإمكان من الكليات الإنسانية والتركيز على العلوم التطبيقية البحتة لأنه من الواضح ان الجامعات ذات الكليات التطبيقية البحتة يختفي فيها أي مظهر من مظاهر العنف الجامعي بسبب نوعية الطلبة وطبيعة دراستهم وانشغالهم في تحصيلهم الدراسي (293).

2013/5/5).- محليات، ص30.

(293) العنف الجامعي ظاهرة تجاوزت الحقوق الحمراء وامتد أثرها وضررها إلى المجتمعات المحلية.-

* **وفي المفرق والبادية الشمالية أجمعت فعاليات أكاديمية وطلابية ونسائية وناشطين وخبراء** على أن العنف الجامعي هو نتيجة وليس سبباً ولم يعد حالة فردية بل مزاجاً عاماً وسلوكا متواصلاً يوشك ان يصبح ثقافة مجتمعية له اسباب وحواضن صدرته بصوره المؤلمة والمخجلة الى الجامعات وحملتها وحدها مسؤوليتها دون البحث عن تلك الأسباب والحواضن مشددين على ضرورة عمل مراجعة سريعة لأسلوب حياتنا ومناهجنا والعملية التربوية برمتها

وأكدوا أن هذه الظاهرة نتيجة متوقعة ولم تأت عفويا إنما جاءت نتاج طبيعي لغراسنا وهذا وقت حصادها ونتيجة تراكمات من الأخطاء على مدار السنوات السابقة دون البحث عن اسبابها واتخاذ خطوات جادة من قبل كافة المؤسسات المعنية والمختصة . وأشاروا الى أن أسباب هذه الظاهرة المحرجة متعددة وهي تختلف فيما بينها من حيث التأثير والقوة فبعضها له تأثير قوي في إفراز مثل هذه الظاهرة والبعض الآخر يعدّ سبباً لها ويتكاتف مع غيره من الأسباب لإحداث مثل هذه الظاهرة.

وأشاروا إلى أبرز تلك الحواضن والأسباب وهي أسس القبول الجامعي وتحويل الجامعات الى بيئات عشائرية او عنصرية وفقدان الوازع الديني والقيم الاجتماعية والسلوك القويم وضعف ادارات الجامعات والأمن الجامعي في السيطرة على مدخلات ومخرجات البيئة التعليمية والعقلية السائدة في مستويات إدارات الجامعات الحكومية ضد التنظيم الحزبي وحظر التنظيم الحزبي بين طلبة الجامعة.

وأكدوا بأنه لم يعد مقبولاً الاسس التي تعتمد للقبول في الجامعات ما دام امتحان الثانوية العامة يشوبه علامات استفهام كثيرة مطالبين الدولة بإيجاد صيغة بديلة للقبول في الجامعات غير المتبعة معبرين عن أسفهم من أن رداءة مخرجات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لم تقتصر على تخريج البعض من الأفواج الفارغة المحتوى والفكر والعلم وإنما تعدت هذا الحد ليتحول التعليم الجامعي تحت إيقاعات الرصاص وإراقة الدماء.

وبينوا أن الجامعات اضحت لغياب استراتيجيات فاعلة وضوابط رادعة بؤرا للتسكع حتى لغير طلبتها ممن اقتحموا خصوصية تلك المنابر التعليمية ليعيثوا فيها فساداً وممن قُدّم لهم المقعد الجامعي على اطباق من فضة من غير جهدٍ او تعب وعلى حساب البعض من المتفوقين . وبينوا أن من أكثر الأسباب تأثيراً في إيجاد ظاهرة العنف الجامعي الأسباب المتعلقة بالعملية التعليمية والأكاديمية على حد

الدستور.- (الأحد 2013/5/5).- ص14.

سواء ومنها وصول كثير من الطلبة غير المستحقين للنجاح في امتحان الثانوية العامة إنما وصلوا بطرق غير شرعية إلى الجامعات وهو مايقود إلى التذكير بظاهرة الغش وتسريب الأسئلة والتجاوزات الكثيرة التي تحدث في امتحان الثانوية العامة"(294).

* **وبيين الخبير الجامعي النائب الاسبق الدكتور صوان الشرفات** ان مشاكل العنف الجامعي بدأت تتصاعد منذ خمس سنوات تقريبا مشيراً إلى أن عدداً من الاكاديميين والناشطين التربويين تنبهوا لها آنذاك حيث قدم نحو 20 منهم عريضة في عام 2009 للجهات المختصة شرحوا فيها أسبابها وطرق حلولها لأخذ التدابير اللازمة لكنها أهملت ولم تجد اذانا صاغية حتى تنامت لتصل الى هذا المنحنى الخطير. واعتبر أن التربية البيئية وغياب مفهوم التربية الاسلامية الى جانب غياب التنسيق الكامل بين المجتمع المحلي (الطالب وأسرته) وبين الجامعة والقائمين عليها وبين المنهاج ادت بمجملها الى ضعف العلاقة بينهم مجتمعين ما أدى الى فرض بيئة غير صحية انتهت الى فوضى والانصراف عن الغايات الحقيقية من وجود تلك المؤسسات العلمية العريقة وعلاقة الطالب بها

وأوضح بأن أسس القبول الجامعي وتحويل الجامعات الى بيئات عشائرية اوعنصرية والانفتاح غير الموجه بعيداً عن المحافظة على القيم الاجتماعية والدينية فضلاً عن وجود الفراغ الكبير وبخاصة لدى طلبة الدراسات الانسانية جميعها ساهمت في تنامي ظاهرة العنف بين طلبة الجامعات. وأكد على ضرورة الابتعاد عن الواسطة والمحسوبية فيما يتعلق بالطلبة المتسببين بإثارة العنف داخل الحرم الجامعي وتفعيل دور ادارة الجامعات والأمن الجامعي ومنحهم دور الضابطة العدلية للسيطرة على مدخلات ومخرجات البيئة التعليمية"الحرم الجامعي" الى جانب ضرورة تغليظ العقوبات واتخاذ اشد الاجراءات بحق الطلبة المخالفين وعدم قبولهم في أي جامعة أخرى(295).

* **وأشارت المحللة السياسية أمل السيلاوي** الى عدم تطبيق معايير صارمة في قبول الطلبة والإشراف عليها من قبل كفاءات من خارج القطاع العام موضحة بأنه "رغم كل المشكلات والمشاجرات في الجامعات لم يوجه اللوم علنا حتى اللحظة لنظام المقاعد الاستثنائية في القبول الجامعي بسبب الحساسيات الاجتماعية التي يثيرها هذا الموضوع فيما امتدت قواعد الاستثناء وطاردت حتى نظام التدريس والمدرسين بحيث تهاجر العقول والكفاءات بنسب واضحة"(296).

---

(294) العنف الجامعي ظاهرة تجاوزت الحقوق الحمراء وامتد أثرها وضررها إلى المجتمعات المحلية.- الدستور.- (الأحد 2013/5/5).- ص14.

(295) العنف الجامعي ظاهرة تجاوزت الحقوق الحمراء وامتد أثرها وضررها إلى المجتمعات المحلية.- الدستور.- (الأحد 2013/5/5).- ص14.

(296) العنف الجامعي ظاهرة تجاوزت الحقوق الحمراء وامتد أثرها وضررها إلى المجتمعات المحلية.-

* **وبين رئيس نادي خريجي جامعة آل البيت رسمي خزاعلة** أن مسألة الفراغ الكبير عند الطلبة من أهم الاسباب الدافعة الى العنف الجامعي حيث أن كثيراً من الجامعات ألغت مشروع التخرج والأبحاث العلمية من خطتها التدريسية بخاصة في الدراسات الانسانية وأصبح توجه الجامعات وللأسف إلى الهدف الربحي وتركت الرسالة العظيمة التي من أجلها أنشئت مؤكدا ضرورة أشغال الطلبة بالعلم وما ينفعهم طوال مدة الدراسة(297).

* **وأوضح مدير أوقاف البادية الشرقية الدكتور رضوان العظامات** أن العنف الجامعي هو فشل في السياسات التعليمية من غش في الامتحانات وقبول طلاب بأدنى مستوى الى جانب الظلم وغياب العدالة الاجتماعية وأنانية إدارات الجامعات في التعامل والتهاون والانبطاح الأمني مع الطلبة المخالفين(298).

* **رئيس التحرير المسؤول محمد حسن التل** قال: إن هذه الظاهرة تشير بقوة إلى فشل كل السياسات والخطط والاستراتيجيات؛ التي وضعت خلال العقدين الماضيين للوصول إلى تعامل نموذجي مع الشباب، وما يحدث في ساحات جامعاتنا هذه الأيام دليل واضح على ذلك، وللانصاف قلنا دائماً ونقول: إن الحديث عن العنف الذي يعصف بجامعاتنا منذ سنوات ليست الجامعات وحدها مسؤولة عنه، فربما تكون هذه الجامعات إحدى ضحايا الفوضى؛ التي ضربت تركيبة مجتمعنا، نتيجة خلط المفاهيم؛ الذي أدى إلى تراجع سلطة القانون وهيبته في نفوس الناس، وأيضاً هيبة العلم ومؤسساته في نفوس الأجيال، وبالتالي العودة إلى الأطر القديمة مثل: الاستقواء بالعشيرة وغيرها.

إن السياسات المتخبطة والعشوائية استطاعت أن تحول جامعاتنا إلى بؤر عنف بدل أن تكون منارات لتصدير العلم، ورفد المجتمع بالقيادات السياسية والمجتمعية، وللأسف أيضاً فإن فشل المؤسسات الاجتماعية سواء الأسرة أو المدرسة وكل المؤسسات المعنية في بناء الطالب قبل دخوله الجامعة أوصلنا إلى ما أوصلنا إليه، وأصبح مفهوم الكرامة الإنسانية عند النشء مشوهاً وخاطئاً، ووقعَ الشباب تحت تأثير مفاهيم مغلوطة في الدفاع عن كرامتهم وعن شخصيتهم، وقد تحولوا إلى قنابل موقوتة تنفجر لأتفه الأسباب، وتعيث بكل ما حولها عنفاً وتدميراً، إذ باتت الكرامة

الدستور.- (الأحد 2013/5/5).- ص15.

(297) العنف الجامعي ظاهرة تجاوزت الحقوق الحمراء وامتد أثرها وضررها إلى المجتمعات المحلية.- الدستور.- (الأحد 2013/5/5).- ص15.

(298) العنف الجامعي ظاهرة تجاوزت الحقوق الحمراء وامتد أثرها وضررها إلى المجتمعات المحلية.- الدستور.- (الأحد 2013/5/5).- ص15.

يثأر لها عند الطالب من أجل خلاف مع أحد زملائه على الجلوس على مقعد في حديقة الجامعة مثلاً، أو في إحدى قاعات الدرس أو النزاع على صداقة إحدى الطالبات... وكثير من هذه القضايا السخيفة التي تجر خلفها صدامات تمتد إلى خارج أسوار الجامعات وتستنهض الهمم لاقتحام الحرم الجامعي ليعاث به تدميراً وتخريباً؛ والتي كما قلنا تلقي بظلالها البشعة على وجه مسيرة التعليم العالي في الأردن، وعلى سمعة الأردن بالكامل.

- هل الجامعة كمؤسسة مسؤولة مسؤولية مباشرة عن هذه الظاهرة أو أنها -كما ذكرنا- إحدى ضحايا الخلل الذي ضرب مجتمعنا؟.

- هل سياسات القبول والاستثناءات تشكل عاملاً رئيساً في تنامي هذه الظاهرة؟.

- هل التوسع في القبول في الكليات الإنسانية من الأسباب؛ خصوصاً أن الجميع يعلم أن ظاهرة العنف تكاد تنحصر في هذه الكليات بالذات؟.

- هل ضعف الإدارات الجامعية وعدم استقرارها أحد أسباب هذه الظاهرة؟.

- هل الضغوط التي تتعرض لها هذه الإدارات من اجل عدم تطبيق القانون على الطلبة الخارجين على القانون سبب أيضاً؟.

- هل من الأسباب تراجع هيبة الأستاذ الجامعي نتيجة ضعفه الأكاديمي؛ الذي يعود إلى التوسع في منح درجات الماجستير والدكتوراة خصوصاً في الجامعات الخاصة؟.

- هل من الأسباب أيضاً تفريغ الجامعات من العمل العام وفي مقدمته العمل السياسي؛ وبالتالي لم يعد يجد الطالب ما يملأ به فراغه أو يبني من خلاله تفكيراً سليماً؛ الأمر الذي أوقعه فريسة للفراغ؛ الذي ملأه بتكوين الشلل على أسس عصبية مشحونة بمفاهيم مغلوطة؟.

الخلل الوظيفي في مهمة الامن الجامعي؛ هل هو احد اسباب تنامي هذه الظاهرة؟.

الخلل في توزيع طلاب الجامعات؛ إذ إن ابن اربد أصبح يدرس في اربد، وكذلك ابن السلط يدرس في مدينته وابن الكرك في مدينته؛ الأمر الذي أدى إلى عدم تفاعل الشباب مع بعضهم البعض؛ وبالتالي تحولت الجامعات إلى مدارس كبرى تبرز فيها العشائرية؛ هل هذا أحد العوامل؟



ضعف المناهج الدراسية في المدارس وعدم تركيزها إلا على حشو المعلومات في ذهن الطالب، معلومات لا تسمن ولا تغني من جهل، الأمر الذي لم يعد يجد الطالب أنه جديد في الجامعة.

ويقول التل: إن ظاهرة عنف الطالب الجامعي بحاجة أولا إلى مواجهة سريعة حازمة من خلال تطبيق القانون بحذافيره وعدم التسامح أو التساهل مع من يمارس العنف الذي يصل في كثير من الأحيان إلى الجريمة. ونقول جريمة؛ لأن هناك ضحايا على أرض الواقع نتيجة هذه الممارسات، وثانيا إلى إعادة النظر بالسياسات التعليمية والمجتمعية والتشريعية بشكل عام؛ لتأسيس قاعدة صلبة؛ لإعادة الأمور إلى نصابها في الجامعات، وربما في المجتمع الأردني بشكل كامل... آملين أن نخرج من خلال هذا اللقاء بعدد من التوصيات؛ التي ربما تساعد وتدفع في مواجهة هذه الظاهرة التي باتت تهدد مسيرتنا التعليمية التي كنا نفاخر بها الدنيا[299].

* **ويقول المهندس مروان الفاعوري**[*]: الشكر موصول لصحيفة "الدستور" على هذه المبادرات، ولكن دعوني أؤكد أن هذه لن تكون الندوة الأخيرة في موضوع العنف، كما أن أحداث جامعة مؤتة لم تكن الأحداث الأخيرة، لأننا نتحدث عن هذه الظاهرة بطريقة فيها نوع من المجاملة وفيها نوع من الهروب عن معالجة الأسباب الحقيقية لظاهرة العنف، فلا أعتقد أن العشائرية ولا الجامعات ولا أساتذة الجامعات ولا رؤساء الجامعات هم من يستطيع أن يعالج هذه الظاهرة معالجة حقيقية جذرية، بل إن جذور هذه المشكلة ممتدة في المجتمع، ومرتبطة بمنهج الإصلاح الذي توجب على الدولة أن تكون جريئة في تبنيه دفعاً للإحباط الذي يعاني منه الشباب وحالة اليأس التي

---

(299) أكاديميون وخبراء: العنف الجامعي ظاهرة تربوية بأبعاد مجتمعية.- الدستور.- (الخميس 2013/4/18).- ص11.

(*) رئيس الدائرة السياسية في حزب الوسط الإسلامي.

أكدها الاستطلاع الذي نشر في عدد من الصحف الأردنية والذي أجراه مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية حيث أكد 65% من عينة الاستطلاع من الشعب الأردني أن الأمور في الأردن تسير بالاتجاه الخاطئ، وهذا أمر في غاية الخطورة.

إننا بحاجة إلى تحديد دقيق لأسباب ظاهرة العنف الجامعي الذي لا يسوغ ممارسته باعتباره محصلة التعصب للانتماءات السياسية، وهذا التعصب هو الرديف للتعصب القبلي والعشائري والفئوي. ومن الأمثلة التي يظهر بها هذا التعصب ويستفز الطلبة سياسياً حدوث الصراعات على انتخابات مجالس الطلبة والأندية الطلابية، وما يزيد الأمور تعقيدا تدخل تيارات فكرية وسياسية من خارج الجامعة نتيجة حرمان القوى السياسية الطلابية من حرية التعبير والممارسات السياسية والحزبية داخل الحرم الجامعي.

إن النهج السياسي المعتدل، الذي يتعاطى مع الأمور والقضايا والحقائق السياسية والاجتماعية بعقلية منفتحة ومتسامحة، هو القادر على ضبط نزعات العنف، وهو المؤهل لمراكمة الفعل السياسي الراشد في المجتمع.

إن ظاهرة العنف في المجال العربي هي ظاهرة مركبة، نشأت عن اجتماع جملة من العناصر والأسباب وتضافرها على النحو الذي لا يمكن معه إرجاع هذه الظاهرة إلى سبب أو عنصر واحد دون سواه، **ولا يمكن فهم هذه الظاهرة إلا ضمن شبكة العوامل والأسباب التي أفضت إلى بروزها وأدت إلى ظهورها.**

1. يجب أن تكون حرية الفكر والإعلام مكفولة للجميع بغض النظر عن انتماءاتهم طالما أنها لا تتعارض مع شريعة الخالق عز وجل وأمن واستقرار البلاد كاحتقان مشاعر المواطنين والطلبة بسبب الظروف والواقع السياسي العام في المنطقة، الاعتصام والتظاهرات داخل الوسط الجامعي.

2. تقييد حريات الطلبة بعدم السماح لهم بالانتماء الحزبي وحرية القيام بالمظاهرات السياسية والاحتجاجات التي تعبر عن مواقف سياسية وتدخل تيارات فكرية وسياسية من خارج الجامعة، وضعف التنظيمات والأحزاب السياسية داخل الجامعة.

3. لقد أدى تعثر الإصلاح السياسي وضعف إدارة ازمات التحديث السياسي وعدم قدرة النظام الرسمي والأنظمة المجتمعية الفرعية على تفريغها بدون المساس بعملية الانتقال السياسي إلى تعثر التحديث السياسي وتوليد أزمات جديدة وجدت في ظروف أخرى موازية البيئة الملائمة لتفاقم أزمات التحديث السياسي.

4. فشل السياسات التي تنتهجها الجامعات في زرع روح التآخي بين طلابها، ورفع مستوى وعيهم الفكري والثقافي والسياسي.

5. مضايقات تعيق العمل السياسي والحزبي للطلبة وتمنعهم من تشكيل اتحاد عام للطلاب الأردنيين ليكون مدافعاً عن هموم ومشاكل الطلبة وانغماسهم بالعمل العام وهموم الوطن بدل استحضار الجهوية والعشائرية.

6. ثقافة الكراهية والتحريض على العنف حيث تتصاعد بسرعة ثقافة الكراهية والحض على العنف من المجتمع الخارجي للجامعة ولا بد أن تؤثر سلباً على الجو الجامعي وشحنه بالمؤثرات السلبية والداعمة لنشوء العنف والكراهية.

7. الإحباط وضياع الأمل وتراجع الأوضاع الاقتصادية والمعيشية، غياب للأمن، استمرار انتهاك الكرامة الإنسانية نتيجة سوء إدارة المرحلة السياسية إلى اتجاه خطر وازدياد سخط المواطن مما يؤدي إلى زيادة حدة العنف والاحتكاكات.

لا شك أن انعدام الحياة السياسية الحزبية السليمة، وغياب أطر ومؤسسات المشاركة الطلابية في الشأن العام، ولد مناخاً اجتماعياً وثقافياً وسياسياً يزيد من فرص الانفجار لدى الطلبة.

إن تجارب الحروب الداخلية المؤلمة التي جرت في بعض البلدان العربية تؤكد بشكل لا لبس فيه أن تناقض الخيارات الكبرى بين السلطة والمجتمع يقود في المحصلة النهائية لنشوء ظاهرة العنف وبروزها.

لا ريب أن الدولة القمعية بتداعياتها ومتوالياتها النفسية والسياسية والاجتماعية هي من الأسباب الرئيسية في اخفاق المجتمعات العربية في مشروعات نهضتها وتقدمها، لأنها تحولت إلى وعاء كبير لاستهلاك مقدرات الأمة وإمكاناتها في قضايا غير مهمة، ومارست التعسف والقهر لمنع بناء دولة ديمقراطية تؤمن بالحوار.

الإخفاق السياسي سواء على صعيد مؤسسة الدولة أو مؤسسات المجتمع دفع باتجاه النزوع إلى التعبير عن الأهداف والغايات والمصالح بالعنف والتدمير والتخريب.

تحول الفضاء الجامعي من جراء هذا التوتر والتباين إلى وعاء للعديد من النزاعات المجردة من القيم الإنسانية والأخلاقية، واللاهثة صوب مصالح آنية وضيقة نتيجة غياب حياة سياسية سليمة ومدنية.

المجتمعات المهمشة التي تعيش الضنك في كل مراحل حياتها، هي مجتمعات مضطهدة لأنها ببساطة لا تحيا حياة طبيعية، والمجتمع الذي تعيشه، سلوكه العام مضطرب، تغشاه الأزمات

الفجائية في كل مجال، تتفجر أحداثه العامة بشكل هبّات وانحرافات جماعية، ولا يبقى له وسيلة للتعبير عن معاناته إلا باستعارة أساليب القمع والممارسة ضده ذاتها.

المجتمع المرشح للعنف بكافة أشكاله وأدواته، والمتقبل لكل الأفكار والايديولوجيات هو جمهور المحرومين والمقموعين، فالفقر لا يقود إلى الاستقرار، والبطالة لا تؤدي إلى الأمن، بل إنهما الأرضية الاقتصادية الاجتماعية لبروز حالات التمرد والعنف.

ومن أهم الطروحات التي يجب العمل عليها للحد من العنف الجامعي:

- العمل على الاقتراب من الطلبة في فكرهم.
- إعطاء المزيد من الحرية للشباب.
- إيجاد الحوار الديمقراطي والاعتراف بوجود الآخر.
- إيجاد بديل حضاري موثوق به غير تابع للحكومة لمواجهة فكر العنف.

ومن أسباب العنف المجتمعي:

1. ضعف الوازع والرادع الديني عند البعض وخاصة ممن يفتعلون العنف ويعتبرونه وسيلة لتحقيق المطالب ومظهراً من مظاهر الرجولة والقوة والزعامة.
2. غياب النهج الديمقراطي على مستوى الأسرة والمدرسة والجامعة والمجتمع.. الشراكة.. البلديات.. مجالس الطلبة.. الحراكات وارتفاع وتيرة الخطاب الاحتجاجي وتهميش صورة الدولة.
3. مساهمة الدولة ومؤسساتها في غياب القيادات الاجتماعية الفاعلة والمؤثرة واستبدالها بقيادات جديدة ضيقة الأثر والتأثير بين عشائرها وضمن مناطقها.
4. غياب العدالة والمساواة بين المواطنين.
5. ضعف الأحزاب تمويلاً وتنظيماً وفكراً، وعدم قدرة العديد منها على اقناع الشارع وخاصة قطاع الشباب بها، بسبب الخوف المنزوع في قلوبهم من الالتحاق في صفوف الأحزاب.
6. انتشار ظاهرة التسابق نحو الكسب المادي السريع بغض النظر عن الطريقة والأسلوب.
7. انحدار الاهتمام بالشأن الثقافي، السياسي، الأحزاب، القانون، الجامعات، النوادي والجمعيات، والبحث بين الشباب والشابات على مواقع التسلية والترفيه السريع، وقضاء معظم الأوقات في الاستماع إلى الأغاني ومشاهدة الفيديو كليبات والمواقع غير المقبولة دينياً واجتماعياً.
8. سوء توزيع الثروة ومقدرات الدولة بشكل متساو بين المواطنين وبين الأقاليم.

9. ضعف المناهج التي يتلقاها الطالب في الجامعات واستمرار أسلوب التلقين في التعليم باعتباره الأسلوب الأسهل بالنسبة للمدرس والأسلم بالنسبة للطلبة من هموم التحضير والشعور بالحرج من مدرسه وزملائه.

10. عدم الحصول على الحقوق بالطرق السلمية وانتشار ظاهرة الحصول على الحقوق بالقوة والبلطجة.

11. تراجع مجلس النواب عن دوره الفعال في التعبير عن مطالب الناس ونقلها إلى صاحب القرار بالطرق السلمية مما يؤدي إلى دفع المواطن إلى تحصيل حقوقه بإثارة الفوضى والشغب.

12. تخلي الأسرة عن دورها التربوي وتوكيل المدرسة والجامعة بذلك نتيجة لإنشغال الأم في عملها أو في متابعة أمور لا طائل من ورائها، وكذلك الغياب الطويل للأب عن البيت وعدم قدرته على متابعة قضايا أبنائه ومشاكلهم اليومية الاعتيادية.

أما بالنسبة للحلول فهي على النحو التالي:

1. إعادة الاعتبار للدولة من خلال الجدية بالإصلاح، وتطوير التشريعات والدستور.

2. الابتعاد عن قضية المحاصصة البغيضة في استلام المواقع القيادية في الدولة، وعدم اختيار القيادات على أساس الجهوية والعشائرية بل على الكفاءة والاقتدار.

3. دعوة رجال الدين وأئمة المساجد لتحمل واجباتهم الدينية والأخلاقية ودعوة الناس إلى التمسك بمنظومة القيم الموروثة عن الآباء والأجداد، وإعادة الدور الرائد للمسجد كمنارة علم وهداية المجتمع.

4. فعيل دور الواعظين والواعظات بين الأحياء والمناطق المختلفة، وإعطاؤهم الحوافز الكافية لتنشيط أدائهم.

5. حث الآباء من منطلق ديني على تحمل مسؤوليتهم في هذا المجال من خلال الدروس التي تعطى للمصلين قبل خطبة الجمعة والدعوة إلى التعايش السلمي وقبول الآخر مع ترسيخ قيم التسامح الذي يحث عليه ديننا الحنيف.

6. تخليق الحياة العامة بقيم الإسلام.

7. إعادة النظر بمشروع الإصلاح التربوي.

8. إصلاح منظومة الإعلام.

9. زيادة النشاطات اللامنهجية في المدارس والجامعات لإشغال الطلبة بما هو مفيد والابتعاد عن كل ما هو ضار، حيث إن لدى هؤلاء الطلبة طاقات كامنة وقوية وبحاجة إلى اشغال وتفريغ ومن الضروري تفريغها وتوجيهها الوجهة السليمة.

10. توفير أماكن ترفيهية كالملاعب والحدائق والمكتبات العامة وغيرها وزيادة انتشارها في المناطق السكنية وخاصة المكتظة منها.

11. إيجاد بنية ديمقراطية مستدامة يترعرع فيها الشباب ويمارسون فيها هواياتهم وابداعاتهم في جو ديمقراطي نظيف.

12. ترسيخ مجتمع العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص وتعزيز الهوية الوطنية بما لا يعارض الهوية العشائرية أو المناطقية.

13. إشاعة الجو الديمقراطي في الانتخابات بكافة مستوياتها من اتحاد الطلبة مروراً بالنقابات والأندية وانتهاء بانتخاب المجالس النيابية، وعدم تدخل الدولة مع أي من المترشحين على حساب الآخر[300].

* **ويقول الدكتور فاخر دعاس**[*]**:** بداية أشكر جريدة "الدستور" على هذه الندوة الكريمة، وطرح هذا الموضوع.

أولاً أريد أن أقول: هل هنالك ظاهرة عنف جامعي؟ هل هناك عنف في الجامعات أم لا؟ وهل هذا العنف عبارة عن ظاهرة أم هي حالات فردية؟.

باعتقادنا نحن في الحملة، حيث نقوم سنوياً بعمل تقرير نرصد من خلاله عدد المشاجرات في الجامعات، عندما تصل المشاجرات الكبيرة إلى حد 62 مشاجرة في عام 2011 وعندما تصل إلى 80 مشاجرة في عام 2012 فنحن نكون أمام ظاهرة، وعندما نصل إلى مرحلة بأن نخسر طالبين هذا العام في كلية القدس وفي جامعة البلقاء، فمعنى ذلك أننا أمام ظاهرة ويجب الوقوف أمامها.

النقطة الأخرى: ما هو سبب هذه الظاهرة؟.. علينا أن نميز ما بين السبب المباشر للظاهرة والسبب الرئيسي. السبب المباشر للظاهرة يمكن ان يكون قصة صغيرة، ففي إحدى الحالات التي رصدناها حصلت مشاجرة بين طالبين على أمر تافه وصغير وامتدت لتصبح عشائرية وتصبح

---

(300) فشل ذريع في أجهزة الأمن الجامعي وغيابها عن الساحة وحضورها حضور المتفرج.- الدستور.- (الخميس 2013/4/18).- ص14.

(*) منسق اللجنة الوطنية من أجل حقوق الطلبة (ذبحوتنا).

مشاجرة مناطقية بمعنى الكلمة، وبالتالي عند معالجة الظاهرة لا يجب أن نعالجها من على قاعدة النظرة السطحية للأمور، وباعتقادي علينا أن نرى السبب الرئيسي.

هنا يجب أن نسأل أربعة أسئلة: السؤال الاول: لماذا يضطر الطالب لاستخدام يده عندما يتناقش مع زميله أو زميلته؟ النقطة الثانية: لماذا تتحول هذه المشاجرة البسيطة لمشاجرة كبيرة جداً؟ وهنا سؤال يجب أن يطرح: لماذا لا تكون المشاجرات على أساس كليات، فلماذا لا تكون المشاجرة بين طلاب كلية العلوم الإدارية مثلاً وطلاب التربوية أو غيرها من الكليات؟ السؤال الآخر: لماذا يجدد الطالب المشاجرة مرة أخرى؟.. هذه الأسئلة إذا استطعنا الإجابة عليها فأعتقد أننا سنكون أمام آلية لحل الظاهرة.

باعتقادي أن أول أسباب، وهو السبب الرئيسي لهذه الظاهرة، هو غياب الوعي الطلابي. عندما يكون لدينا وعي طلابي لن يصبح لدينا مشاجرة. في الثمانينيات كان الطلاب لدينا مسيسين، لأن الأجواء في المنطقة والحرب والقضية الفلسطينية كانت تلعب دورا مركزيا في أذهاننا، وبالتالي كان الطلاب مسيسين، فكنا نرى حتى عندما تصبح هناك مشكلات ومشاجرات انها تكون على أساس سياسي.

فيما طرحه الدكتور اخليف الطراونة والدكتور أمين المشاقبة، أقول إن العشائرية أمر إيجابي جداً، ولكن أن تتحول إلى نزعات وانتماءات ما تحت وطنية فهنا تصبح الإشكالية. ما يحدث كالتالي، أن هذا الطالب عندما يدخل للجامعة يدخل على أنه ابن العشيرة أو ابن المنطقة وليس لأنه كفء دراسياً، وتم إلغاء العقوبة عنه لأنه ابن العشيرة او ابن المنطقة، وتم إعطاؤه منحة لنفس السبب، ويعلم جيداً بأنه عندما يتخرج من الجامعة سيشتغل لنفس السبب، فهو بالتالي يدافع عن العشيرة بمفهومه الضيق.

ولذلك فنحن نتحدث عن غياب الوعي وعن دور للدولة التي أوجدت قانون الصوت الواحد الذي يعزز هذه المناطقية والعشائرية ويكرسها، فبدل أن يكون الخلاف سياسيا يصبح عشائريا وقبليا. والعنف الجامعي أو الطلابي هو جزء من عنف مجتمعي، ولا يجب الفصل بينهما بأن الجامعات فيها عنف، فالمجتمع أيضاً به عنف وبنفس الآلية والعقلية، لأن المنظومة التي أوجدتها الحكومة هي منظومة واحدة، هي منظومة تعزيز العشائرية والمناطقية على حساب العمل السياسي.

ويجب أن نثبت نقطة أن وزارة التعليم العالي أو الوزراء الذين عاصرتهم وتعايشنا معهم كحملة لم أر أي واحد منهم يعترف بالظاهرة، حيث يقولون إن هذه قصص لها علاقة بالجامعات، وعلى كل جامعة أن تحل مشاكلها، فابتداءً يجب أن نقول بأن هناك ظاهرة موجودة[301].

* **وقال دعاس:** ما تفضل به الدكتور أمين المشاقبة صحيح، لكنهم كانوا يعالجون إشكالية حصلت، ولم يعالجوا ظاهرة.. فيجب أولاً الاعتراف بهذه الظاهرة.

بالنسبة للجان، الجامعة الأردنية أيضاً شكلت لجنة، وخرجت بنتائج، وهذه اللجان كانت توضع- مع كل الاحترام والتقدير- لامتصاص غضب الرأي العام، ولا توجد نية حقيقية لمعالجة هذه الظاهرة.. فالدراسات بقيت حبيسة الأدراج.

بالنسبة لانتخابات الاتحادات الطلابية، كل الجامعات تقيم انتخابات اتحادات طلابية، ولكن هذه الانتخابات هي أهم سبب مباشر للعنف الجامعي، وأعلى نسب للمشاجرات تحدث -من خلال رصدنا- تكون يوم الانتخابات، فجامعة جرش ألغت الانتخابات منذ حوالي ست سنوات، وعمان الأهلية كذلك، لأنها تُحدث مشاجرات، والمشاجرات تحدث نتيجة لوجود تعليمات الصوت الواحد، ومنع العمل السياسي في الجامعة، ومنع الطلاب من أن يوزعوا ورقة أو ملصقا، ومن أن يتم الحديث في فكر سياسي، لكن اللغة العشائرية مسموح بها في الجامعة، فهل يعقل أن يكون مسموح بهذه اللغة؟[302].

رئيس المنتدى الأردني لنبذ العنف المجتمعي والجامعي الدكتور خالد الزعبي (الذي سيتم أشهاره في حفل كبير في حرم الجامعة الأردنية يوم الثلاثاء المقبل وتحت رعاية رئيس الوزراء) قال انه ولمحاربة هذه الظاهرة قمنا بتأسيس المنتدى الاردني لنبذ العنف الجامعي والمجتمعي وان فكرة تأسيس المنتدى جاءت لمأسسة العمل ضد هذه الظاهرة والتصدي لها، ذاك أن الأحداث المؤسفة التي شهدتها جامعاتنا، وخصوصاً ما جرى مؤخراً في جامعة الحسين بن طلال يضعنا كأكاديميين اليوم أمام مسؤولياتنا إزاء ما يحدث من عنف.

وبين أن فكرة انطلاق المنتدى، جاءت مؤخراً للضرورة الملحة التي برزت من خلال ما يحدث حيث أن جامعاتنا التي كانت على مدار عقود ماضية منارات علم يشار اليها بالبنان ستبقى كذلك بعزم الأردنيين ورؤية قيادتهم، وبأن هذه المؤسسات الأكاديمية التي بذل فيها الأردنيون وقيادتهم جل امكانياتهم كانت على الدوام هي العنوان الوطني.

---

(301) فشل ذريع في أجهزة الأمن الجامعي وغيابها عن الساحة وحضورها حضور المتفرج.- الدستور.- (الخميس 2013/4/18).- ص14.

(302) فشل ذريع في أجهزة الأمن الجامعي وغيابها عن الساحة وحضورها حضور المتفرج.- الدستور.- (الخميس 2013/4/18).- ص14.

وقال الزعبي لقد كان الانسان الأردني على الدوام هو محور البناء لهذا الوطن، ولقد تكاتف الأردنيون جميعاً تحت ظل قيادتهم، وشعارهم: الانسان أغلى ما نملك، وكانت مسيرة هذا الوطن على الدوام عامرةً بالخير، واليوم نتذكر كلمات الراحل الملك الحسين بن طلال طيب الله ثراه "فلنبن هذا الوطن ولنخدم هذه الأم ة" ومسيرة الخير هذه لم تحمل على قله الامكانات الا رسالة البناء تجاه الوطن والأمة، ومن هنا قدم الأردنييون أنموذجاً رغم شح الامكانات عنوانه: بناء الانسان.

ولأننا لا نريد للانسان الأردني، وخصوصاً الطالب الجامعي، بأن يقف تحت عنوان العنف ولأننا حريصين كل الحرص على أن نحافظ على المؤسسة التي تمنحه هويته الثقافية والعلمية، ولأننا كأردنيين كنا دوماً أصحاب مبادرات خيره فاننا سنعلنها يوم الثلاثاء القادم، باذن الله، ومن رحم أم الجامعات صرخةً بوجه هذه الظاهرة لنعيد لجامعاتنا تلك المكانة والسمعة الطيبة التي تستحقها لافتا الى ان من اهداف المنتدى أن تضمن المناهج التدريسية أضرار العنف، وسيقوم المنتدى بتشكيل لجان متخصصة لمواجهة الظروف الطارئة في الجامعات، وبان الطلبة هم المعنيون بتحقيق أهداف المنتدى حيث سيتم اشراكهم في ورشات العمل، وأن المنتدى لن يغض النظر عن الطلبة المسببن للعنف،حيث سيقوم بالتواصل معهم ذلك بأننا ندرك بأن كل أردني هو عزيز علينا، ونحن بحاجة له ليكون طالباً جامعياً ومواطناً صالحاً لأن مصلحتنا المجتمعية هي خلق انسان متزن ومنسجم مع ذاته ومنتم لوطنه مشيرا الى ان المنتدى والقائمين عليه، سيعملون على الانطلاق نحو الطلبة في ساحاتهم الجامعية، ومحاضراتهم، حيث أننا بتنا اليوم أمام الحاجة الى عمل مؤسسي ضمن فريق قادر على اعادة المفاهيم والقيم التي امتاز بها مجتمعنا الأردني(303) .

* **قال رئيس المجلس الأعلى للشباب الدكتور سامي المجالي** : إن ظاهرة العنف الطلابي، بدأت تأخذ خلال الفترة الأخيرة منحى يشعرنا بالتوتر، مطالباً بالتصدي لها بشتى وسائل التثقيف والتوعية والتوجيه.

وقال: للأسف شاعت هذه الظاهرة الخطيرة على الوطن والمواطن في أرقى صروح العلم وتحديدا في الجامعات، التي يفترض أن تكون منارات علم ومعرفة، لا موئل العنف والنزاعات.

وأكد أن ظاهرة العنف التي تغزو جامعاتنا، لا تعكس الصورة الحقيقية لشبابنا الأردني الذي نفاخر به العالم، والذي طالما نراهن على فكره وعقله وإنجازاته، كما أنها ليست الصورة الحقيقية

---

(303) العنف الجامعي ظاهرة تجاوزت الحقوق الحمراء وامتد أثرها وضررها إلى المجتمعات المحلية.- الدستور.- (الأحد 2013/5/5).- ص15.

للشباب الأردني الذي أجاد وأبدع، في شتى المجالات، وساهم في بناء الكثير من صروح المجد والإنجاز الأردني، مبينا أن هذه الصورة المشوهة، والتي تعكسها تصرفات نفر من الشباب غير المسؤول في جامعاتنا الحبيبة، ما تزال قيد السيطرة والعلاج.

ودعا المجالي الجهات المعنية الى إيجاد اجراءات صارمة ووضع الحلول المناسبة لمتسببي العنف في الجامعات، والانطلاق من فكر ورؤى جلالة الملك في إيلاء الشأن الشبابي أهمية كبرى، ومنح الشباب فرص المشاركة في صنع القرار، وتعزيز دورهم في المجتمع، حاثا الشباب على استثمار هذه الفرصة، وبذل كل جهد ممكن في التصدي لظاهرة العنف المجتمعي خاصة وأنهم الأكثر تأثراً وتأثيراً فيها.

وأكد على دور الشباب بالوقوف في وجه كل من يحاول العبث بأمن الوطن واستقراره، و أن يحافظوا على الوحدة الوطنية والتغلب على كل ما يزرع الفتنة بين أبناء الوطن[304].

* **وقال رئيس لجنة أصدقاء جامعة مؤتة ممثل مجلس استشاري الكرك العميد المتقاعد عبدالله القرالة** أن ما تشهده جامعة مؤتة من مشاجرات وعنف يمثل امتداداً للعنف المجتمعي وعدم الجدية في تطبيق الانظمة والتعليمات حيال مثل هذه التجاوزات، منوها إلى أن اللجنة عملت بروح الفريق الواحد مع الجامعة خلال الأحداث السابقة واتخذت تدابير واجراءات من خلال الاجتماعات الموسعة التي عقدت أسهمت بالخروج بتلك المشاجرات من صورتها العنيفة.

وانتقد تساهل الجهات المعنية في تطبيق الأنظمة والتعليمات الرادعة بحق المتسببين بتلك السلوكيات في ضوء التدخلات من قبل بعض الجهات الخارجية، منوها إلى أن اجتماعاً موسعاً سيعقد على مستوى المحافظة مع إدارة الجامعة وطلبتها لبحث تداعيات هذه الظاهرة وسبل معالجتها.

ونوه إلى أن لجنة اصدقاء الجامعة تتدخل بما يخدم مصالح الجامعة من خلال المساهمة في جذب الدعم المالي للجامعة لتخطي ضائقتها المالية، مشيراً إلى أن اللجنة من خلال مخاطبتها للجهات المانحة تم الحصول على دعم 50 ألف دينار لدعم برامج الجامعة[305].

* وبين رئيس نادي الطفيلة محمد المرافي، أن الأمن الجامعي أصبح حلقة ضعيفة في ضوء تزايد أشكال العنف الجامعي إذ أن موظف الأمن الجامعي لا يستطيع اتخاذ اي قرار او إجراء لأنه معرض للمساءلة والتقاضي والخضوع للحق العشائري خاصة في مناطقنا ذات الطابع العشائري وذلك بسبب عدم وجود صلاحيات تؤهله للقيام بأي حل أثناء المشاجرات الجامعية ووقوف الأمن الجامعي

---

(304) مطالبات بإجراءات حازمة للحد من العنف الجامعي.- الرأي.- (الخميس 2013/4/11).- ع 15508، ص45.

(305) رفض أكاديمي ومجتمعي لعنف الجامعات.- الرأي.- (الأحد 2012/7/15).- محليات.- ع15243، ص7.

مع الطلبة المسالمين كمتفرجين فقط، مشيراً إلى أهمية اختيار الأمن الجامعي من قطاع الشباب وإخضاعهم لدورات متخصصة للتعامل مع العنف والسيطرة عليه[306].

(306) العنف الجامعي ظاهرة تجاوزت الحقوق الحمراء وامتد أثرها وضررها إلى المجتمعات المحلية.- الدستور.- (الأحد 2013/5/5).- ص15.

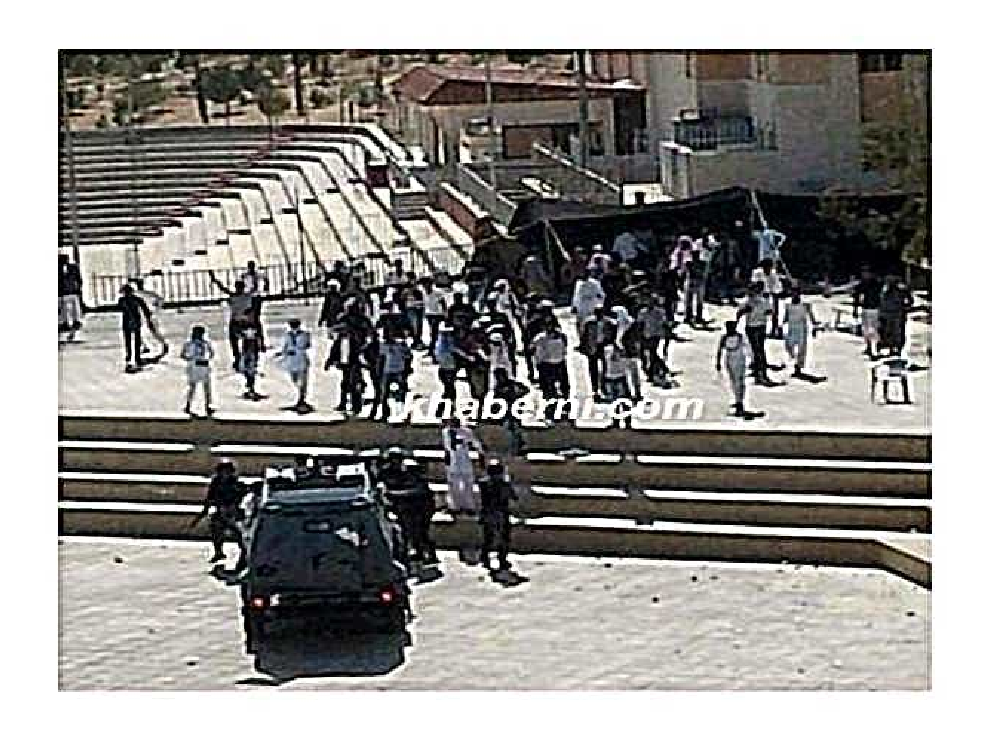
الخاتمة

لقد تم في هذا الفصل تقديم وجهات نظر أردنية مختلفة في موضوع العنف الجامعي، بدأت وجهة نظر وزراء التعليم العالي الذين عاصروا المشكلة وهم معالي الدكتورة رويدة المعايطة ومعالي الدكتور وجيه عويس ومعالي الدكتور أمين محمود (وزير التعليم العالي حالياً). كما قدم الفصل وجهات نظر رؤسات الجامعات الأردنية الحكومية والخاصة وكان أبرزهم الأستاذ الدكتور اخليف الطروانة رئيس الجامعة الأردنية والأستاذ الدكتور سليمان عربيات رئيس جامعة مؤتة سابقاً. كما تم رصد أقوال عمداء شؤون الطلبة في الجامعات المختلفة في هذا الخصوص باعتبارهم أقرب الجهات وأكثرها تأثراً بمشكلات الطلبة عموماً ومشكلة العنف الجامعي بشكل خاص. ويعد أعضاء هيئة التدريس طرفاً رئيساً في المشكلة، ولهذا تم رصد وجهات نظرهم المختلفة، خاصة وأن بعضهم متخصص في علم الاجتماع وعلم النفس والعلوم الأخرى ذات العلاقة بالعنف الجامعي والعنف المجتمعي.

ويعد طلبة الجامعات الأردنية السبب الرئيس في المشكلة ولهذا تم أخذهم بعين الاعتبار وتحدثوا عن أسباب المشكلة وطرق معالجتها من وجهة نظرهم الخاصة. كذلك تم رصد وجهات نظر المجتمع الأردني من مجلس الأعيان إلى مجلس النواب إلى النقابات والأحزاب إلى أولياء أمور الطلبة.

وقد قدمت هذه الأطراف المختلفة ولكنها ذات العلاقة بشكل مباشر أو غير مباشر مع المشكلة أسباباً لا حصر لها وحلولاً لا حصر لها كذلك لظاهرة العنف الجامعي. ولكنها جميعاً تتفق أن العنف الجامعي أصبح ظاهرة خطيرة تهدد جامعاتنا ومجتمعنا، وأن لا بد من البحث عن حل للظاهرة.

وباختصار شديد، لم يبق أحد في الأردن لم يدل بدلوه في هذا الموضوع الذي أصبح من موضوعات الساعة في الأردن، ويبقى السؤال: أين الحل؟


khaberni.com

الفصل الخامس

الحلول والتوصيات

- الحلول والتوصيات.
- خاتمة.

الفصل الخامس

الحلول والتوصيات

يضم هذا الفصل مجموعة من الاقتراحات والتوصيات والحلول لظاهرة العنف الجامعي، جاءت من باحثين ومن رسائل جامعية ومن ندوات ومؤسسات ذات علاقة وأحزاب.

يقول الدكتور صلاح جرار[307] الأستاذ الجامعي ووزير الثقافة الأسبق:

ونظراً لضرورة مراعاة حرمة الجامعات وحرمة العلم وتوفير البيئة الأكاديمية الملائمة وفي ضوء هذه المعطيات، والمخاطر التي تهدد التعليم العالي ورسالته والمجتمع الأردني وأمنه، فإنني أضع المقترحات التالية للتغلب على حوادث العنف الطلاّبي في الجامعات ومحاصرتها:

1. ضبط آليات قبول الطلبة في الجامعات، وذلك من خلال إعادة النظر في أسس القبول الموحّد بما يضمن عدم قبول الطلبة الذين لا تنطبق عليهم شروط القبول أو الذين لا يخلصون للعلم وينصرفون إليه انصرافاً تاماً خلال سنوات دراستهم، أو الذين يلتحقون بالجامعة وفي بعض التخصصات على غير رغبة منهم.

وفي هذا الإطار فإنني أدعو إلى رفع الحدود الدنيا لمعدّلات القبول في الجامعات، ولا سيّما في التخصّصات التي يثبت أن طلبتها هم الأكثر تورّطاً في المشاجرات الطلاّبية، وهي التخصّصات الإنسانية، ممّا يؤدي بشكل تلقائي إلى تخفيض أعداد المقبولين في هذه التخصّصات وقبول الطلبة ذوي المعدّلات المرتفعة الجادّين في دراستهم المنصرفين إليها والحريصين على المحافظة على تقدمهم وزيادة إنجازهم وبناء مستقبلهم. وفي هذا السياق أيضاً يمكن دراسة إمكانية أن يتمّ توطين كل تخصّص في جامعة واحدة على الأقل أو ثلاث جامعات على الأكثر بدلاً من إنشاء كلّ تخصّص في كلّ الجامعات.

2. العمل على الاستفادة من تجربة الكليات الطبيّة التي توائم في نظامها التعليمي بين نظام السنوات ونظام الساعات المعتمدة، فطلبة هذه الكليات هم الأكثر انصرافاً إلى العلم واستغراقاً فيه وانشغالاً في الأبحاث والتجارب، وهم الأقلّ انخراطاً في المشاكل الطلاّبية. وذلك أنّ السبب الرئيسي الذي يوفر البيئة الخصبة للمشاجرات الطلاّبية وجود ساعات فراغ طويلة بين

---

(307) صلاح جرار العنف الجامعي: بعض أسبابه ووسائل علاجه. ورقه قدمت في جامعة الزرقاء يوم الخميس 2012/4/19م.

المحاضرات، ناجمة عن نظام الساعات المعتمدة، والفراغ لطلبة الجامعة هو مفسدة ما لم يتم ملؤه بما هو نافع من الأنشطة العلمية والبحثية والثقافية.

إنّ الوقت الذي يقضيه طالب الجامعة خلال سنوات دراسته في الجامعة هو مدّة زمنية محدودة لا يجوز إشغالها أو تبديدها بأيّ عمل أو سلوك لا يصبّ في خدمة العملية التعليمية والبحثية والإبداعية، وهذا يتطلب من كلّ جامعة أن توفر لطلبتها أكبر عدد ممكن من المختبرات العلمية ومختبرات الحاسوب وأكبر قدر ممكن من مصادر المعرفة من كتب ودوريات ومراجع وموسوعات وقواعد بيانات ووسائل تعليمية، وكذلك برامج غنية بالأنشطة التي تخدم العملية التعليمية والبحثية مثل عقد المؤتمرات وتنظيم المسابقات وإصدار المجلات العلمية والثقافية وتأسيس المنتديات الثقافية والإبداعية والرياضية، وتوجيه الطلبة إلى الانخراط فيها إلى أقصى درجة ممكنة، والعمل على تكثيف اللقاءات الحوارية بين الطلبة والهيئات الأكاديمية والإدارية، ولا بدّ في هذا السياق من الإكثار من تكليف الطلبة بإجراء الأبحاث والدراسات وإعداد التقارير وعمل الملخصات، باعتبار ذلك جزءاً أساسياً من واجباتهم الأكاديمية. وربما يكون مجدياً النظر في إمكانية زيادة عدد الساعات المعتمدة المطلوبة للتخرج إلى (176) ساعة كحدّ أدنى بدلاً من (132) ساعة معتمدة، وإلزام الطلبة بدراسة ما بين 18-24 ساعة أسبوعياً، بحيث يحضر الطالب نحو 4-5 ساعات من المحاضرات يومياً[(308)].

3. توجيه عناية أكبر لبرامج خدمة المجتمع، وألاّ تظلّ هذه البرامج مسألة شكليّة، ويمكن تحويلها إلى ما يشبه "خدمة العلم" فلا يتخرج الطالب ما لم يكن قد أمضى عدداً من الساعات في خدمة الجامعة أوّلاً وخدمة المجتمع ثانياً من خلال العمل لساعات معينة في المؤسسات ذات الصلة بتخصّص الطالب.

4. وضع مدوّنة للسلوك الطلاّبي، واشتراط موافقة الطالب عليها قبل التحاقه بالجامعة، والنظر إلى الإساءة للعملية التعليمية في الجامعة والمشاركة في أية أعمال تتنافى مع رسالة الجامعة ودورها الوطني والتربوي باعتبارها مساساً بأمن المجتمع والدولة، ومنح الإدارات الجامعية صلاحيات اتخاذ القرارات التي تراها مناسبة لوضع حدّ لمثل هذه التصرّفات المضرّة بمسيرة التعليم العالي، وإدراج مبدأ الواسطة في قبول الطلبة أو رفع علاماتهم أو إلغاء العقوبات عنهم ضمن الخطوط الحمراء التي تعدّ اعتداءً على سلامة العملية التعليمية.

---

(308) نفس المصدر.

وقد ثبت علمياً أن الطلبة الذين ينخرطون بالأنشطة الثقافية والفنية هم الأرقى سلوكاً والأكثر توازناً والأبعد عن المشاركة في المشاجرات الطلابية، لأنّ العمل الثقافي والفني يصقل الشخصية ويضبط السوك ويهذّب النفس والروح. وفي مقابل ذلك يجب أن تحرص الجامعات على منح الطلبة الحرية الأكاديمية والفكرية التي تعدّ مطلباً مشروعاً وأساسياً في العملية الأكاديمية، وتعدّ حافزاً أساسياً من حوافز الإبداع والإنتاجية، وتوفير مجالات للطلبة للاشتراك في الأنشطة الثقافية والفكرية والرياضية والفنية، بحيث تقوم الجامعة بعد ذلك بتوفير مجالات للطلبة لممارسة هذه الهوايات في أوقات الفراغ. إنّ مثل هذه الأنشطة يعزّز انتماء الطلبة لجامعتهم وكلياتهم وتخصّصاتهم أكثر من انتماءاتهم غير الأكاديمية.

ويمكن تخصيص جانب كبير من مادّة التربية الوطنية لتوعية الطلبة بواجباتهم وحقوقهم في الجامعة وحثهم لى تجنب كلّ ما يسيء للجامعة ومناخ التعليم[309].

5. إعادة النظر في معايير النجاح والرسوب وعدم التساهل في تصحيح الاختبارات ومنح العلامات للطلبة، وتقليص عدد الفرص التي تمنح للطالب لرفع معدّله إلى فرصة واحدة فقط، تمنح له بعد الإنذار الأوّل، يفصل بعدها الطالب فصلاً نهائياً من الجامعة ما لم يرفع معدّله إلى الحدّ الأدنى المطلوب، ووقف السماح للطلبة الذين لا يحققون الحدّ الأدنى من المعدل التراكمي المطلوب بالانتقال إلى تخصّص آخر أو الدراسة الخاصة. فقد أثبتت الدراسات التي أجريت سابقاً للعنف الجامعي أن معظم المتورطين في هذه الحوادث هم من الطلبة ذوي المعدّلات التراكمية المتدنية والذين منحوا أكثر من فرصة واحدة لرفع معدّلاتهم.

6. عدم التساهل في ضبط عملية الغياب والحضور للطلبة، وتقليص عدد الساعات التي يسمح للطالب بالتغيب فيها عن المادة من دون إذن إلى أربع ساعات فقط، وحرمان الطالب من المادة بمجرد وصول عدد الساعات التي يتغيب عنها دون إذن إلى خمس ساعات، دون الحاجة إلى الانتظار إلى نهاية الفصل. ويعتبر قرار المسجل العام بحرمان الطالب من المادة قطعياً. وهذا الأمر يتطلب أن يقوم عضو هيئة التدريس بتزويد وحدة التسجيل بقوائم الحضور والغياب أولاً بأول عن طريق الإدخال الآلي، مثلما عليه أن يقوم بتزويد وحدة القبول والتسجيل بنتائج امتحانات الطلبة أولاً بأول عن طريق الإدخال الآلي.

---

(309) نفس المصدر.

7. ضبط آليات تعيين أعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات وعدم التساهل في معايير تعيينهم، والحرص على أن يكونوا سويّة علمية ومهنية وأخلاقية وسلوكية عالية، وعدم الرضوخ لأي شكل من أشكال الواسطات أو ضغوط المجتمع لتعيين أحد لا يتمتع بالسوية المطلوبة، واعتبار التوسّط لتعيين أعضاء هيئة تدريس ممّن لا تنطبق عليه معايير التعيين مخالفة يعاقب عليها القانون.

8. أن يحرم الطالب الذي يفصل من أي جامعة لأي سبب أكاديمي أو سلوكي من الالتحاق بأي جامعة أخرى، وأن يحرم عضو هيئة التدريس الذي تنهى خدماته من أي جامعة لأسباب تتصل بالأمانة العلمية أو المخالفات الأخلاقية أو السلوكية أو المهنية من التعيين في أي جامعة أخرى.

9. الربط بين مستوى الجامعة ومعايير اعتمادها وترتيبها بين الجامعات الوطنية وبين قدرة إدارتها على ضبط المشاجرات الطلابية والحيلولة دون وقوعها.

10. الاستمرار في إجراء الدراسات على البيئة الجامعية والتكيّف الطلاّبي والعنف الجامعي، وتطوير الأنظمة والتعليمات تبعاً لنتائج هذه الدراسات[310].

إن مسؤولية وضع حدّ للعنف الطلاّبي في الجامعات تقع على عاتق الطلبة أنفسهم، ويتحملون عواقبها كاملة، وعلى عاتق أعضاء الهيئة التدريسية الذين يجب أن يوجهوا الطلبة إلى الدراسة والبحث والاهتمام الجادّ بالعلم، وأن يقدّموا من أنفسهم وسلوكهم قدوة صالحة للطلبة، كما تقع المسؤولية على عاتق الإدارات الجامعية التي ينبغي عليها أن تتابع ما يجري في الشارع الطلابي وأن تسعى دائماً إلى تطوير الأنظمة والقوانين والمناهج لتوفير أفضل بيئة علمية ممكنة داخل جامعاتهم.

ولا بدّ قبل كلّ شيء من استمرار التنسيق بين مؤسسة التعليم العالي ومؤسسة التربية والتعليم وسائر المؤسسات الوطنية، فسلوك الطالب في الجامعة هو ثمرة تربيته الأولى في المنزل والمدرسة.

ومن الحلول التي يقترحها عطية[311] في مقالة بعنوان: قراءة تحليلية نقدية حول العنف في الجامعات والحلول المقترحة:

- تشجيع ثقافة التسامح ونبذ التطرف والعنصرية.
- القبول بنتائج فرز صناديق الانتخابات في حال نزاهة العملية الانتخابية.

---

(310) نفس المصدر.

(311) عطية محمد عطية. قراءة تحليلية نقدية حول العنف في الجامعات والحلول المقترحة.- الرأي.- الثلاثاء، 2013/4/9.- ع15506، ص40.

- الاعتراف بحقوق فسيفساء مكونات المجتمع الذي أكسبه لمسة جمالية عز نظيرها في دول أخرى صبت في مصلحة الوطن منذ عقود.

- التصالح مع الذات عبر منظومة التربية منذ الطفولة، بهدف تعزيز ثقافة قبول الآخر.

- غرس ثقافة المصداقية في مناصحة الرأي والمشورة بين الطلبة، حتى تجتمع كلمتهم على الألفة والتناصر، وايثار العاقبة والتعامل مع الآخر على خلفية حسن الظن من باب الحكمة والموعظة الحسنة. فالعلاقة بين مكونات المجتمع تكاملية وليست اقصائية.

- المكاشفة والمصارحة بين الطلبة في الأمور المتنازع بشأنها، التي هي محل سوء فهم من غير تكلف أو مخادعة أو إيثارة عصبية أو مشاحنة؛ بهدف منع الطلبة من ثقافة التغلب والتجاذب والتنافر والعداء، فهذا أصلح وأقوم في تصويب السلوك والقضاء على الهواجس وما تحمله من الكراهية والتشكيك.

- وهناك ضرب خامس من الطلبة ينشأ عنه العنف نتيجة غياب الثقة المتبادلة بينهم وبعض الإدارات الجامعية المغلقة على نفسها، المسكونة بالخوف من سياسة الأبواب المشرعة؛ بسبب افتقارها لمهارات التواصل، مما يحمل بعض الطلبة كردود فعل على افتعال المزيد من المناكفات والاستقطاب والعناد؛ بسبب التهميش والإقصاء والتعامل بفوقية. فيلجأ بعضهم للاستقواء بالعشيرة أو الشلة أو الحزب أو كتل المجاميع المحافظية طلباً للنجدة في مواجهة هذا الاحتقان.

- هناك ضرب سادس من الطلبة لا نستبعد وجوده تحركهم أجندات خارجية، ما انفكت تسعى إلى تشويه صورة الأردن وأمنه واستقراره، بهدف الإساءة إليه عبر الفضائيات وكأنه بلد يعاني من الفلتان الأمني ساحته مفتوحة على كل الاحتمالات. وهذا يندرج من باب تصدير الأزمة من بعض دول الجوار حتى ينشغل الجميع بصراعاته. فكم من طالب هو مجرد واجهة لقوى وتحالفات ومصالح أجندات وتصارع ارادات تختبئ خلفه جماعات منظمة دور الطالب هنا في منزلة الحرب بالوكالة عن هذه الجماعات بهدف تعميق شرخ الفتنة عن طريق بوابة العنف الجامعي.

- لعل من أسباب العنف الجامعي في بعض مظاهره تعود إلى عدم حسم اشكالية الهوية والمواطنة. الأمر الذي يتطلب الحل الجذري لهذين الملفين العالقين بشكل جذري، ووقف التماري فيهما بالكلية، حسماً للتداعي وقطعاً للتنازع بين الطلبة في قابل الأيام. فالأصل الذي يجب أن يكون عليه أن المواطنة للجميع، والمطلوب تحصين الوحدة الوطنية. فالهوية الأردنية هي الجامعة لكل الأردنيين من شتى الأصول والمنابت. وبهذه العقلية التنويرية التي تستوعب الآخر يتم وأد كافة

الهويات الثانوية الفرعية لصالح الهوية الجامعة، تختفي عندها الجغرافيا الطائفية التي تحدد سلوك بعض الطلبة.

- وهذا يتطلب تفعيل دولة المواطنة والقانون وعدالة تكافؤ الفرص، وفق الكفاية والاقتدار وليس على أساس المحاصصة.

* ويقول عطية[312]:

إن مكرمات الطلبة على اطلاقها نظام مكرس لخدمة العنف الجامعي. واستعادة أجواء الثقة بين الطلبة، تستوجب إما غربلتها أو تعديل أسس القبول فيها، وضرورة إدراجها ضمن قوائم التنافس الحر.

وليس خافياً على أحد، أن نسبة كبيرة من الطلبة الذين يقفون وراء العنف الجامعي ينتسبون إلى تلك القوائم التي تخرج من عباءة المكرمات؛ بسبب ثقافتهم المشوهة القائمة على سلوك المغالبة وليس التوافق. ولمزيد من التأصيل، فإن شريحة لا بأس بها من هؤلاء الطلبة إذا اعطوا من الامتيازات الحكومية وهم على مقاعد الدراسة رضوا وربما كان بعضهم من أهل الغلو في الولاء والانتماء، وإذا لم يعطوا فهم يسخطون وانقلبوا من معسكر لآخر، وليس هنالك من وسيلة للتعبير عن سلوكهم سوى العنف الذي اتخذ في بعض الأحايين طابع العسكرة، ما دفع بسمعة الجامعات إلى الهاوية.

وليس غريباً أن ترى بعضهم يتهم الدولة بالفساد ويطالب بالإصلاح، ما يستدعي ذلك من التطاول على هيبة الدولة ومؤسساتها لكونه قد أمن العقوبة مسبقاً، وخاصة أن بعضهم يمتلك أنياباً أو مخالب حادة على خلفية اعتبارات متعددة يمثل بعضها إرثاً تاريخياً متوارثاً من الفساد الذي اكتسب صفة الشرعية في قاموسهم الاجتماعي.

واتكاءً على ما تقدم، فإن خيار التعاطي الأمثل مع هؤلاء يكمن في **ضرورة وقف سياسات قبول المكرمات على حالاتها السابقة**، وضرورة اخضاعها للتنافس الحر في القبول الموحد مع التمني أن يكون هذا اعتباراً من العام الدراسي 2012-2013 وهذا من أبجديات المساواة في المواطنة.

وأخيراً، فإن منطق العقل يقتضي القول أن طلبة المكرمات ليسوا سواء؛ فمنهم من يقطر أدباً وخلقاً وعلماً، فهم على منازل ودرجات مختلفة كلهم ذهبوا ضحية الفئة المشاغبة منهم.

ومن باب الاحتكام للغة العقل، فإن الشفافية تقتضي القول أن ثلث المقاعد الجامعية محجوزة، والثلث الآخر مقاعد خاصة، والثلث الأخير يخضع للتنافس الحر فأين العدالة؟!.

---

(312) نفس المصدر.

واتكاءً على ذلك، فإن العنف الجامعي يرتد في بعض جذوره إلى هذا الظلم المجتمعي الذي يجب أن ينتهي.

ويقول عطية(313) **:** تشكل عمادة شؤون الطلبة أحد أهم أركان الإدارة الجامعية. وكلما كان القائمون عليها من أهل الكفاية، تحقق أداء ما أنيط بها من مسؤوليات بشكل أفضل. غير أننا نلحظ بعين ثاقبة أن بعض هذه العمادات تعاني من البيروقراطية، وإن شئت الفوضوية، تعمل بلا استراتيجية واضحة في فلسفتها، ولا أهدافها، ولا برامجها. وليس غريباً أن نجد التنافس والتباغض بين فريق عمل بعض هذه الإدارات؛ مما يوقعها في تخبط مستمر تجعلها غير قادرة على إدارة الأزمات الطارئة، والعجز عن متابعة ما يجري داخل الجامعة بين أوساط الطلبة في الظاهر والباطن.

ويفترض أن تقوم هذه العمادات مستقبلاً بأعمال إبداعية خلاقة خدمة للصالح العام، خلاف عملها التقليدي المشار إليه آنفاً، تأتي من باب الحلول المقترحة التي يفترض أن تقوم بها للتقليل من ظاهرة العنف(314) **:**

أ- التركيز على تفعيل سلوك الطلبة، ومحاولة نقلهم من السلبية إلى الإيجابية مع تعزيز هذه الإيجابية في مخرجات سلوكهم، عبر منظومة من البرامج الدينية والنفسية المعدة مسبقاً.

ب- العمل على إتاحة الفرصة لهم للتعبير عن آرائهم، والكشف عن ميولهم، وتنمية قدراتهم، ومهاراتهم المنهجية، واللامنهجية، وهذا من أدبيات طرائق التعليم المعاصر.

ج- السعي الجاد نحو إثارة اهتمامات الطلبة، وتدريبهم على التفكير المستقل، وتشجيعهم على المبادأة في الإبداع من خلال انتساب الآحاد منهم لما يروق له من ألوان النشاطات اللامنهجية المتعددة.

د- تعميق العلاقات الإنسانية والأخوية بين الطلبة بصرف النظر عن جنسياتهم، لتكون قائمة على التسامح، والمحبة، والإيثار، والتعاون، بهدف التخفيف من التباغض بينهم على خلفية دوافع متعددة.

هـ- التعريف بأقطار الطلبة الوافدين ومظاهر الحياة السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية فيها؛ مع استحباب رفع أعلام الدول العربية في داخل الحرم الجامعي؛ لتعزيز هدف سيكولوجي عظيم في نفوس الطلبة من شتى الجنسيات.

---

(313) نفس المصدر.
(314) نفس المصدر.

و- الاهتمام بالحياة النفسي، والاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية، للطلبة وتقديم المشورة لهم. والعناية بشؤونهم الحياتية اليومية بما يكفل علاج مشاكلهم بسهولة ويسر، مع الاحتفاظ بسرية بعضها.

ز- تأهيل الطلبة على فن إدارة الأزمات والكوارث الطبيعية، من خلال محاضرات متخصصة تزرع فيهم ثقافة التطوع، وعمل الخير، الذي غاب عن سلوكياتنا.

ح- تقديم برامج تثقيفية بعنوان (إعرف وطنك) بالتعاون والتنسيق مع المجلس الأعلى للشباب، والثقافة العسكرية، ووزارة السياحة، وبعض مؤسسات المجتمع المدني؛ تتمحور حول إبراز مكانة البعد الحضاري والديني والسياحي للأردن. فكم من طالب يجهل أن بلده تحتل موقع الصدارة على صعيد العالم في وفرة اليورانيوم، والفوسفات، والبوتاسيوم، والزيت الصخري أو أن بلده فيها من الجامعات اثنتان وثلاثون جامعة.

ط- يتربع على رأس التغيرات المعول عليها؛ زرع ثقافة حرية التفكير المستقل والمسؤول القائم على احترام الرأي والرأي الآخر؛ لأجل تعميق مفاهيم الولاء، والانتماء للوطن. ولا يتأتى ذلك إلا من خلال القنوات التالية:

- إطلاق طاقاتهم الفكرية، والخيالية الإبداعية، وزرع ثقافة النقد الذاتي الذي يبني ولا يهدم، ولا يقوم على دوافع عدوانية.

- إشراكهم في تقييم البرامج الدراسية، وتقييم الخطط الدراسية، وتسجيل ملاحظاتهم عليها سلباً وإيجاباً.

- الاستئناس بآرائهم في تقييم أعضاء الهيئة التدريسية، والإدارية، ورؤساء الأقسام، وعمداء الكليات، حتى تصل لرئيس الجامعة بشرط الموضوعية والنزاهة.

- أخذ رأيهم في تقييمهم للمؤتمرات والندوات العلمية، والنشاطات المنهجية، واللامنهجية.

- تكريس ثقافة التطوع وأعمال البر والخير في أنفسهم عبر محاضرات خاصة تثقيفية.

- إشراك الطلبة في مجالات الخدمات الاستشارية، وقضايا المجتمع ومشكلاته.

- تقديم دورات في التنمية السياسية تؤسس إلى إطلاق اتحادات طلابية في هذه الجامعات، تقوم على الانتخابات الحرة دون تدخل من الجهات الرسمية، تسهم في تكوين مجلس برلماني مصغر في كل جامعة، لتدارس العديد من القضايا الهامة. تتفرع منها عشرات اللجان تتصدى كل لجنة في مناقشة قضية ما من قضايا المجتمع وهمومه.

- تفعيل دور الشباب في الحفاظ على البيئة، وزرع الأشجار، مع استحباب أن يخصص لكل جامعة منطقة جبلية محددة يتم تشجيرها بجهود الطلبة، وبمساعدة الوزارات المعنية، وسلاح الهندسة الملكي في القوات المسلحة إذا استدعى ذلك.

- المنافسة بين عمادات شؤون الطلبة في مجال الأدب والفنون والرياضة ونحو ذلك، ولابأس من اختصاص كل جامعة بلون من ألوان هذه الأنشطة.

- استحداث برامج تلفزيونية بالتعاون مع الفضائيات للمسابقات الثقافية على صعيد الكليات والجامعات.

ويقترح عطية[315] كذلك:

- **تشكيل لجان لمكافحة العنف على مستوى الأقسام في كل كلية**، من مختلف أطياف الطلبة لنزع فتيل الأزمة قبل انفجارها. ويحسن هنا استقطاب الطلبة الذين لهم قدم صدق في المواطنة الحقة، ممن تؤمن بالحرية المسؤولة المؤطرة بمرجعيات احترام هيبة الدولة ومؤسساتها.

- إلغاء نظام الصوت الواحد في انتخابات مجالس الطلبة.

- التوافق بين العشائر والكتل الطلابية على ميثاق شرفٍ لاحترام القانون ومكافحة العنف.

- منح الجامعات مرونة وضع أسس قبول خاصة لكل جامعة.

- تقييد العمل الحزبي والسياسي داخل الجامعات، والسماح به بشكل متدرج على التراخي. ليس لأننا نمانع هذه الخطوة الإيجابية، بل لأننا لم نصل إلى ثقافة النضج السياسي المسؤول الذي يغلب المصلحة الوطنية العليا على كل اعتبار. فالوطن ليس بحاجة إلى بروسترايكا أردنية، قد تدخلنا إلى مستقبل مجهول غير مأمون العواقب. وتجعل الجامعات على صفيح ساخن بسبب التجاذبات.

ومن التوصيات التي يقدمها عطية:

* التوصية بإعادة الاعتبار للتجنيد الإجباري لمدة عام واحد، بصورة ممنهجة ومغايرة وبأدوات مبتكرة غير مطروقة سابقاً، نراعي فيه استقراء أحدث الاتجاهات في التغيير من العقلية والسلوك نحو الأفضل، بما ينسجم وثقافة التنمية المستدامة ومن صور ذلك:

- التدريب العسكري لمدة ثلاثة أشهر.

---

(315) نفس المصدر.

- يليه تعليم المجند ثلاثة أشهر أخرى مهنة تعينه على كسب العيش الكريم؛ بالتعاون والتنسيق مع المؤسسة الوطنية للتدريب والتشغيل في القوات المسلحة ومؤسسة التدريب المهني. ولقد بات من متطلبات الحياة المعاصرة ضرورة فعل ذلك إلى جانب التسلح بالشهادة العلمية لأجل مستقبل أفضل.

- يليه إشغال المجندين لمدة ثلاثة أشهر ثالثة في التشجير الزراعي؛ بهدف مكافحة التصحر والوصول بأردن أخضر بحلول عام 2035 م.

- تقديم دورات تثقيفية للمجندين في أعمال التطوع والطوارئ والإسعافات الأولية في الأشهر الثلاثة الأخيرة.

وبهذه الطريقة سيقبل المواطن على خدمة العلم بسهولة ويسر في نفسية المحب وليس الكاره، مما يدفع إلى طرد الكآبة عن النفس طوال مدة التجنيد. وهو ما يمكن تسميته العلاج بالتجنيد للتخفيف من العنف المجتمعي.

**** توصيات ندوة العنف المجتمعي في الجامعات الأردنية:***

ندوة العنف المجتمعي في الجامعات التي نظمها المركز الثقافي ضمن برنامج ندوة الشهر في نهاية شهر أيار الماضي، خرجت بمجموعة هامة من التوصيات للوقوف على مجمل القضايا التي تهم المجتمع الطلابي والمجتمع المحلي، وناقشت الندوة مجموعة من أوراق العمل تناولت العلاقة بين الجامعات والمجتمع الطلابي ودورها في الحد من العنف الجامعي وأسباب العنف الجامعي والحلول المقترحة والتعليمات والقوانين الناظمة للحد من ظاهرة العنف الجامعي.

وقد استعرض الرمحي أبرز توصيات الندوة والتي تمثلت في:

1. استثمار أوقات الفراغ لدى الطلبة بتكثيف النشاطات الثقافية والفنية والرياضية والعلمية والتطوعية.
2. تعزيز الوازع الديني لدى الطلبة وتعريفهم بالقيم السامية الواردة في رسالة عمان، وتفعيل مناهج التربية الوطنية.
3. تجاوز مرحلة فقدان الحوار بين الطلبة ببعضهم وأسرهم وأساتذتهم والتركيز على البحث العلمي.
4. إعادة النظر في أسس قبول الطلبة في الجامعات وتحقيق المساواة على هذا الصعيد.
5. تطبيق اللوائح الداخلية للعقوبات، وعدم إتاحة الفرصة للواسطة للحيلولة دون تطبيقها.

6. الحيلولة دون قيام الإعلام بتضخيم الأحداث.

7. إعادة النظر بالدعم الحكومي للجامعات، ورفع قيمة التمويل المقترح لها.

8. تعزيز مكانة المدرس والطالب الجامعي، وتغيير آليات التعامل مع الطلبة.

9. أن تقوم الأسرة والمدرسة والجامعة والمجتمع بشكل عام بدورها في مواجهة العنف.

10. تفجير طاقات الشباب واستثمارها بشكل جيد.

11. توعية الطلبة عن رفاق السوء ومشاكل العصر والمخدرات والعنف.

12. توصيل التوصيات الصادرة عن الفعاليات المعنية بالعنف المجتمعي والجامعي للجهات والشخصيات المعنية بالتنفيذ.

13. تفعيل دور الأسرة في الحرص على نبذ العنف والنهج بالمنهج السلمي العطوف والتراحم ورسم القدوة الحسنة.

* ويوصي مجلس أمن محافظة العاصمة بما يلي:

أولاً: تطوير وتحديث نظام الحماية والأمن الجامعي وذلك على النحو التالي:

1. إيجاد تشريع أو نظام يمنح أفراد الأمن الجامعي صلاحية قانونية في إلقاء القبض على الفاعلين، أثناء قيامهم بهذه الأفعال وإجراء التحقيق اللازم معهم، وإعداد الضبوطات وتحويلهم للقضاء بصفة قانونية (ضابطة عدلية)، ويكون لهم صفة المثول أمام القضاء وحق الإدعاء، على أن يحدد هذا النظام مسؤولية ومهام الحرس الجامعي ومعاقبة كل من يتخلى عن واجباته أو يتقاعس عنها.

2. ضرورة إلزام الجامعة الأردنية بوضع كاميرات مراقبة داخل الحرم الجامعي، موزعة على أبواب الكليات والساحات الرئيسية ومداخلها ومخارجها، حيث يعتبر هذا الإجراء وسيلة ردع معنوي للطالب قبل ارتكابه الفعل الجرمي من ناحية، ومن ناحية أخرى تعتبر وسيلة إثبات على الفاعلين أثناء قيامهم بهذه التصرفات.

3. إعادة النظر في آلية تعيين حراس الأمن الجامعي من حيث:

* زيادة العدد بما يتناسب مع حجم الجامعة وأعداد الطلبة.

* عامل السن: بحيث يكون هؤلاء الحراس قادرين على التعامل مع الأحداث.

** أن يكونوا من أصحاب الخبرة والكفاءة ويفضل من سبق لهم العمل في المجال الأمني.*

4. تفعيل نظام التدقيق على هويات الطلبة أثناء دخولهم للجامعة يومياً وعدم السماح بدخول أصحاب السوابق المعروفين بإثارة المشاكل لداخل الحرم الجامعي بالتنسيق المباشر مع رجال الأمن العام لمنع دخولهم.

5. منع دخول مركبات الطلبة إلى داخل الحرم باستثناء من يحملون تقارير طبية.

6. العمل على تشبيك المناطق المحاذية للجامعة.

7. إجراء مسح أمني شامل بالتنسيق والتعاون من قبل الأجهزة الأمنية لغايات:

أ. تحديد أماكن وضع الكاميرات داخل الحرم الجامعي وأنواعها.

ب. تحديد البوابات المهمة التي تحتم الضرورة إبقاؤها.

ج. كيفية تزويد حرس الجامعة بأجهزة لاسلكية.

د. تهيئة غرفة عمليات دائمة في الجامعة للأمن الجامعي.

هـ. كيفية وضع أبواب إلكترونية على بوابات الجامعة.

و. اعتماد البطاقة الإلكترونية الجامعية لدخول وخروج الطلبة من الحرم الجامعي بحيث يكون مثبت عليها اسم الطالب وصورته الشخصية.

ثانياً: العقوبات التأديبية:

أ. ضرورة فرض العقوبات الصارمة من قبل إدارة الجامعة، بحيث تتناسب هذه العقوبات مع حجم الفعل وأسبقيات الطالب وسلوكه داخل الجامعة على أن تكون هذه العقوبات تدريجية بحيث لا تخلق ردة فعل عكسية في الشارع من قبل أولياء أمور الطلبة.

ب. كذلك ضرورة فرض العقوبات الصارمة من قبل إدارات الجامعات بحق الطلبة الذين يشاركون في المشاجرات في جامعات أخرى.

ثالثاً: الدور التوجيهي: ضرورة قيام الجامعة من خلال الهيئات التدريسية وأثناء المحاضرات بإيلاء مثل هذا الموضوع اهتماماً خاصاً لنشر الثقافة والوعي بين الطلبة ومن خلال النشاطات اللامنهجية مثل الندوات والمحاضرات داخل الحرم الجامعي.



رابعاً: تفعيل دور القيادات الشبابية المثقفة الواعية داخل الجامعة للتنسيق مع عمادة شؤون الطلبة في هذا الموضوع قبل وقوع المشكلة وأثناءها.

خامساً: العمل الاستخباري: يتوجب على رئاسة الجامعة الأردنية وعمادة شؤون الطلبة تفعيل العمل الاستخباري وتجميع المعلومات بالتنسيق مع حرس الجامعة الأردنية وتزويد الأجهزة الأمنية بهذه المعلومات لاتخاذ الإجراء الأمنية الاحتياطية اللازمة على أبواب الجامعة الأردنية وخارج أسوارها تفادياً لدخول أشخاص ليس لهم علاقة بالجامعة.

سادساً: يتم التنسيق ما بين قيادة أمن إقليم العاصمة وإدارة الجامعة الأردنية بتحديد قطعة أرض لإقامة مركز أمني يخدم منطقة الجبيهة ويخدم الجامعة الأردنية.

* اقتراحات بإعطاء الأمن الجامعي صفة الضابطة العدلية للتصدي للعنف الطلابي:

دعا حزب الاتحاد الوطني الى العودة عن فكرة الجامعات المناطقية إلى فكرة الدمج المجتمعي على أسس التبادل الثقافي والمعرفي، وألا تكون الجامعات منغلقة على ذاتها، تغلب الهويات الفرعية والانقسامات الضيقة على الهوية الوطنية الجامعة.

واقترح الحزب في مذكرة وجهها رئيسه النائب محمد الخشمان إلى رئيس الوزراء الدكتور عبدالله النسور حول مسألة العنف الجامعي وضرورات ايجاد الحلول الناجعة له "إسباغ صيغة جديدة للأمن الجامعي غير تلك التي يمارسها، بحيث يعطى صلاحيات الضابطة العدلية، وربطه برئاسة الجامعة وليس بأي جهاز أمني آخر، لأن الجامعات باتت مجتمعات صغيرة لها مشاكلها

وتفاصيلها، ما يستدعي وجود شكل من أشكال الأمن القوي على مجتمعها، الذي يوجد فيه مثيرو شغب، إلى جانب من يبحثون عن فرص الارتقاء المعرفي والثقافي".

ودعا النائب الخشمان في المذكرة الى عقد مؤتمر وطني يحتشد فيه المختصون الاكاديميون والاجتماعيون وعلماء علم النفس لبحث هذه الظاهرة والخروج بتوصيات تكون قابلة للتحول الى آليات تطبق على الواقع وتكون نتائجها "اجتثاث الظاهرة" في الجامعات على أن يتم ربط كافة الحلول بخيط المصلحة الطلابية، وعلى المدى القصير والمتوسط والطويل.

وأكد ضرورة إقرار وتخصيص ساعة جامعية معتمدة كمتطلب إجباري لجميع الطلبة، تدرس في الفصل الأول أو الثاني على أبعد تقدير من دخول الطالب الجامعة، تتضمن تعريف الطالب بواجباته وحقوقه والعقوبات التي ستفرض عليه إذا تجاوز القانون أو عبث بأمن واستقرار الجامعة مع ضرورة تفعيل برامج الأنشطة اللامنهجية للطلبة لملء أوقات فراغهم لأن اوقات الفراغ، قد تؤدي الى الإسهام في إطلاق شرارة العنف، وهذا ما يستدعي استنفار جهود الجامعات لتفعيل النشاطات اللامنهجية، وسد ثغرة الفراغ لدى الطلبة.

ولفت إلى أن اجتراح حلول لمشكلة العنف الجامعي كثيرة ومنها مراجعة سياسات القبول الجامعي، وعدم الاكتفاء بشهادة الثانوية العامة "التوجيهي" كبطاقة دخول للمجتمع الجامعي، بهدف تحصين بيئة المجتمع الجامعي، ليس فقط معرفياً بل ومن حيث نوعية عناصرها، طلاباً وأكاديميين.

وقال النائب الخشمان ان حزب الاتحاد الوطني يدرك انه "لا يوجد حل سحري" لإنهاء العنف الجامعي، لكن لا بد للتنادي من أجل بحث وحل هذه الظاهرة، مع الإقرار بأن المؤتمرات وحدها لا تكفي إذا لم تتسلح الجامعات وإداراتها وعناصرها بإرادة التغيير الإيجابي وإقرار وثيقة سياسات توافقية بين الجامعات والجهات المعنية ترعاها وزارة التعليم العالي.

وتقول قطيشات[316]:

تتنوع الحلول والإجراءات الممكنة اتباعها للحدّ من ظاهرة العنف حسب أسبابه ودوافعه ويمكن إجمالها في ثلاثة محاور:

---

(316) نازك قطيشات. مصدر سابق، ص121-123.

أ. محور الطالب ويتضمن:

1. تعزيز مهارات الذكاء الانفعالي (العاطفي) مثل تنمية مهارات الحوار واحترام رأي الآخرين وحقوقهم وفهم مشاعرهم والقدرة على مهارات الاتصال والتواصل وضبط المشاعر. ليس الشديد بالصرعة وإنّما الشديد هو الذي يمسك نفسه عند الغضب صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم.

2. بناء نسق قيمي إيجابي أي بناء منظومة قيم فاعلة مثل قيم تحمل المسؤولية وقيم الالتزام والتسامح والتعاون والانتما الذي حيث الدين الإسلامي على التحلي بها والصبر عليها.

3. إشغال الطلبة علمياً وثقافياً ورياضياً من خلال النشاطات المنهجية المصاحبة بإقامة دورات وبرامج توعوية وإرشادية مبرمجة حول مخاطر مظاهر العنف وأسبابها وآثارها السلبية وطرق الوقاية منها مثل هذه البرامج أمر ضروري حيث قال الشاعر: إن الشباب والفراغ والجدة مفسدة للمرء أي مفسدة فإشراك الطالب وتفعيل دوره في مثل هذه البرامج والنشاطات الجامعية وإصدار نشرات تعريفية يخفف من العنف والشغب الجامعي.

4. تشجيع الطلبة على تقديم مقترحات وشكاوي عن الإداريين والأكاديميين الذين قد يخالفون الأعراف والتقاليد الجامعية.

5. التوعية بالجوانب القانونية لهذه الظاهرة وتطوير التشريعات والأنظمة التي تتعامل معها.

6. تبادل الطلبة المتميزين علمياً ووجدانياً بين الجامعات ليقوموا بتوعية إخوانهم الطلبة من غير جامعاتهم لغرس الانتماء والدفاع عنه باعتبار الجامعة حرماً آمناً.

ب. محور البيئة الاجتماعية:

ويتمثل في إيجاد مناخ اجتماعي سليم يسمو بإتاحة الفرصة لإظهار الطلبة قدراتهم واستغلال طاقاتهم وتوجيهها في مجالات مفيدة وتشمل[(317)]:

* الجانب الاجتماعي:

1. تحفيز أعضاء هيئة التدريس على محاربة ظاهرة العنف من خلال المحاضرات في قاعة الدراسة وخارجها والتركيز على مخاطرها التربوية والاجتماعية من خلال إقامة ورشات عمل

---

(317) نفس المصدر.

لأعضاء هيئة التدريس وحثّهم على مواكبة التطورات العلمية والتكنولوجية في مجالات تخصصاتهم والتكيف مع البيئة الخارجية بصورة عامة.

2. تأهيل العاملين في عمادة شؤون الطلبة التعامل مع قضايا الطلبة، إضافة إلى تكثيف النشاطات المصاحبة وبخاصة الثقافية والتوسّع في برامج تشغيل الطلبة.

3. التعاون بين إدارات الجامعة والمؤسسات القائمة على العمل الشبابي والطلابي على تعزيز وسائل التعبير وآليات الحوار ودعم المؤسسات الطلابية القائمة على ذلك ودعوة الطلبة وتحفيزهم على المشاركة والتفاعل معها لأنه من خلال ذلك يمكن مساعدتهم على ابتكار الأفكار وتلبية طموحاتهم وتحقيق آمالهم.

4. تعزيز دور البحث العلمي في التخفيف من العنف بإشراك الطلبة وأعضاء هيئة التدريس بالقيام بهذا الدور وتوعيتهم بنتائجه الضارة والخطيرة على بنية المجتمع وتماسكه.

5. إعداد ميثاق شرف أخلاقي بحيث يكون سبباً في قبول الطلبة في الجامعات.

6. القيام بإعطاء محاضرات عن دور العشائر الإيجابي في تنمية القيم العربية الأصيلة وليس العكس.

* الجانب الأمني:

1. تشديد الرقابة على دخول الأفراغ غير الطلبة للجامعة إلا في حالات مسوغة مع حجز هويته حتى عودته ومنع الطلبة المتخذ بحقهم عقوبات الفصل من دخولهم الجامعة.

2. زيادة كادر الأمن الجامعي من عناصر نسائية مؤهلة للتمكين من الدخول للأماكن التي يكتظ فيها الطالبات بالإضافة إلى زيادة انتشار عناصر الأمن كلهم في أماكن تجمع الطلبة بشكل دائم وزيادة أعدادهم بما يتناسب مع عوامل الشغب.

3. تأهيل عناصر الأمن الجامعي وتدريبهم حتى يؤدوا واجباتهم ويتقنوا أعمالهم.

4. زيادة الصلاحيات والحماية لعناصر الأمن الجامعي في التعامل مع قضايا الطلبة.

5. توحيد أنظمة العقوبات في الجامعات وتطويرها بحيث تتناول جميع أنواع الشغب وتكون متوائمة مع الزمان والمكان وعدم قبول الواسطة والمحسوبية والتدخل الخارجي في إيقاع العقوبات الملائمة.

6. تبادل المعلومات بين الجامعات بخصوص أولئك الذين يمارسون العنف أو بخاصة أولئك الذين ينتقلون من جامعة إلى أخرى.

7. حرمان المشاغبين من المنح والخدمات التي تقدمها الجامعات للطلبة.

8. ضرورة تعاون كل الكليات مع عمادة شؤون الطلبة في فض النزاعات أثناء حدوثها والقيام بالتوجيه والإرشاد.

9. استخدام أطراف أخرى في حل النزاعات كالآباء وأصحاب الرأي والفكر وتفعيل دور مجالس الطلبة في المشاركة بوضع مخطط لحل النزاعات والأزمات.

10. إيجاد الحرم الجامعي قولاً وفعلاً بتخصيص أسبوع يوعي الطلبة بمفهوم الحرمة الجامعية تماماً كحرمة مكة بمنع الصيد وتنفيره وقطع الزهور والأشجار والتدخين والتعامل الحسن مع كل فرد بين الطلبة أنفسه وأعضاء هيئة التدريس والإداريين وهذا يؤكد على مبادئ الإسلام والتسامح والخلق الحسن بحيث تصبح عادة بمرور الزمن(318).

* البيئة المجتمعية ومصادر الثقافة:

1. تعزيز دور أساليب التنشئة الاجتماعية الداعية للحق وقادرة على بناء قيم المسؤولية والمحاسبة والالتزام والولاء للوطن وغير ذلك.

2. مساعدة الشباب على مواجهة العولمة وتعزيز القيم الأصلية وحسم الصراع القيمي أو الثقافي لصالح الوطن والأمة.

3. عمل برامج إرشادية وعلاجية لأولئك الذين يعانون من اضطرابات فكرية وانفعالية تظهر على السلوك بدلاً من تركهم يعانون من المشاكل.

4. إصدار مجالات ثقافية وتعزيز القيم الجامعية بحيث يشارك فيها الطلبة.

5. حثّ الإعلام وتحفيزه على معالجة ظاهرة العنف باستعمال الإعلام المرئي والمسموع والإلكتروني وسبل محاربتها ونشر التوعية الثقافية والفكرية والقانونية ومن خلال الصحف والمجلات والتركيز على المطبوعات الشبابية والطلابية.

*** وفي ضوء النتائج لدراسة العقول (319)، يوصي الباحث بما يلي للحد من ظاهرة العنف الطلابي في الجامعات الأردنية:**

1. بينت النتائج أن هناك تأثيراً كبيراً للانتماءات العشائرية والانتماء للمنطقة في ممارسة ظاهرة العنف، ومن هنا يوصي الباحث بضرورة التقليل من إبراز الانتماءات العشائرية داخل

---

(318) نفس المصدر.

(319) بلال العقول. مصدر سابق.

الجامعات وذلك من خلال زيادة النشاطات الطلابية التي تساهم في توطيد العلاقات الاجتماعية بين الطلبة وتعزيز انتماء الطلبة لمجتمع الجامعة.

2. بينت النتائج أن الفوارق الاجتماعية تلعب دوراً في ممارسة الطلبة للعنف داخل الجامعات الأردنية، ومن هنا يوصي الباحث بضرورة تقليل الفارق الاجتماعي بين الطلبة من خلال توفير الأنشطة الطلابية التي تنمي قدرات الطلبة ومشاركاتهم الاجتماعية.

3. فيما يخص العوامل الاقتصادية فقد بينت النتائج أن غلاء المعيشة وزيادة مصاريف الأسرة من العوامل التي تساهم في ممارسة الطلبة للعنف في الجامعات، ولذلك يوصي الباحث بضرورة مراعاة الظروف الاقتصادية وتخفيف العبء المالي على الطلبة.

4. بينت النتائج أن غياب العدالة والمساواة بين الطلبة من قبل إدارة الجامعة والهيئة التدريسية تؤدي إلى ممارسة ظاهرة العنف من قبل الطلبة، ومن هنا يوصي الباحث بضرورة التعامل بالمثل مع جميع الطلبة، وعدم التحيز لبعض الطلبة على حساب آخرين لتحقيق العدالة الأكاديمية.

5. بينت النتائج أن عدم تطبيق القوانين والأنظمة بشكل صارم على جميع الطلبة بالتساوي يساهم في ممارسة الطلبة للعنف، ومن هنا يوصي الباحث بضرورة تطبيق القوانين بعدالة والمساواة بين الطلبة، كذلك لا بد من التقليل من ظاهرة الواسطة التي تعطل تطبيق القوانين في الجامعات الأردنية.

6. بينت النتائج أن عدم وجود قوانين رادعة في الجامعات الأردنية تشجع الطلبة على ممارسة العنف، ومن هنا يوصي الباحث بضرورة اتخاذ الجامعات الأردنية إجراءات صارمة بحق من يمارسون العنف.

7. بينت النتائج أن مرونة الأنظمة والتعليمات الجامعية في التعامل مع القضايا المختلفة تؤدي إلى ممارسة العنف من قبل الطلبة، لذلك يوصي الباحث بضرورة إجراء تعديلات على القوانين والأنظمة ووضع تفسيرات لها بحيث يتم تطبيقها بشكل عادل بين الطلبة.

8. بينت النتائج أن الفراغ الفكري والسياسي يساهم في نشر ظاهرة العنف، ومن هنا يوصي الباحث بضرورة قيام الجامعات بتنفيذ نشاطات ثقافية فكرية تساهم في صقل شخصية الطالب والتقليل من ممارسة العنف داخل الجامعات.

9. بينت النتائج أن حب الظهور من خلال الصراع على السلطة في المجالس الطلابية يؤدي إلى ممارسة العنف في الجامعات الأردنية، ومن هنا يوصي الباحث بضرورة وضع قوانين تساهم في حل هذه المشكلة من خلال توزيع مقاعد المجلس الطلابي على جميع كليات الجامعة.

10. بينت النتائج أن العنف اللفظي هو أكثر أشكال العنف ممارسة في الجامعات الأردنية، ومن هنا يوصي الباحث بضرورة تنظيم نشاطات جامعية تساهم في زيادة ثقافة الطلبة وتشجيعهم على إبداء الرأي وتقبل الرأي الآخر في الوصول إلى حل للمشكلات التي يواجهونها.

11. بينت الدراسة أن تخريب الممتلكات تعتبر واحدة من أشكال العنف الذي يمارسه الطلبة، ومن هنا يوصي الباحث بضرورة وضع مجموعة من القوانين والتعليمات التي تعاقب من يمارس هذا النوع من العنف وتغريمه مادياً بالإضافة إلى تطبيق العقوبات ذات العلاقة بممارسة العنف.

12. بينت النتائج أن التحرش بالجنس الآخر واحداً من أشكال ممارسة العنف في الجامعات، ومن هنا يوصي الباحث بضرورة استعانة الجامعات بخبراء الإرشاد النفسي وذلك لتنظيم نشاطات من شأنها أن تساعد على انخراط الطلبة في المجتمع الجامعي والتركيز على التعامل المهني بين الجنسين.

وقدّم عاشور (2011) بعض الحلول المقترحة للحد من ظاهرة لعنف في الجامعات[(320)]:

1. إعادة النظر في أسس قبول الطلبة حيث يجب الحصول على حسن سيرة وسلوك من مدارسهم وكذلك من ناحية عدد المقبولين بحيث يتناسب مع إمكانيات الجامعة.

2. عقد دورات وبرامج توجيهية وإرشادية لطلبة الجامعة وذلك لإكسابهم مهارات التعامل مع المشكلات والتوافق من خلال التواصل ومن ضمنها التثقيف في الانتماء الوطني والتعصب العشائري.

3. تفعيل دور عمادة شؤون الطلبة في متابعة الطلبة في كافة مراحلهم وأنشطتهم وتفعيل دور الإرشاد الجامعي.

4. تفعيل دور الأمن الجامعي وعقد دورات تثقيفية له لتعريفه بدوره وكيفية التعامل مع أشكال العنف الجامعي وإشراك الطلبة في برامج أمن الجامعة.

5. تشجيع المشاريع الإنتاجية وخدمة المجتمع داخل الجامعة مما يشغل أوقات الفراغ ويعود بالنفع على الطالب وعلى الجميع في نهاية المطاف.

---

(320) عاشور. مصدر سابق.

6. تعريف الطلبة بالأنظمة والتشريعات وقوانين الانضباط الجامعي وتفعيل العقوبات.

7. تطبيق معايير الاعتماد الجامعي على كل الجامعات.

8. على أعضاء هيئة التدريس من زيادة التفاعل مع الطلبة مما يساعد على بنائهم الشخصي ويعزز من ثقتهم بأنفسهم.

9. أن يكون موضع حسن السيرة والسلوك لطالب أساساً مرتبط باستمرارية المنح المقدمة له، بالإضافة إلى أداءه الجيد وأن يكون موضوع السيرة والسلوك من متطلبات التخرج.

10. توعية الأسر في إعادة النظر في الأساليب التربوية والتنشئة وعلى الجامعة أن تساهم مساهمة فاعلة في برامج التوعية والتثقيف الأسري كجزء من وظيفتها الثالثة خدمة المجتمع لكي تستطيع الأسر تنشئة أفرادها تنشئة سليمة من خلال تلبية حاجاتهم وتنمية اتجاهاتهم وتعليمهم، ضبط النفس والتحكم بالسلوك لتكون شخصيتهم متوازنة وقادرة على التعامل مع البيئة الجامعية بكل ما فيها من موارد مادية وبشرية وعلم ومعرفة.

11. أن يعتاد الطلبة من خلال المحاضرات ومن خلال إخضاعهم لبرامج تدريبية على الحوار المنطقي البناء واستخدام المنطق السليم والعقلانية في الدفاع عن حقوقهم ومطالبتهم بعيداً عن التعصب القبلي والتشدد بالرأي بالإضافة إلى توعيتهم لتقبل الآخر ومحاورته والتعامل معه بطريقة حضارية.

12. طرح البرامج العلمية والمنهجية واللامنهجية للطلبة لإشغال أوقات فراغهم بما يعود عليهم بالمتعة والفائدة.

13. توعية الطلبة الجامعيين بالقضايا الفكرية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية وتوجيههم إلى تثقيف أنفسهم من خلال البحث والاطلاع والمطالعة والمشاركة في الحوارات الثقافية والفكرية وتوجيههم إلى متابعة التغييرات الطارئة على الساحة المحلية والساحة الدولية ومستجدات العصر لكي يتكون لدى الطالب فلسفة معينة أو منهجية في الحياة ينطلق منها في حياته وتعاملاته من خلال قناعته الفكرية التي يؤمن بها ويتمسك بها.

14. عقد دورات وورش عمل لطلبة الجامعة في فن التواصل والاتصال مع الآخرين ومهارات التفاوض وإدارة الحوار وكيفية حل المشكلات بطريقة علمية والابتعاد عن العنف.

15. توفير بيئة جامعية آمنة ومحفزة للطلبة يسودها المناخ الديمقراطي المنضبط وبث ثقافة التسامح في النزاعات بدلاً من العنف.

16. معالجة الثغرات القانونية الموجودة في قوانين الجامعة المجحفة بحق الطلبة.

17. ترسيخ مفهوم الانتماء والولاء للوطن ومؤسساته والمحافظة على ممتلكاته ويكون ذلك إما من خلال التوعية والتثقيف أو بطرح مساقات تجدد مفهوم الانتماء والولاء لحب الوطن والدفاع عنه بدلاً من تخريبه.

18. بناء علاقات ودية تقرب الطلبة من العاملين في الجامعة للاطلاع على مشاكلهم ومساعدتهم في حلها أو إرشادهم إلى طريقة الحل.

*** وبناءً على نتائج دراسة مسببات العنف الطلابي لشويحات[321] نتقدم بالتوصيات الآتية:**

- تنفيذ الدورات التدريبية لإكساب الطلبة مهارات حياتية كمهارات الاتصال والتواصل، وإدارة الخلاف بالحوار السلمي، وإدارة الوقت، إدارة الذات.

- أهمية قيام أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية بتوعية طلابهم نحو الالتزام بواجب المحافظة على بيئة جامعية آمنة قائمة على السلم الاجتماعي، وتقبل الآخر بغض النظر عن مختلف المرجعيات، واحترام الرأي المخالف والتسامح.

- إعادة النظر في سياسات قبول الطلبة بشكل يتيح للطلبة الالتحاق بتخصصات دراسية تقع ضمن أولويات اختياراتهم.

- التنسيق المستمر بين عمادات شؤون الطلبة ومدرسي التربية الوطنية. لعقد محاضرات حول أهمية الالتزام بأخلاقيات المواطنة وفضائل الديمقراطية التي تتيح الحقوق والواجبات المتساوية لجميع الطلبة أمام قوانين الجامعة، وعقد لقاءات دورية للتعريف بأنظمة الجامعة بشكل عام، ونظام العقوبات بشكل خاص.

- تشكيل هيئة وطنية لإعداد برامج هادفة للتخفيف من حدة شيوع العنف بين فئات الشباب بشكل عام وطلاب الجامعات بشكل خاص. وأن تضم الهيئة أعضاء من المجلس الأعلى للشباب والمجلس الأعلى لشؤون الأسرة ومن مختلف مؤسسات الإعلام ومن وزارتي الثقافة والتنمية السياسية، ورجال الدين.

- إجراء المزيد من الدراسات حول أسباب العنف ودراسة أسلوب تفاعل الشباب الجامعي وأنماط التفكير السائدة داخل المجموعة الواحدة وفيما بين المجموعات، وأثرها في سلوك العنف والعدوان.

---

(321) صفاء شويحات، مصدر سابق، ص107-108.

- اعتماد مدخل دراسة أسلوب تفاعل الشباب الجامعي مع بعضهم البعض داخل الحرم الجامعي وخارج ساعات المحاضرات كمدخل لدراسة العنف الطلابي.

- تنفيذ برامج تثقيفية لغايات وتوفير القدوة السلوكية الحسنة قبل (الإداريين والموظفين في تعاملهم مع الطلبة): تجذير مفاهيم "المساواة" والعدالة والقضاء على "شيوع الواسطة وقيم المحسوبية عند كل من الإداريين والمدرسين وكل من ينضوي للعمل تحت لواء الجامعات" خاصة أولئك الذين يتعامل بشكل مباشر مع الطلبة.

- تأكيد الالتزام بتفعيل سياسة الباب المفتوح، -تدريب الإداريين على أفضل السبل التربوية والنفسية لقضاء حاجات الطلبة ومساعدتهم في إيجاد الحلول لمشكلاتهم أفراداً وجماعات.

- تطبيق نظام العقوبات لكل طالب يخالف الأنظمة الجامعية بغض النظر عن أية اعتبارات مرجعية وأثر ذلك على توفير بيئة آمنة اجتماعياً وتربوياً.

- إعادة النظر في سياسة قبول الطلبة والتحاقهم في التخصصات التي يرغبون فيها في الجامعات الأردنية.

- توزيع نسخ كافية من مختلف الأنظمة الجامعية وعلى رأسها النظام التأديبي في بداية كل فصل دراسي حيث تبين أن 931 طالباً من أصل 2100، غير مطلعين على نظام العقوبات – النظام التأديبي للطلبة.

- وتوفير عدد كافٍ من الكوادر المؤهلة لتفعيل دور الإرشاد الاجتماعي والأكاديمي بشكل يتناسب مع حجم الطلبة في كل كلية والتأكد من التزامهم الوظيفي ومسؤولياتهم تجاه الطلبة.

- وأخيراً إجراء المزيد من الدراسات حول دور البيئة الجامعية وسياساتها وإداراتها في العنف الطلابي في الجامعات من وجهة نظر الإداريين وأعضاء هيئة التدريس فيها.

ويرى العمر[322] أنه من العسير –إن لم يكن من الصعب- التعامل بشكل جذري مع المتغيرات الشخصية والاجتماعية في معالجة السلوك العنيف عند الطلبة الجامعيين، إلا أنه من الممكن معالجة مفجرات الانشقاق عن المعايير الاجتماعية، وذلك عن طريق التخفيف من سياسة المنع والقمع واللجم والتحجيم، بمعنى آخر، السماح للطلبة الجامعيين بالتعبير عن همومهم ومعاناتهم وملاحظاتهم ونقدهم للممارسات المؤسساتية الرسمية عند مخالفتها للمصالح الوطنية والسيادية وعدم قمع نشاطهم الطلابي وفتح أبواب الحوار المفتوح والعلني أمام وسائل الإعلام وإصدار صحيفة خاصة بأنشطتهم وأفكارهم

---

(322) معن العمر. مصدر سابق.

ومعتقداتهم، وامتصاص انشقاقهم أو معارضتهم عندئذ يتم باحتواء الانشقاق وتحويله إلى موقف بناء بدلاً من تركه ليصل إلى حالة العنف المخرب.

ويقترح خمش [323] مجموعة من الحلول المقترحة للحد من أعمال الشغب في الجامعة، وذلك على النحو التالي:

1- الحد من الواسطة والمحسوبية في الجامعة.

2- تفعيل قرارات الجامعة وعدم التهاون في تطبيقها بحق المخالفين.

3- زيادة صلاحيات الأمن الجامعي في اتخاذ إجراءات مشددة بحق الطلبة المخالفين لتعليمات الجامعة.

4- إعادة النظر في تشكيل أندية الجامعة.

5- زيادة رجال الأمن الشباب بين عناصر الأمن الجامعي للتحكم في التعامل مع مختلف الظروف.

6- زيادة الوعي لدى الطلبة حول تشكيل الأندية الطلابية ودورها في مراقبة الانتخابات.

وتؤكد شويحات [324] أهمية الحد من هذه الظاهرة وفقاً لما يلي:

- إعادة النظر في سياسة قبول الطلبة والتحاقهم في التخصصات التي يرغبون بها في الجامعات الأردنية.

- تنفيذ برامج تثقيفية للإداريين لغايات: تجذير مفاهيم المساواة والعدالة والقضاء على شيوع الواسطة وقيم المحسوبية عند كل من ينضوي تحت لواء الجامعات، لا سيما أولئك الذين يتعاملون بشكل مباشر مع الطلبة.

- تدريب الإداريين، لا سيما في عمادات شؤون الطلبة على أفضل السبل التربوية والنفسية لقضاء حاجات الطلبة ومساعدتهم في إيجاد الحلول لمشكلاتهم أفراداً وجماعات، وتأكيد الالتزام بتفعيل سياسة الباب المفتوح من قبل عمادات شؤون الطلبة.

ويرى الشيمي [325] أن وسائل وطرق علاج ظاهرة العنف في الجامعات تحتاج إلى تكاتف العديد من المؤسسات، سواء الرسمية منها أو الأهلية أو الأسرية، فالجامعات والمدارس عليها دور

---

(323) مجد الدين خمش. مصدر سابق.
(324) صفاء شويحات. مصدر سابق.
(325) محمود الشيمي. عنف الطلاب.، (2007).

مهم وفاعل في محاولة القضاء على هذه الظاهرة، ويتمثل هذا الدور في العديد من الخطوات التي يجب على إدارة الجامعة أن تسعى إليها:

- تقليص الهوة والفجوة ما بين الطلبة وإدارة الجامعات، وتفعيل التواصل فيما بينهم، وزيادة حجم الأنشطة الطلابية اللامنهجية، وتوفير موازنة ثابتة لها لاستغلال طاقات الشباب من خلال مشاركتهم في هذه الأنشطة، وكذلك زيادة حجم البحث العلمي وعقد اللقاءات الطلابية البحتة.

- إيجاد صندوق اقتراحات طلابي ينظمه فريق ذو مصداقية وشفافية ينقل هموم الطلبة إلى المسؤول الأول في الجامعة. فإذا ما أردنا من الطالب أن يكون مبدعاً وجاداً فلا بد من توفير وسيلة له تجعله يشعر بالقدرة على إيصال صوته وشكواه إلى من سيتفهم هذا النداء ويرعاه.

- العمل على دعم روح الديمقراطية وقبول الآخر وإرساء مبدأ المساواة بين جميع الطلبة في الأنشطة لا سيما ذات البعد السياسي منها وضرورة معالجة قضايا الطلبة بعيداً عن التدخلات الأمنية التي تزيد من حالة الاحتقان لدى الطلبة، الأمر الذي ينتج عنه وجود صراع محتدم فيما بينهم ينتج عنه العديد من مظاهر العنف الجسدي والمعنوي.

- إعطاء مساحة أكبر للأنشطة الطلابية التي يعبر الطلبة من خلالها عن ذاتهم مع الحرص على أن يتم توجيه هذه الأنشطة بحيث تشمل الغالبية العظمى من الطلبة على اختلاف وتنوع اهتماماتهم في ظل وجود عقوبات رادعة من قبل الإدارة الجامعية للطلبة الخارجين عن القانون.

- القضاء على جميع أشكال التمييز بين الطلبة بفعل المحسوبية أو الوساطة وذلك في كل أشكال الحياة الطلابية على مستوى التعيين في الجامعة أو البحث العلمي أو الأنشطة الجامعية.

- وفيما يخص بقية المؤسسات فلا شك أن الإعلام يلعب دوراً مهماً في هذا الجانب، لذا يجب أن تبتعد وسائل الإعلام عن عرض الأفلام المثيرة والموصلة للعنف والرعب، وعلاج القضايا الطلابية عن طريق وسائل الإعلام بصورة جدية بحيث تكون النواة الأولى لطرح قضايا جادة للأمة.

وتقدم الصرايرة[(326)] التوصيات التالية:

1- دعوة الباحثين إلى إجراء الدراسات والبحوث في مجال العنف عامةً والعنف داخل الجامعات خاصةً.

---

(326) نائلة الصرايرة. مصدر سابق.

2- مراجعة وتحديث التشريعات بما يتناسب والأنماط الجديدة من العنف الممارس داخل الحرم الجامعي.

3- وضع الفاعلين في العنف الجامعي في برامج إجبارية تدريبية في مجال حل الصراعات الشخصية.

4- وضع تعليمات خاصة بالتحرش الجنسي.

5- عمل برامج لمساندة ضحايا العنف الجامعي.

6- وضع برامج توعية عامة ضمن النشاط العلاجي في مجال العنف والعواقب الناجمة عنه.

وتوصي الختاتنة(327) في دراستها بالتوصيات التالية:

1. مراعاة الوالدين لتنمية الثقة بالنفس لدى الأبناء منذ الصغر، لينشئ جيل يتمتع بمستوى عالٍ من الثقة بالنفس.

2. التوعية في قوانين الانضباط الجامعي، والعمل على نشرها بواسطة النشرات والملصقات.

3. تنشيط فعالية مركز الإرشاد في الجامعات ومساعدة الطلبة وإعانتهم على تخطي الصعاب.

4. العمل على بناء أماكن مخصصة لاستغلال وقت الفراغ بشكل مفيد داخل الجامعة، وتشجيع النشاطات اللامنهجية.

5. إجراء المزيد من البحوث والدراسات حول العنف الجامعي لأنها ظاهرة حديثة، وآخذه بالتزايد بشكل ملحوظ.

وتقدم تهاني(328) برنامجاً إرشادياً وقائياً مقترح للتوعية من مخاطر العنف الجامعي:

1- الهدف من برنامج الجامعات:

أ- يهدف البرنامج الحالي في جامعاتنا إلى وقاية الشباب الجامعي من الإقدام على أحداث الشغب والعنف الفردية والجماعية، والتي قد تسبب إيقاع الأذى والضرر والاعتداء على النفس والمنشآت وتدميرها.

(327) علا علي الختاتنة. مصدر سابق، ص62.

(328) تهاني منيب. مصدر سابق، ص126-129.

ب- كما يهدف إلى تعريف الشباب من الجنسين، وتعريف القيادات الجامعية أيضاً بالعنف. ومظاهره المختلفة وأسبابه ودوافعه النفسية والاجتماعية والتربوية والإعلامية والآثار المترتبة عليه بالنسبة للشباب وبالنسبة لتماسك المجتمع.

ج- ويهدف البرنامج الحالي أيضاً إلى تعميق الشعور بالانتماء والولاء للأسرة والوطن والجامعة ونبذ مشاعر الاغتراب والعزلة.

د- توضيح دور الجامعات وتطوير وظيفتها التربوية والعلمية في ظل المتغيرات الاجتماعية والثقافية والسياسية لمظاهر العولمة وتحديات عصر العولمة.

هـ- تهيئة الأنشطة الثقافية والاجتماعية الترفيهية والرياضية المناسبة للشباب داخل الإطار الجامعي.

و- العمل على تطوير قنوات التواصل التفاعل الإيجابي السوي بين الشباب الجامعي وبين القيادات الجامعية والأساتذة والعاملين بالإدارات المختلفة.

الدعوة إلى تطوير المناهج الدراسية الجامعية بما يتناسب مع قدرات واستعدادات الطلاب من ناحية، ومع سوق العمل من ناحية أخرى، ومواصلة دعم الطلاب بعد التخرج للحصول على وظائف مناسبة.

2- حدود البرنامج الزمنية والبشرية:

ويستغرق هذا البرنامج أربع أسابيع بواقع جلستين كل أسبوع للطلاب من الجنسين وأساتذتهم والعاملين بالإدارات الجامعية المختلفة.

ويقوم بإعداد وتنفيذ ومتابعة البرنامج العاملون برعاية الشباب بالتعاون مع نخبة من الأساتذة الجامعيين في مجال علم النفس والصحة النفسية والاجتماع والطب النفسي والفقه والشريعة الإسلامية ومجموعة من الأخصائيين النفسيين والاجتماعيين والمشرفين الرياضيين والمشرفين الفنيين.

والطلاب من الجنسين: هم الفئة المستهدفة من القيام بهذا البرنامج، حيث توجه إليهم عملية الإرشاد بإقناع ورضا، كما أن التعاون من جانبهم أثناء جلسات الإرشاد، ويعتبر أساس عملية الإرشاد حيث يتعلمون التحكم في انفعالاتهم الغاضبة وسلوكياتهم العنيفة ويتعلمون التحلي بالصبر ومكارم الأخلاق والتسامح والعفو. كما يتعلمون التخلي عن الحقد والكراهية والضغينة، ويتعلمون

أيضاً كيف يعدّلون سلوكياتهم السلبية العدوانية ويتطلب ذلك مواجهة الذات ونقداً لها ومراقبة الذات ومن ثم التحكم في السلوك[329].

3- القيادات الجامعية من العاملين ومسئولي الأمن وأساتذة الجامعات:

هم الفئة المستهدفة أيضاً من القيام بهذا البرنامج حيث توجه لهم الندوات والمحاضرات عن كيفية التعامل مع سلوكيات العنف الصادرة من الشباب الجامعي أثناء المظاهرات، مع توضيح أسباب ودوافع العنف النفسية والاجتماعية، بعيداً عن القمع والتسلط والنبذ للطلاب المشاغبين.

4- دور الأساتذة الجامعيين المتخصصين:

المشاركة في الندوات والمحاضرات والمناقشات الحرة والإجابة على تساؤلات الشباب والمساعدة في حل مشكلاتهم، موضحين لهم نتائج خبراتهم وأسباب ودوافع سلوكيات العنف وآثاره السيئة عليهم وعلى المجتمع من حولهم.

5- الفنيات المستخدمة في البرامج الموجهة للجامعات:

أسلوب الإرشاد العقلاني الانفعالي، والمتضمن المحاضرات والندوات والمناقشات: ويتضمن محاضرات وندوات حول طبيعة مرحلة المراهقة والشباب من حيث النمو الجسمي والتغيرات الفسيولوجية والعقلية والاجتماعية والانفعالية. ومحاضرات وندوات ومناقشات حول "ثقافة العنف" التي تبثها وسائل الإعلام العالمية. كذلك أهمية التفاهم والتسامح في العلاقات الجامعية بين الطلاب بعضهم البعض وبينهم وبين أساتذتهم والعاملين بالإدارات.

أ. إلقاء محاضرات عن مشكلات الشباب النفسية كالاغتراب والإحباط والقلق والتوتر والصراع النفسي، والمشكلات الاجتماعية كالإدمان والبطالة وغيرها وكيفية مواجهتها.

ب. إلقاء محاضرات عن دور الأنشطة الطلابية الاجتماعية والرياضية والترويحية في امتصاص طاقات الشباب بعيداً عن العنف.

ج. تدريب القيادات الجامعية على تعليم الشباب لمهارات الحياة والمهارات الاجتماعية من خلال ورش عمل.

د. إلقاء محاضرات وندوات حول إيجاد مناخ جامعي سوي إيجابي يسود فيه الاحترام والمودة والمحبة.

---

(329) نفس المصدر.

هـ. عقد لقاءات ودية بين الشباب الجامعي والقيادات الجامعية للاستماع لشكوى الطلاب ومشكلاتهم والعمل على حلها سواء المشكلات المتعلقة بالامتحانات والنظم الجامعية بالقبول والفصل والتحويل.

و. عقد لقاءات ودية بين الشباب الجامعي والأساتذة الجامعيين والعمداء والوكلاء لتقليل كم الأخطاء غير المقصودة التي يرتكبها الأساتذة في حق أبنائهم الطلاب ومن ثم إزالة سوء التفاهم.

ز. عقد لقاءات ودية وأنشطة اجتماعية كالرحلات والحفلات لتقوية العلاقات المتبادلة بين الطلاب والآباء والأساتذة والإدارة والقيادات الاجتماعية والسياسية والإعلامية في المجتمع.

ح. إجراء استفتاء حر غير مقيد حول مشكلات الشباب والضغوط النفسية والاجتماعية التي يتعرضون لها ومصادر الإحباط وأسباب ذلك كله من وجهة نظرهم.

ط. إجراء استفتاء حر غير مقيد حول مشكلات الشباب والضغوط النفسية والاجتماعية التي يتعرضون لها من وجهة نظر الأساتذة المتخصصين في علم النفس والصحة النفسية والاجتماع والتربية.

ي. إلقاء محاضرات حول مخاطر إدمان المخدرات وآثاره المدمرة على صحة الشباب.

ك. إلقاء محاضرات حول مخاطر الاستخدام السيء للكمبيوتر والإنترنت والقنوات الفضائية الإباحية.

ل. إلقاء محاضرات حول أهمية التمسك بالأديان والعبادات، كوقاية أساسية من سلوكيات الانحراف والعنف[330].



(330) نفس المصدر.

الخاتمة

قدم هذا الفصل مجموعة من الاقتراحات وعدداً كبيراً من التوصيات التي جاءت من باحثين مختلفين ومن أطراف أخرى ذات علاقة بالمشكلة. وبشكل عام فإن هذه الحلول والتوصيات كثيرة جداً، وهي موجهة إلى إدارة الجامعات وإلى الطلبة وإلى أعضاء الهيئة التدريسية وإلى المجتمع الأردني بكافة أطيافه، بالإضافة إلى المؤسسة الحكومية.

ومن بين الحلول والتوصيات المقترحة:

- إعادة النظر في آلية القبول في الجامعات.
- توجيه الطلبة لبرامج الخدمة العامة وخدمة المجتمع.
- وضع مدونة للسلوك الطلابي وموافقة الطالب عليها كشرط لقبوله في الجامعة.
- إعادة النظر في معايير النجاح والرسوب والامتحانات والحضور والغياب...الخ.
- ضبط آليات تعيين أعضاء الهيئة التدريسية واختيارهم بناءً على معايير أكاديمية وشخصية متقدمة.
- غرس ثقافة التسامح ونبذ العنف بين الطلبة.
- إعادة النظر في أدوار ونشاطات عمادة شؤون الطلبة.
- الاهتمام بالطلبة الوافدين وتقديم الخدمات الطلابية اللازمة لهم.
- تدريب الطلبة على فن الحوار وإدارة الأزمات واحترام الرأي الآخر وحرية التفكير والإبداع والحفاظ على البيئة.
- تطوير نظام الانتخابات الطلابية وإلغاء نظام الصوت الواحد.
- الاتفاق على ميثاق شرف بين الطلبة وبين العشائر.
- إعادة الاعتبار للتجنيد الإجباري وخدمة العلم والتدريب العسكري للطلبة.
- توفير الأنشطة الطلابية المختلفة وتشجيع الطلبة على ممارساتها.
- تطبيق الأنظمة والتعليمات واللوائح وعدم إعطاء الفرصة للتدخل أو الواسطة في العقوبات الطلابية.
- تأهيل الأمن الجامعي للقيام بدوره بشكل فعال.
- تشجيع الطلبة على الحوار مع الأطراف المختلفة في الجامعة وتقديم الاقتراحات وتقييم الأوضاع المختلفة في الجامعة.

- تشديد الرقابة على مداخل الجامعات وداخلها.

- التعاون مع الجامعات الأخرى ومع المؤسسات المختلفة في المجتمع المحلي لمكافحة العنف الجامعي.

- تطوير برامج إرشادية وعلاجية للطلبة الذين يشاركون في العنف الجامعي بكافة أشكاله.

- حل مشكلة الفراغ الفكري والثقافي والسياسي لدى الطلبة.

- تطبيق معايير الاعتماد على جميع الجامعات الحكومية والخاصة.

- إجراء المزيد من الدراسات العلمية الميدانية حول ظاهرة العنف الجامعي والعنف المجتمعي في الأردن.

الملاحق

المـــلاحـــق

- الملحق (**1**):
استراتيجية الحد من العنف في الجامعات الأردنية

- الملحق (**2**):
خطة وزارة التعليم العالي لمعالجة العنف الجامعي

ملحق رقم (1)

استراتيجية الحد من العنف

في الجامعات الأردنية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

26نيسان/ ابريل 2012

المقدمة

لقد جاء الاهتمام بالتعليم والإنجازات التعليمية التي شهدها الأردن، تجسيداً للرؤية الملكية في بناء أردن حديث وعصري يكون أساسه المعرفة والاستثمار بالإنسان بوصفه وسيلة وهدفاً للتنمية الإنسانية وتجسيداً لمقولة الإنسان أغلى ما نملك.

حيث انتشرت الجامعات الأردنية العامة منها والخاصة في مناطق مختلفة من البلاد وأصبحت النهضة العلمية التي خبرها الأردن علامة فارقة في التنمية البشرية بالرغم من شح الإمكانيات وقلة المصادر. لقد ساهمت هذه الثورة التعليمية والمعرفية برفد الأردن بشكل خاص والمنطقة العربية بشكل عام بالكفاءات العلمية. وفي التخصصات كافة التي كان لها أكبر الأثر في المساهمة في بناء الأردن الحديث وفي المجالات المختلفة: الاقتصادية؛ والطبية؛ والهندسية؛ والقانونية وغيرها.

وفي السنوات الماضية ونتيجة للتقدم في التعليم العالي الذي شهدته البلاد، أصبحت الجامعات الأردنية وجهة الآلاف من الطلبة العرب والأجانب سعياً وراء العلم والمعرفة. كذلك فها هم خريجو الجامعات الأردنية يعملون بجميع المجالات في الدول العربية الشقيقة والعديد من دول العالم المتقدم. وكنتيجة للتوسع في مؤسسات التعليم العالي وازدياد الطلب من المجتمع على التعليم العالين فقد ازدادت أعداد الطلبة في الجامعات الأردنية بشكل غير مسبوق، وتضخّمت أعداد الطلبة الملتحقين من الجنسين بالجامعات في جميع التخصصات العلمية والإنسانية، ما أدى إلى حدوث ضغوطات كبيرة على الموارد البشرية والمالية للجامعات. إن هذا التوسع الكمي في أعداد الطلبة قد أصبح تدريجياً يؤثر في نوعية التعليم الجامعي ومستواه، وبدأت العديد من التخصصات تفقد قيمتها الأكاديمية، والاجتماعية، والمهنية، وتمّ إغراق سوق العمل بأعداد كبيرة من الخريجين الذين لا تتوافر لهم فرص الوظائف، وازدادت البطالة بين حملة الشهادات الجامعية.

وبالرغم من النجاح الذي حققه الأردن في مواكبة التقدم الاقتصادي والتكنولوجي العالمي، إلا أن التحديات ما زالت ماثلة في ما يتعلق بإصلاح جوانب عديدة من الحياة الأكاديمية والتعليمية، وترسيخ مكانة التعليم العالي بما يضمن استمرار التقدم والازدهار في المجتمع الأردني.

ولذلك، فإن الفرصة قائمة للبدء في مراجعات شاملة لكل جوانب العملية التعليمية والأكاديمية في الأردن، وبالنظر لأهمية الأمن والاستقرار والحياة السلمية في الحياة الأكاديمية والمؤسسات التعليمية، فإنه يتعين أن تحظى معالجة الظواهر السلبية، وبخاصة العنف الجامعي في الجامعات، بأولوية خاصة باتجاه بناء توافق على سبيل المعالجة لها في المدى القريب، وبما لا يسمح بظواهر أو مظاهر عابرة أن تتجذر في المشهد الأكاديمي، وذلك عن طريق إيجاد بيئة جامعية آمنة ترفض ما يمس بالرسالة العلمية والإنسانية للتعليم.

لقد شهدت الجامعات الأردنية خلال العامين الأخيرين تفاقماً في أحداث عنف اتسمت بتحولها من خلافات أو جرائم فردية كان يجب أن يأخذ القانون مجراه في معالجتها، إلى مواجهات جماعية عنيفة بين مجموعات من الطلبة على خلفية استثارة العصبية العشائرية أو غيرها من الهويات الفرعية، الأمر الذي ينقل الحادث الفردي إلى مستوى مقلق من العنف الذي شمل عدداً من الجامعات في مناطق مختلفة من البلاد. ومع أن العنف ليس صفة من صفات المجتمع الأردني ونادر الحدوث في الجامعات الأردنية، إلا أنه قد يصبح جزءاً من ثقافة أي جماعة في ظروف محددة، ويلجأ إليه البعض حينما يرون أن جماعات وأفراداً مارسوا العنف أو أشكالاً أخرى من التطاول على القانون، وحققوا مكاسب أو أفلتوا من العقاب أو أنهم لم يحاسبوا.

في الآونة الأخيرة، بدأت تصاحب المشاجرات الجماعية في الجامعات مظاهر مقلقة مثل: استخدام السلاح الأبيض والناري في هذه المشاجرات من قبل الطلبة، والاعتداء على الممتلكات العامة والخاصة في الجامعات (السيارات، قاعات التدريس، وغيرها)؛ ومشاركة أشخاص من غير الطلبة في هذه المشاجرات من خارج أسوار الجامعات، وفي أحيان أخرى انتقال العنف من الجامعات إلى المجتمع المحلي وانتشاره على مستوى أوسع من نطاق الجامعات.

أولاً: منهجية الاستراتيجية:

لقد قامت لجنة الاستراتيجية المكلفة من قبل وزارة التعليم العالي بعقد لقاءات مكثفة خلال الشهر الماضي، قامت خلالها ببلورة أهداف ومجالات التدخل الاستراتيجية. وقد استندت اللجنة إلى الدراسات والجهود السابقة التي قامت بتحليل ظاهرة العنف الجامعي، وبخاصة دراسة وزارة

التعليم العالي والبحث العلمي بعنوان: "العنف المجتمعي: الأسباب والحلول". كما تم الاستفادة من لقاءات أجراها بعض أعضاء اللجنة مع الطلبة وبعض عمداء شؤون الطلبة في الجامعات الأردنية بالإضافة إلى ذلك، فإن لجنة الاستراتيجية قد ضمت ممثلين عن الطلبة في الجامعات الأردنية، وعميد لشؤون الطلبة، وممثلين عن المجتمع المدني، وأساتذة متخصصين في العنف المجتمعي والجامعي. وبذلك فإن الاستراتيجية تمثل خطوط التوافق بين هذه الأطراف كافة، وتعكس ما توصلت إليه الدراسات في هذا المجال.

ثانياً: أسباب العنف الجماعي داخل الجامعات

إن العوامل التي تؤثر أو تساهم في بروز ظاهرة العنف الجماعي "المشاجرات" داخل الجامعات الأردنية متعددة ومتداخلة، والبعض منها له علاقة مباشرة وبعضها الآخر علاقته غير مباشرة، ولكنها تساعد في تهيئة الظروف لبروز هذه الظاهرة. كذلك فإن بعض العوامل مرتبطة بخصائص بعض الطلاب أنفسهم وأخرى لها علاقة بعوامل وخصائص مرتبطة بالمؤسسات التعليمية وأنظمتها وآليات عملها والبرامج الأكاديمية وأعضاء هيئة التدريس، لا بل يمكن القول إن جذور العنف في الجامعات قد تعود إلى مراحل مبكرة من عمر الطلبة، وبخاصة في المدارس والمنزل. وفي ما يلي عرض لأهم العوامل والأبعاد المرتبطة بهذه الظاهرة التي أبرزت الدراسات السابقة المختلفة علاقتها بهذه المشكلة.

1.2 الخلفيات الديموغرافية والأكاديمية للطلبة المتورطين بالعنف

1.1.2 الخلفيات الأكاديمية:

تشير الدراسات إلى أن الطلبة الذين شاركوا في المشاجرات الطلابية في الجامعات هم من ذوي التحصيل الأكاديمي المنخفض الذين تقل معدلاتهم عن مستوى الجيد. كذلك تشير إلى أن أغلب الطلبة المشاركين بالمشاجرات يأتون من كليات العلوم الإنسانية والاجتماعية والاقتصاد، مع وجود طلبة بنسب ضئيلة من كليات العلوم والهندسة وتكنولوجيا المعلومات. وتدل البيانات أيضاً على أن الغالبية العظمى من الطلبة الذين يشاركون بالمشاجرات في الجامعات هم من الذين تم قبولهم بشكل أو بآخر، من خلال الأشكال المختلفة من القبولات الاستثنائية مثل: مكرمة الجيش، والديوان، والمدارس الأقل حظاً، أو منح المخيمات، بالرغم من وجود أعداد قليلة من المقبولين تنافسياً أو على القبول الموازي، وبخاصة في جامعات محددة.

ويشير ذلك إلى ضعف عامل (التنافسية) بين الطلبة، وهو بعد نفسي ومهم في خلق الشخصية الأكاديمية الإبداعية التي ترتفع لديها قيم الإنجاز، وتمجد العطاء الأكاديمي، والتميز المعرفي، وتعمل على إيجاد بيئة جامعية مواتية للتميز والتفكير الخلاق، بل على العكس من ذلك تشيع لدى جماعات كثيرة من الطلبة قيم التراخي والإهمال وعدم الدراسة إلا قبيل الامتحان بقليل، والتباهي بدخول قاعة الامتحان دون مراجعة المادة أو حتى الحصول عليها.

2.1.2 الخلفية الاجتماعية

تشير القراءة التقييمية لملفات الطلبة المتورطين بالعنف داخل نطاق الجامعات المدروسة إلى أن النزعة لإبراز الذات "الأنا" ونزعة السيطرة وإبراز المكانة والقوة لدى بعض الطلبة تعد مساهماً فاعلاً في إنتاج العنف داخل جرم الجامعة: وتبرز مثل هذه النزعات لدى بعض الطلبة الذكور من عائلات محددة داخل كل جامعة، وبشكل متكرر وواضح.

كذلك، فإن أغلب الطلاب المتورطين بالمشاجرات، يأتون في غالب الأحيان، من أسر تتميز منسأفرادها، وانخفاض مستوياتها الاقتصادية، أو فقدان المعيار لدى بعض الطلبة أو لارتباطهم بجماعات اجتماعية تزين العنف وتعزز انتهاجه كسلوك لحل الخلافات أو نتيجة فقدان المعيار أو فقدان التوازن الذي قد يصيب طالب الجامعة، بحيث تتحطم المعايير لديه وتسود الفوضى، فيلجأ إلى العنف ويبرره.

2.2 البيئة الجامعية والعنف

هناك مجموعة من العوامل، أو المظاهر المتفاعلة التي تحيط بالطلبة في عدد من الكليات الإنسانية والاجتماعية وبعض الكليات العلمية في بعض الجامعات التي تشكل بيئة مولدة للتوتر والعنف بين الطلبة.

إن البيانات تشير إلى وجود مجموعة من السلوكيات أو التصرفات التي تكون الأسباب المباشرة لهذه المشاجرات، ومنها التحرش بالطالبات؛ وتحرشات بين الطلبة أنفسهم؛ ومشاكل مصاحبة للعملية التدريسية كمشاكل داخل الصف أو خلال الامتحانات، أو رفض الانصياع للتعليمات في قاعات المحاضرات أو المكتبة أو على خلفية إرشاد الطلبة المستجدين أو انتخابات مجالس الطلبة، من الواضح أن هذه الأسباب الظاهرة لا يمكن أن تكون هي المسببات الكافية أو الحقيقية التي تؤدي إلى هذا النوع من العنف. وإن كانت هي الشرارة التي تطلقها. وفي ما يلي مناقشة للعوامل أو المسببات التي تشكل البيئة الخصبة لبروز هذه المشاكل.

1.2.2 الفراغ المنهجي

يتضح من الأدلة الميدانية التي قدمتها الدراسات أن الطلبة بشكل عام لا يستثمرون أوقات فراغهم في نشاطات هادفة مفيدة مثل الدراسة أو المطلعة والتحضير من المكتبة أو الإنترنت وإنما يقضون هذا الوقت في التجمع والتسكع في الحرم الجامعي بدون هدف ولساعات طويلة كل يوم، وأن الطلبة في بعض الكليات لا يقضون وقتاً مناسباً في الدراسة والتحضير، وبعضهم يأتي إلى المحاضرة دون دفتر محاضرات، أو مرجع المادة، أو حتى قلماً. وفي أغلب الأحيان يعتمد هؤلاء الطلبة على تصوير المادة من أحد الزملاء أو الطلبة ومطالعتها عند الامتحان، يعزز هذا السلوك أن بعض المواد في هذه الكليات تعتمد على دوسية يجمع فيها المدرس فصولاً متفرقة من مراجع عدة. وعليه فإن أكثرية المواد في هذه الكليات تعتمد على الدفتر، أي ما يكتبه الطلبة في الصف من محاضرات المدرس، دون استخدام للمراجع في المكتبة، ودون وجود كتاب مقرر، أو مرجع أساسي يرفد المادة التي يقدمها المدرس ويدعمها.

ومن الواضح أن هذه المشكلة لها بعدان أساسيان: الطلبة أنفسهم، إذ تشير المعلومات إلى ضعف حافزيتهم، وقلة اكتراثهم بالتعليم، وتركيز اهتمامهم الأساسي في الحصول على الشهادة. والبعد الآخر يرتبط بالأساتذة الذين يبدو أن بعضهم لا يعطي الأهمية الكافية لتقديم نوعية تدريس عالية أو لا يتمتعون بالكفاءة المطلوبة للتدريس الجامعي. ومن م يكون متطلباتهم الأكاديمية من الطلبة متواضعة جداً.

2.2.2 الفراغ اللامنهجي

بالإضافة للفراغ المنهجين يعاني الطلبة في الجامعات –بشكل عام– من ضعف أو عدم المشاركة في الأنشطة والبرامج اللامنهجية التي تشمل: الندوات، وحفلات التعارف، والرحلات الجامعية، والأعمال التطوعية العامة، والنشاطات الرياضية والفنية... وغيرها، ويعود ذلك –بشكل عام– إما لعدم توافر مثل هذه النشاطات والبرامج بأعداد كافية، أو لعدم معرفة الطلبة بوجودها وإجراءات المشاركة فيها، أو لعدم توافر الاتجاهات والمهارات المناسبة لديهم للمشاركة فيها، والاستمتاع بها.

يضاف إلى ذلك تقصير بعض عمادات شؤون الطلبة في توفير الأنشطة الترفيهية، وعدم كفاية الإرشاد الأكاديمي والاجتماعي المقدم للطلبة خلال عملية إرشاد الطلبة المستجدين لمساعدتهم

على تحقيق التكيف الاجتماعي السليم، بالإضافة إلى ضعف وتدني ثقافة التطوع لدى الطلبة، وغياب أدوار الكليات والأقسام المختلفة بالاهتمام بهذا البعد.

3.2.2 ضعف الدور التنويري لأساتذة الجامعات

إنّ التوسّع في التعليم العالي في الأردن، أدى إلى استقطاب عدد كبير من الأساتذة الحاصلين على شهادات من جامعات عربية أو أجنبية متواضعة، وأن نسبة كبيرة منهم تفتقر إلى التكوين الفكري والثقافي ذي الأبعاد العالمية أو الإنسانية والمهارات التدريسية المطلوبة. ويتزامن ذلك، كما أسلفنا، مع عدم اهتمام الطلبة بالمعرفة بحد ذاتها، ما يؤدي إلى ضعف الدور الفكري والتنويري لعدد كبير من الأساتذة. وعليه، تصبح العملية التعليمية عملية إجرائية روتينية لا تؤدي الهدف غير المباشر في صقل القدرات الذهنية والفكرية للطلبة وتنميتها.

4.2.2 انتخابات مجالس الطلبة

إن كثيراً من المشاجرات تحدث على خلفيات الانتخابات الطلاّبية، فمن جهة هناك عدم وضوح لدور مجالس الطلبة في الحياة الجامعية لدى الطلبة، ومن جهة ثانية تسهم المفاهيم الخاطئة والاعتقادات الاجتماعية، والمواقف التقليدية الداعمة لنصرة الأقارب والانتماءات الجغرافية الضيقة إلى إفراغ عملية الانتخابات من محتواها الفكري والجامعي. لذلك، فإنّ حدة التنافس في الانتخابات كانت وراءه زيادة حجم العنف داخل إطار مجتمع الجامعة.

بالإضافة إلى أن مشاركة الطلبة في انتخاب مجالسهم الطلاّبية محاصرة بقيود تفرّغ هذا العمل من مضامينه التنموية والديمقراطية، بحيث باتت الانتخابات الطلابية تُعيد إنتاج تلك الولاءات في غياب التنافس على أسس برامجية عامة في إطار هوية وطنية جامعة، ولهذا تشهد الانتخابات -في العادة- احتكاكات ومواجهات تؤدي إلى عنف بين الطلبة.

5.2.2 الازدحام الشديد في الحرم الجامعي وتأثيراته في علاقات الطلبة

تعتبر "إيكولوجيا التعليم" أو البيئة الجامعية من العوامل المهمة في فهم المشكلات الاجتماعية، وبخاصة العنف الجامعي. إنّ طبيعة بيئة الحرم الجامعي وما تشتمل عليه من عوامل مولدة للتوتر لدى الطلبة كالازدحام الشديد في الحرم الجامعي في بعض الجامعات، ولا سيما مع انتشار ظاهرة مجمّعات الكليات التي تشكل نقطة التقاء لآلاف الطلبة من كليات مختلفة، بيئة مشجّعة على إعادة إنتاج العلاقات القرابية داخل الجامعات من جانب وعزل الطلبة عن أقسامهم وأساتذتهم من جانب آخر. وما يرتبط بذلك التوتر والتنافس على الموارد والخدمات، ومشاعر

الإحباط لدى بعض الطلبة المتولدة عن عدم التوافق السليم مع الجامعة بوصفها نظاماً بيروقراطياً رسمياً حديثاً مسيراً من قبل الأنظمة والتعليمات. بالإضافة إلى ذلك، فهناك شيوع لمعايير التراخي والإهمال بين بعض الطلبة التي تؤدي إلى ضعف التحصيل العلمي لديهم، وبخاصة في الكليات الإنسانية، وإلى مقاومة المعايير الرسمية للجامعة.

ويُضاف إلى ذلك تكوين جماعات الأصدقاء، الجماعات المرجعية، (أو الشلل) بشكل عام على أساس قرابي، أو بلداني، أو إثني، أو عقيدي، أو التشابه في الانتماء الطبقي، وتمركز هذا الشلل في حيز أو منطقة معينة من الحرم الجامعي، واحتكارها لنشاطاتها وتفاعلاتها الخاصة، ومنع الآخرين بوسائل متعددة من المشاركة في ذلك.

إن ذلك يدل على ضعف الجامعات في تشكيل وصياغة هوية جامعية للطلبة المنتسبين إليها، وذلك من خلال الأنشطة والمنتديات الفكرية والأندية والمسابقات العلمية مع جامعات أخرى بحيث تخلق انتماءات داخلية لأسرة الجامعة وتعززها كجماعة مرجعية.

وفي ظلّ ضعف الاندماج داخل الجامعة تأتي التحرشات بين الطلبة من نفس الجنس أو بالجنس الآخر في مقدمة العوامل المؤدية إلى بروز العنف. كما أن بعض الطلبة الذين لم يستطيعوا أن يحققوا انسجاماً وتكيفاً داخل أسوار الجامعة وبقيت ثقافتهم وممارستهم أقرب لثقافة المدرسة بل كأن ثقافة المدرسة ما زالت رواسبها عالقة وتحكم سلوكهم وتصرفاتهم، وبخاصة فيما يتعلّق بالتعامل مع الجنس الآخر.

6.2.2 عدم الالتزام بقوانين الجامعات المتعلّقة بالعنف

تبرز مطالعة ملفات الطلبة المتورطين بالعنف داخل أسوار الجامعات، أن تفجر بعض المشاجرات بين الطلبة يعود بسبب عدم الالتزام من قبل بعض الطلبة بقوانين الجامعة وأنظمتها وتعليماتها "كشرب الكحول داخل الحرم الجامعي، والتحدث بصوت مرتفع داخل نطاق المكتبة الرئيسة، وشتم رجال الأمن".

ويبدو أن عدم تطبيق القوانين والتشريعات كان عاملاً مهماً في بروز العنف وتكراره، إذ إن عدم إيقاع العقوبات والجزاءات المناسبة والرادعة على متسببي العنف داخل حرم الجامعة، كان له دور مهم في بروز العنف وتكريسه داخلها، وفي تأصيل ثقافته. وبالرغم من وجود قوانين رادعة للعنف بشكل عام، وهي قوانين تذهب إلى حد تجرم فعل العنف وتردعه بالعقوبات المناسبة، لكن يبدو أن الإشكالية تبرز في آلية تطبيقه التي تبقى قضية نسبية؛ تلعب القيم الاجتماعية والثقافية والأعراف والتدخلات الخارجية دوراً مهماً في عدم تطبيقها بشكل حازم.

7.2.2 القبولات الاستثنائية والمنح الخاصة

تظهر نتائج ملفات الطلبة المتورطين بالعنف أن أهم القواسم المشتركة للطلبة المتورطين بالعنف تبرز "أنّ أغلبهم من طلبة القبولات الاستثنائية والمنح والمكارم". وهذا يفسر اللجوء إلى العنف على أساس:

* تفاوت المستوى الأكاديمي بين الطلبة في الغرفة الصفية الواحدة.

* شعور بعض الطلبة أن لديهم امتيازات خاصة تدعو للفخر والتعالي على الآخرين، مقابل شعور طلبة آخرين بالظلم والغبن وعدم المساواة في الحقوق.

* التأثير على حافزية الطلبة ودافعيتهم للتعليم والحصول على منح تفوق، وذلك بسبب حصولهم على هذه المنح دون أي جهد علمي يذكر.

وتلعب سياسة القبول في الجامعات دوراً أساسياً في تهيئة الظروف المشجعة على العنف، إذ يغلب عليها سمة "الجامعات المناطقية" على عدد كبير من الجامعات خارج المركز، ويصبح مجتمع الجامعة ممثلاً نسبياً وصادقاً لشريحة المجتمع المحيط على مستوى الطلبة والموظفين. وهذا بدوره يقلل من فرص تبادل الثقافات والعادات والتقاليد بين الطلبة من مدن مختلفة. وعليه، يوفر فرصة لتجمعات طلابية يغلب عليها طابع "القرابة" فتنتقل الاحتقانات والمشكلات من المجتمع إلى الجامعة، وتصبح الجامعة وكأنها حي شعبي بكل اختلافاته وتشابهاته.

8.2.2 عدم المساواة داخل مجتمع الجامعة

إن مظاهر التمميز في الجامعات تتلخّص في عدم اتباع التعليمات من قبل الإدارة والأساتذة والتحيز في تقييم الطلبة وفي التسجيل على المواد وفي المعاملات الإدارية التي يتعرض لها الطلبة. كذلك، فإنّ الشعور بعدم العدالة داخل مجتمع الجامعة لدى الطلبة، وضعف الإحساس بالعدالة والمساواة يشعرهم بأنّهم لن يستطيعوا تحقيق التوقعات المأمولة منهم، وفي حالة الفشل في تحقيق التوقعات، قد يتحول البعض تحت وطأة مشاعر الخيبة والفشل إلى استخدام العنف ضد أقرانه من الطلبة. ومن هنا يمكن فهم أثر تغييب المساواة وعدم سيادة قيم العدالة بين الطلبة واقترانها بمشاعر الإحباط وعدم الرضى كعامل مشجّع للعنف بين الطلبة داخل نطاق الجامعة. أضف إلى ذلك، عدم وجود نظام يستطيع من خلاله الطلبة تقديم تظلماتهم والحصول على معالجات عادلة ومنصفة يفاقم من المشكلة.

9.2.2 المعالجة الأمنية للمشاجرات

إن الأعداد الكبيرة من الطلبة في العديد من الجامعات الأردنية، جعلت من هذه الجامعات "مجتمعات" صغيرة تشمل طلبة بخلفيات اجتماعية مختلفة، وتم بها ممارسات وسلوكيات غير قانونية مثل: تهريب المخدرات؛ وتعاطي الكحول؛ وسلوكيات جرمية مختلفة، بالإضافة لأشكال العنف الجماعي والفردي التي تتم داخل الحرم الجامعي. يوجد في كل جامعة أردنية حرس خاص بها يتكون من أشخاص بمستويات تعليمية متفاوتة، وقدرات ومهارات متفاوتة تشير إلى عدم كفاءة الحرس في التعامل مع مشاكل العنف الجامعي.

إن عدم قدرة وكفاءة الحرس في التعامل مع قضاي الطلبة بشكل عام ومع المشاجرات الجامعية بشكل خاص، يعود لأسباب كثيرة منها ضعف التدريب وغياب المهارات الكافية للتعامل مع الطلبة في بيئة جامعية. كذلك فإنّ الجرس أحياناً في بعض الجامعات يقعون تحت تأثيرات الواسطة والمحسوبية في التعامل مع الطلبة. كذلك، فإنّ عدم تمتّع الحرس بصفة قانونية (الضابطة العدلية) وعدم وجود دليل أو قواعد اشتباك للتعامل مع المشاجرات يجعلهم غير قادرين على معالجة المشكلات الطلابية كالعنف وغيرها، ويضعهم في كثير من الأحيان في مواجهات قانونية وعشائرية مع الطلبة المتورطين بالعنف دون توفير الحماية لهم من قبل الجامعات.

ثالثاً: الأهداف الاستراتيجية

إنّ الهدف الرئيسي والعامّ من الاستراتيجية هو الحدّ من العنف الجامعي في الجامعات الأردنيّة، ولتحقيق هذا الهدف، كما تسعى الاستراتيجية لتحقيق الأهداف التالية:

1. إلغاء جميع أشكال التمييز في الجامعات.

2. خلق بيئة جامعية تنويرية معرفية تركز على تنمية قدرات ومهارات وشخصية الطلبة وتفاعلها مع الإدارات الجامعية.

3. تحسين البيئة الأكاديمية والتربوية في الجامعات.

4. تعزيز الدافعية والانتماء للجامعة والوطن.

5. تعزيز البيئة الجامعية الآمنة والمحافظة على النظام.

6. تعزيز التواصل بين الجامعات والمجتمع والإعلام.

تبذل الجامعات الأردنية المختلفة جهوداً حثيثة في التعامل مع ظاهرة العنف الجامعي في الجامعات الأردنية، إلا أن هذه الجهود تعاني من مشكلات عديدة، من أهمها أن المعالجة الحالية

تتسم بردّات الفعل وتنصب على محاولة تطويق المشاجرات عندما تحدث ومعاقبة المنخرطين بهذه المشاجرات، كذلك فإنّ الجهود الحالية تفتقر إلى التشريعات المدنية وضعف في الشفافية في آليات التحقق وإيقاع العقوبات. بالإضافة إلى أن المعالجة الحالية تفتقر إلى قاعدة معلوماتية حول العنف الجامعي وأسبابه والخصائص المرتبطة به.

وباختصار، فإنّ أولويات الجهود الحالية للحد من العنف الجامعي تنصبّ على تطويق حالات العنف ومعالجة نتائجها دون وجود مرتكزات واضحة وأولويات محدّدة، حيث أن الوقاية تأتي في آخر سلم الأولويات، بينما يجب أن تكون هي الأساس لمعالجة هذه المشكلة. وعليه، فإن المنظور المتكامل للحد من العنف الجامعي ينطلق من فكرة أنه لا يوجد سبب واحد للعنف الجامعي وإنما مجموعة من الأسباب المتعددة والمتداخلة، ومن ثم، فإنّ حل المشكلة لا يمكن أن يتحقق بأحد الحلول، وإنما بمجموعة من الحلول والإجراءات التي يجب اتخاذها، ويشمل المنظور المتكامل للحد من العنف الجامعي على العناصر التالية:

- **السياسات:** السياسات التي تمّ اتباعها في الاستراتيجية تضمن تعاون جميع الجامعات الرسمية والخاصة بالإضافة إلى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والمجتمع المحلي في تطبيقها.

- **القانون:** تهيئة البيئة القانونية والتشريعية المناسبة التي تمكن الجامعات من تطبيق الاستراتيجية عن طريق حذف وتعديل التشريعات الخاصة أو المرتبطة بمخرجات هذه الاستراتيجية.

- **الوقاية:** وهي عبارة عن إحداث تغيير في الممارسات والاتجاهات المؤسسية والفردية ومنع العنف قبل حدوثه من خلال الإجراءات المختلفة.

- **المتابعة والتقييم:** وتشمل بلورة إطار تنظيمي ووضع خطة لمتابعة تنفيذ وتقييم خطة العمل.



رابعاً: مجالات التدخل الاستراتيجي

الهدف العام الأول: إلغاء جميع أشكال التمييز في الجامعات		
الأهداف الخاصة	المؤشرات	الجهات المنفذة
1. تطوير نظام قبول عادل	* نظام قبول يستند إلى أسس المنافسة العامّة والقدرة على التحصيل العلمي والبدء في التخفيض التدريجي لغير المقبولين على تلك الأسس وصولاً بها إلى نسبة محددة محصورة في المناطق والفئات الأقل حظاً. * نظام قبول يعزز الاندماج الاجتماعي ويراعي توزيع الطلبة على الجامعات في المحافظات بغض النظر عن مكان سكن العائلة. *آليات لقبول الطلبة مباشرة في الجامعات في بعض التخصصات بشكل تدريجي بعد اعتماد نظام الثانوية العامة الجديد. * آليات في الجامعات لقبول الطلبة مثل: (امتحانات القبول ومقابلات).	* وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. * الجهات المانحة للقبولات الاستثنائية * الجامعات الأردنية * وحدة القبول الوحد
2. تطوير آليات واضحة لمنع أي ممارسات سلبية مثل: (الواسطة والمحسوبية) فيما يتعلق بالامتحانات والتقييم والتسجيل	* نظام شفاف لتقييم الطلبة. * نظام سلس وعادل في التسجيل على الجدول الدراسي. * إجراءات ومعايير في عمليات القبول والتسجيل بما يضمن عدم حصول تجاوزات. * إعلان قوائم الطلبة المقبولين مع معدلاتهم على المواقع الإلكترونية.	* الجامعات الأردنية.
3. تعزيز المساواة بين الطلبة ومنع أشكال التمييز المختلفة على أساس الجنس أو المنطقة أو الدين أو المعتقد الفكري أو السياسي	* مدوّنة سلوكية ملزمة لأعضاء هيئة التدريس توضّح حقوق الطلبة وواجبات أعضاء هيئة التدريس تتكرّس بها قوانين وأنظمة الجامعات والقيم والأخلاق الأكاديمية المعتمدة تشكل مرجعية للتعامل مع مخالفات أعضاء الهيئة التدريسية. * دليل لعضو هيئة التدريس توضح فيه حقوقه وواجباته وعلاقته بالطلبة. * مدوّنة سلوكية للطلبة توضح حقوقهم وواجباتهم. * وحدة استشارات قانونية للطلبة لتوفير الدعم القانوني لهم. * آلية محددة لمناهضة كافة أشكال التمييز والتحرش بما فيها التحرش الجنسي.	* وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. * الجامعات الأردنية.

الهدف العام الثاني: خلق بيئة جامعية تنويرية معرفية تركز على تنمية قدرات ومهارات وشخصية الطلبة وتفاعلهم مع الإدارات الجامعية		
الأهداف الخاصة	المؤشرات	الجهات المنفذة
1. رفع الكفاءة المؤسسية لعمادات شؤون الطلبة لتنشيط الأندية الطلابية.	* كوادر شبابية في عمادات شؤون الطلبة مؤهلة في المجالات: الثقافية والفنية والرياضية والاجتماعية. * برامج تأهيلية للعاملين بشؤون الطلبة.	* الجامعات الأردنية
2. إعادة النظر بدور عمادات شؤون الطلبة	* برامج وأنشطة في عمادات شؤون الطلبة لتطوير مهارات وهوايات الطلبة تساعد في تنمية وصقل شخصياتهم. * أندية طلابية متخصصة للتجاوب مع الرغبات الإبداعية للطلبة.	* الجامعات الأردنية.
3. تعزيز الشفافية والنزاهة في انتخابات الهيئات الطلابية	* انتخابات طلابية نزيهة. * مراقبة العمليات الانتخابية من خلال مؤسسات المجتمع المدني.	* الجامعات الأردنية.
4. استنهاض الهيئات الأكاديمية والإدارية في الكليات من عمداء ورؤساء أقسام وأعضاء هيئة تدريس وموظفين للعمل على خلق البيئة التنويرية وتشجيع المبادرات الريادية الإبداعية في كافة مجالات المعرفة.	* مبادرات خلاقة تشارك بها الكليات المختلفة تحفز الابتكار والإبداع والريادة. * مسابقات تنافسية إبداعية سنوية لاختيار الرواد في المجالات الفكرية والمعرفية المختلفة. * مبادرات لتعزيز الحوار والتواصل وتقبل الرأي الآخر.	* الجامعات الأردنية.

الهدف العام الثالث: تحسين البيئة الأكاديمية والتربوية	
الأهداف الخاصة	
1. تطوير أساليب التدريس من قبل أعضاء هيئة التدريس وبخاصة في الكليات الإنسانية.	* أساليب تدريس حديثة تعت التعليمية الحديثة في العملية مشاريع دراسية.
2. تطوير المناهج الأكاديمية وتوفير الكتب والمراجع المناسبة.	* مناهج ومقررات حديثة لت في المجتمع. * التأليف المتميز أو الترجمة لل
3. إعادة النظر في البرامج والخطط الدراسية من تحديث أو إلغاء أو تجميد أو استحداث تخصصات جديدة تواكب التقدّم العلمي والتكنولوجي بما يحقق التنافسية العالمية.	* برنامج تدريبي للطلبة في جم * برامج وتخصصات تواكب تخصص رئيسي وآخر فرعي * إجراءات مرنة تسمح للطلب جامعات محلية أو دولية غير
4. توفير الدعم الأكاديمي والتربوي والنفسي للطلبة.	* مراكز إرشاد نفسي وتوجيه * وحدات تقدم الدعم الأكاد
5. تعزيز ثقافة الإبداع والتميز والابتكار والريادة وتطوير مجالس التميز والإبداع في الجامعة.	* مساق إجباري للإبداع والا * لجنة عليا من مجلس العمداء * مجالس طلابية استشارية في
6. تطوير وأتمتة عملية الإرشاد الأكاديمي	* نظام إرشاد أكاديمي تفاعلي الجامعية للطالب.

الهدف العام الرابع: تعزيز الدافعية والانتماء للجامعة والوطن		
الأهداف الخاصة	المؤشرات	الجهات المنفذة
1. تعريف الطلبة برسالة وأهداف الجامعة والقوانين والأنظمة والتعليمات النافذة.	* برنامج توجيه إجباري للطلبة المستجدين قبل بدء العام الدراسي وفي حال عدم الالتزام فإن الطالب يسجله كمساق طيلة الفصل بواقع ساعة معتمدة. * برامج توجيه متخصصة للطلبة المستجدين على مستوى الأقسام. * مساق إجباري للثقافة والسلوك الجامعي للطلبة بواقع ساعة معتمدة.	* الجامعات الأردنية * هيئة الاعتماد
2. تعزيز المواطنة والروح الوطنية والمدنية والحقوقية والحوار وتقبل الأخر	* مساق للتربية الوطنية والمدنية بديلاً عن مساق التربية الوطنية. * أساليب تدريس جديدة لمساق التربية الوطنية والمدنية تركز على التفاعل والجانب العملي. * مواضيع خاصة بمساق التربية الوطنية والمدنية ودليل يحتوي على مقدمة ومفاهيم بهذه المواضيع مع تطبيق عملي لكل موضوع.	* وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. * الجامعات الأردنية. * هيئة الاعتماد.
3. تعزيز العمل التطوعي في الجامعات.	* أيام عمل تطوعية إلزامية داخل وخارج الجامعات على مستوى الأقسام أو الكليات. * مبادرات تطوعية طلابية تعزز روح المواطنة والمسؤولية الاجتماعية لديهم.	* الجامعات الأردنية. * مجالس الطلبة.

الهدف العام الأول: إلغاء جميع أشكل التمييز في الجامعات		
الأهداف الخاصة	المؤشرات	الجهات المنفذة
1. تعريف المجتمع والإعلام بأهداف الجامعات وبرامجها وإنجازاتها 2. التعامل مع أحداث العنف بواقعية وشفافية ومصداقية	* استراتيجية للتواصل الإعلامي	* الجامعات الأردنية * المؤسسات الإعلامية * المواقع الإلكترونية * المندوبون الإعلاميون للجامعات.

خامساً: التنفيذ والمتابعة

إنّ الهدف الأساس من عمليتي التنفيذ والمتابعة هو تحقيق التنفيذ المنظم للاستراتيجية، والتأكد من نتائجها وانعكاساتها على الجامعات بشكل عام وعلى ظاهرة العنف الجامعي بالجامعات بشكل خاص. كذلك، فإن المتابعة والتقييم سوف تؤدي لإدراك مدى واقعية أهداف الاستراتيجية ومستوى فعاليتها وكفاءة المؤشرات التي حددتها الاستراتيجية لتصويب المسار وتأمين الشفافية والمساءلة في عملية التطبيق.

إن تنفيذ الاستراتيجية يتطلب وضع خطة عمل ضمن الأولويات التي تحددها الأطراف ذات العلاقة المشتركة، بما يسمح بتطبيق كل مخرجات الاستراتيجية في فترة زمنية تحددها الجهات المعنية.

إن تنفيذ الاستراتيجية وتحقيق أهدافها، يتطلب آلية مؤسسية فاعلة وقادرة على توحيد جهود كافة الجامعات والمؤسسات ذات العلاقة التي ستقوم بتنفيذها. لا بد أن يأخذ تشكيل الآلية المؤسسية الاعتبارات التالية:

1. مشاركة كافة الجامعات في عملية التنفيذ والمتابعة.

2. التحلي بالمرونة واللامركزية في عملية التنفيذ والمتابعة ما أمكن والابتعاد عن المركزية التي يمكن أن تعيق عملية التنفيذ.

كخطوة أولى، فعلى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي تحديد آلية إقرار الاستراتيجية، ويمكن أن يكون ذلك من خلال مجلس التعليم العالي الموقّر ثم لا بدّ من إقرار الاستراتيجية وتبينها من قبل رؤساء الجامعات الأردنية حتى يتحقق التناغم والانسجام بين الوزارة من جهة والجامعات من جهة أخرى. بالإضافة إلى ذلك، فمن الضروري أن يتم تحديد المسؤوليات بشكل واضح، وبخاصة من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتحديد الجوانب التي سوف تقوم الوزارة بوضع خطة عمل لها وإنجازها وكذلك الجوانب التي سوف تقوم الجامعات بها، ولا بدّ أيضاً من إيجاد آلية للتنسيق بين الوزارة والجامعات في عملية تنفيذ ومتابعة كافة بنود الاستراتيجية.

أسماء أعضاء لجنة الاستراتيجية

الدكتور موسى شتيوي	**رئيس اللجنة**
الأستاذ الدكتور جميل الصمادي	**عضواً**
الأستاذ الدكتور فايز المجالي	**عضواً**
الأستاذ الدكتور أسامة نصير	**عضواً**
السيدة سمر دودين	**عضواً**
المهندس مصطفى الواكد	**عضواً**
الطالب علي النسور/الجامعة الأردنية	**عضواً**
الطالب مخلد الحروب/جامعة مؤتة	**عضواً**

ملحق رقم (2)

خطة وزارة التعليم العالي

لمعالجة العنف الجامعي

* الأهداف:

1- الحد من عوامل المخاطر وتعزيز العوامل الوقائية من خلال خلق بيئة توعوية ثقافية مبنية على أسس احترام الآخرين، ولغة الحوار، ومناخ السلامة العامة.

2- الكشف المبكر للمشاكل السلوكية الجامعية والتدخل لصدها.

3- مساعدة الطلبة الأبرياء ومعاقبة المسؤولين عن النزاع والعنف.

4- ضرورة إشراك جميع قطاعات المجتمع في معالجة المشكلة (المشكلة مجتمعية).

* الإجراءات والأنشطة:

1- إجراءات آنية ومباشرة: وهي الاجراءات والأنشطة التي يجب القيام بها مباشرة، في الوقت الحاضر، للارتقاء ببيئة التعليم الجامعية وتحسينها.

2- إجراءات متوسطة وطويلة المدى: وهي الاجراءات والأنشطة التي يجب التخطيط لها من الآن، ورصد الموارد البشرية والمادية والثقافية لتنفيذها على مدار السنوات الاربع القادمة، وتتبع تنفيذها على شتى المستويات.

أولا: إعادة النظر في التشريعات الجامعية وتفعيلها:

• مراجعة القوانين والسياسات الجامعية المتعلقة بالسلوكيات الجامعية ومراجعة العقوبات المترتبة عليها وتفعيل العقوبات الصارمة على مرتكبيها دون تأخير، وبصورة تتحقق معها أهداف العقوبة من حيث الردع الخاص لمرتكبي هذه القضايا والردع العام لبقية الطلاب مع ضرورة محاربة الواسطة والمحسوبية والتي في كثير من الأحيان يصر أصحابها المتنفذون على إقرار مثل هذه العقوبات ثم يشكلون فيما بعد قوة ضاغطة للتراجع عن تنفيذها فقد باتت من المعلوم أن عدم إيقاع العقوبات الرادعة والسريعة له أثر هام في تجذر العنف وتكريسه داخل الجامعات.

• إطلاق "وثيقة أخلاقية لطلبة الجامعات الأردنية"، واشتراط توقيع كل طالب (منتظم أو مستجد) عليها والالتزام بها خلال دراسته الجامعية، بحيث يتعهد الطالب باتباع كافة القوانين والتشريعات والانظمة الجامعية واحترام حرمة الجامعة.

• تدريب العاملين في عمادة شؤون الطلبة على أساليب تحديد المؤشرات السلوكية السلبية لدى الطلبة، ووضع تسلسل إجرائي وواضح لمعالجتها أو التبليغ عنها. كما يتم تدريبهم ايضا على إدارة التفاعلات الطلابية والمواقف السلبية وكيفية حل وتلافي المشاجرات بدلا من تصعيدها.

ثانياً: لجنة الوقاية والمتابعة اليومية

• تكوين لجنة في كل جامعة تقوم برصد واستقبال حالات الإخلال بالأمن اليومية (حتى البسيطة منها)، ويجب أن تتضمن هذه اللجان ممثلين من الطلبة أو الجمعيات الطلابية (أو اتحاد الطلبة).

• تقصي ومتابعة وحل هذه الحالات أولا بأول، واتخاذ الاجراءات اللازمة للوقاية من أن تتطور إلى حالات عنف وإيذاء. ويمكن أن ترفع اللجنة الحالات التي ترى أنها ربما تؤدي إلى حالات عنف إلى إدارة الجامعة لاتخاذ الاجراءات الكفيلة بحلها قبل تطورها.

• تقوم اللجنة بعمل الدراسات الإحصائية لحالات الإخلال بالأمن الجامعي، وأماكن حدوثها (الكليات والأقسام) وأسبابها، وكيف تم معالجتها.

• تشكل هذه الإحصائيات والدراسات في المستقبل اساسا لمعالجة المشاكل الجامعية ووضع الخطط الكفيلة بالوقاية منها.

ثالثاً: تعزيز كفاءة الأمن الجامعي للتعامل مع مشاكل الطلبة

• وضع آلية تكفل تطوير عمل الأمن الجامعي في مختلف الجامعات تتضمن أسس التعيين والاختيار والمواصفات اللازم توفرها في الأشخاص العاملين ضمن كوادر الأمن الجامعي، من حيث الخبرة الامنية والعمر مع ضرورة إخضاعهم لبرامج تأهيلية في الامن العام وتوفير غطاء قانوني لهم يضمن حمايتهم وتحصينهم من أي تدخل خارجي أثناء قيامهم بمهام وظيفتهم.

• تدريب الأمن الجامعي من قبل مختصين على كيفية التصرف ل معالجة الحوادث المختلفة داخل الجامعة وعلى تحمل مسؤولياتهم الادارية والقانونية بكفاءة داخل الحرم الجامعي.

• ضرورة تناسب أعداد كوادر الامن الجامعي مع أعداد الطلبة ومستوى حوادث العنف في الجامعات.

• تزويد الأمن الجامعي بالمعدات والأجهزة التي تساعدهم على إنجاز المهام المناطة بكفاءة عالية.

• محاسبة موظفي الأمن الجامعي الذين يتجاوزون القانون أو التعليمات الخاصة بالحرم الجامعي.

• تفعيل العمل بنظام المراقبة الالكترونية (CCTV) في كافة مرافق الجامعة بشكل يؤمن سرعة الإستجابة والتعامل مع حالات العنف فور حدوثها وقبل تفاقمها، ولضمان ضبط مرتكبيها وتوفير الادلة الدامغة لتورطهم منعا لمحاولات التهرب من العقوبة.

• تشديد الاجراءات اللازمة التي تمنع إدخال الأسلحة والأدوات الحادة إلى الحرم الجامعي والمرافق الجامعية. ومما يجدر ذكره أن قوانين وأنظمة الجامعات الاردنية تنص على حظر حمل واستعمال الاسلحة حتى لو كانت مرخصة، وقصر حملها واستعمالها على رجال الأمن والأمن الجامعي دون غيرهم، غير أن من الملاحظ أن غالبية الجامعات لا تطبق هذه القوانين.

• ضرورة تقيد رجال الامن الجامعي بالتعليمات الخاصة بالدخول الى الحرم الجامعي.

• تفعيل هذه القوانين وتطبيقها من قبل إدارة الجامعة، ومحاسبة إدارة الجامعة في حال حدوث أي تقصير يخل بالأمن في الحرم الجامعي.

رابعاً: مراجعة نظام القبول في الجامعات وإعادة النظر في طريقة وآلية توزيع الطلبة على الجامعات والتخصصات.

• مراجعة نظام القبول في الجامعات وإعادة النظر في طريقة وآلية توزيع الطلبة على الجامعات والتخصصات حيث يضع النظام الحالي للقبول آلاف الطلبة في تخصصات ليست ضمن أولوياتهم الأساسية، وخاصة في مجال الدراسات النظرية التي تشكل بيئة مولدة للتوتر والعنف بين الطلبة، وهذا يؤدي إلى التعثر الأكاديمي والتدني في الحافزية وعدم الوضوح في رؤية الطالب المستقبلية. ولذا لا بد من إيجاد نظام يضمن أكبر قدر من المواءمة بين رغبة الطالب في التخصص ومعدله الدراسي في الثانوية العامة.

• توزيع قبول الطلبة على الجامعات بطريقة يتم فيها تجنب تركيز طلبة المنطقة الواحدة في جامعة المحافظة، إذ لا بد أن تتخلص جامعاتنا من سمة الجامعات المناطقية التي تقلل من فرص التفاعل المجتمعي بين طلبة المحافظات.

الاجراءات المتوسطة والطويلة المدى ...

أ) الإرتقاء بالمستوى الثقافي للطلبة وتعزيز الجوانب الأكاديمية لهم

• العمل على إعادة النظر بالخطط الأكاديمية ومناهج التعليم لتأخذ الطابع البحثي بدلا من الطابع التلقيني وبالأخص في كليات العلوم الانسانية والاجتماعية. لقد آن الأوان للتخلص من النظام التدريسي الأبوي الذي يهمش حرية الطالب ويجعله مجرد قارئ ومُتلق لما يلقنه الاستاذ.

• تفعيل الإرشاد الأكاديمي والاجتماعي والنفسي للطلبة، بحيث يتم الاهتمام بطلباتهم واحتياجاتهم وتحسس همومهم والتجاوب معهم لحل مشاكلهم بأسلوب انساني متفهم. كما يجب تعزيز دور الطلبة في المشاركة الفعالة في الحياة الجامعية وتنمية روح المبادرة لديهم، وتبني المناسب من مبادراتهم بحيث يتم دعمها ماديا ومعنويا.

• إقرار دورات تدريبية وورش عمل خلال السنة الاولى تهدف إلى زيادة الوعي العام لدى الطلبة وتعزيز انتمائهم لوطنهم ولمجتمعهم ولمؤسساتهم وتصقل شخصيتهم وتُعلي لديهم قيم العلم والحوار الهادف واحترام الاخرين وقبول آرائهم والتواصل معهم بصورة فعالة.

تكثيف الانشطة الثقافية واللامنهجية من: ندوات نقاش أسبوعية، ندوات الحوار، استضافة الادباء والمفكرين والباحثين، الرحلات العلمية، ...وأن ترعى الجامعات الطاقات الابداعية لطلبتها وتنميها

ب) تفعيل الانشطة الجماعية والتطوعية لخدمة المجتمع ..

• تنظيم أنشطة جماعية وتطوعية لخدمة المجتمع وبالتعاون مع قطاعات من المجتمع المحلي، وذلك من أجل تطوير وإنشاء المشاريع التي تنمي ثقافة العمل وروح التعاون لدى الطلبة وتؤثر إيجابيا على سلوكهم وعلى علاقتهم بالمجتمعات المحلية.

• زيادة فاعلية عمادات شؤون الطلبة في تخطيط وتنفيذ ورعاية نشاطات لامنهجية هادفة تعمل على استنفاذ أوقات الفراغ لدى الطلبة وتوجيههم نحو المفيد والنافع من الأنشطة.

• إشراك الطلبة في صنع القرارات الطلابية وإقامة حوارات مستمرة معهم وتأسيس علاقة تعاونية تكاملية بين الجامعة وطلبتها.

ج) تعزيز دور هيئة اعتماد وضمان جودة مؤسسات التعليم العالي في تحسين البيئة الجامعية

• مراجعة تجربة هيئة اعتماد وضمان جودة مؤسسات التعليم العالي بصورة نقدية بناءة للتعرف على ما يتعين إدراكه من جوانب الخلل لتتمكن الهيئة من مساعدة الجامعات في بناء قدراتها الذاتية لضمان بيئة جامعية آمنة ضمن مؤشرات واضحة وشفافة ويتم وضع معايير سلوكية لتحسين البيئة الجامعية من خلال المحاور التالية:

1. محور القوانين والسياسات الجامعية الخاصة بسلوك الطلبة

2. محور الأنشطة الثقافية التي تقوم بها الجامعة للارتقاء بالمستوى الثقافي للطلبة وتعزيز الجوانب الأكاديمية لديهم.

3. محور الأنشطة الجماعية والتطوعية التي تنظمها الجامعة لخدمة المجتمع.

4. محور الإجراءات التي تقوم بها الجامعة لتعزيز الأمن في الحرم الجامعي والبيئة الجامعية.

5. محور أنشطة «لجنة الوقاية والمتابعة اليومية» في الجامعة والإحصاءات والدراسات التي تقوم بها.

6. محور تحديد المشاكل التي تعاني منها بعض الجامعات والتنسيب بأفضل الطرق لحلها.

كما أن من الضروري أن تتبنى هيئة الاعتماد معايير إضافية واضحة تعزز جودة البيئة الجامعية من حيث:

- خلوها من مسببات العنف.

- مدى فاعلية الاجراءات الوقائية والانشطة التي تقوم بها الجامعة لتحسين البيئة الجامعية وضمان بيئة تخلو من أسباب العنف والتنمر والاستقواء والعصبيات المجتمعية بشكل عام.

- مدى تطبيق معايير العدالة وتكافؤ الفرص بين الطلبة في مختلف المجالات داخل الجامعة والعمل على إحكام عملية التقييم الذاتي القائمة على مبدأ الشفافية والعدالة.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

- أخو ارشيدة، محمد خلف (2009)، **العوامل النفسية والاجتماعية للعنف لدى طلبة الجامعات الأردنية والحلول المقترحة للحد منها** ، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان – الأردن.

- الجمعية الأردنية للبحث العلمي (2007). **البحث العلمي في معالجة ظاهرة العنف في الأردن/** تحرير لبنى عكروش. – عمان: الجمعية.

- الحوامدة، كمال، (2003). **العنف الطلابي في الجامعات الرسمية والخاصة من وجهة نظر الطلبة فيها**. بحوث المؤتمر الأول لعمادة شؤون الطلبة. جامعة الزرقاء الأهلية: عمان، الأردن، 9–25.

- الحوامدة، كمال، (2003)، **العنف الطلابي** ، مركز نور للدراسات، متوافر عبر http//www.nour-atfal.orq/studics/wmvicr.php?ArtID=69

- الختاتنة، علا (2007). أشكال سلوك العنف الجامعي لمسجل لدى طلبة جامعة مؤته وأسبابه من وجهة نظرهم. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة مؤتة، الكرك.

- الخولي، محمود، (2008)، **العنف المدرسي: الأسباب وسبل المواجهة** ، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

- الدعاس، فاخر (2010)، **العنف الجامعي والحريات الطلابية** ، ورقة عمل مقدمة لورشة عمل "بعنوان العنف الجامعي... الأسباب، الدوافع والحلول"، نظمتها الحملة الوطنية من أجل حقوق الطلبة "ذبحتونا" بالتعاون مع صحيفة العرب اليوم وراديو البلد، منشورة بتاريخ 2010/1/23م، على الرابط التالي:21/3/2011 "www.anhri.net/sys/includes2007/s.

- الديب، فاطمة محمد رضا (2000). **"سيكولوجية العنف لدى الشباب- دراسة امبيريقية في العلاقة بين لأساليب الوالدية في التنشئة الاجتماعية وديناميات العنف لدى الشباب** ". (رسالة ماجستير غير منشورة) جامعة عين شمس القاهرة.

- الريحاني، سليمان، وحمدي، نزيه. (1987). **العلاقة بين العوامل المرتبطة بالطالب والتكيف الأكاديمي**. مجلة العلوم التربوي. العدد (5)، 130-145.

- الزيود، اسماعيل محمد. **العنف المجتمعي إطلالة نظرية**.- عمان: كنوز المعرفة.
- السمري، عدلي (2000)، **العنف في الأسرة**. القاهرة: دار المعرفة الجامعية.
- الشقور، منال، أدلمة، (2005)، العلاقة بين الخصائص الشخصية والأسرية وأشكال الإساءة التي تعرض لها طلبة الجامعات أثناء طفولتهم، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة مؤتة.
- الشيمي، محمود (2007)، "عنف الطلاب.... 42 سبباً + القمع.
- الصرايرة، خالد (2009)، "أسباب سلوك العنف الطلابي الموجه ضد المعلمين والإداريين في المدارس الثانوية الحكومية في الأردن من وجهة نظر الطلبة والمعلمين والإداريين". المجلة الأردنية في العلوم التربيو، مجلد 5، عدد2.
- الصرايرة، نائلة سليمان (2006)، "واقع العنف لدى طلبة الجامعات الحكومية الأردنية مؤتة والأردنية واليرموك"، رسالة ماجستير (غير منشورة) جامعة مؤتة، الكرك -الأردن.
- الطويل، هاشم، (2010)، أثر الدور الحكومي والقوانين ومؤسسات التنشئة والإعلام والعوامل الاجتماعية- الاقتصادية في العنف المجتمعي. جامعة الحسين بن طلال، كلية الآداب، معان، الأردن.
- العقول، بلال (2011). ظاهرة العنف الطلابي في الجامعات الأردنية من وجهة نظر القادة الأكاديميين. رسالة ماجستير جامعة جداراء اربد.
- العمر، معن خليل (2006)، "مصادر العنف الطلابي والحياة الجامعية"، جامعة مؤتة، 2006/6/20م، منشورات جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية.
- الغزالي أسامة، (1987). العنف والسياسة في الوطن العربي/منتدى الفكر العربي، عمان 1987.
- الفقهاء، عصام، (2000)، مستويات الميل إلى العنف والسلوك العدواني لدى طلبة جامعة فيلادلفيا وعلاقتها الارتباطية بمتغيرات الجنس والكلية والمستوى التحصيلي وعدد أفراد الأسرة ودخلها، مجلة العلوم التربوية، مجلد (28)، العدد (2)، ص 480-501.
- المبيضين، صفوان (2013). العنف المجتمعي. -عمان: دار اليازوري.
- المخازير، لافي، (2006)، ظاهرة العنف الطلابي في الجامعات الأردنية الرسمية وأسبابها ودور عمادات شؤون الطلبة في معالجتها. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان.

- النفيسي، عبدالله فهد (1986)، "دور الطلبة في العمل السياسي"، الهيئة التنفيذية للاتحاد الوطني لطلبة الكويت، الكويت.

- بحري، منى وقطيشات، نازك (2011). العنف الأسري. - عمان: دار صفاء.

- بركات، حسين أحمد (2011). دراسة ظاهرة العنف في الجامعات اليمنية وتطوير استراتيجية للتعامل معها والتحقق من فاعليتها. - رسالة دكتوراه غير منشورة. الجامعة الأردنية، عمان.

- بني فياض، يحيى أحمد (2008)، "ظاهرة التطرف الفكري ومظاهرها لدى طلبة الجامعة الأردنية وعلاقتها بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية والأكاديمية"، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

- بيومي، محمد أحمد (2004)، **"ظاهرة التطرف الأسباب والعلاج"**، دار المعرفة الجامعية، القاهرة. مصر.

- توفيق، توفيق. (2003). **المكونات العاملية للسلوك العدواني لدى عينات من طلاب المرحلتين الجامعية والثانوية**. مجلة العلوم الاجتماعية. العدد (2)، 30-45.

- جرار، صلاح **العنف الجامعي: بعض أسبابه ووسائل علاجه** . ورقه قدمت في جامعة الزرقاء يوم الخميس 2012/4/19م.

- خطاطبة، نادر (2007)، **"دراسة استطلاعية، ظاهرة شغب الطلاب داخل حرم جامعة اليرموك"**، رسالة ماجستير "غير منشورة" جامعة اليرموك، اربد -الأردن.

- خمش، مجد الدين (2010)، **"المشاجرات الطلابية في الجامعات"** ، ورقة عمل مقدمة لورشة عمل بعنوان "العنف الجامعي... الأسباب، الدوافع والحلول"، نظمتها الحملة الوطنية من أجل حقوق الطلبة "ذبحتونا" بالتعاون مع صحيفة العرب اليوم وراديو البلد، منشورة بتاريخ 2010/1/23م، على الرابط التالي:www.anhri.net/sys/includes2007/style.css":21/4?2011.

- خمش، مجد الدين وحمدي، نزيه وحداد، ياسمين. (1999)، **ظاهرة العنف الطلابي في الجامعات: دراسة ميدانية استطلاعية**. الجامعة الأردنية، عمادة شؤون الطلبة.

- شويحات، صفاء (2007). البحث العلمي والعنف الطلابي في الجامعات الأردنية.- في: البحث العلمي في معالجة ظاهرة العنف في الأردن.- عمان: الجمعية الأردنية للبحث العلمي. - ص179-203.

- شويحات، صفاء (2010)، **"البيئة الجامعية وسياساتها وإداراتها كمسببات للعنف الطلابي"**، ورقة عمل مقدمة بعنوان العنف الجامعي... الأسباب، الدوافع والحلول، نظمتها الحملة الوطنية من أجل حقوق الطلبة "ذبحتونا" بالتعاون مع صحيفة العرب اليوم وراديو البلد، منشورة بتاريخ 2010/1/23م.

- شويحات، صفاء. درجة أهمية الطلبة والبيئة الجامعية وسياساتها وإداراتها ومدرسيها مسببات للعنف في الجامعات الأردنية.

- صلاح، سامية، (1998)، استراتيجية مواجهة العنف بين طلبة المرحلة الثانوية. القاهرة.

- عاشور، محمد علي. (2011)، **العنف الجامعي - أسباب وحلول** ، مجلة جامعة اليرموك، مجلد (97).

- عياش، ليث محمد (2009).- **سلوك العنف وعلاقته بالشعور بالندم**. عمان: دار صفاء.

- عيروط، مصطفى. (2009). **علاقة أساليب الضبط المدرسي بظاهرة العنف في الجامعات الأردنية الرسمية من وجهة نظر الطلبة أنفسهم** . مجلة اتحاد الجامعات العربية، العدد الثالث والخمسون.

- قطيشات، نازك (2011). **العنف الطلابي في الجامعات الأردنية: أسباب وحلول** .- البحث العلمي.- س3، ع3 (2011). - ص 109-124.

- مجيد، سوسن شاكر (2008). **العنف والطفولة: دراسات نفسية**. - عمان: دار صفاء.

- منتدى الفكر العربي (2011). **الشباب وظاهرة العنف**.- عمان: منتدى الفكر العربي.

- منيب، تهاني محمد عثمان عزة محمد سليمان (2007). **العنف لدى الشباب الجامعي** .- الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

- نوفل، سمية عبدالكريم جابر (2008)، **"الخصائص النفسية المميزة للطلبة المشاركين في سلوك الشغب في الجامعات الأردنية"**، رسالة ماجستير "غير منشورة"، الجامعة الأردنية، عمان- الأردن.